المحتويات



الشبهة الرابعة والعشرون

الزعم أن أبا بكر وعمر - رضي الله عنهما - اغتصبا الخلافة اغتصابًا (*)

مضمون الشبهة:

يزعم بعض المغرضين أن أبا بكر وعمر لم يتولَّيا الخلافة عن استحقاق شرعي؛ وإنما اغتصباها اغتصابًا. ويرمون من وراء ذلك إلى إظهار هذه النماذج الفاضلة في صورة هَزْلية مُنَفِّرة؛ بُغية تجريد المسلمين من المثل الأعلى، والنموذج القدوة.

وجوه إبطال الشبهة:

١) لم يتولَّ أبو بكر وعمر - رضي الله عنهما - الخلافة إلا بطريقة شرعية وعلى أساس من الشورى وإجماع أغلبية الصحابة ﷺ ورضاهم، فضلًا عمَّا كانا يتمتعان به من مؤهلات القيادة التي جعلتهما الأكثر أهلية بهذا التكليف كلٌّ في عهده.

٢) ما كان لأيٍّ من أبي بكر أو عمر - رضي الله عنهما - أن يحرص على تولي الخلافة فضلًا عن أن يغتصباها، وهما اللذان كانا زاهدين فيها يخشيان تَبِعاتها.

٣) إن القول باغتصاب أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - الخلافة؛ يقتضي وجود مُغْتَصَب منه كان أهلًا لها وأحق بها منهما، وهنا نتساءل من هذا المرشح المزعوم؟! ثم إن القول بامتناع الصحابيين سعد وعلي - رضي الله عنهما - عن المبايعة أو مجرد تأخرهما ليس من الصحة في شيء، والروايات الواردة على لسانهما شاهدة على ذلك.

(*) المستشرقون والإسلام، محمد قطب، مكتبة وهبة، مصر، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

التفصيل:

أولا. نصيب تولية أبي بكر وعمر الخلافة من الشورى والإجماع ومؤهلاتهما القيادية:

وعن طريقة تولِّي أبي بكر الخلافة يقول د. علي الصلابي: "لما علم الصحابة ﷺ بوفاة رسول الله ﷺ، اجتمع الأنصار في سقيفة بني ساعدة في اليوم نفسه - وهو يوم الإثنين، الثاني عشر من شهر ربيع الأول من السنة الحادية عشرة للهجرة - وتداولوا الأمر بينهم في اختيار من يلي الخلافة من بعده ﷺ.

والتفَّ الأنصار حول زعيم الخزرج سعد بن عبادة ﷺ، ولما علم المهاجرون خبر اجتماع الأنصار في سقيفة بني ساعدة قالوا لبعضهم: انطلقوا بنا إلى إخواننا من الأنصار، فإن لهم في هذا الحق نصيبًا، قال عمر ﷺ: فانطلقنا نريدهم، فلما دنونا منهم لقينا منهم رجلان صالحان، فذكرا ما تمالأ عليه القوم. فقالا: أين تريدون يا معشر المهاجرين؟ قلنا: نريد إخواننا هؤلاء من الأنصار، فقالا: لا عليكم أن لا تقربوهم، اقضوا أمركم. فقلت: والله لنأتينَّهم، فانطلقنا حتى أتيناهم في سقيفة بني ساعدة، فإذا رجل مُزَمَّل بين ظهرانيهم، فقلت: من هذا؟ فقالوا: هذا سعد بن عبادة، فقلت: ماله؟ قالوا: يُوعَك، فلما جلسنا قليلًا تشهَّد خطيبهم فأثنى على الله بما هو أهله، ثم قال: أما بعد فنحن أنصار الله وكتيبة الإسلام، وأنتم - معشر المهاجرين - رَهْط، وقد دفَّت دافَّة من قومكم[1]، فإذا هم يريدون أن يختزلونا من أصلنا وأن يحضنونا من الأمر[2]، فلما سكت

١. أي: عدد قليل منهم.

٢. أي: يخرجونا من أمر الخلافة.

أردت أن أتكلم - وكنت قد زوَّرتُ[1] مقالة أعجبتني أريد أن أقدّمها بين يدي أبي بكر - وكنت أداري منه بعض الحدِّ، فلما أردت أن أتكلم قال أبو بكر: على رِسْلك. فكرهت أن أُغْضِبه، فتكلم أبو بكر، فكان هو أحلم مني وأوقر، والله ما ترك من كلمة أعجبتني في تزويري إلا قال في بديهته مثلها أو أفضل منها حتى سكت، فقال: ما ذكرتم فيكم من خير فأنتم له أهل، ولن يُعرف هذا الأمر إلا لهذا الحي من قريش، هم أوسط العرب نسبًا ودارًا. وقد رضيت لكم أحدَ هذين الرجلين فبايِعوا أيهما شئتم، فأخذ بيدي ويد أبي عُبيدة وهو جالس بيننا، فلم أكره مما قال غيرها، والله أن أُقدَّم فتضرب عُنُقي - لا يُقرِّبني ذلك من إثم - أحب إلي من أن أتأمّر على قوم فيهم أبو بكر، اللهم إلا أن تُسَوِّل إلي نفسي عند الموت شيئًا لا أجده الآن.

فقال قائل من الأنصار: أنا جُذيلُها المحكَّك، وعُذيقُها المرجَّب[2]، منا أمير ومنكم أمير يا معشر قريش، فكثر اللَّغط، وارتفعت الأصوات، حتى فرِقْت من الاختلاف؛ فقلت: ابسط يدك يا أبا بكر، فبسط يده، فبايعته، وبايعه المهاجرون ثم بايَعَتْه الأنصار[3].

وفي رواية أحمد: فتكلم أبو بكر ﷺ فلم يترك شيئًا أُنْزِلَ في الأنصار ولا ذكره رسول الله ﷺ من شأنهم إلا وذكره، وقال ﷺ: ولقد علمتم أن رسول الله ﷺ قال: "لو سلك الناس واديًا وسلكت الأنصار واديًا؛ سلكت وادي الأنصار"، ولقد علمت يا سعد أن رسول الله ﷺ قال وأنت قاعد: "قريش ولاة هذا الأمر، فبَرُّ الناس تبع لبَرّهم، وفاجرُ الناس تَبَعٌ لفاجِرِهم"، قال: فقال له سعد: صدقت، نحن الوزراء وأنتم الأمراء"[4] [5].

وقال أبو بكر الباقلاني في معرض ذكره للإجماع على خلافة الصديق ﷺ: وكان ﷺ مفروض الطاعة؛ لإجماع المسلمين على طاعته وإمامته وانقيادهم له، حتى قال أمير المؤمنين علي ﷺ مجيبًا لقول أبي بكر ﷺ - لما قال: أقيلوني فلست بخيركم -: لا نُقِيلك ولا نستقيلك، قدَّمك رسول الله ﷺ لديننا، ألا نرضاك لدنيانا - يعني بذلك حين قدَّمه للإمامة في الصلاة مع حضوره واستنابته في إمارة الحج - فأمَّرك علينا. وكان ﷺ أفضل الأمة، وأرجحهم إيمانًا، وأكملهم فهمًا، وأوفرهم علمًا[6].

ومثلما كان تولي أبي بكر للخلافة مبنيًّا على الشورى والإجماع، كان تولي عمر بن الخطاب أيضًا؛ يقول د. علي الصلابي: "فلما اشتد المرض بأبي بكر؛ جمع الناس إليه، فقال: إنه قد نزل بي ما قد ترون، ولا أظنني إلا ميتًا لما بي، وقد أطلق الله أيمانكم من بيعتي، وحلَّ عنكم عقدتي، ورد عليكم أمركم فأمِّروا عليكم من أحببتم؛ فإنكم إن أمَّرْتم في حياتي كان أجدر أن لا تختلفوا بعدي. وتشاور الصحابة ﷺ، وكلٌّ يحاول أن يدفع

---

١. زَوَّر الكلام: هيَّأه وأعدّه.

٢. أي أنه ممَّن يُستشفَى برأيه، ويُعتمد عليه.

٣. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة، باب رجم الحبلى في الزنا إذا أحصنت (٦٤٤٢).

٤. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند العشرة المبشرين بالجنة، مسند أبي بكر الصديق ﷺ (١٨)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١١٥٦).

٥. أبو بكر الصديق، د. علي الصلابي، دار الإيمان، الإسكندرية، ٢٠٠٢م، ص١٣٨، ١٣٩. ولمزيد من التفصيل انظر: حقبة من التاريخ، عثمان بن محمد الخميس، مكتبة الإمام البخاري، مصر، ط٣، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص٤٩ وما بعدها.

٦. أبو بكر الصديق، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص١٦٢.

الأمر عن نفسه ويطلبه لأخيه؛ إذ يرى فيه الصلاح والأهلية، لذا رجعوا إليه، فقالوا: رأينا يا خليفة رسول الله رأيك، قال: فأمهلوني حتى أنظر لله ولدينه ولعباده، فدعا أبو بكر عبد الرحمن بن عوف، فقال له: أخبرني عن عمر بن الخطاب، فقال له: ما تسألني عن أمر إلا وأنت أعلم به مني.

فقال أبو بكر: وإن، فقال عبد الرحمن: هو والله أفضلُ من رأيِكَ فيه، ثم دعا عثمان بن عفان، فقال: أخبرني عن عمر بن الخطاب. فقال: أنت أخبر به، فقال: على ذلك يا أبا عبد الله، فقال عثمان: اللهم علمي به أن سريرته خير من علانيته، وأنه ليس فينا مثلُه. فقال أبو بكر: يرحمك الله، والله لو تركتُهُ ما عَدَتْكَ. ثم دعا أُسَيد بن حُضَير فقال له مثل ذلك، فقال أسيد: اللهم أَعْلَمُه الخيرةَ بعدك، يرضى للرضا، ويسخط للسخط، والذي يُسِرُّ خير من الذي يعلن، ولن يلي هذا الأمر أحد أقوى عليه منه.

وقد استشار أبو بكر ـ كذلك ـ سعيد بن زيد وعددًا من الأنصار والمهاجرين، وكلهم تقريبًا كانوا على رأي واحد في عمر إلا طلحة بن عبيد الله الذي خاف من شدته؛ فقال لأبي بكر: ما أنت قائل لربك إذا سألك عن استخلافك عمر علينا وقد ترى غلظته؟ فقال أبو بكر: أجلسوني، أبالله تخوفونني؟ خاب من تزوَّد من أمركم بظلم، أقول: اللهم استخلفت عليهم خير أهلك. ثم بيَّن لهم سبب غلظة عمر فقال: ذلك لأنه يراني رقيقًا ولو أَفْضَى الأمر إليه لترك كثيرًا مما عليه. ثم كتب عهدًا مكتوبًا يُقرأ على الناس في المدينة وفي الأمصار عن طريق أمراء الأجناد.

وكان نص العهد الذي كتبه ﷺ: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما عهد أبو بكر بن أبي قحافة في آخر عهده بالدنيا خارجًا منها، وعند أول عهده بالآخرة داخلًا فيها، حيث يؤمن الكافر، ويوقن الفاجر، ويصدق الكاذب، إني لم آلُ اللهَ ورسوله ودينه ونفسي وإياكم خيرًا، وإني قد استخلفت عليكم عمر بن الخطاب، فإن عَدَلَ فذلك ظني به وعلمي فيه، وإن بدَّل فلكل امرئ ما اكتسب، والخيرَ أردتُ ولا أعلم الغيب: ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ (الشعراء: ٢٢٧)[1].

والواقع أن ترشيح أبي بكر الصديق ﷺ لعمر بن الخطاب لم يكن ليأخذ قوته الشرعية، ما لم يستند لرضا الغالبية بعمر، وهذا ما تحقق حين طلب أبو بكر من الناس أن يبحثوا لأنفسهم عن خليفة من بعده، فوضعوا الأمر بين يديه، وقالوا له: رأيُنا إنما هو رأيُك، ثم إن أبا بكر لم يقرر الترشيح إلا بعد أن استشار أعيان الصحابة، فسأل كل واحد على انفراد، ولما ترجَّح لديه اتفاقُهم أعلن ترشيحه لعمر، فكان ترشيح أبي بكر صادرًا عن استقراء لآراء الأمة من خلال أعيانها، على أن هذا الترشيح لا يأخذ قوته الشرعية إلا بقبول الأمة به، ذلك أن اختيار الحاكم حق للأمة، والخليفة يتصرف بالوكالة عن الأمة، ولا بد من رضا الطَرَف الأصيل، ولهذا توجه أبو بكر إلى الأمة: أترضون بمن أستخلف عليكم؟ فإني والله ما آلوت من جهدي الرأي ولا ولَّيت ذا قرابة، وإني قد استخلفت عمر بن الخطاب، فاسمعوا له وأطيعوا، فقالوا: سمعنا وأطعنا. وفي قول أبي بكر: أترضون بمن أستخلف عليكم؟ إشعار بأن الأمر للأمة وأنها صاحبة

---

١. عمر بن الخطاب، د. علي الصلابي، دار الإيمان، الإسكندرية، ٢٠٠٢م، ص١٠١، ١٠٢ بتصرف.

العلاقة والاختصاص.

نخلص من هذا كله إلى أن عمر ﷺ وُلي الخلافة باتفاق أهل الحل والعقد وإرادتهم، فهم الذين فوضوا أبا بكر في انتخاب الخليفة، وجعلوه نائبًا عنهم في ذلك، فشاور ثم عيَّن الخليفة، ثم عرض هذا التعيين على الناس فأقروه، وأمضَوْه ووافقوا عليه، وأصحاب الحَلِّ والعَقْد في الأمة هم النواب الطبيعيون عن هذه الأمة؛ ومن ثم لم يكن استخلاف عمر ﷺ إلا على أصح أساليب الشورى وأعدلها، وإن كانت الإجراءات المتَّبعة فيها غير الإجراءات المتبعة في تولية أبي بكر نفسه.

وهكذا تم عقد الخلافة لعمر ﷺ بالشورى والاتفاق، ولم يورد التاريخ أي خلاف وقع حول خلافته بعد ذلك، ولا أن أحدًا نهض طول عهده لينازعه الأمر؛ بل كان هناك إجماع على خلافته وعلى طاعته في أثناء حكمه، فكان الجميع وحدة واحدة[1].

هذا "وقد نَقَل إجماع أغلب الصحابة ﷺ ومن بعدهم على خلافة عمر ﷺ طائفةٌ من أهل العلم الذين يعتمد عليهم في النقل؛ ومن ذلك ما يأتي:

- عن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: "دخلت على عمر حين طُعن. فقلت: أبشر بالجنة يا أمير المؤمنين، أسلمت حين كفر الناس، وجاهدت مع رسول الله ﷺ حين خذله الناس، وقبض رسول الله ﷺ وهو عنك راض، ولم يختلف في خلافتك اثنان، وقُتِلْت شهيدًا. فقال: أعِدْ علَي، فأعدت عليه فقال: والله الذي لا إله غيره لو أن لي ما في الأرض من صفراء وبيضاء لافتديت به من هول المطلع"[2].

- وقال أبو نُعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ): لما علم الصديق ﷺ من فضل عمر ﷺ ونصيحته وقوته على ما يُقلَّده، وما كان يعينه عليه في أيامه من المعونة التامة لم يكن يسعه في ذات الله ونصيحته لعباد الله تعالى أن يعدل بهذا الأمر عنه إلى غيره، ولما كان يعلم من شأن الصحابة ﷺ أنهم يعرفون منه ما عرفه، ولا يُشكِلُ عليهم شيء من أمره، فوَّض إليهم ذلك، فرَضِي المسلمون ذلك وسلموه، ولو خالطهم في أمره ارتياب أو شبهة لأنكروه، ولم يتَّبعوه كاتباعهم أبا بكر ﷺ فيما فرض الله عليه الاجتماع، وأن إمامته وخلافته ثبتت على الوجه الذي ثبت للصديق ﷺ؛ وإنما كان الدليل لهم على الأفضل والأكمل، فتبعوه على ذلك مستسلمين له راضين به.

- وقال النووي (ت٦٧٦هـ): أجمعوا على اختيار أبي بكر، وعلى تنفيذ عهده إلى عمر.

- وقال ابن تيمية (ت٧٢٨هـ): وأما عمر فإن أبا بكر ﷺ عهد إليه، وبايعه المسلمون بعد موت أبي بكر فصار إمامًا لما حصلت له القدرة والسلطان بمبايعتهم.

ومن جملة الأقوال سالفة الذكر عن أولئك الأعلام يتَّضح أن خلافة عمر ﷺ تمت بإجماع أغلب أصحاب رسول الله ﷺ؛ إذ تلقوا عهد أبي بكر ﷺ بالخلافة لعمر بالقبول والتسليم؛ ولم يعارض في ذلك أحد، وكذا أجمعت الفرقة الناجية - أهل السنة والجماعة - على ما

---

١. المرجع السابق، ص١٠٥، ١٠٦.

٢. أخرجه الحاكم في مسنده، كتاب معرفة الصحابة ﷺ، باب مقتل عمر ﷺ (٤٥١٥).

أجمع عليه أصحاب رسول الله[1].

هكذا كانت بيعة أبي بكر، واستخلاف عمر، فهل يوصف هذا الذي حدث في الحالتين بأنه اغتصاب، أم أنه أجلى صور الشورى والاختيار الحر ®؟!

هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن كِلَا الشيخين كان على أهلية شرعية كاملة لتولي الخلافة، وفضلهما معروف غير منكور عند الكافة، ولقد كان أبو بكر وعمر يتمتّعان بكل مؤهلات القيادة، بحيث يصلُح كل منهما لتولي أمور المسلمين؛ أما أبو بكر فقد قال لسعد بن عبادة في اجتماع السقيفة: ولقد علمت يا سعد أن رسول الله ﷺ قال وأنت قاعد: " قريش ولاة هذا الأمر، فبَرُّ الناس تبع لبرهم، وفاجر الناس تبع لفاجرهم". فقال سعد: صدقت، نحن الوزراء وأنتم الأمراء[2].

يقول د. الصلابي: "فقد بيَّن الصديق في خطابه أن من مؤهلات القوم الذين يرشَّحون للخلافة أن يكونوا ممن يدين لهم العرب بالسيادة وتستقر بهم الأمور، حتى لا تحدث الفتن فيما إذا تولى غيرهم، وأبان أن العرب لا يعترفون بالسيادة إلا للمسلمين من قريش؛ لكون النبي ﷺ منهم، ولما استقر في أذهان العرب من تعظيمهم واحترامهم. وبهذه الكلمات النيِّرة التي قالها الصديق اقتنع الأنصار بأن يكونوا وزراء مُعِينين وجنودًا مخلصين، كما كانوا في عهد النبي ﷺ، وبذلك توحَّد صف المسلمين"[3].

وأما عمر بن الخطاب فقد كان " نُصْحَ أبي بكر الأخير للأمة، فقد أبصر الدنيا مقبلة تتهادى، وفي قومه فاقة قديمة يعرفها، فإذا ما أطلُّوا لها استشرفوا شهواتها، فنكَّلت بهم واستبدَّت، وذاك ما حذَّرهم رسول الله ﷺ إياه؛ قال رسول الله ﷺ: "فوالله ما الفقرَ أخشى عليكم، ولكني أخشى أن تبسط عليكم الدنيا كما بسطت على من كان قبلكم، فتنافسوها كما تنافسوها وتهلككم كما أهلكتهم"[4]. لقد أبصر أبو بكر الداء فأتى لهم ﷺ بدواء ناجع جبل شاهق، إذا ما رأته الدنيا أيست وولَّت عنهم مدبرة، إنه الرجل الذي قال فيه النبي ﷺ: "إيه يا ابن الخطاب، والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان سالكًا فَجًّا إلا سلك فجًّا غير فَجِّك"[5].

إن الأحداث الجسام التي مرت بالأمة ما بدأت إلا بقتل عمر ﷺ، ولعل هذه القواصم وحدها خير شاهد على فراسة أبي بكر، وصدق رؤيته في العهد لعمر

---

١. عمر بن الخطاب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص١١٢: ١١٤ بتصرف.

® في **"مظاهر الشورى في تولية أبي بكر وعمر وعثمان"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الحادية والثلاثين، من هذا الجزء. وفي **"استخلاف أبي بكر لعمر وصلته بالشورى"** وطالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثانية والعشرين، من الجزء الثالث (التاريخ الإسلامي١).

٢. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند العشرة المبشرين بالجنة، مسند أبي بكر الصديق ﷺ (١٨)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١١٥٦).

٣. الانشراح ورفع الضيق بسيرة أبي بكر الصديق، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص١٤١. ولمزيد من التفصيل انظر: موقف الشيعة الاثنى عشرية من صحابة رسول الله ﷺ، د. عبد القادر بن محمد عطا صوفي، دار أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م، ج٢، ص٥٤٨ وما بعدها.

٤. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب شهود الملائكة بدرًا (٣٧٩١)، ومسلم في صحيحه، أوائل كتاب الزهد والرقائق (٧٦١٤).

٥. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب التبسم والضحك (٥٧٣٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر بن الخطاب ﷺ (٧٦١٤)، واللفظ للبخاري.

بالخلافة؛ فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: "أفرس الناس ثلاثة: العزيز حين قال لامرأته: ﴿أَكْرِمِي مَثْوَاهُ عَسَىٰ أَن يَنفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا﴾ (يوسف: ٢١)، والتي قالت: ﴿يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ (٢٦)﴾ (القصص)، وأبو بكر حين تفرَّس في عمر رضي الله عنه"[1][2].

وحقًّا كانت خلافته سدًّا منيعًا أمام الفتن، وكان عمر نفسه بابًا مغلقًا لا يقدر أصحاب الفتن على الدخول منه إلى المسلمين في حياته، ولا تقدر الفتن أن تطلَّ برأسها في عهده؛ فعن شقيق بن سلمة قال: قال حذيفة بن اليمان: كنا عند عمر فقال: أيكم يحفظ حديث رسول الله ﷺ في الفتنة كما قال؟ قال: فقلت: أنا، قال: إنك لجريء، وكيف قال؟ قال: قلت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "فتنة الرجل في أهله وماله ونفسه وولده وجاره يكفرها الصيام والصلاة والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، فقال عمر: ليس هذا أريد، إنما أريد الفتن التي تموج كموج البحر، قال: فقلت: ما لك ولها يا أمير المؤمنين، إن بينك وبينها بابًا مغلقًا، قال: أفيُكسَر الباب أم يفتح؟ قال: قلت: لا، بل يُكسَر، قال: ذلك أحرى أن لا يُغلق أبدًا، قال: فقلنا لحذيفة: هل كان عمر يعلم من الباب؟ قال: نعم، كما يعلم أن دون غد الليلة، إني حدثته حديثًا ليس بالأغاليط، قال: فَهِبنا أن نسأل حذيفة من الباب، فقلنا لمسروق: سله، فسأله فقال: عمر[3].

إن حذيفة قدّم العلم لعمر رضي الله عنه، بأن الباب المنيع هو الذي يمنع تدفُّق الفتن على المسلمين، ويحجزُها عنهم، إنَّ هذا سيُكسَر كسرًا، وسيتحطم تحطيمًا، وهذا معناه أنه لن يُغْلَق بعد هذا حتى قيام الساعة، وهذا ما فهمه عمر، أي أن الفتن ستبقى منتشرة ذائعة بين المسلمين، ولن يتمكَّنوا من إزالتها أو القضاء عليها، و حذيفة رضي الله عنه لا يقرر هذا من عنده، ولا يتوقَّعه توقُّعًا، فهو لا يعلم الغيب وإنما سمع هذا من رسول الله ﷺ ووعاه وحفظه كما سمعه، ولهذا يعلق على كلامه لعمر رضي الله عنه قائلًا: إني حدثته حديثًا ليس بالأغاليط - أي: حدثته حديثًا صحيحًا صادقًا، لا أغاليط ولا أكاذيب فيه - لأنني سمعته من رسول الله ﷺ. ثم إن عمر رضي الله عنه يعلم الحقيقة التي أخبره بها حذيفة، فهو يعلم أن خلافته باب منيع يمنع تدفق الفتن على المسلمين، وأن الفتن لن تغزو المسلمين في أثناء خلافته وعهده وحياته[4].

وبهذا يتجلَّى لنا سداد اختيار أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - وكمال أهليتهما للخلافة، كُلٌّ في وقته ومدته؛ فقد كان أبو بكر عاصمًا للعرب من الانقلاب إذا لم يلِ رسول الله ﷺ واحدٌ من مسلمي قريش، وكذلك كان عمر عاصمًا للأمة من الدنيا - وقد أقبلت على المسلمين بعد الفاقة - وحال بينها وبين الفتن القواصم.

---

١. صحيح: أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب التفسير، باب تفسير سورة يوسف عليه السلام (٣٣٢٠)، وصححه الحاكم وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

٢. عمر بن الخطاب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص١٠٢، ١٠٣.

٣. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام (٣٣٩٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب في الفتنة التي تموج كموج البحر (٧٤٥٠)، واللفظ له.

٤. عمر بن الخطاب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٧١٤، ٧١٥ بتصرف.

ثانيًا. لم يكن من أبي بكر وعمر حرصٌ على الخلافة، بل كانا زاهدَيْن فيها يخشَيان تَبِعاتها:

وما كان للراشدين أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - أن يغتصبا الخلافة، أو يطلباها مجرَّد طلب، وقد نهى النبي ﷺ عن الحرص على الإمارة، وجعل الحرص عليها بغير مصلحة شرعية تهمة يعاقِب عليها بمنعه منها؛ فعن عبد الرحمن بن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: "يا عبد الرحمن بن سمرة، لا تسأل الإمارة، فإن أُعطِيتها عن مسألة وُكِلْت إليها، وإن أُعْطيتها عن غير مسألة أُعِنْت عليها"[1].

وعن أبي موسى قال: دخلت على النبي ﷺ أنا ورجلان من قومي، فقال أحد الرجلين: أمِّرْنا يا رسول الله. وقال الآخر مثله، فقال: "إنا لا نولِّي هذا الأمر مَنْ سأله ولا مَنْ حرص عليه"[2][3].

فما كان لأبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - أن يحرصا على الخلافة، فضلًا عن أن يغتصباها، وقد تربَّيا في هذه المدرسة المحمدية، وتنشَّقا من نسيم هذا العصر بما فيه من روح الزهد في أمر الخلافة والمسئولية.

وإن تصرفهما في اجتماع السقيفة لخير دليل على ذلك؛ فبعد أن أتم أبو بكر حديثه في السقيفة قدّم عمر وأبا عبيدة للخلافة، ولكن عمر كره ذلك وقال فيما بعد: فلم أكره مما قال غيرها، كان والله أن أقدم فتضرب عنقي - لا يقرِّبني ذلك من إثم - أحب إلي من أن أتأمَّر على قوم فيهم أبو بكر.

"ولقد ظهر زهد أبي بكر في الإمارة في خطبته التي اعتذر فيها عن قبول الخلافة؛ حيث قال ﷺ: والله ما كنت حريصًا على الإمارة يومًا ولا ليلة قط، ولا كنت فيها راغبًا ولا سألتها الله ﷻ في سرّ ولا علانية، ولكني أشفقت من الفتنة، وما لي في الإمارة من راحة، ولكن قُلِّدت أمرًا عظيمًا ما لي به من طاقة ولا يدٍ إلا بتقوية الله ﷻ، ولوددت أن أقوى الناس عليها مكاني اليوم، فقبل الناس منه ما قال"[4].

وقد ثبت أنه قال: وددت أني يوم سقيفة بني ساعدة كنت قذفت الأمر في عنق أحد الرجلين - أبي عبيدة أو عمر - فكان أمير المؤمنين وكنت وزيرًا[5]. وقد تكررت خطب أبي بكر في الاعتذار عن تولي الخلافة وطلبه بالتنحِّي عنها.

فقد قال: أيها الناس، هذا أمركم إليكم تولون من أحببتم على ذلك وأكون كأحدكم؛ فأجابه الناس: رضينا بك قسمًا وحظًّا وأنت ثاني اثنين مع رسول الله ﷺ. وقد قام باستبراء نفوس المسلمين من أي معارضة لخلافته واستحلفهم على ذلك فقال: أيها الناس، أذكر الله أيما رجل ندم على بيعتي لما قام على رجليه، فقام علي بن أبي طالب، ومعه السيف، فدنا منه حتى وضع رجلًا على عتبة المنبر والأخرى على الحصى

---

١. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأيمان والنذور (٦٢٤٨)، وفي مواضع أخرى، ومسلم في صحيحه، كتاب الأيمان، باب ندب من حلف يمينًا فرأى غيرها خيرًا منها (٤٣٧٠).

٢. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأحكام، باب ما يكره من الحرص على الإمارة (٦٧٣٠).

٣. الإمامة العظمى، عبد الله بن عمر الدميجي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص٢٦٤.

٤. صحيح: أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب معرفة الصحابة ﷺ (٤٤٢٢)، وصححه الحاكم وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

٥. أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١/ ٦٢) برقم (٤٣).

وقال: والله لا نقيلك ولا نستقيلك، قدّمك رسول الله فمن ذا يؤخِّرك؟!

ولم يكن أبو بكر وحده الزاهد في أمر الخلافة والمسئولية، بل إنها روح العصر[1]، فقد كان الصحابة جميعًا هذا الرجل، ومنهم عمر رضي الله عنه الذي كان - هو الآخر - زاهدًا في الأمر راغبًا عنه مشفقًا من تَبِعته، ولهذا بادر يوم السقيفة إلى مبايعة أبي بكر، وكان أول من بايَعَه، وخطب في الأنصار يومئذ فبيَّن فضل أبي بكر واستحقاقه للخلافة، فشجَّع الناس على مبايعته، ولو كان في نفسه ميل إلى ولاية الأمر لقَبِل ترشيح أبي بكر له في ذلك اليوم.

ولا أدلّ على زهده رضي الله عنه في حياته جملة - وبشكل عام - من أنه عاش خلافته كلها في شدة من العيش، وبُعْدٍ عن الترف، وأخذٍ لنفسه بالشدة والمحاسبة الدائمة، ولو كان له في الأمر والملك رغبة أو ميل، لتفكَّه بما يتفكّه به الملوك، ولوسَّع على نفسه معيشتها ما استطاع التوسعة.

ويتجلَّى لنا هذا الزهد أيضًا في موقف عمر رضي الله عنه حين علم بنية أبي بكر في استخلافه، لما دخل عليه عمر في أيام مرضه فعرَّفه أبو بكر بما عزم، فأبى أن يقبل، فتهدَّده أبو بكر بالسيف، فما كان أمام عمر إلا أن يقبل[2].

ثالثًا. ممن اغتصب أبو بكر وعمر الخلافة؟!

ولا يكون اغتصاب الشيء إلا من صاحب الحق فيه وعن غير رضا منه، فمن صاحب الحق في الخلافة بعد النبي ﷺ ثم بعد أبي بكر حتى تُغتصب الخلافة منه؟! ومن هو المرشَّح الذي رشحه المسلمون للخلافة فاغتُصِبت منه على يد أبي بكر وعمر؟! ومن ذا الذي لم يرضَ بخلافة أبي بكر وعمر، وقد نقلنا الإجماع على قبول تَولِّي أبي بكر واستخلاف عمر؟!

ربما قيل: سعد بن عبادة، أو علي بن أبي طالب. بَيْد أن الروايات التاريخية الصحيحة تنفي هذا الزعم وتثبت الاتفاق على خلافة الشيخين، وتؤكد وحدة الأمة الإسلامية واجتماع قياداتها، وهذا ما نستعرِضُ طرفًا منه فيما يأتي:

١. سعد بن عبادة:

وفيما أثير حول موقف سعد بن عبادة من بيعة أبي بكر يقول د. الصلابي: " إن سعد بن عبادة رضي الله عنه قد بايع أبا بكر رضي الله عنه بالخلافة في أعقاب النقاش الذي دار في سقيفة بني ساعدة؛ إذ إنه نزل عن مقامه الأول في دعوى الإمارة وأذعن للصديق بالخلافة، وكان ابن عمه بشير بن سعد الأنصاري أول من بايع الصديق رضي الله عنه من الأنصار في اجتماع السقيفة، ولم يُثبِت النقلُ الصحيح أيةَ أزمات، لا صغيرة ولا خطيرة، ولم يُثبِت أي انقسام أو وجود أية فِرَق لكل منها مرشح يطمع في الخلافة، كما زعم بعض كُتَّاب التاريخ، ولكن الأخوة الإسلامية ظلت كما هي، بل ازدادت توثقًا كما يُثبتُ ذلك النقلُ الصحيح، ولم يثبتِ النقلُ الصحيحُ تآمرًا بين أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وأبي عبيدة لاحتكار الحكم بعد وفاة النبي ﷺ؛ فقد كانوا أخشى لله من أن يفعلوا ذلك.

وقد حاول بعض المؤرخين من أصحاب الأهواء أن يجعلوا من سعد بن عبادة رضي الله عنه منافسًا للمهاجرين يسعى

١. أبو بكر الصديق، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص١٤١، ١٤٢ بتصرف.

٢. عمر بن الخطاب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص١٠٣.

للخلافة بِشَرَهِ، ويدبر لها المؤامرات، ويستعمل في الوصول إليها كل أساليب التَّفْرِقة بين المسلمين.

ونحن إذا راجعنا تاريخ هذا الرجل وتتبعنا مسلكه، وجدنا مواقفه مع الرسول ﷺ تجعله من الصفوة الأخيار، الذين لم تكن الدنيا أكبر همهم، فهو النقيب في بيعة العقبة الثانية، حتى لجأت قريش إلى تعقُّبه قرب مكة وربطوا يديه إلى عنقه وأدخلوه مكة أسيرًا، حتى أنقذه منهم جبير بن مطعِم بن عدي؛ حيث كان يجيرهم في المدينة، وهو ممَّن شهد بدرًا وحظي بمقام أهل بدر ومنزلتهم عند الله، وكان من بيت جود وكرم، وشهد له بذلك رسول الله ﷺ.

وكان ﷺ يعتمد عليه ـ بعد الله ـ وعلى سعد بن معاذ كما في غزوة الخندق؛ عندما استشارهما في إعطاء ثلث ثمار المدينة لعيينة بن حصن الفزاري، فكان رد السعدين يدل على عمق الإيمان وكمال التضحية، فمواقف سعد مشهورة ومعلومة، وهو الصحابي الجليل صاحب الماضي المجيد في خدمة الإسلام والصحبة الصادقة لرسول الله ﷺ، فلا يستقيم عقلًا ومنطقًا ـ وهو ما لم يثبت عنه ـ أنه كان يريد أن يحيي العصبية الجاهلية في مؤتمر السقيفة لكي يحصل في غمار هذه الفرقة على منصب الخلافة.

كما أنه لم يثبت ولم يصح ما ورد في بعض المراجع من أنه ـ بعد بيعة أبي بكر ـ كان لا يصلي بصلاتهم ولا يُفيض في الحج بإفاضتهم، كأنما انفصل سعد بن عبادة ﷺ عن جماعة المسلمين، فهذا باطل ومحض افتراء؛ إذ ثبت من خلال الروايات الصحيحة أن سعدًا بايع أبا بكر، فعندما تكلم أبو بكر يوم السقيفة، فذكر فضل الأنصار وقال: ولقد علمتم أن رسول الله قال: "لو سلك الناس واديًا أو شعبًا لسلكت وادي الأنصار أو شعب الأنصار"، ثم ذكّر سعد بن عبادة بقول فصلٍ وحجة لا تُرد فقال: ولقد علمت يا سعد أن رسول الله ﷺ قال وأنت قاعد: "قريش ولاة هذا الأمر، فبَرُّ الناس تبع لبرهم، وفاجرهم تبع لفاجرهم"، فقال سعد: صدقت، نحن الوزراء وأنتم الأمراء.[1] فتتابع القوم على البيعة وبايع سعد، وبهذا تثبت بيعة سعد بن عبادة، وبها يتحقق إجماع الأنصار على بيعة الخليفة أبي بكر، ولا معنى للترويج لرواية باطلة، وإنه لمَحْض اتهام وتَقَوُّل مجافٍ للواقع مناقض للسير والأحداث أن يُنسَب لسيد الأنصار العمل على شق عصا المسلمين، والتنكر لكل ما قدمه من نصرة وجهاد وإيثار للمهاجرين، والطعن في إسلامه من خلال ما ينسب إليه من قول: لا أبايعكم حتى أرميكم بما في كنانتي، وأخضب سنان رمحي، وأضرب بسيفي، فكان لا يصلي بصلاتهم ولا يجمع بجماعتهم ولا يقضي بقضائهم ولا يفيض بإفاضتهم، أي في الحج.

إن هذه الرواية التي استُغلَّت للطعن في وحدة المهاجرين والأنصار وصِدْق أخوتهم ما هي إلا رواية باطلة للأسباب التالية:

- أن الراوي صاحب هوى، وهو إخباري تالف لا يوثق به، ولا سيما في المسائل الخلافية.
- قال الذهبي عن هذه الرواية: "وإسنادها كما ترى ـ أي في غاية الضعف ـ أما مَتْنُها فهو يناقض سيرة سعد بن عبادة وما في عنقه من بيعةٍ على السمع

١. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند العشرة المبشرين بالجنة، مسند أبي بكر الصديق ﷺ (١٨)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١١٥٦).

والطاعة، ولِما رُوِي عنه من فضائل"[١].

٢. علي بن أبي طالب:

وفي شأن تأخر علي الزبير عن مبايعة الصديق وردت أخبار عِدَّة ، وجُلّ هذه الأخبار ليست صحيحة، وقد جاءت روايات صحيحة السند تفيد بأن عليًّا والزبير - رضي الله عنهما - بايعا الصديق في أول الأمر؛ فعن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: لما توفي رسول الله ﷺ قام خطباء الأنصار... فذكر بيعة السقيفة، ثم قال: ثم انطلقوا فلما قعد أبو بكر على المنبر نظر في وجوه القوم فلم ير عليًّا، فسأل عنه، فقام أناس من الأنصار، فأتوا به فقال أبو بكر: ابن عم رسول الله ﷺ وختنه، أردت أن تشق عصا المسلمين، فقال: لا تثريب يا خليفة رسول الله ﷺ، فبايعه، ثم لم ير الزبير بن العوام، فسأل عنه حتى جاءوا به، فقال: ابن عمّة رسول الله ﷺ وحواريه، أردت أن تشق عصا المسلمين، فقال مثل قوله: لا تثريب يا خليفة رسول الله، فبايعاه[٢].

ومما يدل على أهمية هذا الحديث الصحيح المروي عن أبي سعيد الخدري، أن الإمام مسلم بن الحجاج صاحب الجامع الصحيح، الذي هو أصح كتب الحديث بعد صحيح البخاري، ذهب إلى الحافظ محمد بن إسحاق بن خزيمة صاحب صحيح ابن خزيمة، فسأله عن هذا الحديث، فكتب له ابن خزيمة الحديث، وقرأه عليه، فقال مسلم لشيخه ابن خزيمة: هذا الحديث يساوي بَدَنَة[٣]، فقال ابن خزيمة: هذا الحديث لا يساوي بدنة فقط، إنه يساوي بَدْرَة مال[٤].

وعلّق على هذا الحديث ابن كثير فقال: "هذا إسناد صحيح محفوظ، وفيه فائدة جليلة، وهي مبايعة علي بن أبي طالب ﷺ إما في أول يوم أو في اليوم الثاني من الوفاة، ولم يفارق الصديق في وقت من الأوقات، ولم ينقطع عن صلاة من الصلوات خلفه"[٥]. وفي رواية حبيب بن أبي ثابت، حيث قال: كان علي بن أبي طالب في بيته، فأتاه رجل، فقال له: قد جلس أبو بكر للبيعة، فخرج علي إلى المسجد في قميص له، ما عليه إزار ولا رداء، وهو متعجِّل، كراهة أن يبطئ عن البيعة، فبايع أبا بكر، ثم جلس، وبعث إلى ردائه فجاءوه به، فلبسه فوق قميصه. وقد سأل عمرو بن حريث سعيد بن زيد ﷺ، فقال: أشهدْت وفاة رسول الله ﷺ؟ قال: نعم، قال له: متى بويع أبو بكر؟ قال سعيد: يوم مات رسول الله ﷺ، كره المسلمون أن يَبْقَوا بعض يوم وليسوا في جماعة.

قال: هل خالف أحد أبا بكر؟ قال سعيد: لا، لم يخالف إلا مرتد، أو كاد أن يرتد، وقد أنقذ الله الأنصار، فجمعهم عليه وبايعوه، قال: هل قعد أحد من المهاجرين عن بيعته؟ قال سعيد: لا، لقد تتابع المهاجرون على بيعته[٦].

١. أبو بكر الصديق، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص١٤٣: ١٤٦.

٢. صحيح: أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب معرفة الصحابة ﷺ (٤٤٧٥)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب قتال أهل البغي، باب الأئمة من قريش (١٦٣١٥)، وصححه الحاكم وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه.

٣. البَدَنَة: الناقة أو البقرة تُنحَر بمكة، ولعِظَمها وضخامتها سُمِّيت "بدنة".

٤. البَدْرَة: الكيس الذي فيه ألف أو عشرة آلاف دينار، والمعنى: أنه كنز ثمين.

٥. السيرة النبوية، ابن كثير، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د. ت، ج٤، ص٤٩٥.

٦. أخرجه ابن جرير الطبري في تاريخه (٢/ ٤٤٧).

وكان مما قال علي ﷺ لابن الكواء وقيس بن عباد ـ حينما قدم البصرة وسألاه عن مسيره ـ: "لو كان عندي من النبي ﷺ عهد في ذلك ما تركت أخا بني تيم بن مرة وعمر بن الخطاب يقومان على منبره ولقاتلتهما ولو لم أجد إلا بُردي هذا، ولكن رسول الله ﷺ لم يُقتل قتلًا ولم يمت فجأة، بل مكث في مرضه أيامًا وليالي يأتيه المؤذن فيؤذِنُه بالصلاة فيأمر أبا بكر فيصلي بالناس، وهو يرى مكاني، ولقد أرادت امرأة من نسائه ﷺ أن تَصْرِفه عن أبي بكر، فأبى وغضب، وقال: "أنتُنَّ صواحب يوسف، مُروا أبا بكر فليصل بالناس"[1]. فلما قبض الله نبيه ونظرنا في أمورنا، اخترنا لدنيانا من رضيه نبي الله لديننا، وكانت الصلاة أصل الإسلام وهي أعظم الأمور وقوام الدين، فبايعنا أبا بكر، وكان لذلك أهلًا، ولم يختلف عليه منا اثنان، ولم يشهد بعضنا على بعض، ولم نقطع منه البراءة، فأديت إلى أبي بكر حقه وعرفت له طاعته وغزوت معه في جنوده، وكنت آخذ إذا أعطاني وأغزو إذا أغزاني، وأضرب بين يديه الحدودَ بِسَوْطي"[2].

وكان مما قال علي ـ كرم الله وجهه ـ في خطبته على منبر الكوفة في ثنائه على أبي بكر: فأعطى المسلمون البيعة طائعين، فكنتُ أول من سبق في ذلك من ولد عبد المطلب.

وجاءت روايات أشارت إلى مبايعة علي لأبي بكر الصديق ﷺ في أول الأمر وإن لم تصرح بذلك؛ فعن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أنه قال: إن عبد الرحمن بن عوف كان مع عمر بن الخطاب ﷺ، ثم قام أبو بكر فخطب الناس، واعتذر إليهم وقال: والله ما كنت حريصًا على الإمارة يومًا ولا ليلة قط، ولا كنت فيها راغبًا، ولا سألتها الله ﷻ في سر ولا علانية، ولكني أشفقت من الفتنة، وما لي في الإمارة من راحة، ولكن قُلِّدت أمرًا عظيمًا ما لي به من طاقة، ولا يد إلا بتقوية الله ﷻ، ولوددت أن أقوى الناس عليها مكاني اليوم. فقبل المهاجرون منه ما قال وما اعتذر به. قال علي والزبير ـ رضي الله عنهما ـ: ما غضبنا إلا لأنا قد أُخِّرْنا عن المشاورة، وإنَّا نرى أبا بكر أحق الناس بها بعد رسول الله ﷺ، إنه لصاحب الغار، وثاني اثنين، وإنَّا لنعلم بشرفه وكِبَره، ولقد أمره رسول الله ﷺ بالصلاة بالناس وهو حي.

وعن قيس العبدي قال: شهدت خطبة علي يوم النصرة قال: فحمد الله وأثنى عليه، وذكر النبي ﷺ وما عالج من الناس، ثم قبضه الله ﷻ إليه، ثم رأى المسلمون أن يستخلفوا أبا بكر ﷺ فبايعوا وعاهدوا وسلموا، وبايعت وعاهدت وسلمت، ورضوا ورضيت، وفعل من الخير وجاهد حتى قبضه الله ﷻ، رحمة الله عليه.

إن عليًّا ﷺ لم يفارق الصديق في وقت من الأوقات ولم ينقطع عنه في جماعة من الجماعات وكان يشاركه المشورة، وتدبير أمور المسلمين، ويرى ابن كثير وطائفة من أهل العلم أن عليًّا جدَّد بيعته بعد ستة أشهر من البيعة الأولى، أي: بعد وفاة فاطمة بنت رسول الله ﷺ، وجاءت في هذه البيعة روايات صحيحة، ولكن لما

1. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يكره من التعمق والتنازع في العلم (٦٨٧٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض أو سفر (٩٦٨).
2. أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٤٤٤٢).

وقعت البيعة الثانية اعتقد بعض الرُّواة أن عليًّا لم يبايع قبلها، فنفى ذلك، والمُثْبِت مُقَدَّم على النافي، فمن عَلِم حُجَّةٌ على من لم يعلم كما يقولون[1].

وقد سبق أن بيّنا أن خلافة عمر تمَّت بإجماع أغلب أصحاب النبي ﷺ، حيث تلقوا عهد أبي بكر بالخلافة لعمر بالقبول والتسليم، ولم يعارض في ذلك أحد، بل يُذْكَر أن عليًّا كان ضمن من استشارهم الصديق فيمن يتولى الخلافةَ بعده، وكان رأي علي أن يتولَّى الخلافة بعد الصديق الفاروق رضي الله عن الجميع[2].

الخلاصة:

- تولى أبو بكر الصديق ﷺ أمور المسلمين بعد وفاة النبي ﷺ بناءً على موافقة أهل الحل والعقد، وبيعة خاصة، ثم أخرى عامة، وانعقد إجماع أغلب الصحابة على خلافته، ثم ولي عمر ﷺ الخلافة باتفاق أهل الحل والعقد وإرادتهم، فهم الذين فوَّضوا أبا بكر ﷺ في انتخاب الخليفة، فشاور كبار الصحابة، ثم عين الخليفة، ثم عرض هذا التعيين على الناس فأقروه وأمضوه ووافقوا عليه.
- لقد كان لأبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - من مؤهلات القيادة ما يجعلهما صالحين للخلافة، فقد عُصمت العرب من الانفلات والتفرق بولاية أبي بكر ﷺ، وهو من قريش التي تدين لها العرب بالسيادة دون غيرها، وكذلك عُصمت الأمة من أحداث جسام وفتن قواصم بتولي عمر بن الخطاب ﷺ الخلافة، وما كان غيره ليصلح لزمنه صلاحيتَهُ هو.
- ما كان لأبي بكر وعمر أن يحرصا على الخلافة ويسعيا وراء تحمل المسئولية، فضلًا عن اغتصاب الخلافة، فكيف يُتَّهمان بعد ذلك باغتصابها، وهما اللذان تربَّيا في مدرسة الزهد المحمدي؟!!
- إذا كانت فكرة الاغتصاب في حدِّ ذاتها تقتضي وجود مُغتصَب منه، حيث يستولي المغتصِبُ على شيء من أشيائه دون وجه حق له فيه وعن غير رضا من صاحبه - إذا كان الأمر كما قلنا فمن ذا الذي كان أولى بالخلافة من أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - ثم تجاهلاه واغتصباها منه؟!!
- حاول بعض المغرضين أن يجعل من بعض الصحابة منافسًا يسعى للخلافة بِشَرَهٍ ويُدبِّر لها المؤامرات، بَيْد أن الروايات التاريخية الصحيحة تنفي هذا الزعم وتثبت الاتفاق على خلافة الصديق والفاروق.
- إن المطالع لسيرة الصحابيين مناط التشكيك سعد وعلي - رضي الله عنهما - ليدرك أنهما لم يكونا ليشقَّا عصا الطاعة على الصديق الذي قدَّمه النبي في أمر الدين، فكيف ينازعوه أمر الدنيا؟!
- جدَّد علي ﷺ بيعته لأبي بكر الصديق ﷺ بعد ستة أشهر من توليه الخلافة، فظن بعض المسلمين أن هذه البيعة الثانية هي الأولى؛ فقالوا بتأخر بيعة علي له، وليس الأمر كذلك، ومن عَلِم حُجَّةٌ على من لم يعلم.
- لم يخرج تولِّي عمر الفاروق الخلافة عن مبدأ الشورى، بل كان خير تجسيد له، وتفاصيل توليه الخلافة خير شاهد على تلك الحقيقة.

---

١. علي بن أبي طالب، د. علي الصلابي، دار الإيمان، الإسكندرية، ٢٠٠٣م، ص١٤٥: ١٤٧ بتصرف. ولمزيد من التفصيل ينظر: موقف الشيعة الاثنى عشرية من صحابة رسول الله ﷺ، د. عبد القادر بن محمد عطا صوفي، مرجع سابق، ج٢، ص١٠٩٤.

٢. علي بن أبي طالب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص١٦٦.

• في الروايات الصِّحاح بشأن تولِّي الخليفتين الراشدَين دليل على وَهَن دعوى المغرضين، وفيها غناء عن روايات ضعاف ساقطات متنًا وسندًا.

الشبهة الخامسة والعشرون

ادعاء أن عمر بن الخطاب ﷺ كان منافقًا مستبدًا بالرأي(*)

مضمون الشبهة:

يزعم بعض المتقوِّلين أن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ﷺ كان على حظٍّ من النفاق؛ حيث جسَّد المثل المسيحي في الفقر المقدس بدرجة تفوق إخلاص بعض المسيحيين. وفي نفس الوقت كان حاكمًا ديكتاتوريًّا مستبدًّا برأيه من دون الناس في عظائم الأمور العامة.

وجها إبطال الشبهة:

١) لم يكن زهد عمر ﷺ تجسيدًا للمثل المسيحي في الفقر المقدس؛ بل كان انعكاسًا لمعايشته القرآن الكريم، وتطبيقًا لسيرة النبي ﷺ، وهو الذي تحرر من سيطرة الدنيا وسطوة زخرفها، وأسلم نفسه لربه ظاهرًا وباطنًا حين استقر في قلبه ما استخلصه من القرآن من الحقائق، وشتان بين زهده ﷺ ذي الطابع الإسلامي وبين الفقر المقدس.

٢) أفاضت مصادر التاريخ في ذكر وقائع استمساك عمر بالشورى، منهجًا لإدارة الدولة ونظام الحكم وشئون المجتمع، ونظرة من هؤلاء في سيرته تقف بهم على هذه الحقيقة.

التفصيل:

أولا. زهد عمر ﷺ خلاصة معايشة للقرآن ولا علاقة له بالفقر المقدس:

فلقد أيقن ﷺ يقينًا تامًّا بأننا في هذه الدنيا أشبه بالغرباء، أو عابري سبيل مِصْداقًا لقول النبي ﷺ: "كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل"[١].

• وأن هذه الدنيا لا وزن لها ولا قيمة لها عند رب العزة إلا ما كان منها طاعة لله، مصداق قول النبي ﷺ: "لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة ما سقى كافرًا منها شربة ماء"[٢].

• ويقول ﷺ: "الدنيا ملعونة، ملعون ما فيها إلا ذكر الله وما والاه، أو عالمًا، أو متعلمًا"[٣].

• وأن عمرها قد قارب على الانتهاء؛ حيث أشار النبي ﷺ بأصبعيه السبابة والوسطى وقال: "بعثتُ أنا والساعة كهاتين"[٤].

(*) القدس: مدينة واحدة وعقائد ثلاث، كارين أرمسترونج، ترجمة: د. فاطمة نصر، د. محمد عناني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٨م. سقوط الغلو العلماني، د. محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، ط٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

١. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب قول النبي ﷺ: "كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل" (٦٠٥٣).

٢. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الزهد، باب هوان الدنيا على الله ﷺ (٢٣٢٠)، والحاكم في مستدركه، كتاب الرقاق (٧٨٤٧)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٥٢٩٢).

٣. حسن: أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الزهد، باب من هوان الدنيا على الله ﷺ (٢٣٢٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٢٦٥) برقم (١٧٠٨)، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (١٦٠٩).

٤. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق، باب قول النبي ﷺ: "بعثت أنا والساعة كهاتين" (٦١٣٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب قرب الساعة (٧٥٩٣).

- وأن الآخرة هي الباقية، وهي دار القرار، كما قال مؤمن آل فرعون: ﴿ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا مَتَٰعٌ وَإِنَّ ٱلْءَاخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلْقَرَارِ ﴿٣٩﴾ ﴾ (غافر).

قال الإمام ابن القيم: والقرآن مملوء من التزهيد في الدنيا، والإخبار بخِسَّتها، وقلتها، وانقطاعها، وسرعة فنائها، والترغيب في الآخرة، والإخبار بشرفها ودوامها، فإذا أراد الله بعبد خيرًا أقام في قلبه شاهدًا يعاين به حقيقة الدنيا والآخرة، ويؤثر منهما ما هو أولى بالإيثار.

وها هو النبي ﷺ يُعلِّم أصحابه الكرام وأمته نعمة القناعة؛ ليعلموا أن الدنيا لا تستحق أن ينشغل العبد بحطامها الزائل. قال ﷺ: "من أصبح منكم آمنًا في سِرْبه، معافًى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حِيْزَت له الدنيا"[1].

ووضح النبي ﷺ أن الزهد في الدنيا من أعظم أسباب صلاح هذه الأمة؛ فقال ﷺ: "صلاح أول هذه الأمة بالزهد واليقين، ويهلك آخرها بالبخل والأمل"[2].

كل هذه الحقائق استقرت في قلب عمر رضي الله عنه، فترفع عن الدنيا، وزهد فيها. وإليك شيئًا من مواقفه التي تدل على زهده في هذه الحياة الفانية بما يتوافق والمنهج القرآني والنبوي الإسلاميين، ويتجافى - كليًّا وجزئيًّا - مع الفقر المقدس المزعوم؛ فعن أبي الأشهب، قال: مرّ عمر رضي الله عنه على مزبلة فاحتبس عندها، فكأن أصحابه تأذوا بها، فقال: هذه دنياكم التي تحرصون عليها[3].

- وعن سالم بن عبد الله: أن عمر بن الخطاب كان يقول: والله ما نعبأ بلذات العيش أن نأمر بصغار المعزى أن تسمط لنا، ونأمر بلباب الخبز فيخبز لنا، ونأمر بالزبيب فينبذ لنا في الأسعان، حتى إذا صار مثل عين اليعقوب أكلنا هذا وشربنا هذا، ولكنا نريد أن نستبقي طيباتنا، لأنا سمعنا الله يقول: ﴿ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ فِى حَيَاتِكُمُ ٱلدُّنْيَا ﴾ (الأحقاف: ٢٠)[4].

- وقد قال عمر: نظرت في هذا الأمر، فجعلت إن أردتُ الدنيا أُضِرُّ بالآخرة، وإن أردت الآخرة أُضِرُّ بالدنيا، فإذا كان الأمر هكذا فأَضِرَّ بالفانية.

- ودخلت عليه أم المؤمنين حفصة بنت عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - مرة وقد رأت ما هو فيه من شدة العيش، والزهد الظاهر عليه - فقالت: إن الله تعالى أكثر من الخير، وأوسع عليك من الرزق، فلو أكلت طعامًا أطيب من ذلك، ولبست ثيابًا ألين من ثوبك؟ قال: سأخصمك إلى نفسك[5]، فذكر أمر رسول الله ﷺ، وما كان يلقى من شدة العيش، فلم يزل يذكرها ما كان فيه رسول الله ﷺ وكانت معه حتى أبكاها، ثم قال: إنه كان لي صاحبان سلكا طريقًا، فإن سلكت الشديد لعلّي أن أُدْرِك معهما

---

١. حسن: أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الزهد (٢٣٤٦)، وحسنه الألباني في صحيح الترهيب والترغيب (٨٣٣).

٢. حسن: أخرجه أحمد بن حنبل في الزهد، ص١٠، والبيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٤٢٧) برقم (١٠٨٤٥)، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٣٨٤٥).

٣. أخرجه أحمد في الزهد، ص١٨.

٤. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما يكره من التعمق والتنازع في العلم (٦٨٧٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر من مرض أو سفر (٩٦٨).

٥. سأخصمك إلى نفسك: سأجعلك حَكَمًا على نفسك.

عيشهما الرخي[1][2].

ذلكم هو زهد عمر، وهذان هما منبعه؛ فهمه للقرآن الكريم، ومعايشته للنبي ﷺ، فلا مجال للزعم إذن أن زهده كان تجسيدًا للمثل المسيحي في الفقر المقدس، وشتان بين زهده الذي بيناه، والفقر المقدس الذي يُخضع ممارسوه أجسادهم لإماتات تتجاوز الحدود، ويحرمون أنفسهم من النوم، فضلًا عن تسوُّلهم، وطلبهم الصدقة!! أما عمر فكان لا يشغله زهده عن إدارة الدولة وتطويرها بدقة متناهية.

هذا وخير شاهد على بُعْد زهد الفاروق عمر بن الخطاب عن الفقر المقدس وامتثاله لسيرة النبي ﷺ أن زهده لم يكن مفرطًا على نحو ما عرف في ما يسمى بالفقر المقدس بل كان كما قال النبي ﷺ: "... أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني"[3] ®.

ثانيًا. شورى عمر في إدارة الدولة ونظام الحكم وشئون المجتمع:

ومعلوم أنه من قواعد الدولة الإسلامية: ضرورة تشاور قادة الدولة وحكامها مع المسلمين، والنزول على رضاهم ورأيهم، وإمضاء نظام الحكم بالشورى؛

١. أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٧٩) برقم (٣٤٣٣٤).

٢. عمر بن الخطاب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص١٦١: ١٦٤. من أخلاق الرسول ﷺ، محمود المصري، دار التقوى، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص٤٠٦: ٤١٠.

٣. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح (٤٧٧٦).

® في **"زهد النبي في متاع الدنيا ودلالته"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الحادية عشرة، من الجزء السابع (الإيمان والتدين).

قال ﷻ: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ ﴿١٥٩﴾ ﴾ (آل عمران)، وقال ﷻ: ﴿ وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾ (الشورى)، فقد قرنت الآية الكريمة الشورى بين المسلمين، بإقامة الصلاة، فدل ذلك على أن حكم الشورى، كحكم الصلاة، والصلاة واجبة شرعًا، فكذلك الشورى واجبة شرعًا.

وقد اعتمد عمر ﷺ مبدأ الشورى في دولته؛ فكان ﷺ لا يستأثر بالأمر دون المسلمين، ولا يستبد عليهم في شأن من الشئون العامة، فإذا نزل به أمر لا يُبْرِمُه حتى يجمع المسلمين ويناقش الرأي معهم فيه ويستشيرهم؛ ومن مأثور قوله ﷺ: "لا خير في أمر أُبْرِم من غير شورى"، وقوله: "الرأي الفرد كالخيط السحيل، والرأيان كالخيطين المبرمين، والثلاثة مرار لا يكاد ينتقض"، وقوله: "الرجال ثلاثة؛ رجل تَرِدُ عليه الأمور فيسدِّدها برأيه، ورجل يشاور فيما أُشْكِل عليه، وينزل حيث يأمره أهل الرأي، ورجل حائر بائر لا يأتمر رشدًا، ولا يطيع مرشدًا"[4].

وكان مسلك الفاروق في الشورى جميلًا؛ إذ كان يستشير العامة أول أمره فيسمع منهم، ثم يجمع مشايخ أصحاب رسول الله ﷺ، وأصحاب الرأي منهم، ثم يُفْضِي إليهم بالأمر ويسألهم أن يخلُصوا فيه إلى رأي محمود، فما استقر عليه رأيهم أمضاه.

٤. أخرجه ابن أبي الدنيا في الإشراف في منازل الأشراف، ص٢٢٧ برقم (٢٦٧).

هذا وعمله ﷺ هذا يشبه الأنظمة الدستورية في كثير من الدول النظامية الحديثة؛ إذ يعرض الأمر على "مجلس النواب" مثلًا، ثم بعد أن يقرر بالأغلبية يعرض على مجلس آخر يُسمَّى في بعضها "مجلس الشيوخ"، وفي بعضها "مجلس اللُّوردات"، فإذا انتهى المجلس من تقريره أمضاه الملك[1].

ومصادر التاريخ وتجربة دولة الخلافة الراشدة، قد أفاضت في ذكر وقائع استمساك عمر بن الخطاب بالشورى نهجًا لإدارة الدولة، ونظام الحكم وشئون المجتمع، والنماذج في هذا الشأن أكثر من أن يتسع هذا المقام لذكرها جميعًا؛ ومنها:

- **أرض الجابية بالشام التي فُتحت سنة ١٧هـ:** يذكر البلاذُري أن عمر قدم الجابية، فأراد قسمة الأرض بين المسلمين؛ لأنها فُتِحت عَنْوة، فقال له معاذ بن جبل: والله لئن قسمتها ليكونن ما نكره، ويصير الشيء الكثير في أيدي القوم، فقد يَبيدون فيبقى ذلك لواحد، ثم يأتي من بعدهم قوم يسدّون من الإسلام سدًّا وهم لا يجدون شيئًا، فانظر أمرًا يسع أولهم وآخرهم، فصار عمر إلى قول معاذ[2].

- **أرض سواد العراق:** يروي البلاذري عن حارثة بن مضرب، أن عمر بن الخطاب أراد قسم السواد بين المسلمين، فأمر أن يُحْصوا، فوُجِد الرجلُ منهم يصيبه ثلاثة، فشاور أصحاب رسول الله ﷺ في ذلك، فقال له علي: دعهم يكونوا مادة للمسلمين.

ويفصِّل أبو يوسف أمرَ شورى عمر حول هذه الأرض فيقول: لما افتتح السواد شاور عمر ﷺ الناس فيه فرأى عامتُهم أن يقسِّمه، وكان رأي عثمان، وعلي، وطلحة، وابن عمر رأي عمر، وكان رأي عمر أن يتركه ولا يقسمه - بعد المشورة الأولى - فاستشار المهاجرين الأولين فاختلفوا، فأرسل إلى عشرة من الأنصار - خمسة من الأوس وخمسة من الخزرج - من كبرائهم وأشرافهم، ثم قال لهم: إني لم أَدْعُكم إلا لأن تشتركوا في أمانتي فيما حُمِّلت من أموركم، فإني واحد كأحدكم، وأنتم اليوم تقرون بالحق، خالفني من خالفني ووافقني من وافقني، ولست أريد أن تتبعوا هذا الذي هو هواي. معكم من الله كتاب ينطق بالحق، فوالله لئن كنت نطقت بأمر أريده، ما أردت به إلا الحق. وبعد سماعهم وجهَتي النظر قالوا جميعًا: الرأي رأيك، فنعم ما قلت وما رأيت.

هذا هو عمر الذي يصوره هؤلاء مستبدًّا برأيه دون الصحابة جميعًا!

ثم إن هذه الشورى واسعة النطاق، كانت ديدن عمر في مختلف شئون الدولة، حتى في الشئون الصحية؛ فعن عبد الله بن عباس أن عمر بن الخطاب خرج إلى الشام، حتى إذا كان بسَرْغ - مكان في أول الحجاز وآخر الشام - لقيه أمراء الأجناد - أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه - فأخبروه أن الوباء قد وقع بأرض الشام، فقال عمر: ادع لي المهاجرين الأولين، فدعاهم فاستشارهم وأخبرهم أن الوباء قد وقع بالشام فاختلفوا؛ فقال بعضهم: قد خرجت لأمر ولا نرى أن ترجع عنه، وقال بعضهم: معك بقية الناس وأصحاب رسول الله ﷺ ولا نرى أن تقدمهم على هذا الوباء، فقال: ارتفعوا عني، ثم قال:

---

1. عمر بن الخطاب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص١٢٠: ١٢٢ بتصرف.
2. أخرجه القاسم بن سلام في الأموال (١٣٨)، وابن زنجويه في الأموال (١٩١).

ادعوا لي الأنصار، فدعوتهم، فاستشارهم فسلكوا سبيل المهاجرين، واختلفوا كاختلافهم، فقال: ارتفعوا عني، ثم قال: ادع لي من كان ها هنا من مَشْيَخة قريش من مهاجرة الفتح، فدعوتهم، فلم يختلف منهم عليه رجلان، فقالوا: نرى أن ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء؛ فنادى عمر في الناس: إني مصبِّح على ظهر فأصبحوا عليه"[1].

إننا بإزاء خليفة يسلك إلى الشورى نهجًا يحكمه نظام؛ فقد بدأ بشورى المؤسسات؛ مؤسسة المهاجرين الأولين، ثم مؤسسة النقباء - من الأنصار - فلما لم تَحسِم المؤسسات الأمر، وسَّع نطاق الشورى باستشارة مشيخة قريش من مهاجرة الفتح، ثم نزل على أمر المشيرين[2].

الخلاصة:

- فهم عمر ما أكده القرآن الكريم في أكثر من موضع بشأن الدنيا الفانية ذات البهرج الزائف، ووعى توجيهات النبي ﷺ بهجر الدنيا وملاذها، فجاءت حياته ﷺ مثالًا للزهد في الدنيا على هذين النهجين بعيدة كل البعد عن الفقر المقدس الذي اشتهرت به المسيحية.

- لم يكن زهده هذا تجسيدًا للمثل المسيحي للفقر المقدس، وشتان ما بين زهده ﷺ والفقر المقدس لدى المسيحيين؛ فليس في زهده ما في فقرهم المقدس من غلو ومبالغة وإفراط.

- اعتمد عمر ﷺ مبدأ الشورى في دولته، فكان لا يستبد برأي دون المسلمين في شأن من الشئون العامة، وقد أفاضت مصادر التاريخ في ذكر وقائع استمساكه بالشورى نهجًا لإدارة الدولة، ونظام الحكم وشئون المجتمع، كاستشارته في تقسيم أرض الجابية بالشام وأرض السواد بالعراق، وكذلك استشارته في دخول الشام، وقد نزل الوباء بأهلها.

الشبهة السادسة والعشرون

ادعاء أن حكومة عمر بن الخطاب ﷺ خرجت عن الأحكام النبوية (*) ®

مضمون الشبهة:

يزعم بعض المشككين أن حكومة الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ قد خالفت الأحكام النبوية وقوانين

---

١. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب ما يذكر في الطاعون (٥٣٩٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها (٥٩١٥).

٢. سقوط الغلو العلماني، د. محمد عمارة، مرجع سابق، ص٦١: ٦٣ بتصرف.

(*) المفترون: خطاب التطرف العلماني في الميزان، فهمي هويدي، دار الشروق، مصر، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

® في "**موقف عمر من سهم المؤلفة قلوبهم**" طالع: الشبهة الثالثة. وفي "**موقف عمر من تقسيم الأرض المفتوحة على الفاتحين**" طالع: الشبهة الرابعة. وفي "**موقف عمر من الزواج بالكتابيات**" طالع: الوجه الثاني، من الشبهة السابعة. وفي "**تعطيل عمر حدّ السرقة عام المجاعة**" طالع: الشبهة الثامنة. وفي "**اجتهاد عمر في تغريمه المؤتمن**" طالع: الشبهة التاسعة. وفي "**اجتهاد عمر في القصاص وحد الخمر**" طالع: الشبهة العاشرة. وفي "**موقف عمر من نكاح المتعة**" طالع: الشبهة الحادية عشرة. وفي "**فقه عمر في جمع الناس في صلاة التراويح**" طالع: الشبهة الثانية عشرة؛ من الجزء السادس عشر (أصالة التشريع الإسلامي).

الإسلام؛ فمع قربها من عصر النبوة، فإنها اتخذت مسارًا اجتهاديًّا اخترق به عمر ﷺ حاجز الاتباع إلى الابتداع غير المؤسَّس على هدي النبي ﷺ ومنهجه. ويهدفون من وراء ذلك إلى التشكيك في مدى التزام بعض الخلفاء الراشدين بهدي النبي والاقتداء به؛ بُغية تجريدهم من حسن اتباعه ﷺ.

وجها إبطال الشبهة:

١) كان عمر ﷺ حريصًا على الاتباع، والتزام السنة دائمًا، وكان مؤهَّلًا للاجتهاد فيما لا نصّ فيه.

٢) كان لفترة خلافة عمر طبيعة خاصة؛ لكثرة الفتوحات، واتساع الدولة، وتعدد الأجناس والأمم التي كانت تحت حكمه، ولتلك الطبيعة الخاصة، والظروف الجديدة الطارئة على الأمة كان لا بد من الاجتهاد في إطار الكتاب والسنة.

التفصيل:

أولا. حرص عمر ﷺ على اتباع السنة وأهليته للاجتهاد فيما لا نصّ فيه:

حرص عمر ﷺ على الاتباع، وعدم مخالفة هدي النبي ﷺ، وهذا ما كان يأمر به ولاته وأمراءه؛ فيقول في رسالته المشهورة إلى أبي موسى الأشعري حين ولّاه القضاء: "... الفهمَ الفهمَ فيما تلجلج في صدرك مما ليس في كتاب ولا سنة، ثم اعرف الأشباه والأمثال، فقس الأمور عند ذلك، واعمد إلى أقربها إلى الله وأشبهها بالحق...".

وفي رسالته إلى شريح القاضي يقول: "إذا أتاك أمر فاقض فيه بما في كتاب الله، فإن أتاك ما ليس في كتاب الله فاقض بما سَنَّ فيه رسول الله، فإن أتاك ما ليس في كتاب الله ولم يسنه رسول الله ولم يتكلم فيه أحد، فأي الأمرين شئت فخذ به". وفي رواية: "فإن شئت أن تجتهد رأيك فتقدم، وإن فتأخّر، وما أرى التأخُّر إلا خيرًا لك"[1].

ومن أعظم صور الاتباع والالتزام الكامل بمنهاج النبوة ما نراه في الرواية التالية:

عن عابس بن ربيعة عن عمر ﷺ أنه جاء إلى الحجر الأسود فقبَّله، فقال: إني أعلم أنك حجر لا تضر، ولا تنفع، ولولا أني رأيت النبي ﷺ يقبِّلك ما قبلتك[2]. إنه الاتباع في أحسن صُوَره، وأجمل معانيه؛ قال ابن حجر: قال الطبري: إنما قال ذلك عمر؛ لأن الناس كانوا حديثي عهد بعبادة الأصنام، فخشي أن يظن الجهال أن استلام الحجر من باب تعظيم بعض الأحجار، كما كانت العرب تفعل في الجاهلية، فأراد عمر أن يُعلم الناس أن استلامه الحجر اتباع لفعل النبي ﷺ، ثم قال ابن حجر: وفي قول عمر هذا تسليمٌ للشارع في أمور الدين، وحسنُ الاتباع، فيما لم يكشف عن معانيها، وهو قاعدة عظيمة في اتباع النبي ﷺ فيما يفعله ولو لم يعلم الحكمة منه، وقد كان هذا الخلق ـ اتباع السنة والحرص عليها ـ من أخلاق النصر في جيل الصحابة ﷺ؛ فقد علموا بأنه لا بد من اتباع السُّنة كي يَحْبُوهم الله بالنصر والتأييد[3].

---

١. عمر بن الخطاب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٣٨٠: ٣٨٢.

٢. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحج، باب ما ذكر في الحجر الأسود (١٥٢٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب الحج، باب استحباب تقبيل الحجر الأسود (٣١٢٩).

٣. عمر بن الخطاب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٢١٠.

لقد كان الفاروق - بإيمانه العميق، وعلمه الوافر، وبصيرته النافذة - حريصًا على كمال الدين وبقاء راية السنة مرتفعة، مجتمعًا حولها الناس، ولهذا كان حربًا على البدع والحوادث، وكان داعية إلى الاستمساك بالسنة والالتزام بمنهج الرسول ﷺ بقوله وفعله؛ وقد قال عمر رضي الله عنه على المنبر: ألا إن أصحاب الرأي أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، وتفلتت منهم أن يعوها، واستحيوا إذ سألهم الناس أن يقولوا: لا ندري، فعاندوا السنن برأيهم، فضلُّوا وأضلُّوا كثيرًا، والذي نفس عمر بيده، ما قبض الله نبيه ولا دفع الوحي عنهم حتى أغناهم عن الرأي، ولو كان الدين يؤخذ بالرأي لكان أسفل الخف أحق بالمسح من ظاهره، فإياك وإياهم، ثم إياك وإياهم[1].

• وعن عمرو بن ميمون عن أبيه قال: أتى عمرَ بنَ الخطاب رضي الله عنه رجلٌ فقال: يا أمير المؤمنين، إنا لما فتحنا المدائن أصبنا كتابًا فيه كلام معجب، قال: أَمِنْ كتاب الله؟ قال: لا. فدعا بالدِّرة فجعل يضربه بها وجعل يقرأ: ﴿ الٓر ۚ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ﴿١﴾ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ ٱلْقَصَصِ بِمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ ﴿٣﴾ ﴾ (يوسف)، ثم قال: إنما هلك من كان قبلكم أنهم أقبلوا على كتب علمائهم وأساقفتهم، وتركوا التوراة والإنجيل، حتى درسا، وذهب ما فيهما من العلم[2].

١. أخرجه أبو الفضل المقرئ في أحاديث في ذم الكلام وأهله (٢/ ١٠٤) برقم (٢٥٩).

٢. ذكره المتقي الهندي في كنز العمال (١٦٣١)، وعزاه إلى نصر المقدسي في الحجة.

• وعن الحسن البصري: أن عمران بن حصين رضي الله عنه أحرم من البصرة فقدم على عمر فأغلظ له ونهاه عن ذلك، وقال: لا يتحدث الناس أن رجلًا من أصحاب محمد ﷺ أحرم من مصر من الأمصار[3].

• وعن أبي وائل قال: كنت جالسًا على كرسي شيبة بن عثمان في الكعبة، فقال: لقد جلس هذا المجلس عمر، فقال: لقد هممت ألا أدع فيه صفراء ولا بيضاء إلا قسمتها، فقلت: ما كنت لتفعل، قال: ولم؟ قلت: إن صاحبيك لم يفعلا. قال: هما المرآن أقتدي بهما[4].

هذا من جانب، ومن جانب آخر ينبغي أن نقرَّ لعمر بن الخطاب رضي الله عنه بقدرة فائقة على الاجتهاد؛ فقد كان عمر رضي الله عنه يملك من درجة العلم وقوة الإيمان ما يعينه على نفاذ الرأي، وإصابة السنة، فقد جاء في منزلة إيمانه رضي الله عنه ما رواه عبد الله بن هشام أنه قال: كنا مع النبي ﷺ وهو آخذ بيد عمر بن الخطاب، فقال له عمر: يا رسول الله، لأنت أحب إلي من كل شيء إلا من نفسي، فقال النبي ﷺ: "لا والذي نفسي بيده حتى أكون أحبَّ إليك من نفسك"، فقال له عمر: فإنه الآن، والله لأنت أحبُّ إلي من نفسي. فقال النبي ﷺ: "الآن يا عمر"[5].

وأما عن علمه رضي الله عنه فقد قال رسول الله ﷺ: "بينما أنا نائم شربت - يعني: اللبن - حتى أنظر إلى الرّي يجري في ظفري - أو في أظفاري - ثم ناولت عمر". فقالوا: يا

٣. أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٨/ ١٠٧) برقم (٢٠٤).

٤. عمر بن الخطاب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٢١٢، ٢١٣ بتصرف.

٥. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي ﷺ (٦٢٥٧).

رسول الله، فما أوَّلته؟ قال: "العلم"[1].

والمراد بالعلم في الحديث: سياسة الناس بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ واختص عمر بذلك لطول مدته بالنسبة إلى أبي بكر ؓ، وباتفاق الناس على طاعته بالنسبة إلى عثمان ؓ، فإن مدة أبي بكر ؓ كانت قصيرة، فلم تكثر فيها الفتوح التي هي أعظم الأسباب في الاختلاف، ومع ذلك فقد ساس عمر فيها ـ مع طول مدته ـ الناس بحيث لم يخالفه أحد، ثم ازدادت اتساعًا في خلافة عثمان ؓ فانتشرت الأقوال واختلفت الآراء ولم يتفق له ما اتفق لعمر ؓ في طواعية الخلق له، فنشأت من ثم الفتن إلى أن أفضى الأمر إلى قتله، واستخلف علي ؓ فما ازداد الأمر إلا اختلافًا والفتن إلا انتشارًا.

وأما عن دينه فقد قال رسول الله ﷺ: "بينما أنا نائم رأيت الناس عُرِضوا عليَّ وعليهم قُمُص، فمنها ما يبلغ الثدي، ومنها ما يبلغ دون ذلك، وعُرِض عليَّ عمر وعليه قميص اجترَّه"، قالوا: فما أوَّلته يا رسول الله؟ قال: "الدين"[2][3].

وهذا الإيمان، وذاك العلم هما اللذان أورثا عمر الفاروق ذلك النور الذي غمر بصيرته وفاض من روحه كياسة وفطنة في الفراسة، وموافقة للوحي، وصدقًا على اللسان.

وقد قال النبي ﷺ فيه: "إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه"[4].

ويقول علي بن أبي طالب ؓ: "ما كنا نبعد أن السكينة تنطق على لسان عمر"[5].

ويقول ابن مسعود ؓ: "ما رأيت عمر قط إلا ويُخيَّل إليَّ أن بين عينيه مَلَكًا يسدِّده"[6]. وبنحو هذا قال أبو موسى الأشعري ؓ.

ولهذا كان الشيطان يخاف عمر ؓ؛ قال ابن مسعود ؓ: "إني لأحسب أن الشيطان يفرقه، فإذا ذُكر الصالحون فحيّهلا بعمر"[7].

وقد سبقت له شهادة النبي ﷺ بذلك في قوله: "والذي نفسي بيده، ما لقيك الشيطان قط سالكًا فَجًّا إلا سلك فجًّا غير فجِّك"[8].

وكان عمر ؓ ـ لهذه المناقب ـ مُلهَمًا مُحدَّثًا، وهذا ما أخبر به النبي ﷺ بنفسه، وبشر به عمر ؓ فقال: "لقد كان فيما قبلكم من الأمم محدَّثون؛ فإن يك في أمتي أحد

---

١. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر بن الخطاب ؓ (٣٤٧٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر ؓ (٦٣٤١).

٢. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر بن الخطاب ؓ (٣٤٨٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر ؓ (٦٣٤٠).

٣. عمر بن الخطاب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٨١، ٨٢.

٤. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما (٥١٤٥)، والترمذي في سننه، كتاب المناقب، باب في مناقب عمر بن الخطاب ؓ (٣٦٨٢)، وصححه الألباني في صحيح الترمذي (٢٩٠٨).

٥. أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١١/ ٢٢٢) برقم (٢٠٣٨٠)، والطبراني في المعجم الكبير (٩/ ١٦٧) برقم (٨٧٣٩).

٦. أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٩/ ١٦٨) برقم (٨٨٥٢)، وأبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة (١/ ٢١٠) برقم (١٨٠).

٧. أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (١/ ٣٣٦) برقم (٤٨٢).

٨. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده (٣١٢٠)، وفي مواضع أخرى، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر ؓ (٦٣٥٥).

فإنه عمر"[1]. وفي هذا الحديث منقبة عظيمة للفاروق ﷺ، وقد اختلف العلماء في المراد بالمحدَّث؛ فقيل: المراد بالمحدَّث: الملهَم. وقيل: من يجري الصواب على لسانه من غير قصد. وقيل: مُكَلَّم؛ أي: تكلمه الملائكة بغير نبوة؛ بمعنى: أنها تكلمه في نفسه وإن لم يَرَ مُكلِّمًا في الحقيقة، فيرجع إلى الإلهام. وفسره بعضهم بالتفرُّس.

قال ابن حجر: والسبب في تخصيص عمر ﷺ بالذِّكر؛ لكثرة ما وقع له في زمن النبي ﷺ من الموافقات التي نزل القرآن مطابقًا لها، ووقع له بعد النبي ﷺ عدة إصابات[2].

وعن هذه الموافقات يتحدث عمر نفسه؛ فيقول: "وافقت ربي في ثلاث؛ فقلت: يا رسول الله، لو اتخذنا من مقام إبراهيم مُصلًّى، فأنزلت: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ (البقرة: ١٢٥)، وآية الحجاب؛ قلت: يا رسول الله، لو أمرت نساءك أن يحتجبن؛ فإنه يكلمهن البر والفاجر، فنزلت آية الحجاب، واجتمع نساء النبي ﷺ في الغَيْرة عليه، فقلتُ لهن: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾ (التحريم: ٥)؛ فأنزلت هذه الآية"[3].

وقال عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما -: "ما نزل بالناس أمر قطّ فقالوا فيه وقال فيه ابن الخطاب - أو قال عمر - إلا نزل القرآن على نحو ما قال عمر"[4][5].

لقد كان عمر ﷺ ملهمًا من ربِّه، مسددًا في آرائه، موفقًا في توجهاته؛ ولهذا استطاع قيادة دولة الإسلام بنجاح مع ما جدّ عليها من تطورات، وظهر من ظروف، ولا غرو فقد قال النبي ﷺ: "لو كان بعدي نبي لكان عمر"[6] ®.

ثانيًا. فترة خلافة عمر ﷺ بما فيها من فتوح وظروف طارئة؛ أوجبت عليه الاجتهاد في إطار الكتاب والسنة:

ومن نافلة القول أن نحيط هؤلاء المدعين لتلك الشبهة عِلْمًا بأن فترة خلافة عمر ﷺ كانت مرحلة جديدة من مراحل الدولة الإسلامية؛ حيث كثُرتْ فيها الفتوح، وساحت فيها الجيوش في مناكب الأرض تحمل الهدى والنور، حتى تضاعفت مساحة الدولة الإسلامية في عهد عمر ﷺ عدة أضعاف؛ خرج المسلمون بدينهم من نطاق جزيرة العرب ففتحوا بلاد الشام، وانطلقوا غربًا فدخلوا مصر وما وراءها من بلاد إفريقية، وانطلقوا شرقًا فاقتحموا بلاد الفرس وثلوا عرشهم

---

١. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأنبياء، باب ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ﴾ (الكهف: ٩) (٣٢٨٢).

٢. عمر بن الخطاب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٨٣.

٣. أخرجه البخاري في صحيحه، أبواب القبلة، باب ما جاء في القبلة (٣٩٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر ﷺ (٦٣٥٩).

٤. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه، كتاب المناقب، باب في مناقب عمر بن الخطاب ﷺ (٣٦٨٢)، وصححه الألباني في صحيح الترمذي (٢٩٠٨).

٥. موقف الشيعة الاثنى عشرية من صحابة الرسول ﷺ، د. عبد القادر عطا صوفي، مرجع سابق، ج٢، ص٧٦٢، ٧٦٣.

٦. حسن: أخرجه أحمد في مسنده، مسند الشاميين، حديث عقبة بن عامر الجهني (١٧٤٤١)، والترمذي في سننه، كتاب المناقب، باب في مناقب عمر بن الخطاب ﷺ (٣٦٨٦)، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٥٢٨٤).

® في **"فضل عمر بن الخطاب ومناقبه"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثامنة والعشرين، من هذا الجزء.

وورثوا ملكهم، وأوغلوا في بلاد العجم، فَدانَ للمسلمين مَنْ بالمشرق والمغرب.

وقد أفرزت هذه الأوضاع الجديدة واقعًا إسلاميًّا مختلفًا؛ إذ اتسعت الدولة، وتضخَّمت أعداد الرعيَّة، وزادت أعباء الخليفة زيادة رهيبة، فصار يحكم إمبراطورية مترامية الأطراف، فيها المسلم والكافر، والأبيض والأسود والأحمر، والعربي والعجمي. ولم تلبث الأمور يسيرًا حتى ظهرت إلى الوجود عشرات المشكلات والأزمات الاجتماعية والاقتصادية والعِرقية والدينية، والتي كانت تحتاج علاجًا حاسمًا، ورأيًا قاطعًا، وفكرًا صائبًا، وشخصية حاكمة قوية، وكل هذا كان من مزايا عمر ﷺ وملكاته وصفاته.

وعليه فقد اقتضى هذا الوضع وتلك الظروف أن يكون الخليفة قادرًا على الاجتهاد مُلهمًا مُحدثًا، وهذا ما كان عليه عمر ﷺ، الذي كان ينزل القرآن بتصديقه، وكان الشيطان يَفْرقه، والحق يدور معه حيث دار، وكان العبقري الذي لا يُفري فَرْيَه، ولا يُبلَغُ شأوه، ولقد اجتهد عمر ﷺ فأصاب، أو قارب.

اجتهد فقطع شجرة الرضوان التي تمَّتْ تحتها بيعة الحديبية؛ حتى لا تتحول إلى نُصْب يُعبد من دون الله، واجتهد فمنع الصحابة من زواج الكتابيات حتى لا يُرغب عن المسلمات، وجمع الناس على صلاة التراويح استلهامًا لسنة النبي ﷺ الأولى فيها، واجتهد عمر لما أصابتِ الناسَ الشدةُ عام الرمادة، فأجَّل جمع الزكاة إلى العام المقبل، ولم يقم حد السرقة؛ لأن الناس أصابتهم مجاعة، فسرق السارق عامئذٍ جوعًا لا بغيًا، واجتهد فأصدر نقدًا وسك سكة؛ حتى لا يتحكم الروم والفرس في اقتصاد المسلمين.

ثم إنه لما رأى اتساع الدولة، وزيادة الأعباء فكر في فتح أبواب موارد جديدة للدولة؛ ففرض الخراج على الأراضي المفتوحة، فكان ذلك مصدرًا دائمًا لتمويل بيت المال، وقَبِل ـ أيضًا ـ العُشور من التجار الوافدين من خارج حدود الدولة.

والتفت إلى رعيته وجنده، فدوّن الدواوين لاستيعاب رعاياه وشمولهم بالعطاء الذي رتَّبهُ لهم حسب سابقة كلٍّ في الإسلام وبلائه في نشره، واختط المدن الجديدة، ولم تكن تلك عادةً لصاحبيه، فجعل منها قواعدَ للفتح، ومراكزَ للدعوة ونشر الدين، وتبليغ الرسالة، وعيّن القضاة في الأمصار الكبرى لحسم الخلافات وفض المنازعات، كما أنشأ البريد؛ ليحمل إليه أخبار وُلاته، وشكاوى رعاياهم، وليبلغهم توجيهاته وأوامره.

واجتهد عمر في كثير من المسائل الفقهية؛ ففرض القيود على الملكية، حتى لا يقع تعسُّف في استعمالها، وأمضى طلاق الثلاث بلفظٍ واحدٍ، لما رأى الناس استعجلوا الطلاق، وكانت لهم فيه أناة، فأحب أن يُغْلظ عليهم؛ ليخفِّف تلك العجَلة، كما قضى في كثير من مسائل الميراث التي لم يُقضَ فيها قبله، وأشهرها المسألتان العُمَريتان، كما استحدث عقوبات لجرائم جديدة، فضرب من زَوَّر خاتم الدولة الرسمي ثلاثمائة جلدة وحبسه ونفاه، وصلب ذِميًّا اغتصب مسلمة؛ لأنه نقض عهده، ورجم امرأة تزوجت ولها زوج كتمته، وأسقط الحد عمن تسرَّت بغلامها جهلًا، وحدّ القاذف بالتعريض، وقتل الجماعة بالواحد، وقتل الساحر، وغير

ذلك من الأحكام التي كان عمر ﷺ أبا عذرتها تنفيذًا أو تأسيسًا وابتكارًا على أصل الاجتهاد.

ولننظر في بعض هذه المسائل، نجعلها مثالًا نكتفي به عن تفصيل الباقي، لنرى كيف عالجها عمر ﷺ، وكيف اجتهد فيها اجتهادًا حكيمًا لم يخالف به النصوص، ولم يأت فيه ببدعة؛ فهذه هي قضية الأراضي المفتوحة، وموقف عمر ﷺ منها، ولننظر إلى المسألة من جذورها التاريخية حسبما أوردها د. محمد بلتاجي: "إن التاريخ يقرر أنه بعد فتح العراق طلب المحاربون من قائدهم سعد بن أبي وقاص ﷺ أن يقسم بينهم ما فتحوه بسيوفهم من الأرض وغيرها. وأنه بعد فتح الشام طلب المحاربون من قائدهم أبي عبيدة بن الجراح ﷺ أن يقسم بينهم المدن وأهلها، والأرض وما عليها، وأنه لما فُتِحت مصر قام الزبير بن العوام ﷺ ــ ممثلًا لاتجاه عام بين المحاربين ـ فطلب من عمرو بن العاص ﷺ قائد الجيش أن يقسمها بين أفراده.

والتاريخ يقرر كذلك أن هؤلاء رفضوا أن يقدموا على هذا الأمر الخطير، قبل أن يَصْدُر إليهم الأمر من الخليفة عمر ﷺ، فكتب كل منهم إليه بالمشكلة التي تواجهه، وجمع عمر ﷺ الصحابة، وشاورهم في قِسْمة الأرضين التي أفاء الله على المسلمين، فتكلم قوم فيها، وأرادوا أن يقسم لهم حقوقهم وما فتحوا؛ فقال عمر ﷺ: فكيف بمن يأتي من المسلمين فيجدون الأرض بعلوجها قد اقتسمت وورثت عن الآباء، وحيزت؟ ما هذا برأي. فقال له عبد الرحمن بن عوف ﷺ: فما الرأي؟ ما الأرض والعلوج إلا مما أفاء الله عليهم. فقال عمر: ما هو إلا كما تقول، ولست أرى ذلك، والله.. لا يُفتح بعدي بلدٌ فيكون فيه كبير نيل، بل عسى أن يكون كلًا على المسلمين، فإذا قُسمت أرض العراق بعُلوجها وأرض الشام بعلوجها، فما يسدُّ به الثغور؟ وما يكون للذرية والأرامل بهذا البلد وبغيره من أهل الشام والعراق؟

فأكثروا على عمر ﷺ وقالوا: تقف ما أفاء الله علينا بأسيافنا على قوم لم يحضروا ولم يشهدوا، ولأبناء القوم، ولأبناء أبنائهم، ولم يحضروا؟ فكان عمر ﷺ لا يزيد على أن يقول: هذا رأي. قالوا: فاستشر؛ فاستشار عمر ﷺ المهاجرين الأولين، فاختلفوا. فأما عبد الرحمن بن عوف ﷺ فكان رأيه أن تقسم لهم حقوقهم، ورأي عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وطلحة وعبد الله بن عمر ـ رأي عمر ﷺ. فأرسل إلى عشرة من الأنصار ـ خمسة من الأوس، وخمسة من الخزرج ـ من كبرائهم وأشرافهم، فلما اجتمعوا: حمد الله تعالى وأثنى عليه بما هو أهله، ثم قال: إني لم أزعجكم إلا لأن تشتركوا في أمانتي فيما حملت من أموركم، فإني واحد كأحدكم، وأنتم اليوم تُقرّون بالحق ـ خالفني من خالفني ووافقني من وافقني ـ ولست أريد أن تتبعوا هذا الذي هو هواي، معكم من الله كتاب ينطق بالحق. فوالله لئن كنت نطقت بأمر أريده ما أريد به إلا الحق.

قالوا: قُلْ نسمع يا أمير المؤمنين. فقال عمر ﷺ: قد سمعتم كلام هؤلاء القوم الذين زعموا أني أظلمهم حقوقهم. وإني أعوذ بالله أن أركب ظلمًا؛ لئن كنت ظلمتهم شيئًا وأعطيته غيرهم لقد شقيت، ولكني رأيت أنه لم يبق شيء يفتح بعد أرض كسرى، وقد غنمنا الله أموالهم وأرضهم وعلوجهم، فقسمت ما غنموا من

أموال بين أهله، وأخرجت الخُمْس فوجهته على وجهه، وقد رأيت أن أَحْبس الأرضين بعلوجها وأضع عليهم فيها الخراج، وفي رقابهم الجزية يؤدّونها، فتكون فيئًا للمسلمين، المقاتلة والذرية ولمن يأتي من بعدهم.. أرأيتم هذه الثغور؟ لا بد لها من رجال يلزَمونها. أرأيتم هذه المدن العظام كالشام والجزيرة والكوفة والبصرة ومصر؟ لا بد لها من أن تشحن بالجيوش، وإدرار العطاء عليهم. فمن أين يُعْطَى هؤلاء إذا قُسمت الأرضون والعلوج؟

فقالوا جميعًا: الرأي رأيك، فنعم ما قلت وما رأيت، إن لم تشحن هذه الثغور وهذه المدن بالرجال، وتجري عليهم ما يتقوّون به، رجع أهل الكفر إلى مُدنهم.

وهكذا استقر رأي كبار الصحابة من المهاجرين والأنصار على رأي عمر، بعد أن بيّن لهم الظروف التي تجعل عدم تقسيم الأرض المفتوحة على المقاتلين أمرًا واجبًا وضروريًّا؛ لأن أمور الدولة سوف تضطرب اضطرابًا خطيرًا إذا قسمت الأرض، وبالطبع كان هؤلاء الذين استشارهم عمر رضي الله عنه وشرح لهم وجهة نظره هم كبار الصحابة من المهاجرين والأنصار، الذين كانوا يمثلون (مجلس الشورى) الذي يجمعه لأمور الدولة الخطيرة، التي لا يستطيع أن يتحمل وحده مسئولية الحكم فيها.

وفي أرض السواد استشار عمر رضي الله عنه الناس، فرأى عامتهم أن يقسمه، وكان بلال بن رباح رضي الله عنه من أشدهم في ذلك. وكان رأي عمر ألا يقسمه، فمكثوا يومين أو ثلاثة، ثم قال عمر رضي الله عنه: "إني قد وجدت حجة؛ قال الله عز وجل في كتابه: ﴿ وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡهُمۡ فَمَآ أَوۡجَفۡتُمۡ عَلَيۡهِ مِنۡ خَيۡلٖ وَلَا رِكَابٖ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُۥ عَلَىٰ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴿٦﴾ ﴾ (الحشر) حتى فرغ من شأن بني النضير، فهذه عامة في القرى كلها. ثم قال عز وجل: ﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ مِنكُمۡۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ﴿٧﴾ ﴾ (الحشر)، ثم قال عز وجل: ﴿ لِلۡفُقَرَآءِ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ وَأَمۡوَٰلِهِمۡ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٗا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾ ﴾ (الحشر) ثم لم يرض حتى خلط بهم غيرهم، فقال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ مِن قَبۡلِهِمۡ يُحِبُّونَ مَنۡ هَاجَرَ إِلَيۡهِمۡ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمۡ حَاجَةٗ مِّمَّآ أُوتُواْ وَيُؤۡثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ وَلَوۡ كَانَ بِهِمۡ خَصَاصَةٞۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفۡسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴿٩﴾ ﴾ (الحشر)، فهذا - فيما بلغنا، والله أعلم - للأنصار خاصة، ثم لم يرض حتى خلط بهم غيرهم، فقال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾ ﴾ (الحشر) كانت هذه عامة لمن جاء من بعدهم، فقد صار هذا الفيء بين هؤلاء جميعًا، فكيف نقسمه لهؤلاء وندع من تخلّف بعدهم بغير قسمة؟فأجمع على تركه وجمع خراجه.

اتفق المسلمون إذن - أو على الأقل غالبيتهم - على ألا تقسم الأرض المفتوحة بين المحاربين، فكتب عمر رضي الله عنه إلى قواده في البلاد المفتوحة بذلك.

كتب عمر بن الخطاب إلى سعد بن أبي وقاص: أما

بعد فقد بلغني كتابك، تذكر فيه أن الناس سألوك أن تقسم بينهم مغانمهم وما أفاء الله عليهم، فإن أتاك كتابي هذا فانظر ما أجلب الناس عليك به إلى العسكر، من كُراع ومال، فاقسمه بين من حضر من المسلمين. واترك الأرضين والأنهار بعُمّالها ليكون ذلك في أُعْطيات المسلمين، فإنك إن قسمتها بين من حضر لم يكن لمن بعدهم شيء.

وكتب إلى الشام ومصر بمثل ذلك، وكان مما كتبه إلى عمرو بن العاص قائده بمصر: أقرّها (أي دعها كما هي ولا تقسمها) حتى يغذو منها حَبَلُ الحبلة (أي حتى يكون لأبناء الأبناء منها نصيب). وهكذا وُضع الخراج على الأرض المفتوحة، وتركت في أيدي زارعيها من السكان الأصليين، وأخرجت من مفهوم الغنيمة التي تقسم بين المحاربين"[1].

"وبهذا ننتهي إلى أن التشريع الذي نفذه عمر بن الخطاب - ووافقه عليه كبار الصحابة - في الأرض المفتوحة، لم يخالف نصًّا في القرآن أو السنة، وإنما كان تشريعًا يدخل في نطاق ما أحاله الإسلام إلى أولي الأمر في كل عصر، ليُراعوا فيه المصلحة العامة على ضوء ظروفهم، ثم هو في نهاية الأمر استعمال لحق، أو تحمل لمسئولية، وقد رأينا أن مفاهيم النصوص تستقيم مع الوقائع التاريخية، بحسب هذه النتيجة، بحيث يختفي كل اضطراب أو تناقض ويبدو كل شيء مفهومًا. لكن، هل حقق ما أمضاه عمر رضي الله عنه مصالح الناس العامة؟

إن مراجعة النتائج العظيمة لهذا التشريع تدل بوضوح على أنه لم يكن هناك تشريع آخر يمكن أن يحقق مصالح الناس - مسلمين وغير مسلمين - بما يُقارب ما تحقَّق فعلًا، نتيجة لما أقره عمر رضي الله عنه ولا تقتصر هذه النتائج على النواحي المادية أو التنظيمية؛ إذ إنها تتجاوزها إلى ما هو أعظم وأخلد، وأعني ما قصده المسلمون - من أول الأمر - من نشر دين الله الحق في الأرض المفتوحة رغبة واختيارًا، وقد تحقق هذا المقصد في هذه الأرض في مدة زمنية قصيرة، إلى حدٍّ يُثير الدهشة، مما جعل الكثيرين يتساءلون: هل كان إبقاء الأرض في أيدي زارعيها، من سكان البلاد الأصليين، عاملًا حاسمًا في رغبة هؤلاء في التعرف على تلك العقيدة، التي جعلت القبائل العربية الفاتحة مخلصين وهداة، لا مستعمرين ولا مستغلين؟ وهل كان من نتائج هذه الرغبة في التعرف، إقبال السكان على الدخول في الإسلام - عن اقتناع صادق وإرادة حرة - في هذا الزمن القصير؟

لعل أبا يوسف - وقد كان أقرب منا زمنًا - قد أجاب عن ذلك في قوله: "والذي رأى عمر رضي الله عنه من الامتناع عن قسمة الأرضين بين من افتتحها، عندما عرفه الله سبحانه وتعالى ما كان في كتابه من بيان ذلك - توفيقًا من الله كان له فيما صنع، وفيه كانت الخيرة لجميع المسلمين. وفيما رآه من جمع خراج ذلك وقسمته بين المسلمين عموم النفع لجماعتهم؛ لأن هذا لو لم يكن موقوفًا على الناس في الأعطيات والأرزاق، لم تشحن الثغور، ولم تَقْوَ الجيوش على السير في الجهاد، ولما أمن من رجوع أهل الكفر إلى مدنهم إذا خَلَت من المقاتلة".

---

١. منهج عمر بن الخطاب في التشريع، د. محمد بلتاجي، دار السلام، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٣م، ص١١٢: ١١٦.

ومسألة الأرض المفتوحة هذه إنما هي حالة واحدة من حالات ومواقف كثيرة كان عمر فيها ينظر إلى مصالح المسلمين متأملًا كتاب الله وسنة نبيه، فلا يلبث حتى يوفقه الله إلى الخير والسداد. لقد اجتهد عمر، وتوخّى مصلحة المسلمين دائمًا في كل ما يعرض له، وما يجدّ في سلطانه من حوادث وظروف، وكان رائده في هذا كله يقينه وعلمه، وفراسته وبصيرته، وفهمه وعقله وأمام عينه في كل هذا كتاب الله ﷻ وسنة رسوله ﷺ، يعيهما ويتمثلهما ويستلهم توجيهاتهما، وينطق عقله وقلبه ولسانه بروح منهما[1] ®.

الخلاصة:

- كان عمر ابن الخطاب ﷺ من أحرص الناس على اتباع النبي ﷺ والسير على هديه، وبهذا كان يأمر عماله وقضاته ويناصحهم، وكان يجتهد بعد ذلك فيما لم يرد فيه نصٌّ، وقد زكّاه النبي ﷺ وزكى عقله ورأيه، فقال: "لقد كان فيما قبلكم من الأمم مُحدَّثون، فإن يك في أمتي أحد فإنه عمر"[2]. وقال: "لو كان بعدي نبي لكان عمر"[3].
- كانت فترة خلافة عمر ﷺ ذات طبيعة خاصة لكثرة الفتوح، واتساع الدولة، وتعدد الأمم، واختلاف الأجناس التي كانت تحت حكم الخليفة وسلطانه ومسئوليته، ولأجل هذه الطبيعة الخاصة، وتلك الظروف الجديدة الطارئة على الأمة كان لا بد من الاجتهاد في إطار الكتاب والسنة، وقد فعل عمر ﷺ ذلك، فاجتهد في كثير من المسائل والقضايا التي عرضت له في خلافته، فألغى سهم المؤلفة قلوبهم، ومنع الصحابة من الزواج بالكتابيات، وأصدر النقد، وفرض العشور، ووضع الخراج على الأرض المفتوحة، إلى غير ذلك من الإجراءات التي كان فيها مصيبًا في اجتهاده، مسددًا في آرائه.

---

1. المرجع السابق، ص١٤٥، ١٤٦ بتصرف.

® في **"موقف عمر من تقسيم الأرض المفتوحة على الفاتحين"** طالع: الشبهة الرابعة، من الجزء السادس عشر (أصالة التشريع الإسلامي).

2. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأنبياء، باب ﴿ أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَـٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ ﴾ (الكهف: ٩) (٣٢٨٢).
3. حسن: أخرجه أحمد في مسنده، مسند الشاميين، حديث عقبة بن عامر الجهني (١٧٤٤١)، والترمذي في سننه، كتاب المناقب، باب في مناقب عمر بن الخطاب ﷺ (٣٦٨٦)، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٥٢٨٤).

الشبهة السابعة والعشرون

ادّعاء أنَّ قسوة خالد بن الوليد كانت وراء عزل عمر بن الخطاب له عن قيادة الجيوش (*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المتقولين أن ما كان من عزل الفاروق عمر بن الخطاب أمير المؤمنين لخالد بن الوليد عن قيادة الجيوش؛ ليس إلا نتيجة طبيعية لما عُرف عن خالد بن الوليد من قسوة، أجملها عمر بقوله لأبي بكر: "إن في سيفه رهقًا"، ويدلِّلون على ادِّعائهم قسوته تلك بمثالين؛ أولهما في حياة النبي ﷺ: حين قتل بني جذيمة

(*) قصة الحضارة، ول ديورانت، ترجمة: محمد بدران، دار الجيل، بيروت، ١٤١٨هـ. موقف الشيعة الاثنى عشرية من صحابة رسول الله ﷺ، د. عبد القادر بن محمد عطا صوفي، مرجع سابق.

متعمدًا ذلك، وثانيهما بعد موت النبي ﷺ: في حروب الردِّة، ويمثلون له بأمره بقتل مالك بن نويرة وبنائه بزوجته في الليلة ذاتها. ويرون أن عزل عمر لخالد ترك في نفسه من الحقد والغيظ ما أوشك أن يُؤلِّب الثُّوّار على أمير المؤمنين عمر. ويرمون من هذا وذاك إلى اتهام صحابة النبي ﷺ بتحكم أهوائهم في سيوفهم؛ زاعمين فساد عصرهم، وانحرافهم عن هدي نبيهم.

وجها إبطال الشبهة:

١) الحرب هي الحرب، والسياسة الاستراتيجية مَحْض توازن بين "غاية السلم" و "هدف الحرب"، وليس من شك في أن خالدًا توصل بالحرب إلى فاعليتها المطلقة بقدر ما استطاع تحقيق التوازن؛ فأقام سِلمًا لا يتعارض مع فاعلية الحرب:

- ثقل المهمة الملقاة على كاهل سيف الله خالد بن الوليد من جهة، وطبيعة الفتنة بعد استفحالها في الجزيرة كلها من جهة ثانية، وكذلك تفوُّق الأعداء عدة وعتادًا من جهة ثالثة؛ لكل ذلك كان لا بد من إظهار الحسم واستخدام القوة للقضاء على الفتنة والنجاح في المهمة.
- كثرة القتلى في بعض المعارك لا يدل على عنف خالد أو قسوته بل يدل على تفوُّق في خطط يحالفه التوفيق فيها على الدوام، مع أن جيشه كان دائمًا الأقل عدة وعتادًا، وإنما كان يصح وصفه بتلك القسوة لو تعرض للمدنيين بوحشية وهو ما لم يحدث.
- هل من الإنصاف أن تُوصَم أساليب سيف الله المسلول خالد بالقسوة والتعارض مع المفاهيم الحضارية، ويُعتبر ما يحدث في "عالم الحروب" في ظل الحضارة والتقنية الحديثة ظاهرة طبيعية لا تستدعي استنكارًا أو اعتراضًا؟!!
- ما حدث في بني جذيمة من القتل كان على سبيل الخطأ أو سوء تأويل الجنود لكلامه.

٢) لقد عزل عمر بن الخطاب خالد بن الوليد - رضي الله عنهما - مرتين عن قيادة الجيوش، على أن عاقلًا لم يقل بأن قسوة الثاني كانت وراء عزل الأول له، بل كانت لأسباب أخرى؛ منها:

- حفظ عقيدة التوحيد نقية؛ حتى لا يفتتن الناس بخالد ويظنوا أن النصر في ركابه ويضعف يقينهم بالله.
- إفساح المجال لطلائع جديدة من القيادات، مثل أبي عبيدة وعمرو بن العاص والمثنى بن حارثة وغيرهم.
- اختلاف منهجهما في السياسة العامة؛ فسياسة عمر تتَّسم بالمركزية الشديدة في كل التفاصيل، وخالد لا يحب أن يتحرَّك إلا في إطار إدارة لا مركزية كما كان على عهد أبي بكر.
- اختلاف النظر في صرف المال؛ فعمر يرى حبس المال على ضَعَفة المهاجرين، في حين كان خالد يرى أن يعطيه ذوي البأس تأليفًا لهم.

على أن هذا العزل لم يترك في نفس أيهما أثرًا يُذكر؛ بل سارت الأمور في مجاريها الطبيعية.

التفصيل:

أولا. خَالِدُ بن الوليد ﷺ رجل حرب من الطراز الأول يضع الأمور في مواضعها، ويزن الأشياء بميزانها:

حقًّا كان سيف الله "خالد بن الوليد" تجسيدًا رائعًا لما ينبغي أن يكون عليه القائد المسلم، وصدق المتنبي حين قال:

وَوَضعُ النَّدَى فِي مَوْضِعِ السَّيْفِ بِالفَتَى

مُضِرٌّ كَوَضعِ السَّيْفِ فِي مَوْضِعِ النَّدَى

ولا يضير خالد بن الوليد أن كان في بعض المواقف العسكرية قاسيًا بعض الشيء، ما دام الموقف ذاته مقتضيًا لذلك، بل إن العكس هو ما يؤخذ عليه، ومعلوم أنه " لم يقم أي محارب مقام خالد بن الوليد في مقاومة أهل الردة، والقضاء على فتنتهم، ولقد كانت حروب الردة ـ التي استمرت ملتهبة حوالي سنة كاملة ـ أعنف ما شهد العرب المسلمون في تاريخهم العسكري"[1].

ثقل المهمة وطبيعة الفتنة:

ونعتقد أننا بحاجة ـ في هذا الصدد ـ أن نُلقي بعض الضوء على طبيعة المهام الملقاة على عاتق هذا القائد الهمام؛ لنعلم أولًا أن ليس ثمة سياسة تصلح للنهوض بتلك المهام أفضل من تلك التي أَلْهم الله بها سيفه المسلول ـ خالد بن الوليد ـ ولقد نجح خالد في قيادته تحت راية الرسول وفي حياته، وكان من أبرز قادته ﷺ، وفي حروب الردة قام خالد وحده بأوفر قسط منها؛ فله في قتالهم الأثر الأعظم؛ حيث قمع أَخطر الفتن في الجزيرة العربية من أقصاها إلى أقصاها؛ قمع فتنة بني أسد وحلفائهم، وخطرُها أنها كانت أقرب الفتن إلى المدينة ومكة، وقمع فتنة بني حنيفة، وخطرُها أنها كانت فتنة القبيلة الأقوى والأكثر عددًا بين العرب قاطبة، فكان نصيب خالد من وقاية الإسلام في أرضه أوفى نصيب[2].

لقد كانت فلسفة الأمر الواقع، ودواعي المقام يفرضان على خالد بن الوليد استخدام القوة والعنف للقضاء على الفتنة المشتعلة؛ تمشّيًا مع منهج الإسلام وروحه في إخماد الفتن وإقرار الأمن بأقل قدر من إراقة الدماء وخسارة الأرواح؛ فمثلًا إذا نظرتَ لقبيلة بني حنيفة التي ذكرناها، ومعلوم أنها بزعامة مُسَيْلمة، وارتدادها ـ مع ما لها من عدد كثير ـ تجد أنها تمثل أكبر خطر على المسلمين، ولكن بعد حرب خالد لها أُخمدت الفتنة، ويتأكد ذلك من محادثات مجاعة مع خالد وخِدْعته له بإخراج النساء إلى الحصون والتظاهر بأنهن من الرجال المقاتلين، وعندما فتحت الحصون لم يجد خالد سوى النساء والأطفال.

وكان خالد في معاركه كلها يسعى للقاء قادة الأعداء ويعمل على قتلهم منذ بداية الاشتباك؛ فقتلَ هرمز في "ذات السلاسل"، وقتل قارن في "وقعة المذار"، وقتل مالك بن قيس في " أُلَّيس"؛ وذلك لإزاحة رءوس الفتنة وفتح طريق الدعوة أمام الناس دون عوائق.

وعاد خالد في معركة "دومة الجندل" فبدأها بقتل أكيدر بن عبد الله، والجودي بن ربيعة، وقذف بهما على أبواب الحصن تخويفًا للناس حتى أمكنه تحقيق النصر.

أما ما روي في نتائج بعض المعارك من قتل أعداد كبيرة كما في "الثني" و"الزميل" وغيرها من المعارك كمعركة "الفرائض" التي ورد أن الجيش الإسلامي قتل فيها مائة ألف ـ ما يروى من ذلك كله لا يدل على عنف

١. فرسان النهار من الصحابة الأخيار، د. سيد بن حسين العفاني، دار ماجد عَسِيري، السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ج٢، ص٥٤٥ بتصرف.

٢. المرجع السابق، ص٦٢١ بتصرف يسير.

أو قسوة، بل إنه لقاء جيوش عسكرية في الميدان ودائمًا ما كان المسلمون هم الأقل عددًا وعتادًا، لكن عناية الله وتوفيقه لخالد أيدته بهذه الانتصارات الساطعة في الميدان، ولا علاقة لهذا بالمسالمين من الشعوب غير المحاربين، فالمسلمون كانوا لا يحاربون إلا الجيوش المسلحة، فإذا دخلوا المدن لم يمسُّوا أحدًا بسوء وتركوا للناس حرية الاعتقاد.

ومهما يكن من أمر، فإن البحث عن الفاعلية في الحرب وتجاوز كل الحدود لم يكن ولن يكون أبدًا هدف السياسة الاستراتيجية في الإسلام عبر التاريخ، ولئن استخدم خالد بعض الشدة والحزم في بعض المراحل؛ فذلك لأن الفتنة كانت في أَوْجها وليس ذلك لأن العنف والقسوة كانا في طبعه، بل من أجل إقرار الأمن والقضاء على الفتنة التي كادت تطيح بالدولة الإسلامية الوليدة في مهدها، وكان ذلك النجاح هو المثل الأعلى لما يطمح قائد في تحقيقه والوصول إليه. ولئن كان هناك مَن يجد في أساليب خالد قسوةً تتعارض مع المفاهيم الحضارية، فلينظر إلى ما تعرَّضت له الإنسانية ـ ولم تزل ـ من ويلات الحروب الحديثة في ظل الحضارة والتقنية لعالم القرن العشرين وما بعده[١].

ونحن من جانبنا نسوق لمن أدهشتهم عبقرية خالد فراحوا ينسجون حول شجاعته ـ غير معهودة النظير ـ الأقاصيص والأحاجي، فمنهم من قال بقسوته ومنهم من قال بزهوه، فقط نريد أن نسوق لهم قول رسول الله ﷺ لما بلغه أن أحد الصحابة رضوان الله عليهم تكلم في خالد، قال ﷺ: "لا تؤذوا خالدًا، فإنه سيف من سيوف الله صبَّه الله على الكفار"[٢][٣].

ونهمس في أذنهم بقول معاذ بن جبل للناس ـ يوم اليرموك ـ مُثنيًا على خالد: أما والله إن أطعتموه، لتطيعن مُبارك الأمر، ميمون النقيبة، عظيم الغناء، حسن الحسبة والنية[٤].

قتلى بني جذيمة على سبيل الخطأ أو التأويل:

ويحسن بنا في هذا السياق أن نُمثّل لهؤلاء ببعض النماذج؛ ليعلموا أن بعض المواقف قد تصدر على سبيل الخطأ، أو سوء الفهم الناجم عن اختلاف اللهجات، وقع فيه منفذو كلامه حملًا على وجه غير وجهه الذي قصده، ومن نماذج ما وقع على سبيل الخطأ غير المتعمَّد ما كان من قتل خالد لبني جذيمة في عهد النبي ﷺ وسنعرض هذا الموقف لنرى ردَّ فعل النبي ﷺ عليه؛ يقول الحافظ الذهبي ـ ملخِّصًا رد ابن تيمية عليهم ـ: "كان النبي ﷺ أرسل خالدًا بعد الفتح إلى بني جذيمة، فلم يحسنوا أن يقولوا: "أسلمنا"، فقالوا: "صبأنا، صبأنا"، فلم يقبل ذلك، وقال: ليس ذلك بإسلام، فقتلهم[٥]، فأخطأ في اجتهاده... وحاشا خالدًا أن يكون معاندًا للنبي ﷺ، بل كان مطيعًا له وإن أخطأ في هذه

---

١. المرجع السابق، ص٦٧٠: ٦٧٢ بتصرف يسير.

٢. إسناده صحيح: أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٥/ ٥٦٥) برقم (٧٠٩١)، وصحح إسناده الأرنؤوط في تعليقه على صحيح ابن حبان.

٣. موقف الشيعة الاثنى عشرية من صحابة رسول الله ﷺ، د. عبد القادر بن محمد عطا صوفي، مرجع سابق، ج٣، ص١٥٣٠.

٤. فرسان النهار من الصحابة الأخيار، د. سيد حسين العفاني، مرجع سابق، ج٢، ص٦٠١.

٥. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب بعث النبي ﷺ خالد بن الوليد إلى بني جزيمة (٤٠٨٤).

المرة، كما أخطأ أسامة بن زيد في قتل ذلك الرجل الذي قال: "لا إله إلا الله"[1]، وقتل السَّرِيَّة لصاحب الغنيمة الذي قال لهم: السلام عليكم؛ فنزلت فيهم: ﴿ يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ (النساء: ٩٤) [2].

فخالد ﷺ لم يكن متعمدًا قتل بني جذيمة، بل كان في فِعْله مجتهدًا، تأوَّل فأخطأ، ولذلك لم يعاقبه رسول الله ﷺ على صنيعه، بل ولم يعزله عن الإمارة، بل ولم يزل يؤمّره ويقدّمه ويرسله على رأس السرايا لمحاربة الكفار والمشركين، وبعض الشيعة يعترف بهذا؛ فقد ذكر الفضل بن الحسن الطبرسي أن رسول الله ﷺ أرسل خالدًا على رأس سرية إلى الأكيدر صاحب دَوْمَة الجَنْدَل، وكان ذلك في غزوة تبوك، أي: بعد فتح مكة، وفعل خالد ما فعل "لأن الأمير إذا جرى منه خطأ أو ذنب، أُمِر بالرجوع عن ذلك، وأُقِرَّ على ولايته، ولم يكن خالد معاندًا للنبي ﷺ، بل كان مطيعًا له، ولكن لم يكن في الفقه والدين بمنزلة غيره، فخفي عليه حُكْم هذه القضية"[3].

وكان من الذين جاءهم خالد بن الوليد قومُ مالك بن نويرة، وكانوا قد منعوا زكاة أموالهم ولم يدفعوها لأبي بكر الصديق بل لم يدفعوها أصلًا. فجاءهم خالد بن الوليد، فقال لهم: أين زكاة الأموال؟ مالكم فرقتم بين الصلاة والزكاة؟ فقال مالك بن نويرة: إن هذا المال كنا ندفعه لصاحبكم في حياته فمات فما بال أبي بكر؟ فغضب خالد بن الوليد، وقال: أهو صاحبنا وليس بصاحبك، فأمر ضرار بن الأزور بضرب عُنقه. وقيل: إن مالك بن نويرة قد تابع سجاح التي ادَّعت النبوة.

وهناك رواية تقول: إن خالدًا ﷺ لما كلمهم وزجرهم عن هذا الأمر وأسر منهم من أسر، قال لأصحابه: أدفئوا أسراكم، وكانت ليلة باردة وكان من لغة ثقيف أدفئوا الرجل يعني: اقتلوه، فظنوا أن خالد يريد القتل فقتلوهم بدون أمر خالد بن الوليد ﷺ. وأي الأمور الثلاثة حصل، فإن قتلهم كان حقًّا أو كان تأويلًا وهذا لا يعاب عليه.

وأما قولهم: إن خالد بن الوليد بعد أن قتل مالك بن نويرة دخل بزوجته في نفس الليلة فهذا كَذِب، فبعد أن قتل خالد بن الوليد من قتل وسبي منهم استخلص زوجته لنفسه وهي من السبي، ولكن أن يكون قد دخل بها من أول ليلة أو أنه قتله من أجل زوجته فهذا كله كذبٌ.

وها هو خالد بن الوليد ﷺ المجاهد في سبيل الله يقول: لأن أُصَبِّحَ العدوَّ في ليلة شاتية أحبُّ إلي من أن تُهْدى إلي فيه عروس أو أُبَشَّرَ فيها بولد.

فلقد كان من القادة العِظام الذين قال فيهم النبي ﷺ: "خالد سيف من سيوف الله، سلَّهُ الله ﷻ على

---

١. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب بعث النبي ﷺ أسامة بن زيد إلى الحرقان من جهينة (٤٠٢١)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال: "لا إله إلا الله" (٢٨٨).

٢. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب سورة النساء (٤٣١٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب التفسير (٧٧٣٣).

٣. موقف الشيعة الاثنى عشرية من صحابة رسول الله ﷺ، د. عبد القادر عطا صوفي، مرجع سابق، ج٣، ص١٥٣٢، ١٥٣٣.

الكفار والمنافقين"[١].

ولذلك لما وقع من خالد هذا الأمر، وهو قتل مالك بن نويرة ومن معه قال عمر بن الخطاب لأبي بكر: اعزل خالدًا فإن في سيفه رهقًا. فقال أبو بكر: لا والله؛ إنه سيف سله الله على المشركين[٢]!

ثانيًا. لم يأت عزل عمر بن الخطاب لخالد بن الوليد نتيجة لما رآه الأول من قسوة الثاني ـ كما زعم هؤلاء المتقولون:

وعلى عادة أعداء الإسلام حين لا يجدون ما يتصيدونه من الروايات التي تظهر صحابة رسول الله ﷺ في مظهر مشين، فإنهم يختلقون ما يظنون جوازه على عقول القارئين؛ لكي يصبح أساسًا ثابتًا لما يتناقله الرواة وتسطِّره كُتب المؤلفين، وقد تعرَّض كل من عمر بن الخطاب وخالد بن الوليد ـ رضي الله عنهما ـ لمفتريات أعداء الإسلام الذين حاولوا تشويه صفحات تاريخهما المجيد، ووقفوا كثيرًا عند أسباب عزل عمر لخالد بن الوليد ـ رضي الله عنهما ـ وألصقوا التهم الباطلة بالرجلين العظيمين وأتوا بروايات لا تقوم على أساس عند المناقشة، ولا تقوم على البرهان أمام التحقيق العلمي النزيه[٣].

ولعلَّ ذيوع ذكر خالد بن الوليد من جهة، وما اتَّسم به من شجاعة خارقة ومواهب عسكرية فذَّة من جهة أخرى، هو ما حمل الرواة والمؤرخين على إسراف غير قليل في تفسير عزل عمر له، وهو القائد العبقري الذي دوَّخت عبقريته العالم آنذاك، وأورثت الناس عجبًا ودهشة، فشُغِلوا بعزله وأسبابه كما لم يفعلوا في عزل غيره من الولاة والقادة[٤].

ويحسن في هذا الصَّدد أن نعرض قصة عزل خالد بن الوليد ـ كما أوردها د. الصلابي ـ على حقيقتها من غير قَلْب للحقائق؛ فقد مرَّ خالد بن الوليد في عزله بمرحلتين، وكان لعزله في المرحلتين أسباب موضوعية وهذا ما نفصِّله فيما يأتي:

العزل الأول: عزل عمر بن الخطاب ﷺ خالد بن الوليد ﷺ في المرة الأولى عن القيادة العامة وإمارة الأمراء بالشام، وكانت هذه المرة في السنة الثالثة عشرة من الهجرة، غداة تولى عمر الخلافة بعد وفاة أبي بكر الصديق ﷺ، وسبب هذا العزل اختلاف منهج الصديق ﷺ عن منهج الفاروق في التعامل مع الأمراء والولاة؛ فالصديق كان من سنته مع عماله وأمراء عمله أن يترك لهم حرية التصرف كاملة في حدود النظام العام للدولة، مشروطًا ذلك بتحقيق العدل كاملًا بين الأفراد والجماعات، ثم لا يبالي أن يكون لواء العدل منشورًا بيده أو بيد عماله وولاته، فلِلْوالي حقٌّ يستمدُّه من سلطان الخلافة في تدبير أَمْر ولايته دون رجوع في الجزئيات إلى أمر الخليفة، وكان أبو بكر ﷺ لا يرى أن يَكْسر على الوُلاة سلطانهم في مال أو غيره ما دام العدل

١. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند العشرة المبشرين بالجنة، مسند أبي بكر الصديق ﷺ (٤٣)، وصححه الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

٢. حقبة من التاريخ، عثمان بن محمد الخميس، مرجع سابق، ص٢٩٨: ٣٠٠.

٣. عمر بن الخطاب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٤٨٢، ٤٨٣.

٤. الدولة الإسلامية في عصر الخلفاء الراشدين، د. حمدي شاهين، مكتبة النصر، القاهرة، د. ت، ص١٤٤ بتصرف.

قائمًا في رعيتهم، وكان الفاروق قد أشار على الصديق بأن يكتب لخالد ﷺ ألَّا يعطي شاة ولا بعيرًا إلا بأمره، فكتب أبو بكر إلى خالد بذلك؛ فكتب إليه خالد: إما أن تدعني وعملي وإلا فشأنك وعملك. فأشار عليه بعزله، ولكنّ الصديق أقرّ خالدًا على عمله ولم يعزله.

ولما تولى الفاروق الخلافة كان يرى أنه يجب على الخليفة أن يحدِّد لأمرائه وولاته طريقة سيرهم في حُكْم ولاياتهم، ويحتِّم عليهم أن يردوا إليه ما يحدث حتى يكون هو الذي ينظر فيه ثم يأمرهم بأمره، وعليهم التنفيذ؛ لأنه يرى أن الخليفة مسئول عن عمله وعن عمل ولاته في الرعية مسئولية لا يرفعها عنه أنه اجتهد في اختيار الوالي. فلما تولى الخلافة خطب الناس، فقال: إن الله ابتلاكم بي، وابتلاني بكم، وأبقاني بعد صاحبي، فوالله لا يحضرني شيء من أمركم فيليه أحد دوني، ولا يتغيب عني فآلوا فيه عن الجزاء والأمانة، ولئن أحسن الولاة لأُحسنَنَّ إليهم، ولئن أساءوا لأُنكلنَّ بهم.

وكان يقول: أرأيتم إذا استعملت عليكم خيرَ من أعلم، ثم أمرتُه بالعدل، أكنتُ قضيت ما علي؟ قالوا: نعم. قال: لا، حتى أنظر في عمله، أَعَمِلَ بما أمرتُه أم لا؟

فعندما تولى الفاروق الخلافة أراد أن يعدل بولاة أبي بكر ﷺ إلى منهجه وسيرته، فرضي بعضُهم وأبى آخرون، وكان ممن أبى عليه ذلك خالد بن الوليد ﷺ؛ فعن مالك بن أنس أن عمر لما ولي الخلافة كتب إلى خالد: ألا تعطي شاة ولا بعيرًا إلا بأمري. فكتب إليه خالد: إما أن تدعني وعملي، وإلا فشأنك بعملك، فقال عمر: ما صدقتُ الله إن كنتُ أشرت على أبي بكر بأمر فلم أنفذه؛ فعزله، ثم كان يدعوه إلى العمل فيأبى إلا أن يخليه يفعل ما شاء فيأبى عليه.

نخلص من هذا إلى أن عزل عمر خالدًا إنما كان من وجهة سياسة الحكم وحق الحاكم في تصريف شئون الدولة ومسئوليته عنها، وطبيعي أن يقع كل يوم مثله في الحياة، ولا يبدو فيه شيء غريب يحتاج إلى بيان أسباب تتجاذبها روايات وآراء وميول وأهواء ونزعات؛ فالفاروق عمر بن الخطاب خليفة المسلمين في عصر كان الناس فيه لا يزالون يستروحون روح النبوة، ومن الحقوق الأولية أن يختار من الوُلاة والقادة من ينسجم معه في سياسته ومذهبه في الحكم، ليعمل في سلطانه ما دامت الأمة غنية بالكفايات الراجحة، فليس لعامل ولا قائد أن يتأبّد في منصبه، ولا سيما إذا اختلفت مناهج السياسة بين الحاكم وبينه، ما دام هناك من يغني غناءه ويجزي عنه.

وقد أثبت الواقع التاريخي أن عمر ﷺ كان موفقًا أتمَّ التوفيق وقد نجح في سياسته هذه نجاحًا منقطع النظير؛ فعزل وولَّى، فلم يكن مَنْ ولَّاه أقل كفاية ممن عزله، ومرد ذلك لروح التربية الإسلامية التي قامت على أن تضمن دائمًا للأمة رصيدًا مذخورًا من البطولة والكفاية السياسية الفاضلة.

على أن خالدًا ﷺ استقبل هذا العزل دونما اعتراض، وظل تحت قيادة أبي عبيدة ﷺ حتى فتح الله عليه "قنسرين" فولاه أبو عبيدة عليها، وكتب إلى أمير المؤمنين يصف له الفتح وبلاء خالد فيه، فقال عمر قولته المشهورة: أمَّر خالد نفسه، رحم الله أبا بكر، هو كان أعلم بالرجال مني. ويعني عمر بمقولته هذه أن

خالدًا - فيما أتى به من أفانين الشجاعة وضروب البطولة - قد وضع نفسه في موضعها الذي أَلِفَتْهُ في المواقع الخطيرة من الإقدام والمخاطرة، وكأنما يعني عمر بذلك أن استمساك أبي بكر بخالد وعدم موافقته على عزله على الرغم من الإلحاح عليه، إنما كان عن يقين في مقدرة خالد وعبقريته العسكرية التي لا يغني غناءه فيها إلا آحاد الأفذاذ من أبطال الأمم.

هذا وقد عمل خالد تحت إمرة أبي عبيدة نحوًا من أربع سنوات، فلم يُعْرَف عنه أنه اختلف عليه مرة واحدة، ولا ينكر فضل أبي عبيدة وسمو أخلاقه في تخفيف وَقْع الحادث على خالد، فقد كان لحفاوته به وعرفانه لقدره، وملازمته صحبته والأخذ بمشورته وإعظامه لآرائه وتقديمه في الوقائع التي حدثت بعد إمارته الجديدة أحسن الأثر في صفاء قلبه صفاءً جعله يصنع البطولات العسكرية النادرة، وعملُه في فتح دمشق وقِنَّسْرِين وفحل شاهدُ صدقٍ على روحه السامية التي قابل بها حادث العزل، وكان في حالَيْه سيف الله خالد بن الوليد.

ويحفظ لنا التاريخ ما قاله أبو عبيدة في مواساة خالد عند عزله: وما سلطان الدنيا أريد، وما للدنيا أعمل، وإن ما ترى سيصير إلى زوال وانقطاع، وإنما نحن إخوان وقُوّام بأمر الله ﷻ، وما يضير الرجل أن يلي عليه أخوه في دينه ودنياه، بل يعلم الوالي أنه يكاد يكون أدناهما إلى الفتنة وأوقعهما في الخطيئة لما تعرض من الهلكة إلا من عصم الله ﷻ، وقليل ما هم. وعندما طلب أبو عبيدة من خالد أن ينفِّذ مهمَّة قتالية تحت إمرته؛ أجابه خالد قائلًا: أنا لها إن شاء الله ﷻ، وما كنت أنتظر إلا أن تُأمِّرني. فقال أبو عبيدة: استحييت منك يا أبا سليمان. فقال خالد: والله لو أمَّر عليَّ طفل صغير لأطيعنَّ له، فكيف أخالفك وأنت أقدم مني إيمانًا، وأسبق إسلامًا، سبقت بإسلامك مع السابقين، وأسرعت بإيمانك مع المسارعين، وسمَّاك رسول الله بالأمين، فكيف ألحقك وأنال درجتك، والآن أشهدك أني قد جعلت نفسي حبسًا في سبيل الله تعالى ولا أخالفك أبدًا، ولا وليت إمارة بعدها أبدًا؟! ولم يكتف خالد بذلك فحسب بل أَتْبع قوله بالفعل وقام على الفور بتنفيذ المهمة المطلوبة منه.

ويظهر بوضوح من قول خالد وتصرُّفه هذا أن الوازع الديني والأخلاقي كان مهيمنًا على تصرفات خالد وأبي عبيدة - رضي الله عنهما - وقد بقي خالد محافظًا على مبدأ طاعة الخليفة والوالي، بالرغم من أن حالته الشخصية قد تغيرت من حاكم إلى محكوم بسبب عزله عن قيادة الجيوش.

ولقد كان من توفيق الله تعالى للفاروق تولية أبي عبيدة - رضي الله عنهما - لجيوش الشام، فذلك الميدان بعد معركة اليرموك كان يحتاج إلى المسالمة واستلال الأحقاد، وتضميد الجراح وتقريب القلوب؛ وأبو عبيدة ﷺ مسارع إلى المسالمة إذا فتحت أبوابها، غير مُبْطِئٍ عن الحرب إذا وجبت عليه أسبابها، فإن كانت بالمسالمة جدوى فذاك وإلا فالاستعداد للقتال على أُهْبته، وقد كان أبناء الأمصار الشامية يتسامعون بحِلْم أبي عبيدة فيُقبلون على التسليم إليه ويؤثرون خطابهم له على غيره؛ فولاية أبي عبيدة سنة عُمَرية، وكانت ولايته للشام في تلك المرحلة أصلح الولايات لها.

العزل الثاني: وقد جاء العزل الثاني لخالد في قِنَّسرين، وذلك في السنة السابعة عشرة، فقد بلغ أمير المؤمنين أن خالدًا وعياض بن غنم توغَّلا في بلاد الروم، ورجعا بغنائم عظيمة، وأن رجالًا من أهل الآفاق قصدوا خالدًا لمعروفه؛ منهم الأشعث بن قيس الكندي، فأجازه خالد بعشرة آلاف، وكان عمر لا يخفى عليه شيء في عمله؛ فكتب عمر إلى قائده العام - أبي عبيدة - يأمره بالتحقيق مع خالد في مصدر المال الذي أجاز منه الأشعث تلك الإجازة الغامرة، وعزله عن العمل في الجيش إطلاقًا واستقدمه المدينة، وقد تم استجواب خالد بحضور أبي عبيدة وترك بريد الخلافة يتولَّى التحقيق، وترك مولى أبي بكر يقوم بالتنفيذ، وانتهى الأمر ببراءة خالد أن يكون مدّ يده إلى غنائم المسلمين فأجاز منها بعشرة آلاف.

ولما علم خالد بعزله ودَّع أهل الشام، فكان أقصى ما سمحت به نفسه من إظهار أسفه على هذا العزل الذي فرق بين القائد وجنوده أن قال للناس: "كتب إليَّ أمير المؤمنين حين ألقى الشام بوانيه بثنيةً وعسلًا، وأمرني أن أسير إلى الهند،[1] وأنا لذلك كاره، فقام رجل فقال له: يا أبا سليمان، اتق الله، فإن الفتن قد ظهرت، قال: وابن الخطاب حي؟ إنما تكون بعده"[2].

وكلام خالد هذا لون من الإيمان القاهر الغلاب، لم يُرزَقْه إلا المصطفون من أخصَّاء أصحاب محمد ﷺ. فأي قوة روحية سيطرت على أعصاب خالد في هذا الموقف الخطير؟ وأي إلهام ألقى على لسان خالد ذلك الرد الهادئ الحكيم؟ سكن الناس وهدأت نفوسهم بعد أن سمعوا كلمة خالد في توطيد قواعد الخلافة العمرية، وعرفوا أن قائدهم المعزول ليس من طراز الرجال الذين يبنون عروش عظمتهم على أشلاء الفتن والثورات الهدّامة، وإنما هو من أولئك الرجال الذين خلقوا للبناء والتشييد، فإن أرادتهم الحياة على هدم ما بنوا تساموا بأنفسهم أن يذلها الغرور المفتون.

ورحل خالد إلى المدينة فقدمها حتى لقي أمير المؤمنين، فقال عمر متمثلًا:

صَنَعْتَ فَلَمْ يَصْنَعْ كَصُنْعِكَ صَانِعٌ
وَمَا يَصْنَعُ الأَقْوامُ فَاللهُ يَصْنَعُ

وقال خالد لعُمر: لقد شكوتكم إلى المسلمين، وبالله يا عمر، إنك في أمري غير مُجمل! فقال عمر: من أين هذا الثراء؟ قال: من الأنفال والسُّهمان، ما زاد على الستين ألفًا فلك تقوم عروضه، فخرجت إليه عشرين ألفًا، فأدخلها بيت المال، ثم قال: يا خالد، والله إنك لكريم علي، وإنك لحبيب إلي، ولن تعاتبني بعد اليوم على شيء"[3]. وكتب عمر إلى الأمصار: إني لم أعزل خالدًا عن سُخطة ولا خيانة، ولكنَّ الناس فُتنوا به، فخفت أن يوكلوا إليه ويبتلوا به، فأحببت أن يعلموا أن الله هو الصانع، وألا يكونوا بعرض فتنة[4].

ونستطيع من جملة ما أسلفنا أن نجمل أسباب عزل خالد ﷺ - حسبما أوردها د. الصلابي - فيما يأتي:

---

١. الهند: كان يُطلق هذا الاسم في هذا الوقت على البصرة.

٢. أخرجه أحمد في مسنده، مسند الشاميين، حديث يزيد بن العوام ﷺ (١٦٨٦٦)، والطبراني في المعجم الكبير، باب الخاء، جزء خزيمة السلمي (٣٨٤١).

٣. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، ج١، ص٣٨٠.

٤. تاريخ دمشق، ابن عساكر، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ج١٦، ص٢٦٨.

• حماية التوحيد: ففي قول عمر ﷺ: "ولكن الناس فتنوا به؛ فخفت أن يوكلوا إليه ويبتلوا به". تظهر خشية عمر من فتنة الناس بخالد وظنهم أن النصر يسير في ركابه؛ فيضعف اليقين بأن النصر من عند الله، سواء كان خالد على رأس الجيوش أم لا، وهذا الوازع يتفق مع حرص عمر على صبغ إدارته للدولة بصبغة عقائدية خالصة، وبخاصة وهي تحارب أعداءها حربًا ضروسًا متطاولة باسم العقيدة وقوتها، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن الافتتان بقائد كبير مثل خالدٍ قد يؤدي بخالد نفسه إلى الافتتان بالرعية، وأن يرى نفسه يومًا في مركز قوة لا يرتقي إليها أحد، وبخاصة أنه عبقري حرب ومنفق أموال، فيجر ذلك عليه وعلى الدولة أمر خُسْر، وهو إن كان احتمالًا بعيدًا في ظل ارتباط الناس بخليفتهم عمر وإعجابهم به، وفي ظل انضباط خالد العسكري وتقواه، فقد يحدث يومًا ما بعد عمر، ومع قائد غير خالد؛ مما يستدعي التأصيل له في ذلك العصر ومع أمثال هؤلاء الرجال، والخوف في هذا الأمر من القائد الكفء أعظم من الخوف من قائد صغير لم يُبْلِ أحسن البلاء ولم تتساير بذكره الأنباء.

وقد أشار شاعر النيل حافظ إبراهيم إلى تخوُّف عمر، فقال في عُمريَّته الشهيرة:

وَقِيلَ: خَالَفْتَ يا فَارُوقُ صَاحِبَنَا
فِيه وَقَد كَانَ أَعْطَى القَوْسَ بَارِيهَا

فَقَالَ: خِفْتُ افتِتَانَ المسلمينَ بِهِ
وَفِتْنَةُ النَّفْسِ أَعْيَتْ مَنْ يُداوِيها

• اختلاف النظر في صرف المال: كان عمر يرى أن فترة تأليف القلوب، وإغراء ضعفاء العقيدة بالمال والعطاء قد انتهت، وصار الإسلام في غير حاجة إلى هؤلاء، وأنه يجب أن يوكل الناس إلى إيمانهم وضمائرهم، حتى تؤدي التربية الإسلامية رسالتها في تخريج نماذج كاملة تغلغل الإيمان في قلوبها، بينما يرى خالد أن ممن معه من ذوي البأس والمجاهدين في ميدانه من لم تخلص نيتهم لمحض ثواب الله، وأن أمثال هؤلاء في حاجة إلى من يقوي عزيمتهم، ويثير حماستهم من هذا المال، كما أن عمر كان يرى أن ضعفة المهاجرين أحق بالمال من غيرهم، فعندما اعتذر إلى الناس بالجابية من عزل خالد قال: أمرتُه أن يحبس هذا المال على ضعفة المهاجرين فأعطاه ذا البأس. ولا شك أن عمر وخالدًا مجتهدان فيما ذهبا إليه، ولكن عمر ﷺ أدرك أمورًا لم يدركها خالد ﷺ.

• اختلاف منهج عمر عن منهج خالد في السياسة العامة: فقد كان عمر يُصِرُّ على أن يستأذن الولاة منه في كل صغيرة وكبيرة، بينما يرى خالد أن من حقه أن يُعطَى الحرية كاملة من غير الرجوع لأحد في الميدان الجهادي، وتطلق يده في كل التصرفات، إيمانًا منه بأن الشاهد يرى ما لا يراه الغائب[1].

وعليه فجوهر التباين المؤدي لعزل خالد عن قيادة الجيوش أن " سياسة عمر كانت تجنح أحيانًا إلى المركزية الشديدة التي لم يكن خالد في اعتزازه بنفسه وقدراته مستعدًّا لأن يتعامل معها، كما كان يتعامل مع تفويض أبي بكر ولينه معه، ولم يكن عزله نشازًا عن سياسة عمر مع غيره من الولاة ومقاسمتهم أموالهم تحرُّزًا واحتياطًا

١. عمر بن الخطاب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٤٨٣: ٤٩١ بتصرف يسير.

من كل شبهة، وعزله على غير تهمة؛ حرصًا على إرضاء الرعية أو حفاظًا على النَّسق الإسلامي الأعلى، والكمال الديني المنشود"[1].

ولعل من نافلة القول أن نشير إلى "أن عمر لو لم يصنع مع خالد ما صنعه بعد ما أخذ عليه، فإنَّما يكون قد حاسبه عندئذٍ بميزان غير الذي حاسب به جميع القادة والولاة"[2].

"ولعل من الأسباب أيضًا، إفساح المجال لطلائع جديدة من القيادات حتى تتوافر في المسلمين نماذج كثيرة من أمثال أبي عبيدة والمثنى وعمرو بن العاص، ثم ليدرك الناس أن النصر ليس رهنًا برجل واحد، مهما كان هذا الرجل"[3].

على أن شيئًا غير قليل من تلك الأسباب كلها كان مستقرًا في ذهن خالد بن الوليد ذاته، وليس أدل على ذلك من قوله حين دخل عليه أبو الدرداء في مرض موته: "يا أبا الدرداء، لئن مات عمر، لترين أمورًا تنكرها. فقال أبو الدرداء: وأنا والله أرى ذلك. فقال خالد: قد وجدت عليه في نفسي في أمور، لما تدبرتها في مرضي هذا وحضرني من الله حاضر عرفت أن عمر كان يريد الله بكل ما فعل؛ كنت وجدت عليه في نفسي حين بعث من يقاسمني مالي، حتى أخذ فرد نعل وأخذت فرد نَعْل، ولكنه فعل ذلك بغيري من أهل السابقة، وممن شهد بدرًا، وكان يغلظ عليَّ، وكانت غلظته على غيري نحوًا من غلظته عليَّ، وكنت أدل عليه بقرابته، فرأيته لا يبالي قريبًا ولا لومة لائم في الله، فذلك الذي أذهب عني ما كنت أجد عليه.

وكان يكثر عليَّ عنده، وما كان ذلك إلا على النظر؛ فقد كنتُ في حرب ومكابدة وكنت شاهدًا وكان غائبًا، فكنت أعطي على ذلك، فخالفه ذلك من أمري.

ولما حضرته الوفاة وأدرك ذلك بكى، وقال: وما من عمل أرجى عندي بعد لا إله إلا الله، من ليلة شديدة الجليد في سرية من المهاجرين، بِتُّها وأنا مترس والسماء تنهل عليَّ، وأنا أنتظر الصبح حتى أغير على الكفار، فعليكم بالجهاد، لقد شهدت كذا وكذا زحفًا، وما في جسدي موضع شبر إلا وفيه ضربة بسيف أو رمية بسهم أو طعنة برمح، وها أنا ذا أموت على فراشي حتف أنفي كما يموت البعير، فلا نامت أعين الجبناء، لقد طلبت القتل في مظانه فلم يقدر لي إلا أن أموت على فراشي.

وأوصى خالد أن يقوم عمر ﷺ على وصيته، وقد جاء فيها: وقد جعلت وصيتي وتركتي وإنفاذ عهدي إلى عمر بن الخطاب، فبكى عمر ﷺ، فقال له طلحة بن عبيد الله: إنك وإياه كما قال الشاعر:

لا أَلْفِيَنَّكَ بَعْدَ الموتِ تَنْدُبُنِي

وفي حَياتِيَ ما زَوَّدْتَنِي زادِي

فقد حزن عليه الفاروق حزنًا شديدًا، وبكته بنات عمه، فقيل لعمر أن ينهاهنَّ، فقال: دعهن يبكين على أبي سليمان ما لم يكن نقع أو لقلقة، على مثل أبي سليمان تبكي البواكي.

وقال عنه عمر الفاروق ﷺ أيضًا: قد ثلم في الإسلام ثلمة لا تُرْتَق، وليته بقي ما بقي في الحمى حجر، كان

---

1. الدولة الإسلامية في عصر الخلفاء الراشدين، د. حمدي شاهين، مرجع سابق، ص١٤٥ وما بعدها.
2. منهج عمر بن الخطَّاب في التشريع، د. محمد بلتاجي، مرجع سابق، ص٣٤٩.
3. عمر بن الخطاب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٤٩١.

والله سدادًا لنحور العدو، ميمون النقيبة.

وعندما دخل على الفاروق هشام بن البختري في ناس من بني مخزوم، وكان هشام شاعرًا، فقال له عمر: أنشدني ما قلت في خالد، فلما أنشده قال له: قصرت في الثناء على أبي سليمان ـ رحمه الله ـ إن كان ليحب أن يذل الشرك وأهله، وإن كان الشامت به لمتعرضًا لمقت الله، ثم تمثل بقول الشاعر:

فَقُلْ لِلَّذِي يَبْغِي خلاف الذي مَضَى
تَهَيَّأْ لأُخْرَى مِثْلِهَا فَكَأَنَّ قَدِ
فَمَا عَيْشُ مَنْ قد عاشَ بَعْدِي بِنافِعِي
وَلَا مَوْتُ منْ قد مات بَعْدِي بِمُخْلِدِي

ثم قال: رحم الله أبا سليمان، ما عند الله خير له مما كان فيه، ولقد مات فقيدًا وعاش حميدًا، ولقد رأيت ـ والكلام للفاروق ـ الدهر ليس بتارك أحدًا يخلد في هذه الدنيا"[1].

وممَّا سبق يستبين لنا أن قول خالد دليل على صفاء نفسه تجاه عمر، وَوَجْدُ عمر وحزنه بعد فَقْده وإقراره بفضله في حياته لخير شاهد " على ما يكنه له من عظيم حب واحترام وتقدير، وأن ما قام به من عزله كان لمصلحة الإسلام والمسلمين"[2].

ودل الموقفان جميعًا على أن الصحابيين الجليلين كانا أكبر من هذا الحدث، وعلى مستوى المسئولية، فلم يُعقب الأمر في نفسيهما أثرًا؛ بل سارت الأمور في مجاريها الطبيعية.

١. المرجع السابق، ص٤٩٢: ٤٩٤ بتصرف يسير.

٢. المسلمون في عصر الخلفاء الراشدين، د. عبد الفتاح فتحي، دار الهاني، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص٥٢١.

الخلاصة:

- لقد كانت المهمة المُلْقاة على كاهل سيف الله المسلول ثقيلة، وحسبه أنه نهض فقط بعبء حروب الرِّدَّة، ناهيك عن جبهات الشام والعراق وغيرهما.
- إن القائد قد يقع في جيشه أو يصدر عنه أو عن أحد جنده أشياء على سبيل الخطأ أو سوء تأويل الكلام، ولا تُعَدُّ النتيجة المترتبة على هذا ـ قتلًا أو ما شابهه ـ ضربًا من القسوة؛ لذلك لم يعاقب النبي ﷺ خالدًا على صنيعه في بني جذيمة، بل لم يعزله عن الإمارة، ولم يزل يؤمِّره ويقدمه على رأس السرايا.
- إن تفوُّق أعداء المسلمين وكثرة عددهم وعُدَّتهم من جانب، وقلة المسلمين عددًا وعُدَّة من جانب آخر؛ من شأنه أن يجعل إظهار العنف واستخدام القوة هو الوسيلة الوحيدة لتحطيم تفوق أعداء المسلمين.
- لقد كان الهمُّ الأول لخالد بن الوليد رضي الله عنه هو القضاء على رءوس الفتنة؛ لإخمادها، والسيطرة على الأخطار التي تهدِّد الدولة الإسلامية الوليدة، وإزاحة العوائق من وجه الدعوة، وفتح طريق الحرية للناس كي يختاروا ما يشاءون.
- هل أنصف هؤلاء الطاعنون حين وصموا خالد بن الوليد سيف الله بالقسوة، وغضوا الطرف عن مذابح العصر الحديث؟! أم أنهم يكيلون بمكيالين؟! أم أن حقوق الإنسان ومفاهيم الحضارة حكر عليهم حرام علينا؟!
- إن الجدل القائم حول أسباب عزل عمر لخالد ليس ـ في جوهره ـ إلا دليلًا على عبقرية ذاك القائد وبراعته العسكرية الفذَّة، هذه البراعة وتلكم العبقرية

اللتان أدهشتا العالم آنذاك وحيَّرتاه!!

- لقد تكرر عزل عمر لخالد مرتين، ولم يكن السبب في أي منهما راجعًا إلى ما فَسَّره به هؤلاء المتقوِّلون من قسوة ابن الوليد؛ لما يأتي من أسباب:
  - حماية التوحيد: إذ خشي عمر أن يُفْتن الناس بخالد ويظنوا أن النصر في ركابه؛ فيضعف يقينهم بأن النصر من عند الله، سواء كان خالد على رأس الجيوش أم لا.
  - اختلاف النظر في صرف المال؛ فقد كان عمر يرى حبس المال على ضَعَفَة المهاجرين، في حين كان خالد يعطيه ذا البأس، ولا شك أنهما مجتهدان فيما ذهبا إليه، لكن عمر أدرك أمورًا لم يدركها خالد.
  - اختلاف منهج عمر عن منهج خالد في السياسة العامة؛ فعمر رضي الله عنه كان يميل للمركزية الشديدة في سياسة الولاة، في حين كان خالد يرى أن من حقه أن يُعطى الحرية كاملة من غير الرجوع لأحد في الميدان الجهادي، وهذا تناسبه القيادة اللامركزية التي اعتادها على عهد أبي بكر رضي الله عنه.
  - إفساح المجال لطلائع جديدة من القيادات؛ فعمر القائد رضي الله عنه يرى أن ليس لقائد جيش أن يتأبَّد في منصبه في وجود كفاءات راجحة، من أمثال أبي عبيدة والمثنى وعمرو بن العاص رضي الله عنهم.
- إن في حديث خالد مع أبي الدرداء في مرض موته ما ينمُّ عن تفهمه لكثير من وجهات نظر الفاروق، وفي حزن الفاروق لموته ما يدل على مكانة خالد في قلبه واحترامه لشخصه وتقديره لجهوده، وإن في الموقفين ما يثبت أن الرجلين تجاوزا الموقف بصفاء تام - شأن خالد في ذلك شأن غيره من الولاة - وكانا أكبر من الحدث وعلى مستوى المسؤلية المنوطة بهما.

الشبهة الثامنة والعشرون

الزعم أن عليًّا خالف عمر كثيرًا؛ لأن الأول كان خيِّرًا بطَبْعه، والثاني كان شِرِّيرًا بطَبْعه(*)

مضمون الشبهة:

يزعم بعض المتقوِّلين على الصحابة الكرام أن عليًّا كان يخالف عمر كثيرًا، ويرون أن مردَّ ذلك إلى ما جُبِلَ عليه علي من فطرة نقيَّة جعلته رمزًا للخير، وما عُهِد في عمر من شدة، وقسوة، ورغبة في التنكيل بالآخرين، وتشبُّث بأدنى دليل على إثبات التهم وإلحاقها بالناس لإقامة الحدود عليهم؛ رغبة منه في تعذيب الرعية.

ويستدلون على زعمهم ذاك بما يتوهّمونه من فهم خطأ لروايات مثل: المرأة التي كانت تعتريها نوبات جنون، والمرأة التي زنت فأمر عمر برجمها وراجعه علي في ذلك، فأبى أن يرجع، وغير ذلك من روايات - يتلمّسون فيها دليلًا - وليست كما فهموا في بعض الأحيان، وليست كما أوردوا في أحيان أخرى.

وهم بهذا وذاك يهدفون إلى تلويث صفحات التاريخ في عهد الراشدين وتشويه صورة الصحابة رضي الله عنهم الذين يمثلون في الوعي الجَمْعِي الإسلامي المثل والقدوة.

وجوه إبطال الشبهة:

1) إن المتأمل المنصف لفضائل الفاروق رضي الله عنه

(*) عقيدة المسلم والعقائد الباطلة، محمد عبد المنعم القيعي، مجلة رسالة الإمام، العدد التاسع، ١٩٨٦م.

ومناقبه، ليدرك ـ بما لا يدع مجالًا لشكِّ شاكٍّ أو ادّعاء مدع ـ أنه كان رمزًا للعزة، عَلَمًا على نُصْرة الإسلام، شاهدًا على الحق، قائمًا بأمر الله، نموذجًا للعدل والتقوى والخير، وهذا كله ممَّا لا يكاد ينكره منصف.

٢) إن في علاقة عمر برعيته ـ بما فيهم علي ـ من جهة، والدور الذي قام به الثاني في ظل خلافة الأول من جهة ثانية؛ ما يُثبت توافقهما وتآزرهما، شأنهما في ذلك شأن سائر الصحابة الكرام.

٣) إن تواتر ثناء الصحابة الكرام ـ بما فيهم علي ذاته ـ على الفاروق عمر بن الخطاب ﷺ؛ لشاهد عيان على بالغ فَضْله، وكريم شخصه، ونفيس معدنه، وواسع مناقبه، وخيِّر طِباعه، وعظيم سجاياه، ثم إن بلوغ هذا الثناء حدَّ الإجماع لشاهد آخر، ومعلوم أن الأمة لا تجتمع على ضلالة، فهل في الفاروق وخيريته يطعنون؟! أم في الأمة وإجماعها يشكِّكون؟!

التفصيل:

أولا. فضائل الفاروق ﷺ ومناقبه تشهد أنه كان رمزًا للعزة، والعزة خيرٌ مَحْضٌ لا شر فيه:

والمطالع المنصف لسيرة الفاروق ﷺ لا يكاد ينكر ما تتمتَّع به شخصيته من سمات فريدة من نوعها، مفردة في بابها، تخرج بشخصية الفاروق إلى حدود العبقرية المدهِشة، ولعلَّ مفتاح شخصية الفاروق إيمانُه بالله ﷻ والاستعداد لليوم الآخر.

وقد كان هذا الإيمان سببًا في التوازن المدهش الخلّاب في شخصية عمر بن الخطاب ﷺ؛ ولذلك لم تطغَ قوتُه على عدالته، وسلطانه على رحمته، ولا غناه على تواضعه، وأصبح مستحقًّا لتأييد الله وعونه، فقد حقق شروط كلمة التوحيد، من العلم واليقين، والقبول، والانقياد، والإخلاص والمحبة، وكان على فهم صحيح لحقيقة الإيمان وكلمة التوحيد فظهرت آثار إيمانه العميق[1].

لقد كان أولى بهؤلاء أن يروا في الفاروق الملهم "عمر بن الخطاب" رمزًا للعِزّة، وهو الذي دعا رسولُ الله ﷺ ربَّه أن يُعزّ الإسلام به، وعلى ذلك شواهد عدة، نورد منها ما يأتي:

- عن عبد الله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ أن رسول الله ﷺ قال: "اللهم أعِزَّ الإسلام بأحب هذين الرجلين إليك؛ بأبي جهل، أو بعمر بن الخطاب"، قال: "وكان أحبهما إليه عمر"[2].
- عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: "ما زلنا أَعِزَّة منذ أسلم عمر"[3].
- عن ابن مسعود ﷺ: "أن عمر صارع جِنِّيًّا ثلاث مرات فصرعه".
- عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: "لما أسلم عمر بن الخطاب ﷺ لم تعلم قريش بإسلامه، فقال: أيُّ أهل مكة أَفْشى للحديث؟ فقالوا: جميل بن معمر الجُمحي، فخرج إليه ـ وأنا معه أتبع أثره، أعقل ما أرى وأسمع ـ فأتاه، فقال: يا جميل، إني قد أسلمتُ، قال: فوالله ما ردَّ عليه كلمة، حتى قام عامدًا إلى المسجد،

١. عمر بن الخطاب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص١٥٧.
٢. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (٥٦٩٦)، والترمذي في سننه، كتاب المناقب، باب في مناقب عمر بن الخطاب ﷺ (٣٦٨١)، وصححه الألباني في صحيح الترمذي (٢٩٠٧).
٣. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر بن الخطاب ﷺ (٣٤٨١).

فنادى أندية قريش فقال: يا معشر قريش، إن ابن الخطاب قد صَبَأ، فقال عمر: كذب، ولكني أسلمت، وآمنت بالله، وصدَّقت رسوله، فثاوروه فقاتلهم حتى ركدت الشمس على رءوسهم، حتى فَتَرَ عمر وجلس، فقاموا على رأسه، فقال عمر: افعلوا ما بدا لكم، فوالله، لو كنا ثلاثمائة رجل لقد تركتموها لنا أو تركناها لكم، فبينا هم كذلك قيام عليه إذ جاء رجل عليه حلّة حرير، وقميص موشّى، فقال: ما بالكم؟ فقالوا: إن ابن الخطاب قد صبأ. قال: فمه، امرؤ اختار دينًا لنفسه، أفتظنّون أن بني عدي تُسلم إليكم صاحبهم؟ قال: فكأنما كانوا ثوبًا انكشف عنه. فقلتُ له بَعْدُ بالمدينة: يا أبت، من الرجل الذي رَدَّ عنك القوم يومئذ؟ قال: يا بني، ذلك العاص بن وائل"[1].

- قال عبد الله بن مسعود ﷺ: "والله، ما استطعنا أن نصلِّي عند الكعبة ظاهرين حتى أسلم عمر"[2].
- وقال ﷺ أيضًا: "كان إسلام عمر فتحًا، وكانت هجرته نصرًا، وكانت إمارته رحمة، لقد رأيتنا وما نستطيع أن نُصلِّي بالبيت حتى أسلم عمر، فلما أسلم قاتلهم حتى تركونا فصلينا"[3].
- وقال صُهيب ﷺ: "لما أسلم عمر بن الخطاب ظهر الإسلام ودُعِي إليه علانية، وجلسنا حول البيت حِلَقًا، وطُفْنا بالبيت، وانتصفْنا ممن غلظ علينا ورَدَدْنا عليه بعض ما يأتي به"[4].
- قال ابن الجوزي: "قَوِيَتْ شِدَّة عمر في الدين فصلبت عزائمه، فلما حانت الهجرة، تسلَّلوا تسلل القَطَا[5]، واختال عمر في مِشْيَة الأسد، فقال عند خروجه: هاأنا أخرج إلى الهجرة، فمن أراد لقائي فليلقني في بطن هذا الوادي".

إنه عمر وما أدراك ما عمر، وصدق القحطاني حين قال في نونيَّته:

هو أَظْهَرَ الإسلامَ بَعْدَ خَفائِهِ
ومَحَا الظَّلامَ وبَاحَ بالكِتْمانِ

- قال ابن عباس ﷺ: "قال لي علي بن أبي طالب ﷺ: ما علمتُ أن أحدًا من المهاجرين هاجر إلا متخفيًّا، إلا عمر بن الخطاب، فإنه لما همَّ بالهجرة، تقلّد سيفه، وتنكّب قوسه، وانتضى في يده أسهمًا، واختصر عترته - وهي عصا في قدر نصف الرمح - ومضى قِبَل الكعبة، والملأ من قريش بفنائها، فطاف بالبيت سبعًا متمكِّنًا، ثم أتى المقام، فصلى متمكنًا، ثم وقف على الحلق واحدة واحدة فقال لهم: شاهت الوجوه، لا يُرغم الله إلا هذه المعاطِس[6] من أراد أن تثكله أمه ويُوتَم ولده أو يُرمَّل زوجه فليلقني وراء هذا الوادي. قال علي ﷺ: فما تبعه أحد إلا قوم من المستضعفين، علمهم وأرشدهم ومضى لوجهه"[7].

وليس من الإنصاف والموضوعية في شيء أن يغضّ

---

١. إسناده قوي: أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٥/ ٣٠٢) برقم (٦٨٧٩)، وقوى إسناده الأرنؤوط في تعليقه على صحيح ابن حبان.

٢. صحيح: أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب معرفة الصحابة، باب ومن مناقب عمر بن الخطاب ﷺ (٤٤٨٧)، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

٣. أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٣/ ٢٧٠).

٤. أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٣/ ٢٦٩).

٥. القَطَاة: نوع من اليمام.

٦. المَعاطِس: جمع مَعْطَس، وهو الأنف.

٧. فرسان النهار من الصحابة الأخيار، د. سيد حسين العفَّاني، مرجع سابق، ج٢، ص١٥٥: ١٥٧.

هؤلاء الطرف عن عظيم مناقبه، وكريم صفاته ـ وكثيرة ما هي ـ ثم يتهمونه بما ينافيها ويتعارض معها تعارضًا صريحًا لا يخرج في مجمله عن أحد احتمالين؛ إما الجهل بها، وهذه مصيبة، أو التجاهل عنها وتلك مصيبة أعظم، والشاعر يقول:

إنْ كُنتَ لا تَدْرِي فتِلْكَ مُصِيبَةٌ

أو كنتَ تَدْرِي فالْمُصِيبَةُ أعْظَمُ

وخروجًا بهؤلاء عن مظنَّة الجهل ـ أو التجاهل ـ ولمزيد من الموضوعية؛ يحسُن بنا أن نقف على شيء من فضائل الفاروق ومناقبه بما يجلي الحقيقة في كثير من الحيدة، والبُعْد عن التعصب المُسوَّغ أو غير المسوَّغ.

ولندع التاريخ يحدثنا عن الفاروق بعرض ما أورده د. الصلابي في هذا الشأن إذ يقول: ومعلوم أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب يلي أبا بكر الصديق في الفضل، فهو أفضل الناس على الإطلاق بعد الأنبياء والمرسلين وأبي بكر، وهذا ما يلزم المسلمَ اعتقادُه في أفضليته ﷺ، وهو معتقد الفرقة الناجية ـ أهل السنة والجماعة ـ وقد وردت الأحاديث الكثيرة والأخبار الشهيرة بفضائل الفاروق ﷺ؛ ومنها:

- **إيمانه:** فقد جاء في منزلة إيمانه ﷺ ما رواه عبد الله بن هشام أنه قال: كنا مع النبي ﷺ وهو آخذ بيد عمر بن الخطاب، فقال له عمر: يا رسول الله، لأنت أحب إلي من كل شيء إلا من نفسي، فقال النبي ﷺ: "لا والذي نفسي بيده حتى أكون أحبّ إليك من نفسك"، فقال له عمر: فإنه الآن والله لأنت أحبُّ إلي من نفسي، فقال النبي ﷺ: "الآن يا عمر"[1].

- **علمه:** فقد قال رسول الله ﷺ: "بينما أنا نائم أُتيتُ بقَدَح لبن، فشربت حتى إني لأرى الريح يخرج في أظفاري، ثم أعطيتُ فَضْلِي عمر بن الخطاب"، قالوا: فما أوَّلته يا رسول الله؟ قال: "العلم"[2].

والمراد بالعلم ـ في الحديث ـ سياسة الناس بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، وإنما اختُصَّ عمر بذلك لطول مدَّته بالنسبة إلى أبي بكر ولاتِّفاق الناس على طاعته بالنسبة إلى عثمان؛ فإن مدة أبي بكر كانت قصيرة؛ فلم تكثر فيها الفتوح التي هي أعظم الأسباب في الاختلاف، ومع ذلك ساس عمر فيها ـ مع طول مدته ـ الناس بحيث لم يخالفه أحد، ثم ازدادت اتساعًا في خلافة عثمان بن عفان ﷺ ، فانتشرت الأقوال واختلفت الآراء، ولم يتَّفق له ما اتفق لعمر من طواعية الخَلْق له، فنشأت من ثمَّ الفتن والقلاقل إلى أن أفضى الأمر إلى قتله، واستُخلِف علي وكَثُر الاختلاف وزاد النزاع.

- **دينه:** فقد قال رسول الله ﷺ: "بينما أنا نائم رأيت الناس عُرضوا عليَّ وعليهم قُمُصٌ، فمنها ما يبلغ الثدي، ومنها ما يبلغ دون ذلك، وعُرِض عليَّ عمر وعليه قميص اجترَّه"، قالوا: فما أوَّلته يا رسول الله؟ قال: "الدين"[3].

- **إلهامه:** قال رسول الله ﷺ: "لقد كان فيما قبلكم

---

١. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي ﷺ ؟ (٦٢٥٧).

٢. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب فضل العلم (٨٢)، وفي مواضع أخرى، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر ﷺ (٦٣٤١).

٣. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر بن الخطاب ﷺ (٣٤٨٨)، وفي مواضع أخرى، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر ﷺ (٦٣٤٠).

من الأمم مُحدَّثون، فإن يكُ في أمَّتي أحد فإنه عمر"[1].

وفي هذا الحديث مَنْقَبة عظيمة للفاروق ﷺ، وقد اختلف العلماء في المراد بالمحدَّث؛ فقيل: المراد بالمُحدَّث: الملهَم. وقيل: من يجري الصواب على لسانه من غير قصد، وقيل: مكلَّم أي: تكلمه الملائكة بغير نبوة.. بمعنى أنها تكلمه في نفسه وإن لم يُرَ مكلِّمًا في الحقيقة فيرجع إلى الإلهام. وفسره بعضهم بالتفرس.

قال ابن حجر: والسبب في تخصيص عمر بالذكر؛ لكثرة ما وقع له في زمن النبي ﷺ من الموافقات التي نزل القرآن مطابقًا لها ووقع له بعد النبي ﷺ عدة إصابات[2].

وقد قال عمر ﷺ: "وافقتُ ربي في ثلاث؛ فقلت: يا رسول الله، لو اتخذنا من مقام إبراهيم مُصَلَّى! فأنزلت: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ (البقرة: ١٢٥)، وآية الحجاب، قلت: يا رسول الله، لو أمرت نساءك أن يحتجبن؛ فإنه يكلمهنَّ البَرُّ والفاجر؛ فنزلت آية الحجاب، واجتمع نساء النبي ﷺ في الغيرة عليه، فقلت لهن: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُۥٓ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُۥٓ أَزْوَٰجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ﴾ (التحريم: ٥)؛ فأنزلت الآية"[3][4].

- **عبقريَّته:** قال رسول الله ﷺ: "أُريتُ في المنام أني أنزع بدَلْو بكْرة على قَلِيب[5]، فجاء أبو بكر فنزع ذَنوبًا[6] أو ذَنوبين نزعًا ضعيفًا والله يغفر له، ثم جاء عمر بن الخطاب فاستحالت غربًا فلم أر عبقريًّا يَفْري فَرْيه حتى روى الناس وضربوا بعَطَنٍ"[7].

وفي هذا الحديث فضيلة ظاهرة لعمر ﷺ تضمّنها قوله ﷺ: "فجاء عمر بن الخطاب فاستحالت غربًا"... الحديث، ومعنى "استحالت": صارت وتحوّلت من الصغر إلى الكبر، وأمّا "العبقري": فهو السيد، وقيل: الذي ليس فوقه شيء، ومعنى "ضرب الناس بعَطَن": أَرْوُوا إبلهم ثم آووا إلى عَطَنها، وهو الموضع الذي تُساق إليه بعد السقي لتستريح. وهذا المنام الذي رآه النبي ﷺ مثال واضح لما جرى للصديق وعمر - رضي الله عنهما - في خلافتهما، وحُسْن سيرتهما، وظهور آثارهما وانتفاع الناس بهما، فقد حصل في خلافة الصديق قتال أهل الردة؛ وقطع دابرهم، وأشاع الإسلام رغم قصر مدة خلافته، فقد كانت سنتين وأشهرًا، فوضع الله فيها البركة وحصل فيها من النفع الكثير، ولما توفي الصديق خلفه الفاروق فاتسعت رقعة الإسلام في زمنه، وتقرر للناس من أحكامه ما لم يقع مثله، فكثر انتفاع الناس في خلافة عمر لطولها فقد مصَّر الأمصار ودوَّن الدواوين وكثُرت الفتوحات والغنائم.

ومعنى قوله ﷺ: "فلم أَرَ عبقريًّا من الناس يفري فريه": لم أر سيدًا يعمل عمله ويقطع قطعه، ومعنى

---

١. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأنبياء، باب قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ﴾ (الكهف: ٩) (٣٢٨٢).

٢. عمر بن الخطاب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٨٠: ٨٣ بتصرف.

٣. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب أبواب القبلة، باب ما جاء في القبلة (٣٩٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر ﷺ (٦٣٥٩).

٤. حقبة من التاريخ، عثمان بن محمد الخميس، مرجع سابق، ص٩١.

٥. القَلِيب: البئر.

٦. الذَّنُوب: الدَّلْو الكبير.

٧. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر بن الخطاب ﷺ (٣٤٧٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر ﷺ (٦٣٤٧).

قوله ﷺ: "حتى ضرب الناس بعطن" قال القاضي عياض: ظاهره أنه عائد إلى خلافة عمر خاصة، وقيل: يعود إلى خلافة أبي بكر وعمر جميعًا؛ لأن بنظرهما وتدبيرهما وقيامهما بمصالح المسلمين تم هذا الأمر، "وضرب الناس بعطن"؛ لأن أبا بكر قمع أهل الرِّدَّة وجمع شمل المسلمين وألَّفهم وابتدأ الفتوح، ومهّد الأمور وتمت ثمرات ذلك وتكاملت في زمن عمر "[1].

ومعلوم أن الفاروق عمر "هادم دولة بني ساسان، وفي عهده زال ملك المجوس، وذهبت إمبراطورية كسرى، ولا يزال التاريخ يذكر لرستم قائد قوات الفرس قولته الشهيرة: "أكل عمر كبدي، أحرق الله كبده"[2]. إنه عمر الذي:

يَهْتَزُّ كِسْرَى على كُرْسِيِّه فَرَقًا

من خَوفِه، ومُلُوكُ الرُّومِ تَخْشاه!

- **غيرته وتبشيره بقَصْر في الجنة**: قال رسول الله ﷺ: "رأيتني دخلت الجنة فإذا أنا بالرُّمَيْصاء ـ امرأة أبي طليحة ـ وسمعت خَشْفَة[3]، فقلت: من هذا؟ فقال: هذا بلال، ورأيت قصرًا بفنائه جارية، فقلت: لمن هذا؟ فقالوا: لعمر، فأردت أن أدخله فأنظر إليه فذكرت غيرتك"، فقال عمر: بأبي وأمي يا رسول الله، أعليك أغار[4]؟

وفي رواية قال رسول الله ﷺ: "بينما أنا نائم رأيتني في الجنة، فإذا امرأة تتوضأ إلى جانب قصر، فقلت: لمن هذا القصر؟ فقالوا: لعمر بن الخطاب فذكرت غيرته فوليت مدبرًا"، فبكى عمر وقال: أعليك أغار يا رسول الله[5]؟

وقد اشتمل هذان الحديثان على فضيلة ظاهرة لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ؛ حيث أخبر النبي ﷺ برُؤيته قَصْرًا في الجنة للفاروق، وهذا يدل على منزلته عند الله ﷻ.

وأدل منها تبشيره بالجنة صراحة في الحديث الذي رواه أبو موسى الأشعري قال: كنت مع النبي ﷺ في حائط من حيطان المدينة، فجاء رجل فاستفتح، فقال النبي ﷺ: "افتح له وبشِّره بالجنة"، ففتحتُ له، فإذا هو أبو بكر؛ فبشَّرْته بما قال رسول الله ﷺ؛ فحمد الله، ثم جاء رجل فاستفتح، فقال النبي ﷺ: "افتح له وبشِّره بالجنة"، ففتحت له، فإذا هو عمر، فأخبرته بما قال النبي؛ فحمد الله، ثم استفتح رجل، فقال لي: "افتح له وبشره بالجنة على بَلْوَى تُصيبه"، فإذا عثمان، فأخبرته بما قال رسول الله ﷺ؛ فحمد الله، ثم قال: الله المستعان[6].

- **منزلته في قلب رسول الله ﷺ**: قال عمرو بن العاص ﷺ: قلت: يا رسول الله، أي الناس أحب إليك؟ قال: "عائشة"، قلت: يا رسول الله، من الرجال؟ قال: "أبوها"، قلت: ثم من؟ قال: "ثم عمر بن

---

١. عمر بن الخطاب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٨٤، ٨٥.

٢. فرسان النهار، د. سيد حسين العفاني، مرجع سابق، ج٢، ص١٥٧.

٣. الخَشْفَة: الصوت والحركة.

٤. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر بن الخطاب ﷺ (٣٤٧٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر ﷺ (٦٣٤٩).

٥. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة (٣٠٧٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر ﷺ (٦٣٥٣).

٦. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر بن الخطاب ﷺ (٣٤٩٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عثمان بن عفان ﷺ (٦٣٦٥).

الخطاب"، ثم عدَّ رجالًا [1][2].

وأخيرًا... لا ينبغي أن نأخذ ما كان من صرامة آراء عمر ﷺ وقوته في الحق، وغيرته على الدين، على أنها من قبيل غلظته، وكان أحرى بهؤلاء أن يزنوا الأمور بميزانها ويجعلوا عمر بذلك رمزًا للغيرة على الدين والقيام على أمر الله، ويحملوا ما كان منه ﷺ على هذا المحمل، وهو أولى من غيره، وأحرى، وأظهر، ولعل من أدل الدلائل على ذلك ما عُهِدَ من هيبة عمر وخوف الشيطان منه؛ فعن سعد بن أبي وقاص قال: استأذن عمر بن الخطاب على رسول الله ﷺ وعنده نسوة من قريش يكلِّمْنه ويستكثرنه، عالية أصواتُهن على صوتِه، فلما استأذن عمر بن الخطاب قُمْنَ فبادرن الحجاب، فأذن له رسول الله ﷺ فدخل عمر ورسول الله يضحك، فقال عمر: أَضْحك الله سِنّك يا رسول الله، فقال النبي ﷺ: "عجبتُ من هؤلاء اللاتي كنَّ عندي، فلما سمعن صوتك ابتدرن الحجاب"، قال عمر: فأنت أحق أن يهَبْنَ يا رسول الله، ثم قال عمر: يا عدوات أنفسهن، أَتَهَبْنَنِي ولا تَهَبْنَ رسول الله ﷺ؟ فقلن: نعم أنت أفظُّ وأغلظ من رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: "إيها يا ابن الخطاب، والذي نفسي بيده، ما لقيك الشيطان سالكًا فجًّا قط إلا سلك فجًّا غير فجك"[3].

وفي هذا الحديث بيان فضل عمر ﷺ وأنه من كثرة الْتزامه الصواب لم يجد الشيطان عليه مدخلًا ينفذ إليه منه.

ولعلّنا لا نبعد عن المنطق القويم حين ننفي أن يكون عمر بن الخطاب ﷺ الملهَم رمزًا للشر، ونثبت أنه رمز للعزة؛ حين أظهر الإسلام وخرج به من السِّرّية إلى العلانية. وأنَّه رمز للقوة ورباطة الجأش؛ حين أذهب إمبراطورية كسرى، وأزال ملك المجوس، وهدم دولة ساسان. وأنه رمز للحق؛ حين عدل في الرعية وقسم بالسويّة. وأنه رمز للخير؛ حين خافه رمز الشر ـ إبليس لعنه الله ـ ولو كانا رمزين للشر؛ لما خاف الثاني من الأول ولا فرَّ منه. وهذا من أدل الدلائل على بطلان ما زعموه، وأصدق شاهد على إثبات ضده.

ثانيًا: علاقة عمر برعيته عامة وبعلي خاصة، والدور الذي قام به الثاني في ظل خلافة الأول:

والمعهود عن الفاروق ﷺ أنه على الرغم مما كان من قوته وحزمه فإنه ما عزف عن الحق لشيء في نفسه أو لرأي رآه، وفي التاريخ ما يؤكِّد رجوعه عن رأيه لثبوت الدليل على خلافه.

فثبت بذلك أن عمر ﷺ كان يسير مع الدليل أينما ثبت، لا يعنيه في ذلك الشأن من أثبته حتى لو كان بدويًّا، ولا على من أقامه حتى لو كان أمير المؤمنين عمر، "ومن الأخبار التي قَبِلَها عمر وقد رواها صحابي واحد، دون أن يطلب عليها شاهدًا ما روي في: ميراث المرأة من دية زوجها، ودية الجنين، ومعاملة المجوس، والطاعون، والتسمي بأسماء الأنبياء.

فقد قضى عمر بألا تَرِث المرأة من دِيَة زوجها شيئًا،

---

١. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ: "لو كنت متخذًا خليلًا" (٣٤٦٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر الصديق ﷺ (٦٣٢٨).

٢. عمر بن الخطاب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٨٥، ٨٦ بتصرف يسير.

٣. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر بن الخطاب ﷺ (٣٤٨٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر ﷺ (٦٣٥٥).

حتى أخبره الضَّحاك بن سفيان الكلابي ـ وهو أعرابي من أهل البادية ـ أن رسول الله ﷺ كتب إليه: "أن يورث امرأة أشيم الضبابي من ديته"، فرجع إليه عمر[١]. وكما يقول الإمام الشافعي: "فلما بلغه خلاف فِعْله صار إلى حكم رسول الله ﷺ، وترك حُكْم نفسه، وهكذا كان في كل أمره، وكذلك يلزم الناس أن يكونوا"[٢].

وخفِيت دِيَة الجنين على عمر حتى سأل الناس فقال: "أذكر الله امرءًا سمع رسول الله ﷺ قضى في الجنين؟ فقام حمل بن مالك بن النابغة فقال: يا أمير المؤمنين، كنتُ بين جاريتين ـ يعني ضرتين ـ فجرحت ـ أو ضربت ـ إحداهما الأخرى بالمِسْطَح[٣] فقتلتها وقتلت ما في بطنها، فقضى النبي ﷺ بغُرَّة عبد أو أمة، فقال عمر: الله أكبر، لو لم نسمع بمثل هذا قضينا بغيره"[٤]. فترك اجتهاده للنص.

وخَفِي على عمر حديث النبي ﷺ في الطاعون، حتى أخبره به عبد الرحمن بن عوف؛ فقد خرج عمر إلى الشام حتى إذا كان بسرغ لقيه ـ أمراء الأجناد ـ أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه، فأخبروه أن الوباء قد وقع بأرض الشام، قال ابن عباس: فقال عمر: ادعُ لي المهاجرين الأولين، فدعاهم فاستشارهم وأخبرهم أن الوباء قد وقع بالشام، فاختلفوا؛ فقال بعضهم: قد خرجتَ لأمر ولا نرى أن ترجع عنه، وقال بعضهم: معك بقية الناس وأصحاب رسول الله ﷺ ولا نرى أن تقدمهم على هذا الوباء، فقال: ارتفعوا عني، ثم قال: ادعُ لي الأنصار، فدعوتهم فاستشارهم فسلكوا سبيل المهاجرين واختلفوا كاختلافهم، فقال: ارتفعوا عني، ثم قال: ادع لي من كان هاهنا من مَشْيَخة قريش من مهاجرة الفتح، فدعوتهم فلم يختلف منهم عليه رجلان فقالوا: نرى أن ترجع بالناس ولا تقدمهم على هذا الوباء، فنادى عمر في الناس: إني مُصْبِح على ظهر فأصبحوا عليه، قال أبو عبيدة بن الجراح: أفرارًا من قَدَر الله ؟ فقال عمر: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة! نعم نفرُّ من قدر الله إلى قدر الله، أرأيت لو كان لك إبل هبطت واديًا له عُدْوَتان[٥]؛ إحداهما خَصْبَة والأخرى جَدْبَة، أليس إن رعيت الخصبة رعيتها بقدر الله، وإن رعيت الجدبة رعيتها بقدر الله؟ قال: فجاء عبد الرحمن بن عوف وكان متغيِّبًا في بعض حاجته فقال: إن عندي في هذا علمًا، سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارًا منه"، قال: فحمد الله عمر رضي الله عنه ثم انصرف[٦].

ونلاحظ أن حديث النبي ﷺ في الطاعون لم يَخْف على عمر فحسب، بل خفي على جمهور المهاجرين والأنصار الذين استشارهم عمر؛ فاستشارة عمر للمهاجرين والأنصار، واختلافهم بين الرجوع

---

١. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكيين، حديث الضحاك بن سفيان رضي الله عنه (١٥٧٨٤)، وأبو داود في سننه، كتاب الفرائض، باب في المرأة ترث من دية زوجها (٢٩٢٩)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٢٥٤٠).

٢. المسطح: عمود من أعمدة الخيمة.

٣. أخرجه الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (١/ ٣٩٣) برقم (٣٤٧).

٤. أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١٠/ ٥٨) برقم (١٨٣٤٣)، والطبراني في المعجم الكبير (٤/ ٨) برقم (٣٤٨٣).

٥. العُدْوَة: جانب الوادي.

٦. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الطب، باب ما يذكر في الطاعون (٥٣٩٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها (٥٩١٥).

والدخول، ثم المناقشة التي دارت بين عمر وأبي عبيدة - وهما من أعلام الصحابة - دليل على أنهم جميعًا قد خفي عليهم حديث النبي في الطاعون، حتى قدم عبد الرحمن بن عوف فأخبرهم به، ولو أن أحدهم عَلِمه؛ لما حدثت المشورة أو المناقشة.

ومما خفي على عمر بن الخطاب ﷺ جواز التسمِّي بأسماء الأنبياء، فقد نهى عنه حتى أخبره طلحة أن النبي ﷺ كنَّاه أبا محمد، فأمسك ولم يتماد في النهي[1].

وعن عاصم بن بهدلة عن رجل من أصحاب عمر قال: كنا عند عمر بن الخطاب، فخرجت من رجل ريح، وحضرت الصلاة فقال عمر: عزمت على من كانت هذه الريح منه إلا قام فتوضأ، فقال جرير بن عبد الله: يا أمير المؤمنين، اعزم علينا جميعًا أن نقوم فنتوضأ؛ فهو أَسْتَر، ففعل[2].

فعمر إذًا لم يكن رمزًا للديكتاتورية المطلقة وفَرْض النفوذ والسطوة؛ فالرجل مع كونه أمير المؤمنين إلا أنَّه ينزل عن رأيه إن كان الصواب في خلافه.

ثم إن قوة عمر وحزمه لم يمنعانه أن يُراعي المصالح ويُغَلِّب الرِّفْق، ويأخذ بالعفْو إن كان هو الأصلح والأقرب للصواب حسب اجتهاده، ووفق طبيعة المجتمع وظروفه، ومناط الحكم وعِلَّته؛ ومن نماذج ذلك ما يأتي:

- **رجل سرق من بيت المال بالكوفة:** لم يقطع عمر يد من سرق من بيت المال؛ فقد سأل ابن مسعود عمر عمَّن سرق من بيت المال، فقال: أَرْسِلْه فما من أحد إلا وله في هذا المال حق، وجلده تعزيرًا.

- **السَّرقة في عام الرمادة:** سرق غِلمان حاطب بن أبي بَلْتَعة في عام الرَّمادة ناقة لرجل مُزَنِي، فنحروها وأكلوها ورُفع الأمر إلى الفاروق، فطلب الغلمان فاعترفوا أنهم سرقوها من حرز، والذين سرقوا عقلاء مكلَّفون ولم يدّعوا ضرورة مُلْجِئَة للسرقة، فأمر كُثيّر بن الصَّلْت أن يقطع أيديهم، ولكنه وهو يعيش عام الرمادة، ويرى حال الناس التمس لهم عُذرًا، فقال لمولاهم: أراك تجيعهم! ثم قال عمر: والله، لأغرمنَّك غُرْمًا يشقُّ عليك، ثم قال للمزني: كم ثمن ناقتك؟ فقال المزني: قد كنت والله أمنعها من أربعمائة درهم، فقال عمر: أعطه ثمانمائة درهم[3]، فقد دَرَأ الحدَّ عنهم لشبهة الضرورة.

- **إكراه نساء على الزنا:** أُتي عمر بإماء من إماء الإمارة اسْتَكْرَهَهُنَّ غِلْمان من غلمان الإمارة، فضرب الغلمان ولم يضرب الإماء. وأُتي عمر بامرأة زنت فقالت: إني كنت نائمة فلم أستيقظ إلا برجل قد جثم علي، فخلى سبيلها ولم يضربها.

فهذه شبهة، والحدود تدرأ بالشبهات ولا فرق بين الإكراه بالإلجاء وهو أن يغلبها على نفسها وبين الإكراه بالتهديد بالقتل؛ فقد حدث في عهد عمر: أن امرأة استسقت راعيًا فأبى أن يسقيها إلا أن تمكنه من نفسها ففعلت، فرفع ذلك إلى عمر فقال لعلي: ما ترى فيها؟

---

١. منهج عمر بن الخطاب في التشريع، د. محمد بلتاجي، مرجع سابق، ص٦٨: ٧١ بتصرف.

٢. عمر بن الخطاب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص١٩٨.

٣. أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الأقضية، باب القضاء في الضواري والحريسة (٢٧٦٧)، والشافعي في مسنده، كتاب اختلاف مالك والشافعي رضي الله عنهما (١٠٩٩).

قال: إنها مضطرة فأعطاها عمر شيئًا وتركها[1].

- **من تسرَّت بغلامها:** مكنت امرأة عبدها منها، فقيل لها، فقالت: أليس الله يقول: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ (النساء: ٣٦)، فهذا ملك يمين، ورُفع الأمر إلى عمر رضي الله عنه، فقال لها: لا يحل لك ملك يمينك، وفي رواية: وفرّق بينهما، وجلدها مائة تعزيرًا لا حدًّا، وقد أسقط عمر عنها الحد لجهلها بالتحريم.
- **امرأة تزوجت في عدتها وهي وزوجها لا يعلمان بالتحريم:** حدث أن تزوجت امرأة في عدتها، فرُفع ذلك إلى عمر بن الخطاب فضربها دون الحد، وفرق بينهما، وجلد الزوج تعزيرًا.
- **امرأة تزوجت ولها زوج كتمته:** رجمها عمر، وجلد الزوج، مائة سوط، ولم يُرْجَم للجهالة.
- **اتهام المغيرة بن شُعْبَة بالزنا:** فشهد عليه ثلاثة وتراجع الرابع، فقال عمر: "الحمد لله الذي لم يُشمِّت الشيطان بأصحاب محمد ﷺ"، وأقام حدَّ القذف على الشهود الثلاثة؛ لأن الشهادة لم تكتمل بالثلاثة[2].

هكذا كان الفاروق رضي الله عنه دقيقًا في تنفيذ الأحكام مُتحريًا الحق في إقامتها مُلتمسًا الأعذار المسقطة للحدود، إن وجد إلى ذلك سبيلًا.

وإذا تجاوزنا هذه المسألة إلى ما كان من معاملة عمر لعلي خاصة وآل البيت عامة، نجد مقام أبي الحسن في قلب الفاروق أبي حفص خير مقام، ومنزلته في نفسه أسمى منزلة؛ فقد شكا رجلٌ عليًّا إلى عمر - رضي الله عنهما - فلما جلس عمر لينظر في الدعوى قال عمر لعلي - رضي الله عنهما -: ساو خصمك يا أبا الحسن، فتغير وجه علي رضي الله عنه، وقضى عمر في الدعوى، ثم قال لعلي رضي الله عنه: أغضبت يا أبا الحسن لأني سويت بينك وبين خصمك؟ فقال علي: بل لأنك لم تُسوّ بيني وبين خصمي يا أمير المؤمنين؛ إذ كرمتني فناديتني يا أبا الحسن بكنيتي، ولم تناد خصمي بكنيته، فقبَّل عمر رأس علي، وقال: لا أبقاني الله بأرض ليس فيها أبو الحسن[3].

ولم يقف حبُّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه عند علي فحسب؛ بل شمل آل البيت جميعًا، ومعلوم أنه "كان رضي الله عنه شديد الإكرام لآل رسول الله ﷺ وإيثارهم على أبنائه وأسرته، نذكر من ذلك بعض المواقف:

- قال الحسين بن علي رضي الله عنه: قال لي عمر ذات يوم: أي بُني، لو جعلت تأتينا وتغشانا؟ فجئت يومًا وهو خال بمعاوية، وابن عمر بالباب لم يؤذن له، فرجعت فلقيني بَعْدُ، فقال: يا بني لم أرك أتيتنا؟ قلت: جئت وأنت خال بمعاوية فرأيت ابن عمر رجع، فرجعت، فقال: أنت أحق بالإذن من عبد الله بن عمر، إنما أنت في رءوسنا ما ترى: الله، ثم أنتم، ووضع يده على رأسه[4].
- وعن علي بن الحسين قال: قدم على عمر حُلَل من اليمن، فكسا الناس فراحوا في الحلل، وهو بين القبر والمنبر جالس، والناس يأتونه فيُسلّمون عليه ويدعون له، فخرج الحسن والحسين ابنا علي من بيت أمهما فاطمة - رضي الله عنها - يتخطّيان - وكان بيت فاطمة في جوف

---

١. صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٤/ ٢٩) برقم (١٧٤٧٠)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨/ ٢٣٦)، وصححه الألباني في الإرواء (٢٣١٣).

٢. عمر بن الخطاب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٣٩٨: ٤٠١ بتصرف يسير.

٣. المرجع السابق، ص١٩٨.

٤. علي بن أبي طالب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص١٧٥.

المسجد - ليس عليهما من تلك الحلل شئ، وعمر قاطب صارٌّ بين عينيه[1]، ثم قال: والله، ما هنَّأني ما كسوتكم، قالوا: لمَ يا أمير المؤمنين! كسوتَ رعيتك وأحسنت، قال: من أجل الغلامين يتخطيان الناس ليس عليهما منهما شيء درب[2] عنهما ومعرا[3] عنهما، ثم كتب إلى صاحب اليمن أن أبعث إلي بحلتين لحسن وحسين وعجِّل، فبعث إليه بحُلَّتين فكساهما[4].

• وعن أبي جعفر أن عمر ﷺ لما أراد أن يفرض للناس بعدما فتح الله عليه، وجمع ناسًا من أصحاب النبي ﷺ فقال عبد الرحمن بن عوف ﷺ: ابدأ بنفسك، فقال: لا والله، بالأقرب من رسول الله ﷺ ومن بني هاشم رهط رسول الله ﷺ، وفرض للعباس، ثم لعلي، حتى والي بين خمس قبائل، حتى انتهى إلى بني عدي بن كعب، فكتب: من شهد بدرًا من بني هاشم، ثم من شهد بدرًا من بني أمية بن عبد شمس، ثم الأقرب فالأقرب، ففرض الأعطيات لهم وفرض للحسن والحسين لمكانهما من رسول الله[5].

وإذا تجاوزنا هذا الجانب للحديث عن الدور الذي شغله علي في ظل خلافة عمر - رضي الله عنهما - وجدناه كما أشار د. الصلابي: "عضوًا بارزًا في مجلس شورى الدولة العمرية، بل كان هو المستشار الأول، فقد كان عمر ﷺ يعرف لعلي فضله، وفقهه، وحكمته، وكان رأيه فيه حسنًا، فقد ثبت قوله فيه: أقضانا علي.

وقال ابن الجوزي: كان أبو بكر وعمر - رضي الله عنهما - يشاورانه، وكان عمر يقول: أعوذ بالله من معضلة ليس لها أبو الحسن[6].

وقال مسروق: كان الناس يأخذون عن ستة: عمر وعلي وعبد الله وأبي موسى وزيد بن ثابت، وأبي بن كعب، فعلي من هؤلاء المقربين، يَشُدُّ من أَزْر أخيه الفاروق عمر، ولا يبخل عليه برأيه، ويجتهد معه في إيجاد حلول للقضايا، التي لم يرد فيها نص، وفي تنظيم أمور الدولة الفتِيّة، والشواهد على ذلك كثيرة؛ نذكر منها ما يأتي:

• **علي ﷺ والأمور القضائية:**

○ **امرأة تعتريها نوبات من الجنون:** عن أبي ظبيان الجنبي عن ابن عباس قال: أُتِي عمر بمجنونة قد زنت، فاستشار فيها أناسًا، فأمر بها عمر أن تُرجَم، فمرَّ بها على علي بن أبي طالب ﷺ فقال: ما شأن هذه؟ قالوا: مجنونة بني فلان زنت فأمر بها عمر أن تُرجم، قال: فقال: ارجعوا بها ثم أتاه، فقال: يا أمير المؤمنين أما علمت أن القلم قد رُفِع عن ثلاثة: "عن المجنون حتى يَبْرَأ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يعقل"؟ قال: بلى، قال: فما بال هذه تُرجم؟ قال: لا شيء، قال: فأرسلها، قال: فأرسلها، قال: فجعل يُكبِّر[7].

○ **مُضاعَفة الحد لمن شرب الخمر:** أخذ عمر برأي علي - رضي الله عنهما - في مضاعفة الحد لمن شرب

---

1. صارٌّ بين عينيه: جامع بينهما كما يفعل الحزين.
2. درب: كبر.
3. معر: صغر.
4. أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤/ ١٧٧).
5. عمر بن الخطاب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص١٧٨.
6. أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢/ ٣٣٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٤٠٦).
7. أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيب حدًّا (٤٤٠١)، وصححه الألباني في إرواء الغليل (٢٩٧).

الخمر؛ وذلك لانتشار شرب الخمر وخاصة في البلاد المفتوحة، وهي حديثة العهد بالإسلام، فأشار علي على عمر - رضي الله عنهما - بأن يجلد فيها ثمانين، كأخف الحدود، وعلل ذلك بقوله: نراه إذا سكر هَذَى وإذا هَذَى افترى، وعلى المفتري ثمانون.

○ **ردوا الجهالات إلى السنة**: أتي عمر بامرأة أُنكحت في عِدَّتها ففرق بينهما، وجعل صداقها في بيت المال، وقال: لا أجيز مهرًا رُدَّ نكاحه، وقال: لا تجتمعا أبدًا، فبلغ ذلك عليًّا فقال: وإن كانوا جهلوا السنة لها المهر بما استحل من فرجها ويفرق بينهما، فإذا انقضت عدتها فهو خاطب من الخطاب، فخطب عمر الناس فقال: ردوا الجهالات إلى السنة، ورجع عمرُ إلى قول علي.

○ **هذا الرجل غلبني على نفسي وفضحني في أهلي**: قال جعفر بن محمد: أُتي عمر بن الخطاب بامرأة قد تعلَّقت بشاب من الأنصار وكانت تهواه، فلما لم يساعدها احتالت عليه، فأخذت بيضة، فألقت صفارها، وصبَّت البياض على ثوبها وبين فخذيها، ثم جاءت إلى عمر صارخة، فقالت: هذا الرجل غلبني على نفسي وفضحني في أهلي، وهذا أثر فعاله، فسأل عمر النساء فقُلن له: إن ببدنها وثوبها أثر المني، فهمَّ بعقوبة الشاب، فجعل يستغيث ويقول: يا أمير المؤمنين تثبَّت في أمري، فوالله ما أتيت فاحشة وما هممت بها، فقد راودتني عن نفسي فاعتصَمْتُ، فقال عمر: يا أبا الحسن ما ترى في أمرهما، فنظر علي إلى ما على الثوب، ثم دعا بماء حار شديد الغليان، فصُبَّ على الثوب؛ فجمد ذلك البياض ثم أخذه واشتمَّه، وذاقه، فعرف طعم البيض، وزجر المرأة؛ فاعترفت.

مما سبق يتضح أن عمر ﷺ كان يستعين بعلي في أمور القضاء والفتوى ويهتم بمشاورة كبار الصحابة في النوازل وعلى الخصوص علي ﷺ الذي كانت منزلته عنده متميزة.

- **علي ﷺ والتنظيمات المالية العمرية:**

○ **نفقات الخليفة**: لما وَلِي عمر بن الخطاب أَمْر المسلمين بعد أبي بكر مكث زمانًا، لا يأكل من بيت المال شيئًا حتى دخلت عليه في ذلك خصاصة، ولم يعُد يكفيه ما يربحه من تجارته؛ لأنه اشتغل عنها بأمور الرعية، فأرسل إلى أصحاب رسول الله ﷺ، فاستشارهم في ذلك فقال: قد شغلت نفسي في هذا الأمر، فما يصلح لي فيه؟ فقال عثمان بن عفان: كُلْ وأطعمْ، وقال ذلك سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل، وقال عمر لعلي: ما تقول أنت في ذلك؟ قال: غداء وعشاء، فأخذ عمر بذلك، وقد بيَّن عمر حظه من بيت المال فقال: إني أنزلت نفسي من مال الله بمنزلة قيم اليتيم، إن استغنيت عنه تركت، وإن افتقرت إليه أكلت بالمعروف.

○ **رأي علي في أرض السواد بالعراق**: لما فُتِحت أرض السواد بالعراق عنوة، أشار عدد من الصحابة ﷺ على عمر بتقسيمها بين الفاتحين، ولكن لسعة الأرض وجودتها، ونظرة عمر البعيدة لمن سيأتي بعد ذلك، لم يطمئن عمر لتقسيمها، فاستشار عليًّا في ذلك، فكان رأيه - موافقًا لرأي الخليفة عمر - ألا تُقسَّم، فأخذ عمر برأيه وقال: لولا آخر المسلمين ما فتحت قرية إلا قسَّمتها بين أهلها، كما قسَّم النبي ﷺ خَيْبَر[1].

---

١. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المزارعة، باب أوقاف النبي ﷺ (٢٢٠٩)، وفي مواضع أخرى.

○ **فضلة المال:** أُتِي عمر بمال فقسمه بين المسلمين، وفضلت منه فضله: فاستشار فيها الصحابة، فقالوا له: لو تركته لنائبة إن كانت، وفي القوم علي ساكت، فأراد عمر أن يسمع رأي علي في ذلك، فذكّره علي بحديث مال البحرين حين جاء إلى النبي ﷺ وأنه قسّمه كله، فقال عمر لعلي: لا جرم لتقسّمنه، فقسّمه علي، ويبدو أن هذا كان قبل تقسيم الدواوين.

• **علي ﷺ والأمور الإدارية:**

عندما احتاج عمر ﷺ أن يضع تاريخًا رسميًّا ثابتًا لتنظيم أمور الدولة وضبطها، جمع الناس وسألهم: من أي يوم نكتب التاريخ؟ فقال علي ﷺ: من يوم هاجر رسول الله ﷺ، وترك أرض الشرك، ففعله عمر.

وقد كان عمر ﷺ يراه من أفضل من يقود الناس؛ فقد ورد عنه أنه كان يناجي رجلًا من الأنصار، فقال: من تحدثون أنه يستخلف من بعدي؟ فعد الأنصاري المهاجرين ولم يذكر عليًّا، فقال عمر ﷺ: فأين أنتم من علي؟ فوالله لو استخلفتموه، لأقامكم على الحق وإن كرهتموه. وقال لابنه عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - بعد أن طعن: إن ولوها الأجلح سلك بهم الطريق[1].

وقد استخلف عمر عليًّا - رضي الله عنهما - على المدينة مرارًا:

○ **استخلافه حين خرج عمر إلى ماء صراء فعسكر فيه، قبيل القادسية:** وكان الفرس قد حشدوا للمسلمين، فجمع عمر الناس فاستشارهم فكلهم أشار عليه بالمسير.

○ **استخلافه عند نزول عمر بالجابية:** وذلك حين نزل عمرو بن العاص بأجنادين، فكتب إليه أرطبون الروم: "والله لا تَفْتَح من فلسطين شيئًا بعد أجنادين، فارجع لا تُغِر، وإنما صاحب الفتح رجل اسمه على ثلاثة أحرف"، فعلم عمرو أنه عمر، فكتب يعلمه أن الفتح مدخر له، فنادى له الناس، واستخلف علي بن أبي طالب ﷺ.

○ **استخلاف علي حين حجَّ عمر بأزواج النبي ﷺ:** وهي آخر حِجَّة حجَّها بالناس، وكانت سنة ثلاث وعشرين من الهجرة، وكان مع أمهات المؤمنين - رضي الله عنهن - ممن لا يحتجبن منه، وخلف على المدينة علي بن أبي طالب ﷺ.

• **استشارة عمر لعلي ﷺ في أمور الجهاد وشئون الدولة:**

كان علي ﷺ المستشار الأول لعمر بن الخطاب ﷺ، وكان عمر يستشيره في الأمور الكبيرة منها والصغيرة، وقد استشاره حين فتح المسلمون بيت المقدس، وحين فُتِحت المدائن، وعندما أراد عمر التوجه إلى نهاوند وقتال الفرس، وحين أراد أن يخرج لقتال الروم، وفي وضع التقويم الهجري وغير ذلك من الأمور، وكان علي ﷺ طيلة حياة عمر مستشارًا ناصحًا محبًّا له خائفًا عليه، وكان عمر يحب عليًّا وكانت بينهما مودة ومحبة وثقة متبادلة، ومع ذلك يأبى أعداء الإسلام إلا أن يزوِّروا التاريخ، ويقُصُّوا بعض الروايات التي تلقى في نفوسهم هوى ليُصوّروا لنا فترة الخلفاء الراشدين وكأنها عهد المؤامرة الكبرى التي يتربص كل واحد منهم فيها بالآخر الدوائر لينقَضّ عليه، وكل أمورهم كانت تجري

---

١. بغية الباحث، الهيثمي (٢/ ٦٢٢) برقم (٥٩٤).

من وراء الكواليس.

إن من أبرز ما يلاحظه المتأمل في خلافة عمر ﷺ تلك الخصوصية في العلاقة، وذلك التعاون المتميز الصافي بينه وبين علي - رضي الله عنهما - فقد كان علي المستشار الأول لعمر في سائر القضايا والمشكلات، وما اقترح علي على عمر رأيًا إلا واتّجه عمر إلى تنفيذه عن اقتناع، وكان علي ﷺ يمحضه النصح في كل شئونه وأحواله[1].

يقول العلامة شبلي النعماني في كتاب "الفاروق": "إن عمر ﷺ لم يكن يَبُتُّ برأي في مُهِمّات الأمور قبل أن يستشير عليًّا ﷺ، الذي كان يشير عليه بغاية من النصح ودافع من الإخلاص، ولما سافر إلى بيت المقدس استخلفه في جميع شئون الخلافة على المدينة، وقد تمثل مدى الانسجام والتضامن بينهما حينما زوّجه علي ﷺ من السيدة أم كلثوم التي كانت بنت فاطمة رضي الله عنها[2].

وإنما فعل علي ﷺ ذلك؛ ثقة فيه، وإقرارًا لفضله ومناقبه، واعترافًا بمحاسنه وجمال سيرته، وإظهارًا بأن بينهما من العلاقات الوطيدة الطيّبة والصّلات المحكمة المباركة، ما يحرق قلوب الحساد من أعداء الأمة المجيدة، ويُرغم أنوفهم[3].

وللأسباب السالفة أيضًا سمّى علي ﷺ أحد أولاده: عمر، كما سمَّى أحدهم: أبا بكر، وسمى الثالث: عثمان، ومعلوم أن الإنسان لا يُسمِّي أبناءه إلا بأحب الأسماء وبمن يرى فيهم القدوة المثالية.

فالواقع أنه كان يؤازر عمر ﷺ دونما خلاف، أو تنافر على حدِّ ما يحلو لبعضهم أن يصوّرهما: قطبين للخير والشر، وبالجملة نقول: إن كون علي المستشار الأول في الدولة العمرية أمر يشهد للاثنين بالتوافق والخيرية، ولا ينبغي أن يُفْهَم من كثرة مشاورة عمر لعلي - رضي الله عنهما - وغيره من الصحابة، أنه كان دونهم في الفِقْه والعلم، فقد بيَّنت الأحاديث الصحيحة سعة علمه، واكتمال دينه، مع إيمانه وحبّه للشورى، وتعويده للحكام فيما بعد على المشاورة، وعدم الاستبداد بالأمر والرأي، وإلا فإن عليًّا ﷺ كان كثيرًا ما يرجع عن رأيه إلى رأي عمر؛ وقد ورد عن عائشة - رضي الله عنها - في مَعْرِض حديثها عن عمر - قولها: وقد كان علي ﷺ يتابع عمر بن الخطاب، فيما يذهب إليه ويراه - مع كثرة استشارته عليًّا - حتى قال علي ﷺ: يشاورني عمر في كذا، فرأيت كذا، ورأى هو كذا، فلم أر إلا مُتابعة عمر[4].

ثالثًا. تواتر ثناء الصحابة الكرام بما فيهم علي بن أبي طالب ﷺ على عمر ﷺ:

ثم إن تواتر ذاك الثناء بتلك الصورة ليصل بنا إلى القول بإجماع - أو شبه إجماع - على فضله وخيريته ﷺ، وإذا ذَكَّرْنا هؤلاء بحديث النبي ﷺ: "إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة"[5]. تساءلنا: أفي عمر ﷺ تشككون؟!

---

١. عمر بن الخطاب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص١٦٨: ١٧٣ بتصرف.

٢. المرجع السابق، ص١٧٩.

٣. المرجع السابق، ص١٧٧.

٤. علي بن أبي طالب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص١٧٤، ١٧٥.

٥. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الفتن، باب لزوم الجماعة (٢١٦٧)، والحاكم في مستدركه، كتاب العلم (٣٩٣)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (١٨٤٨).

أم في عدالة الأُمَّة وإجماعها على خيريَّته تطعنون؟!

وإلى هؤلاء نسوق ما أُثِر في عمر ﷺ من شهادات، ونرى أن نبدأ بآل البيت، ويحسُن أن نصدِّر بعلي ﷺ لتنافر بين الخليفتين مُدَّعى، ولاختلافٍ مزعومٍ لا يستند على قوي دليل ولا ضعيفه، ولعمر في نفس علي -رضي الله عنهما- من الوُدِّ والتقدير ما يجسده بعض هذه النماذج:

- قال ابن عباس: وُضِع عمر على سريره فتكنَّفه الناس يدعون ويصلّون قبل أن يُرفَع وأنا فيهم، فلم يَرُعْنِي إلا رجل آخذ مَنْكِبِي، فإذا علي بن أبي طالب، فترحّم على عمر وقال: ما خلفت أحدًا أحبّ إلي أن ألقى الله بمثل عمله منك، وأيمُ الله، إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبيك، وحسبت أني كنت كثيرًا أسمع النبي ﷺ يقول: "ذهبت أنا وأبو بكر وعمر، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر"[1][2].

- عن عبد خير قال: كنت قريبًا من علي حيث جاءه أهل نجران قال: قلت: إن كان رادًّا على عمر شيئًا فاليوم، قال: فسلّموا واصطفّوا بين يديه، قال: ثم أَدْخلَ بعضهم يده في كُمّه فأخرج كتابًا فوضعه في يد علي، قالوا: يا أمير المؤمنين، خطك بيمينك وإملاء رسول الله ﷺ عليك، قال: فرأيت عليًّا وقد جرت الدموع على خده قال: ثم رفع رأسه إليهم، فقال: يا أهل نجران، إن هذا لآخر كتاب كتبته بين يدي رسول الله ﷺ، قالوا: فأعطنا ما فيه، قال: سأخبركم عن ذاك: إن الذي أخذ منكم عمر لم يأخذه لنفسه، إنما أخذه لجماعة من المسلمين، وكان الذي أخذ منكم خيرًا مما أعطاكم، والله لا أردُّ شيئًا مما صنعه عمر، إن عمر ﷺ كان رشيد الأمر[3].

- ولما فرغ علي من وقعة الجمل، ودخل البصرة، وشيَّع أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها- حين أرادت الرجوع إلى مكة، سار من البصرة إلى الكوفه، فدخلها يوم الإثنين، لثنتي عشرة ليلة خلَت من رجب سنة ست وثلاثين، فقيل له: انزل بالقصر الأبيض، فقال: لا، إن عمر بن الخطاب كان يكره نزوله، فأنا أكرهه لذلك، فنزل في الرحبة وصلى في الجامع الأعظم ركعتين.

- وعن أبي السفر قال: رُؤِي على علي بن أبي طالب ﷺ بُرْد كان يكثر لبسه قال: فقيل: يا أمير المؤمنين إنك لتكثر لبس هذا البُرْد؟ فقال: نعم، إن هذا كسانيه خليلي وصفيي عمر بن الخطاب، ﷺ، ناصح الله فنصحه، ثم بكى[4].

هكذا كان علي مع الفاروق، وهكذا كان الفاروق في قلب علي -رضي الله عنهما- ولا يخرج عن هذا جملة آل البيت وإن من دلالة محبة أهل البيت للفاروق ﷺ تسمية أبنائهم باسمه؛ حبًّا وإعجابًا بشخصيته، وتقديرًا لما أتى به من الأفعال الطيبة والمكارم العظيمة، ولِمَا قدَّم للإسلام من الخدمات الجليلة، وإقرارًا بالصِّلات الودية

1. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر بن الخطاب ﷺ (٣٤٨٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر ﷺ (٦٣٣٨).
2. عمر بن الخطاب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٧٣٤.
3. أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ١٢٠)، كتاب آداب القاضي، باب ومن اجتهد من الحكام ثم تغير اجتهاده.
4. علي بن أبي طالب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص١٨٢: ١٨٥.

الوطيدة التي تربطه بأهل بيت النبوة والرحم، والصهر القائم بينه وبينهم، فأول من سمى ابنه باسمه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب سمى ابنه من أم حبيب بنت ربيعة البكرية: عمر.

وعن حفص بن قيس قال: سألت عبد الله بن الحسن عن المسح على الخفين، فقال: امسح، فقد مسح عمر بن الخطاب ﷺ، قال: فقلت: إنما أسألك أتمسح أنت؟ قال: ذاك أعجز لك، أخبرك عن عمر وتسألني عن رأيي، فعمر كان خيرًا مني ومن ملء الأرض، فقلت: يا أبا محمد، فإن ناسًا يزعمون أن هذا منكم تَقِيَّة، قال: فقال لي - ونحن بين القبر والمنبر -: اللهم إن هذا قولي في السر والعلانية، فلا تسمعن عليَّ قول أحد بعدي[١].

ونخرج من ثناء علي ﷺ وآل البيت على عمر ﷺ؛ لنقف على ثناء الصحابة، والسلف عليه، والنماذج في هذا تغني الإشارة لبعضها عن حصرها؛ ومنها:

- **تعظيم عائشة - رضي الله عنها - له بعد دفنه**: عن عائشة قالت: كنت أدخل بيتي الذي دُفِن فيه رسول الله ﷺ وأبي فأضع ثوبي فأقول: إنما هو زوجي وأبي، فلما دُفِن عمر معهم فوالله ما دخلت إلا وأنا مشدودة على ثيابي حياءً من عمر[٢]. وعن القاسم بن محمد عن عائشة قالت: من رأى ابن الخطاب، علم أنه خُلِق غناء للإسلام، كان والله أحوذيًّا[٣]، نسيج وحده، قد أعد للأمور أقرانها[٤]. وعن عروة عن عائشة قالت: إذا ذكرتم عمر طاب المجلس.
- **سعيد بن زيد ﷺ**: رُوي عنه أنه بكى عند موت عمر، فقيل له: ما يبكيك؟ فقال: على الإسلام، إن موت عمر ثَلَم الإسلام ثَلْمة لا تُرْتَق إلى يوم القيامة[٥].
- **عبد الله بن مسعود ﷺ**: قال: لو أن علم عمر بن الخطاب وضع في كفة الميزان، ووضع علم الأرض في كفة لرجح عِلْم عمر[٦]. وقال أيضًا: إني لأحسب عمر قد ذهب بتسعة أعشار العلم[٧]. وقال ﷺ أيضًا: كان إسلام عمر فتحًا، وكانت هجرته نصرًا، وكانت إمارته رحمة[٨].
- **أبو طلحة الأنصاري ﷺ**: قال: والله ما من أهل بيت من المسلمين إلا وقد دخل عليهم في موت عمر نَقْص في دينهم وفي دنياهم[٩].
- **حذيفة بن اليمان ﷺ**: قال: إنما كان مثل الإسلام أيام عمر مثل مقبل لم يزل في إقبال، فلما قتل أدبر فلم يزل في إدبار[١٠].

---

١. المرجع السابق، ص١٨٣: ١٨٥.
٢. إسناده صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، باقي مسند الأنصار، حديث السيدة عائشة رضي الله عنها (٢٥٧٠١)، والحاكم في مستدركه، كتاب المغازي والسرايا (٤٤٠٢)، وصحح إسناده الأرنؤوط في تعليقه على المسند.
٣. الأَحْوَذِي: الرجل الذي يسوق الأمور أحسن مساق لعلمه بها.
٤. أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٤٣٤) برقم (٣٧٠٥٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (٨/ ٢٠٠)، كتاب المرتد، باب ما يحرم به الدم من الإسلام.
٥. أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٣/ ٣٧٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٤/ ٤٥٩).
٦. أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب معرفة الصحابة ﷺ، باب ومن مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ (٤٤٩٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٤/ ٢٨٤).
٧. أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢/ ٣٣٦)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٤/ ٢٨٣).
٨. أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٣/ ٢٧٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٤/ ٤٨).
٩. أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٣/ ٣٧٤).
١٠. أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٣/ ٣٧٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٤/ ٤٦٠).

• **عبد الله بن سلام** رضي الله عنه: جاء بعدما صُلِّي على عمر رضي الله عنه فقال: إن كنتم سبقتموني بالصلاة عليه، فلن تسبقوني بالثناء عليه، ثم قال، نِعْمَ أخو الإسلام كنتَ يا عمر جوادًا بالحق، بخيلًا بالباطل، ترضى من الرضى وتسخط من السخط، لم تكن مدّاحًا ولا معيابًا، طيب العَرْف، عفيف الطَّرْف[1].

• **العباس بن عبد المطلب** رضي الله عنه: قال: كنتُ جارًا لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، فما رأيت أحدًا من الناس كان أفضل من عمر؛ إن ليله صلاة، ونهاره صيام، وفي حاجات الناس، فلما توفي عمر سألت الله عز وجل: أن يرينيه في النوم فرأيته في النوم مقبلًا متَّشحًا من سوق المدينة، فسلمت عليه وسلم علي، ثم قلت له: كيف أنت؟ قال: بخير. قلت له: ما وجدت؟ قال: الآن حين فرغت من الحساب، ولقد كاد عرشي يهوي لولا أني وجدت ربًّا رحيمًا[2].

• **معاوية بن أبي سفيان** رضي الله عنه: قال: أما أبو بكر فلم يُرِد الدنيا ولم تُرِده، وأما عمر فأرادته الدنيا ولم يُرِدْها، وأمّا نحن فتمرغنا فيها ظَهْرًا لبطن[3].

• **علي بن الحسين** رضي الله عنه: عن ابن أبي حازم عن أبيه قال: سئل علي بن الحسين عن أبي بكر وعمر ومنزلتهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: كمنزلتهما اليوم، هما ضجيعاه[4].

• **قبيصة بن جابر** رضي الله عنه: عن الشعبي قال: سمعت قبيصة بن جابر يقول: صحبت عمر بن الخطاب رضي الله عنه فما رأيت رجلًا أقرأ لكتاب الله ولا أفقه في دين الله، ولا أحسن مدارسة منه[5].

• **الحسن البصري** رضي الله عنه: قال: إذا أردتم أن يطيب المجلس فأفيضوا في ذكر عمر. وقال أيضًا: أي أهل بيت لم يجدوا فقد عمر فهم أهل بيت سوء[6].

وتتمَّة للفائدة يحسن أن نُذَيِّل بآراء بعض العلماء، والكتاب المعاصرين ليعلم هؤلاء أن ليست لهم وثيقة ولا مردٌّ فيما اتهموا به عمر، فقد شهد معاصروهم على خلافه، والفرق أن المنصفين أتوا بالحقيقة على وجهها، وهؤلاء قلبوا النصوص حسبما تمليه أهواؤهم وأمانيهم، وحسبما يتوافق والنوايا المبيَّتة، ومن جُمْلة آراء بعض العلماء والكتاب المعاصرين نذكر ما يأتي:

• **قال د. محمد محمد الفحام شيخ الأزهر السابق:** لقد كشَفَت أعمال عمر عن تفوُّقه السياسي، وبيّنت مواهبه العديدة التي ملكها عن عبقريته الخالدة، التي لا تزال تضيء أمامنا الطريق في العديد من مشكلات الحياة المختلفة في معالجة القضايا والمشاكل التي واجهته في أثناء خلافته.

• **قال عباس محمود العقاد:** إن هذا الرجل العظيم أصْعب من عرَفْتُ من عظماء الرجال نقدًا ومؤاخذة ومن مزيد مزاياه أن فرط التمحيص وفرط الإعجاب في الحكم له أو عليه يلتقيان، وكتابي عبقرية عمر ليس بسيرة لعمر ولا بتاريخ لعصره على نمط التواريخ التي تقصد بها الحوادث والأنباء، ولكنه وصف له ودراسة

---

1. أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٣/ ٣٦٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٤/ ٤٥٨).
2. أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (١/ ٥٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٤/ ٤٨٣).
3. أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٤/ ٢٨٧).
4. أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤١/ ٣٨٨).
5. أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٩/ ١٨٢).
6. أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٣/ ٣٧٣).

لأطواره، ودلالة على خصائص عظمته واستفادة من هذه الخصائص لعلم النفس وعلم الأخلاق وحقائق الحياة.. وعمر يُعدُّ رجل المناسبة الحاضرة في العصر الذي نحن فيه؛ لأنه العصر الذي شاعت فيه عبادة القوة الطاغية، وزعم الهاتفون بدينها أن البأس والحق نقيضان؛ فإذا فهمنا عظيمًا واحدًا كعمر بن الخطاب، فقد هدمنا دين القوة الطاغية على أساسه، لأننا سنفهم رجلًا كان غاية في البأس، وغاية في العدل، وغاية في الرحمة.. وهذا الفهم ترياق داء العصر يُشفَى به من ليس بميئوس الشفاء.

• **قال د. أحمد شلبي**: وكان الاجتهاد من أبرز الجوانب في حياة عمر خلال حقبة خلافته الحافلة بالأحداث؛ فحفظ الدين، ورفع راية الجهاد، وفتح البلاد، ونشر العدل بين العباد، وأنشأ أول وزارة مالية في الإسلام، وكوّن جيشًا نظاميًّا للدفاع وحماية الحدود، ونظّم المرتبات والأرزاق، ودوّن الدواوين، وعيّن الولاة والعمال والقضاة، وأقرَّ النقود للتداول الحياتي، ورتّب البريد، وأنشأ نظام الحِسْبة، وثبّت التأريخ الهجري، وأبقى الأرض المفتوحة دون قِسْمة، وخطّط المدن الإسلامية وبناها، فهو بحق أمير المؤمنين وباني الدولة الإسلامية.

• **قال المستشار علي علي منصور**: إن رسالة عمر في القضاء إلى أبي موسى الأشعري ﷺ قبل أربعة عشر قرنًا من الزمن دستور للقضاء والمتقاضين، وهي أكمل ما وصلت إليه قوانين المرافعات الوضعية وقوانين استقلال القضاء.

• **قال اللواء الركن محمود شيت خطاب**: وإذا كانت أسباب الفتح الإسلامي كثيرة، فإن على رأس تلك الأسباب ما كان يتمتع به عمر بن الخطاب من سجايا قيادية فذَّة لا تتكرر في غيره على مر السنين والعصور إلا نادرًا.

• **قال د. صبحي المحمصاني**: بانقضاء عهد الخليفة الراشد عمر، ينقضي عهد مؤسس الدولة الإسلامية التي وسَّع رقعتها، وثبّت دعائمها، فكان مثال القائد الموجه، والأمير الحازم الحكيم، والراعي المسئول، والحاكم القوي العادل والرفيق الرءوف، ثم مات ضحية الواجب، وشهيد الصدق والصلاح، فكان مع الصديقين، والصالحين من أولياء الله تعالى، وسيبقى اسم عمر بن الخطاب مخلَّدًا ولامعًا في تاريخ الحضارة والفقه.

• **قال الشيخ علي طنطاوي**: كلما ازددت اطِّلاعًا على أخبار عمر، زاد إكباري وإعجابي به، ولقد قرأت سير آلاف العظماء من المسلمين وغير المسلمين، فوجدت فيهم من هو عظيم بفكره، ومن هو عظيم ببيانه، ومن هو عظيم بخلقه، ومن هو عظيم بآثاره، ووجدت عمر قد جمع العظمة من أطرافها، فكان عظيم الفكر والخُلق والبيان، فإذا أحصيت عظماء الفقهاء والعلماء، ألفيت عمر في الطليعة، فلو لم يكن له إلا فقهه لكان به عظيمًا، وإن عددت الخطباء والبلغاء كان اسم عمر من أوائل الأسماء، وإن ذكرت عباقرة المشرّعين، أو نوابغ القواد العسكريين، أو كبار الإداريين الناجحين، وجدت عمر إمامًا في كل جماعة، وعظيمًا في كل طائفة، وإن استقريت العظماء الذين بنوا دولًا، وتركوا في الأرض أثرًا، لم تكد تجد فيهم أجلّ من عمر. وهو فوق ذلك عظيم في

أخلاقه، عظيم في نفسه[1].

ونَأْيًا بأنفسنا عن مظنّة القول بطبيعة أن يشهد المسلمون لقائد إسلامي، وخليفة راشد مثل عمر بهذه الشهادات، نعضِّدها بشهادات آخرين من غير المسلمين حملهم إنصافهم، وتحرِّيهم الحق على وجهه أن يشهدوا لعمر بن الخطاب بما يستحقه من الفضل والمكانة، وليسوا من المسلمين، ومن شهادات هؤلاء المستشرقين نذكر ما يأتي:

- **قال موير في كتابه "الخلافة"**: كانت البساطة والقيام بالواجب من أهم مبادئ عمر، وأظهر ما اتَّصفت به إدارته عدم التحيز، وكان يَقْدُر المسئولية حق قدرها، وكان شعوره بالعدل قويًا، ولم يحاب أحدًا في اختيار عُمّاله، ومع أنه كان يحمل عصاه، ويعاقب المذنب في الحال حتى قيل: إن دِرة عمر أشدُّ من سيف غيره، إلا أنه كان رقيق القلب وكانت له أعمال سجَّلت له شَفَقَته، ومن ذلك شفقته على الأرامل والأيتام.

- **وقالت عنه دائرة المعارف البريطانية**: كان عمر حاكمًا عاقلًا، بعيد النظر، وقد أدى للإسلام خدمة عظيمة.

- **وقال الأستاذ واشنجتون إيرفنج في كتابه "محمد وخلفاؤه"**: إن حياة عمر من أولها إلى آخرها تدل على أنه كان رجلًا ذا مواهب عقلية عظيمة، وكان شديد التمسك بالاستقامة والعدالة، وهو الذي وضع أساس الدولة الإسلامية ونفذ رغبات النبي ﷺ وثبَّتها، وآزر أبا بكر بنصائحه في أثناء خلافته القصيرة، ووضع قواعد متينة للإدارة الحازمة في جميع البلدان التي فتحها المسلمون، وإن اليد القوية التي وضعها على أعظم قواده المحبوبين لدى الجيش في البلاد النائية وقت انتصاراتهم ـ لأكبر دليل على كفاءته الخارقة لإدارة الحكم، وكان ببساطة أخلاقه واحتقاره للأبهة والترف، مقتديًا بالنبي ﷺ وأبي بكر ﷺ، وقد سار على أثرهما في كتبه وتعليماته للقواد.

- **قال د. مايكل هارت**: إن مآثر عمر مؤثرة حقًّا، فقد كان الشخصية الرئيسية في انتشار الإسلام بعد محمد ﷺ، وبدون فتوحاته السريعة كان من الصعب أن ينتشر الإسلام بهذا الشكل الذي هو عليه الآن، زد على ذلك أن معظم الأراضي التي فتحها في زمنه بقيت عربية، منذ ذلك العهد حتى الآن، ومن الواضح أن محمدًا ﷺ له الفضل الأكبر في هذا المضمار، ولكن من الخطأ الفادح أن نتجاهل دور عمر وقيادته الواعية.

هذا وقد طويت بوفاة الخليفة الراشد العادل عمر بن الخطاب ﷺ صفحة من أنصع صفحات التاريخ وأنقاها؛ فقد عرف فيه التاريخ رجلًا فذًّا من طراز فريد، لم يكن همه جمع المال، ولم تَسْتَهْوه زخرفة السلطان، ولم تَمِل به عن جادة الحق سَطْوةُ الحكم، ولم يحمل أقاربه ولا أبناءه على رقاب الناس، بل كان كل هَمِّه انتصار الإسلام، وأعظم أمانيه سيادة الشريعة، وأقصى غايته تحقيق العدالة بين أفراد رعيَّته، وقد حقَّق ذلك كله بعون الله ﷻ في تلك الفترة الوجيزة التي لا تُعدُّ في عمر الدول شيئًا مذكورًا[2].

نعم.. لقد رحل عمر الإنسان وترك لنا عُمَرَ القدوة،

---

١. عمر بن الخطاب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٧٤٨: ٧٥٠.

٢. المرجع السابق، ص٧٥٠: ٧٥٢.

ولا يزال عمر ﷺ محفورًا في ذاكرة التاريخ الإسلامي المُشْرق، وفي وجدان النَّابهين من ذويه، للعِزَّة، وعلمًا على الحق، وصدق الشاعر حين قال:

تَفْنَى أَحَادِيثُ الرِّجَالِ وتَنْقَضِي

ويَبْقَى حديثُ الفَضْلِ والحَسَناتِ

الخلاصة:

- في سيرة الفاروق ﷺ من السمات الفريدة ما لم يتمتّع به كثيرون في الدولة الإسلامية الأولى؛ فهو الذي لم ير النبي عبقريًّا يفري فَرْيَه.
- عمر بن الخطاب ﷺ هو رمز العزة والنصرة، وهو أحبُّ العمرين إلى الله ﷻ، وهو الذي لم يزل المسلمون أعِزَّة منذ أسلم.
- عمر الفاروق ﷺ الملهم كان رمزًا للقوة في الحق، ورباطة الجأش في الميدان، وقد فتح الله على يديه إمبراطورية كِسرى؛ فأزال ملك المجوس، وهدم دولة ساسان.
- إنَّ فرار الشيطان من الفاروق ﷺ وهيبته له، والشيطان رمز الشر - كما هو معلوم - لأدلُّ دليل على سبب التنافر وهو خيرية عمر، ولو كانا - كما يزعمون - سواء في الشر لما خاف الأولُ الثاني ولا فرَّ من طريقه.
- على الرغم من حزم الفاروق ﷺ وقوته فإنه كان لا يستحيي من الرجوع للحق متى عَلِمه، أو متى قام الدليل عليه، لا يبالي في ذلك على يد من ظَهَر؛ عبدًا كان أو حرًّا، بدويًّا كان أو حضريًّا.
- إن شدَّة الفاروق ﷺ وصرامته في تنفيذ حدود الله على مستوجبها لم يمنعانه أن يغلِّب الرِّفق، ويقدِّم العَفْو إن كان ذلك الأصلح، الأقرب للصواب، وفق طبيعة المجتمع وظروفه، ومناط الحكم وعِلَّته.
- يشهد التاريخ أن الفاروق الملهم كان يُجِلُّ أبا الحسن - رضي الله عنهما - ويقدُره حق قدره، هو وآل بيت النبوة، وكان علي مستشاره الأول، وفي حقه قال: "لا أبقاني الله بأرض ليس فيها أبو الحسن".
- إن كثرة مشاورة عمر لعلي - رضي الله عنهما - وغيره من الصحابة الكرام لا تعني أنه دونهم في الفقه والعلم؛ فالأحاديث الصحاح بيَّنت وفرة علمه، واكتمال دينه، ولكنه - فقط - حبّه للشورى، وبُغْضه الاستبداد بالأمر والرأي، وإلا فعلي ﷺ قال: "يشاورني عمر في كذا، فرأيت كذا، ورأى هو كذا، فلم أر إلا متابعة عمر".
- إن إجماع صحابة النبي الكرام على أفضلية عمر، وخيريته خير شاهد عليهما، وقد قال النبي ﷺ: "إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة"[1].
- إن إجماع الصحابة على خيريته ﷺ من جهة، واستحالة اجتماع الأمة على ضلالة - كما في الحديث سالف الذكر - من جهة ثانية، وشهادات علماء المسلمين ومفكريه المعاصرين من جهة ثالثة، وشهادات المستشرقين من جهة رابعة؛ كل ذلك يجعلنا نتساءل: هل في عمر ﷺ وخيريته يطعنون؟! أم في الأمة وإجماعها يشككون؟! أم بآراء علمائنا ومفكرينا عرض الحائط يضربون؟! أم لا ذا ولا ذاك، بل ذهبوا - في غمرة هجومهم - يناقضون شهادات منصفيهم؟!
- ونحن نشفق عليهم من هذا التخبُّط، وذاك

١. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه، كتاب الفتن، باب لزوم الجماعة (٢١٦٧)، والحاكم في مستدركه، كتاب العلم (٣٩٣)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (١٨٤٨).

التناقض وننصحهم بشيء من التحرِّي، وبعض من الإنصاف، وقليل من الموضوعية للوقوف على مثل ما وقف عليه منصفوهم؛ خروجًا بأنفسهم عن جهل بيِّنٍ أو تناقضٍ مُشين!!

الشبهة التاسعة والعشرون

دعوى أن اغتيال عمر ﷺ على يد أبي لؤلؤة المجوسي كان لثأرٍ شخصي (*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المغالطين أنَّ أبا لؤلؤة المجوسي ما قتل عمر بن الخطاب ﷺ إلا لثأر شخصي، ولا يجد هؤلاء غضاضة في طيَّات حديثهم عن خلافة عثمان من أن يصرحوا بدعواهم تلك قائلين: "وقد اختاره نفر قليل من قريش بعد اغتيال عمر ﷺ بسبب ثأرٍ شخصي". ويرمون من وراء ذلك إلى إغفال الخلفية الشعوبية المعادية للعروبة والإسلام في ذلك الوقت ودورها في حادث مقتل عمر ﷺ.

وجها إبطال الشبهة:

١) انتشار الإسلام في ربوع الدنيا وقضاؤه على الممالك الأخرى، قابله ظهور بعض التيارات المعادية مثل حركة الشعوبية في فارس. وقد كان عمر من ضحايا هذه الحركة المتعصبة البغيضة.

٢) لم يكن اغتيال عمر ﷺ لثأر شخصي أو مظلمة، بل كان حقدًا على الإسلام وانتقامًا من عمر ﷺ بعدما فتح بلاد الأعاجم وقوَّض إمبراطورياتهم.

التفصيل:

أولا. أثر انتشار الإسلام وقضائه على الممالك المجاورة في ظهور حركة الشعوبية:

نشأة الشعوبية:

عانى تاريخ المسلمين في بعض جوانبه السلبية من ألوان عِدَّة من العصبية، كالعصبية القبلية، والمذهبية، والشعوبية (القومية). ومنشأ هذه الأخيرة أنَّ العرب في جاهليتها عاشت - في الغالب - عيشة متواضعة المستوى خاملة الذكر، وكسبت قوتها راعية حينًا، ومتاجرة حينًا، ومغيرة على أطراف البلاد الغنية - فارس والروم - حينًا.

كان طبيعيًّا إذن أن تكون نظرة أهل هذه البلاد للعرب نظرة اسْتِصْغار واسْتِهْجان، فلـمَّا منّ الله على العرب بأن اختار رسوله ﷺ من بين ظهرانيهم، وعلا كعبُهم به، وسادوا الأمم، وصاروا حاملي لواء الدعوة، وفاتحي البلاد باسم الإسلام، ومنهم الخلفاء والولاة والقادة - خصوصًا خلال فترة صدر الإسلام - حسدتهم نفوس بعض أهالي البلاد المفتوحة - وبالأخص بلاد فارس التي أزال العرب المسلمون ملك ساستها من أكاسرة بني ساسان من الوجود - وانضاف إلى هذا جور بعض الحكام المتمين للعنصر العربي في حق رعيتهم من البلاد المفتوحة ممن عُرِفوا بالموالي.

وليس من شك في أن الشعوبية هي السبب الرئيسي وراء مقتل عمر بن الخطاب ﷺ؛ فالفاروق عمر ﷺ باني دولة الإسلام في العصر الراشدي، وفي عهده افتتح المسلمون مُجْمل بلاد فارس، والأقاليم الشرقية الغنيَّة

(*)تاريخ الشعوب العربية، ألبرت حوراني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧م.

ـ مصر والشام ـ من دولة الروم، وبفتح بلاد الفُرْس أُزِيلت آخر أُسر الأكاسرة وهي الأسرة الساسانية، وقُتل يزدجرد الثالث آخر ملوكها، مما أَحْنَق نفوس بعض الفرس الآسفة على الملك الضائع بِيَدِ هؤلاء العرب، والحكام منهم، خصوصًا عمر بن الخطاب الذي قُضي في عهده على بقايا إمبراطوريتهم.

واحتراسًا مما قد ينتج عن هذا الحقد كان عمر رضي الله عنه لا يأذن للسبايا في الأقطار المفتوحة بدخول المدينة المنورة، عاصمة دولة الخلافة، فكان يمنع مجوس العراق وفارس، ونصارى الشام ومصر من الإقامة في المدينة إلا إذا أسلموا ودخلوا في هذا الدين، وهذا الموقف دليل على حكمته وبعد نظره؛ لأن هؤلاء القوم المغلوبين المنهزمين حاقدون على الإسلام مُبْغِضون له، مُهَيَّئون للتآمر والكيد ضد الإسلام والمسلمين، ولذلك منعهم من الإقامة فيها لدفع الشرِّ عن المسلمين، ولكن بعض الصحابة رضي الله عنهم كان لهم عبيد ورقيق من هؤلاء السبايا النصارى أو المجوس، وكان بعضهم يلحُّ على عمر رضي الله عنه أن يأذن لبعض عبيده ورقيقه من هؤلاء المغلوبين بالإقامة في المدينة، ليستعين بهم في أموره وأعماله، فأذن عمر لبعضهم بالإقامة في المدينة، على كُره منه، ووقع ما توقَّعه عمر، وحذّر منه[1] ®.

ثانيًا. لم يكن اغتيال عمر رضي الله عنه لثأر شخصي أو مظلمة، بل كان حقدًا على الإسلام:

ولنشرع أولًا في عرض قصة مقتل عمر رضي الله عنه؛ قال عمرو بن ميمون: إني لقائم ـ أي: في الصف ينتظر الصلاة ـ ما بيني وبينه إلا عبد الله بن عباس، غداة أُصيب، وكان إذا مرّ بين الصفين، قال استووا، فإذا استووا تقدّم فكبّر، وربما قرأ سورة يوسف أو النحل أو نحو ذلك في الركعة الأولى، حتى يجتمع الناس، فما هو إلا أن كبَّر، فسمعته يقول: قتلني ـ أو أكلني ـ الكلب! حين طعنه، فطار العلج بسكين ذات طرفين، لا يمرُّ على أحد يمينًا ولا شمالًا إلا طعنه، حتى طعن ثلاثة عشر رجلًا، مات منهم سبعة، فلما رأى ذلك رجل من المسلمين طرح عليه بُرْنسًا، فلما ظنّ العلج أنه مأخوذ؛ نَحَر نفسه، وتناول عمر يد عبد الرحمن بن عوف فقدّمه؛ للصلاة بالناس، فمن يلي عمر فقد رأى الذي أرى، وأما نواحي المسجد فإنهم لا يدرُون، غير أنهم قد فقدوا صوت عمر وهم يقولون: سبحان الله، فصلى بهم عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه صلاة خفيفة، فلما انصرفوا قال عمر رضي الله عنه: يا ابن عباس، انظر من قتلني. فجال ساعة، ثم جاء فقال: غلام المغيرة، قال: الصَّنعُ؟[2] قال: نعم.

قال: قاتله الله لقد أمرتُ به معروفًا، الحمد لله الذي لم يجعل منيّتي بيد رجل يدّعي الإسلام! قد كنتَ أنت وأبوك ـ يريد العباس وابنه عبد الله ـ تحبان أن تكثُر العلوجُ بالمدينة، وكان العباس أكثرهم رقيقًا، فقال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: إن شئتَ فعلتُ ـ أي: إن شئت قَتَلنا ـ قال: كذبتَ ـ أي: أخطأتَ ـ بعدما تكلموا بلسانكم، وصلّوا إلى قبلتكم، وحجوا حجَّكم! فاحتُمل إلى بيته فانطلقنا معه، وكأن الناس لم تصبهم مصيبة قبل

---

١. عمر بن الخطاب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٧١٨، ٧١٩.

® في **"العلاقة بين العروبة والإسلام"** طالع: الوجه الخامس، من الشبهة العاشرة، من الجزء الثالث (التاريخ الإسلامي ١).

٢. الصَّنع: أي: الصانع، ويشير إلى غلام المُغيرة بن شُعْبَة: أبي لؤلؤة فيروز.

يومئذ، فأُتي بنبيذ[1] فشربه، فخرج من جوفه، ثمّ أتي بلبن فشربه فخرج من جُرْحه، فعلموا أنه ميت، فدخلنا عليه، وجاء الناس فجعلوا يُثْنون عليه.. وقال: يا عبد الله بن عمر، انظر ما على من الدَّين، فحسبوه، فوجدوه ستة وثمانين ألفًا أو نحوه، قال: إن وفي له مال آل عمر فأدّه من أموالهم، وإلا فسل في بني عدي بن كعب، فإن لم تف أموالهم فسل في قريش، ولا تعدُهم إلى غيرهم، فأدّ عني هذا المال، وانطلِقْ إلى عائشة - أم المؤمنين - فقل: يقرأ عليك عمر السلام، ولا تقل أمير المؤمنين، فإني لست اليوم للمؤمنين أميرًا، وقل: يستأذن عمر بن الخطاب أن يبقى مع صاحبيه. فسلّم عبد الله بن عمر، واستأذن ثم دخل عليها فوجدها قاعدة تبكي، فقال: يقرأ عمر بن الخطاب السَّلام، ويستأذن أن يُدْفَن مع صاحبيه، فقالت: كنت أريده لنفسي، ولأوثرنّه به اليوم على نفسي. فلما أقبل، قيل: هذا عبد الله بن عمر قد جاء، قال: ارفعوني، فأسنده رجل إليه فقال: ما لديك؟ قال: الذي تحب يا أمير المؤمنين، أذنتْ قال: الحمد لله، ما كان من شيء أهمَّ إلي من ذلك. فإذا أنا قضيت فاحْمِلْني، ثم سَلِّم، فَقُلْ: يستأذن عمر بن الخطاب؛ فإن أذنت لي فأدخلوني، وإن ردَّتْني فردوني إلى مقابر المسلمين. قال: فلما قُبض خرجنا به فانطلقنا نمشي، فسلّم عبد الله بن عمر وقال: يستأذن عمر بن الخطاب، قالت عائشة: فأدخلوه. فأُدْخِل، فوُضِع هنالك مع صاحبيه[2].

وجاءت روايات أخرى فصَّلت الأحداث التي لم تذكرها رواية عمرو بن ميمون. قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: إن عمر ﷺ طُعن في السَّحَر، طعنه أبو لؤلؤة غلام المغيرة بن شعبة، وكان مجوسيًّا[3].

وقال أبو رافع ﷺ: كان أبو لؤلؤة عبدًا للمغيرة بن شعبة، وكان يصنع الأَرْحاء[4]، وكان المغيرة يستغلُّه - أي: يفرض عليه - كل يوم بأربعة دراهم، فلقي أبو لؤلؤة عمر بن الخطاب، فقال: يا أمير المؤمنين، إن المغيرة قد أثقل على غلتي! فكلِّمه يخفِّف عني، فقال له عمر: اتقِ الله وأحسن إلى مولاك، ومن نية عمر أن يَلْقَى المغيرة فيكلمه أن يخفف عنه، فغضب العبد، وقال: وسع الناس كلهم عدلك غيري، فأضمر على قتله، فاصطنع خنجرًا له رأسان وسمَّه، ثم أتى به الهُرْمُزان، فقال: كيف ترى هذا؟ فقال: إنك لا تضرب بهذا أحدًا إلا قتلته، قال: وتحيَّنَ أبو لؤلؤة عمر، فجاءه في صلاة الغداة حتى قام وراء عمر، وكان عمر إذا أُقيمت الصلاة يقول: أقيموا صفوفكم، فقال كما كان يقول، فلمّا كبَّر وَجَأَه[5] أبو لؤلؤة وَجْأَةً في كتفه، ووَجَأَه في خاصرته، فسقط عمر، وطعن بخنجره ثلاثة عشر رجلًا، فهلك منهم سبعة، وحُمِل عمر فذهب به إلى منزله.."[6].

تلك قصة مقتل عمر ﷺ وهذا شيخ الإسلام ابن تيمية يقول في "منهاج السنة النبوية" معلِّقًا عليها:

١. النَّبِيذ: تَمْر نُبِذ في ماء، أي: نُقِع فيه، وكانوا يفعلون ذلك لاستعذاب الماء.

٢. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب قصة البيعة والاتفاق على عثمان بن عفان ﷺ (٣٤٩٧).

٣. أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١/ ٧٠) برقم (٧٧).

٤. الأَرْحاء: جمع رحى، وهي التي يُطحن بها.

٥. وَجَأَ: طَعَنَ أو ضرب.

٦. صحيح: أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٥/ ٣٣١) برقم (٦٩٠٥)، وأبو يعلى في مسنده (٥/ ١١٦) برقم (٢٧٣١)، وصححه الأرنؤوط في تعليقه على صحيح ابن حبان.

وأبو لؤلؤة كافر باتفاق أهل الإسلام، كان مجوسيًّا من عُبَّاد النيران، فقتل عمر ﷺ بُغضًا في الإسلام وأهله، وحبًّا للمجوس، وانتقامًا للكفار لِمَا فعل بهم عمر ﷺ حين فتح بلادهم، وقتل رؤساءهم، وقَسَّم أموالهم.

إذن المسألة راجعة إلى الحقد الذي انطوت عليه قلوب الكافرين ضد المؤمنين، وتلك هي طبيعة الكفار في كل زمان ومكان، قلوب لا تُضْمِر للمسلمين إلا الحقد والحسد والبغضاء، ونفوس لا تُكنُّ للمؤمنين إلا الشر والهلاك والتَّلَف، ولا يتمنون شيئًا أكثر من رِدَّةِ المسلمين عن دينهم وكفرهم بعد إسلامهم، وإن الذي ينظر جيدًا في قصة مقتل عمر ﷺ، وما فعله المجوسي الحاقد أبو لؤلؤة يستنبط منها أمرين مهمين، يكشفان الحقد الذي أضمره هذا الكافر في قلبه تجاه عمر، وتجاه المسلمين، وهما:

- أنه قد ثبت في الطبقات الكبرى لابن سعد بسند صحيح إلى الزهري: أن عمر ﷺ قال لهذا المجوسي ذات يوم: ألم أُحدَّث أنك تقول: لو أشاء لصنعت رحى تطحن بالريح؟ فالتفت إليه المجوسي عابسًا، وقال: لأصنعن لك رحى يتحدث الناس بها، فأقبل عمر على من معه، فقال: توعَّدني العبد.
- الأمر الثاني الذي يدل على الحقد الذي امتلأ به صدر المجوسي أنه لَمَّا طَعَن عمر ﷺ طعن معه ثلاثة عشر صحابيًّا، استشهد منهم سبعة: "فطار العِلْج[1] بسكين ذات طرفين لا يمر على أحد يمينًا ولا شمالًا إلا طعنه، حتى طعن ثلاثة عشر رجلًا، مات منهم سبعة".

ولو كان عمر ظالمًا له فما ذنب بقية الصحابة الذين اعتدى عليهم؟! ومعاذَ الله تعالى أن يكون عمر ظالمًا له؛ إذ قد ثبت أنه لما طُعِن ﷺ قال: يا ابن عباس، انظر من قتلني، فجال ساعة ثم جاء فقال: غلام المغيرة، قال: الصَّنع؟ قال: نعم، قال: قاتله الله، لقد أمرت به معروفًا، الحمد لله الذي لم يجعل منيَّتي بيد رجل يَدَّعي الإسلام".

هذا وقد قام خلف هذا المجوسي من أحبابه ببناء مشهد تذكاري له على غرار الجندي المجهول في إيران، يقول السيد حسين الموسوي: واعلم أن في مدينة كاشان الإيرانية في منطقة تُسمَّى "باغي فين" مشهدًا على غرار الجندي المجهول، فيه قبر وهمي لأبي لؤلؤة فيروز الفارسي المجوسي، قاتل الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ﷺ؛ حيث أطلقوا عليه ما معناه بالعربية "مرقد بابا شجاع الدين"، وبابا شجاع الدين هو لقب أطلقوه على أبي لؤلؤة لقتله عمر بن الخطاب، وقد كُتِب على جدران هذا المشهد بالفارسي: "مرك بر أبو بكر، مرك بر عمر، مرك بر عثمان"، ومعناه بالعربية: الموت لأبي بكر، الموت لعمر، الموت لعثمان[2].

وبهذا يتأكد لنا أن اغتيال هذا المجوسي لعمر بن الخطاب لم يكن بدافع الثأر المزعوم، بل هو الحقد والكره الذي يكنُّه هؤلاء الشعوبيون للعرب المسلمين وخلفائهم، وخاصة عمر بن الخطاب فاتح بلادهم.

الخلاصة:

- ارتفع شأن العرب بالإسلام بعد ضعةٍ، وفتحوا بلاد فارس، وأزالوا ملكهم، وبعض بلاد الروم في عهد

١. العِلْج: الرجل الشديد، أو الواحد من كفار العَجَم، وهو يعني أبا لؤلؤة.

٢. عمر بن الخطاب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٧٣٥: ٧٣٧ بتصرف يسير.

عمر ﷺ فأضمرت بعض النفوس من أهل فارس حقدًا ـ على العرب عامة وعمر ﷺ خاصة ـ عبَّر عن نفسه فيما عرف بظاهرة الشعوبية، التي كانت مظهرًا للقومية المتعصبة التي كان عمر بن الخطاب ﷺ من ضحاياها.

- قَتَل أبو لؤلؤة المجوسي عمر بن الخطاب ﷺ بغضًا في الإسلام وأهله، وانتقامًا للكفار لما فعل بهم عمر ﷺ حين فتح بلادهم، وقتل رؤساءهم، وقسم أموالهم. ولم يكن هذا القتل لثأر شخصي بينهما أو لظلم من عمر ﷺ لأبي لؤلؤة.
- إن فضل الفاروق واستشهاده على يد المارق المجوسي أبي لؤلؤة، سببه حقد ذاك الحاقد على أمير المؤمنين بلا مبرر، سوى الغدر والخيانة والحقد الذي تمكن في قلبه باطنًا، وتجسَّد في خنجره المسموم ظاهرًا.
- ولو كان قتل أبي لؤلؤة عمر ﷺ لثأر شخصي ـ كما يقولون ـ فلماذا ضرب ثلاثة عشر رجلًا آخرين من عامة المسلمين الواقفين في الصلاة مات سبعة منهم، أكان بينه وبين هؤلاء المقتولين ثأرٍ شخصي أيضًا؟!!

الشبهة الثلاثون

ادعاء أن الصحابة الستة ـ أهل الشورى ـ متآمرون(*)

مضمون الشبهة:

يتهم بعض المغرضين الصحابة الستة أهل الشورى بالتآمر، وحب الدنيا والتطلع إلى الرئاسة، وأنهم كانوا يهدفون من وراء تآمرهم إلى الحصول على فوائد مادية، فقد اتُّهم عبد الرحمن وسعد بالتحيز، واتُّهم علي بالتآمر ضد الخليفة عثمان والتهرب من إعلان بيعته وأنه أجبر عليها فيما بعد. ويهدفون من وراء ذلك إلى نفي تأثير الإسلام والصُّحبة النبوية في نفوس هؤلاء الأخيار فضلًا عن غيرهم من عامة الصحابة.

وجوه إبطال الشبهة:

١) الرواية الصحيحة لقصة الشورى تنفي كل مزاعم الزاعمين، وتُثْبت روح الإخلاص بين الصحابة.

٢) نفذ عبد الرحمن بن عوف خطة الشورى تنفيذًا دل على رجاحة عقله، ونبل نفسه ونزاهته، وإيثاره مصلحة المسلمين العامة على مصلحته الخاصة.

٣) كان سعد بن أبي وقاص يرى تولية عثمان بن عفان الخلافة، ولم يكن متحيزًا إلى عبد الرحمن بن عوف، ولا يُحْمَل تنازله لعبد الرحمن بن عوف على أنه بسبب القرابة.

٤) كان علي بن أبي طالب أول من بايع بالخلافة لعثمان بن عفان بعد بيعة رئيس مجلس الشورى عبد الرحمن بن عوف مباشرة، ولم يكن حريصًا على الخلافة؛ فقد قال عبد الرحمن بن عوف له: إن لم أبايعك، فمن ترشح للخلافة؟ فقال: عثمان.

التفصيل:

أولا. الرواية الصحيحة لقصة الشورى تنفي كل مزاعم الزاعمين وتثبت روح الإخلاص بين الصحابة:

لقد اهتم بعضُ المغرضين بقصة الشورى، وتولية عثمان بن عفان الخلافة، ودسُّوا فيها الأباطيل والأكاذيب، وألَّف جماعة منهم كتبًا خاصة بذلك، فقد

(*) الهجمات المغرضة على التاريخ الإسلامي، د. محمد ياسين مظهر صديقي، ترجمة: سمير عبد الحميد إبراهيم، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

ألف أبو مخنف كتاب "الشورى"، وكذلك ابن عقدة وابن بابوية، ونقل ابن سعد تسع روايات من طريق الواقدي في خبر الشورى، وبيعة عثمان، وتاريخ تولية الخلافة، ورواية من طريق عبيد الله بن موسى، تضمنت مقتل عمر وحصره للشورى في الستة، ووصيته لكل من علي وعثمان إذا تولى أحدهما أمر الخلافة، ووصيته لصهيب في هذا الأمر[(١)].

يقول عثمان الخميس تحت عنوان "كيفية تولي عثمان بن عفان ﷺ الخلافة" معتمدًا على الرواية الصحيحة التي أخرجها البخاري، في مقابل رواية أبي مخنف المكذوبة:

قصة الشورى: لـمَّا طُعن الفاروق عمر ﷺ جعل الخلافة في ستة نفر؛ عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وطلحة بن عُبيد الله، والزُّبير بن العوام، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقَّاص.

ولقد ذكر البخاري قصة طويلة في مقتل عمر ﷺ حتى وصل إلى أنه قيل لعمر ﷺ: أوصِ يا أمير المؤمنين ـ استخلف ـ قال: ما أجدُ أحق بهذا الأمر من هؤلاء النفر، أو الرهط الذين تُوُفِّي رسول الله ﷺ وهو عنهم راض؛ فسمى عليًّا، وعثمان، والزبير، وطلحة، وسعدًا، وعبد الرحمن بن عوف. وقال: "يَشْهَدكم عبد الله بن عمر، وليس له من الأمر شيء، فإن أصابت الإمرة سعدًا فهو ذاك، وإلا فليستَعِنْ به أيُّكم ما أُمِّرَ، فإني لم أعزله عن عجز ولا خيانة".

فلما فُرِغ من دفنه اجتمعوا، فقال عبد الرحمن بن عوف: اجعلوا أمركم إلى ثلاثة منكم؛ فقال الزبير: جعلتُ أمري إلى علي. وقال طلحة: جعلت أمري إلى عثمان. وقال سعد: جعلت أمري إلى عبد الرحمن بن عوف. وهكذا تنازل ثلاثة؛ تنازل طلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص.

المرشحون إذًا ثلاثة: علي بن أبي طالب، وعثمان بن عفان، وعبد الرحمن بن عوف.

فقال عبد الرحمن: أيكما تبرَّأ من الأمر فنجعله إليه، والله عليه والإسلام لينظرن أفضلهم في نفسه، فأسكت الشيخان، فقال عبد الرحمن بن عوف: أفتجعلونه إلي، والله على أن لا آلو عن أفضلكما؟ قالا: نعم؛ فأخذ بيد أحدهما، فقال: لك قرابة من رسول الله ﷺ والقدم في الإسلام ما قد علمت، فاللهَ عليك لئن أَمَّرْتك لتعدلن، ولئن أَمَّرْتَ عثمان لتسمعن ولتطيعن. ثم خلا بالآخر ـ وهو عثمان ـ فقال له مثل ذلك.

فلما أخذ الميثاق قال: ارفع يدك يا عثمان فبايعه، وبايع له علي، وولج أهل الدار فبايعوه[(٢)].

هذه رواية البيعة لعثمان، وهناك تفصيلات أخرى في الصحيح أن عبد الرحمن بن عوف جلس ثلاثة أيام يسأل المهاجرين والأنصار حتى قال ﷺ: "والله ما تركت بيتًا من بيوت المهاجرين والأنصار إلا وسألتهم فما رأيتهم يعدلون بعثمان أحدًا"[(٣)].

أي أن هذا الأمر لم يكن مباشرة في البيعة، وإنما جلس بعد أن أخذ العهد عليهما ثلاثة أيام، ثم بعد ذلك اختار عثمان.

---

١. عثمان بن عفان، د. علي الصلابي، دار الإيمان، الإسكندرية، ٢٠٠٢م، ص٧٨، ٧٩ بتصرف.

٢. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب قصة البيعة والاتفاق على عثمان بن عفان ﷺ (٣٤٩٧).

٣. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأحكام، باب كيف يبلغ الإمام الناس (٦٧٨١).

ومن المحزن أننا نرى كتب التاريخ الحديثة التي تتكلم عن حياة الصحابة تُعْرِض عن رواية البخاري، وتأخذ رواية أبي مخنف المكذوبة في تاريخ الطبري، وهذا نصها:

"لما طُعِن عمر بن الخطاب قيل له: يا أمير المؤمنين لو استَخْلفت، قال: من أستَخْلف؟ لو كان أبو عبيدة بن الجراح حيًّا استخلفته، فإن سألني ربي قلت: سمعت نبيك يقول: إنه أمين هذه الأمة.

ولو كان سالم مولى أبي حذيفة حيًّا استخلفته، فإن سألني ربي قلت: سمعت نبيك يقول: إن سالمًا شديدُ الحب لله.

فقال له رجل: أدلك عليه؟ عبد الله بن عمر، فقال: قاتلك الله، والله ما أردت الله بهذا، ويحك كيف أستخلف رجلًا عجز عن طلاق امرأته، لا أرب لنا في أموركم، ما حمدتها فأرغب فيها لأحد من أهل بيتي، إن كان خيرًا فقد أصبنا منه... بحسب آل عمر أن يحاسب منهم رجل واحد ويسأل عن أمر أمة محمد، أما لقد جهدت نفسي وحرمت أهلي، وإن نجوت كفافًا لا وزر ولا أجر إني لسعيد، وانظر فإن استخلفت فقد استخلف من هو خير مني (يعني: أبا بكر)، وإن أترك فقد ترك من هو خير مني (يعني: رسول الله ﷺ)، ولن يُضَيِّع الله دينه.

فخرجوا ثم راحوا فقالوا: يا أمير المؤمنين لو عهدت عهدًا؟ فقال: قد كنتُ أجمعت بعد مقالتي لكم أن أنظر فأُوَلِّي رجلًا أمركم هو أحراكم أن يحملكم على الحق وأشار إلى علي، ورهقتني غشية فرأيت رجلًا دخل جنة قد غرسها فجعل يقطف كل غضة ويانعة فيضمه إليه ويصيره تحته فعلمت أن الله غالب أمره، ومتوف عمر، فما أريد أن أتحملها حيًّا وميتًا، عليكم هؤلاء الرهط الذين قال رسول الله ﷺ: "إنهم من أهل الجنة"؛ سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل منهم، ولست مدخله، ولكن الستة: علي وعثمان، ابنا عبد مناف، وعبد الرحمن وسعد، خالا رسول الله ﷺ، والزبير بن العوام حواري رسول الله ﷺ وابن عمته، وطلحة الخير ابن عبيد الله، فليختاروا منهم رجلًا، فإذا ولوا واليًا فأحسنوا مؤازرته وأعينوه وإن ائتمن أحدًا منكم فليؤد إليه أمانته.

فخرجوا فقال العباس لعلي: لا تدخل معهم، قال: أكره الخلاف، قال: إذا ترى ما تكره، فلما أصبح عمر دعا عليًّا، وعثمان، وسعدًا، وعبد الرحمن بن عوف، والزبير بن العوام، فقال: إني نظرتُ فوجدتكم رؤساء الناس وقادتهم، ولا يكون هذا الأمر إلَّا فيكم، وقد قُبِض رسول الله ﷺ وهو عنكم راضٍ، إني لا أخاف الناس عليكم إن استقمتم، ولكني أخاف عليكم اختلافكم فيما بينكم فيختلف الناس، فانهضوا إلى حجرة عائشة بإذن منها فتشاوروا واختاروا رجلًا منكم.

ثم قال: لا تدخلوا حجرة عائشة، ولكن كونوا قريبًا، ووضع رأسه وقد نزفه الدم. فدخلوا فتناجوا، ثم ارتفعت أصواتهم فقال عبد الله بن عمر: سبحان الله إن أمير المؤمنين لم يمت بعد، فأسمعه فانتبه، فقال: ألا أعرضوا عن هذا أجمعون، فإذا مت فتشاوروا ثلاثة أيام وليصل بالناس صهيب، ولا يأتين اليوم الرابع إلا وعليكم أمير منكم، ويحضر عبد الله بن عمر مشيرًا ولا شيء له من الأمر، وطلحة شريككم في الأمر، فإن قدم في الأيام الثلاثة فأحضروه أمركم، وإن مضت الأيام الثلاثة قبل قدومه فاقضوا أمركم،

من لي بطلحة؟

فقال سعد بن أبي وقاص: أنا لك به ولا يخالف إن شاء الله، فقال عمر: أرجو أن لا يخالف إن شاء الله، وما أظن أن يلي هذا الأمر إلا أحدُ هذين الرجُلين، علي، أو عثمان؛ فإن ولي عثمانُ فرجل فيه لين، وإن ولي علي ففيه دعابة، وأحرى به أن يحملهم على طريق الحق؟

وإن تُوَلّوا سعدًا فأهلها هو، وإلا فليستعن به الوالي فإني لم أعزله عن خيانة ولا ضعف، ونعم ذو الرأي عبد الرحمن بن عوف، مسدَّدٌ رشيدٌ، له من الله حافظ، فاسمعوا منه.

وقال لأبي طلحة الأنصاري: يا أبا طلحة، إن الله ﷻ طالما أعز الإسلام بكم، فاختر خمسين رجلًا من الأنصار فاستحث هؤلاء الرهط حتى يختاروا رجلًا منهم.

وقال للمقداد بن الأسود: إذا وضعتموني في حفرتي فاجمع هؤلاء الرهط حتى يختاروا رجلًا منهم.

وقال لصهيب: صل بالناس ثلاثة أيام، وأدخل عليًّا، وعثمان، والزبير، وسعدًا، وعبد الرحمن بن عوف، وطلحة إن قدم، وأحضر عبد الله بن عمر ولا شيء له من الأمر، وقم على رءوسهم، فإن اجتمع خمسة ورضوا رجلًا وأبى واحد، فاشدخ رأسه، أو اضرب رأسه بالسيف.

وإن اتفق أربعة فرضوا رجلًا منهم، وأبى اثنان فاضرب رءوسهما.

فإن رضي ثلاثةٌ رجلًا منهم، وثلاثةٌ رجلًا منهم، فحَكِّموا عبد الله بن عمر، فأي الفريقين حكم له فليختاروا رجلًا منهم، فإن لم يرضوا بحكم عبد الله بن عمر فكونوا مع الذين فيهم عبد الرحمن بن عوف، واقتلوا الباقين إن رغبوا عما اجتمع عليه الناس".

قلت ـ والكلام للخميس صاحب كتاب "حقبة من التاريخ" ـ: هذه رواية أبي مخنف وفيها مخالفات ظاهرة للرواية الصحيحة التي أخرجها البخاري، ثم فيها زيادات منكرة؛ منها: استباحة عمر دماء من قال هو عنهم: "إن رسول الله مات وهو عنهم راضٍ"!

سبحان الله! كيف يستحل عمر ﷺ رقاب أولئك الصحابة الأجِلَّة؛ عثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، فهذا يُظْهر لك كذب هذه الرواية، ثم من سيجرؤ على التنفيذ؟ وهل سَيُتْرك؟

إنه التلفيق ولا شيء غير التلفيق ثم التلميح بل التصريح بأن عليًّا هو الأحق بالخلافة[1].

هكذا كان مجلس انتخاب الخليفة الثالث، يقيم عمر قبيل وفاته ديوانًا للمرشحين للخلافة يتكون من ستة صحابة أجلاء، ثم يُسند إلى صحابي منهم مسئولية أن يتولى رئاسة عملية انتخاب الخليفة الجديد، وكانت الأغلبية العظمى من الأمراء والرؤساء والصحابة الكرام بالمدينة في صف عثمان، فتم اختياره خليفة ثالثًا للمسلمين في أروع مظاهر الشورى والاتفاق، بعيدًا عن التعصب والتحزب والتحيُّز.

ثانيًا. تنفيذ عبد الرحمن بن عوف خطةَ الشورى وما فيه من إيثار لمصلحة المسلمين العامة:

يقول د. عبد القادر عطا صوفي: "يزعم بعض الغلاة أن عبد الرحمن بن عوف كان من أعداء آل محمد، وأنه

١. حقبة من التاريخ، عثمان بن محمد الخميس، مرجع سابق، ص١٠٩: ١١٦ بتصرف يسير.

عمل على صرف الخلافة عن علي لما جعل عمر بن الخطاب أمر الخلافة شورى بين ستة؛ أحدهم علي، ومال إلى صهره عثمان[1]، وتظاهر على علي مع من حضر فأرغموه على مبايعة عثمان. وقد استدلوا على ذلك بروايات ذكروها في كتبهم؛ منها:

- ما رواه الطبري بإسناد فيه أبو مخنف، وهشام الكلبي، أن علي بن أبي طالب ﷺ لما خرج من عند عمر بن الخطاب ﷺ بعدما طُعن وجعل الأمر شورى في الستة، تلقاه العباس بن عبد المطلب فقال له علي: عدلت عنا، فقال: وما علمك؟ قال: قرن بي عثمان ـ وقال: كونوا مع الأكثر، فإن رضي رجلان رجلًا ورجلان رجلًا فكونوا مع الذين فيهم عبد الرحمن بن عوف.

فسعد لا يخالف ابن عمه عبد الرحمن، وعبد الرحمن صِهْر عثمان لا يختلفون، فيوليها عبدُ الرحمن عثمانَ أو يوليها عثمانُ عبدَ الرحمن، فلو كان الآخران معي لم ينفعاني، بله إني لا أرجو إلا أحدهما[2].

- ما رواه المفيد في كتابه "الجمل": أن عبد الرحمن لما صفق يده على يد عثمان نهض أمير المؤمنين علي، وقال: مال الرجل إلى صهره ونبذ دينه وراء ظهره". وفي رواية قال لعبد الرحمن بن عوف: "حركك الصِّهْرُ وبعثك على ما صنعت، والله ما أمَّلت منه إلا ما أَمَّلَ صاحبك من صاحبه".

وكذلك زعموا أن عبد الرحمن بن عوف جعل الخلافة لعثمان على أن يردها عليه، فغدر به عثمان، فأظهر ابن عوف كفر عثمان وجهله وطعن عليه في حياته، وزعم ولد عبد الرحمن بن عوف أن عثمان سمَّه فمات.

وقد استدلوا على ذلك أيضًا بما نسبوه إلى علي من أنه قال لعبد الرحمن بن عوف لما هدَّده بالقتل إن لم يبايع عثمان: "والله ما وليت عثمان إلا ليرد الأمر إليك"، وزعموا أن المقداد هدَّد عبد الرحمن بن عوف بمقاتلته؛ وذلك لأنه بايع عثمان كي يرد الأمر إليه، وزعموا أن عبد الرحمن قال للمقداد إِثْر ذلك: "يا مقداد اتق الله فإني خائف عليك الفتنة". واستدلوا أيضًا بقول علي لليهودي في محاورة له: إن الخلافة "أزلَّها عني إلى ابن عفان طمعًا...".

وذكر البياضي أنه كانت بين عبد الرحمن وعثمان مشاحنة وبغضاء بعد تولي عثمان الخلافة؛ "فقال عثمان لابن عوف: يا منافق. فقال: متى نافقت أفي توليتي إياك؟ أم برضاي بمن لم يكن رضا؟" وذكر هؤلاء الغلاة أن عبد الرحمن قال: ما كنت أرى أن أعيش حتى يقول لي عثمان: يا منافق، لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما وليت عثمان شسع نعلي، اللهم إن عثمان قد آلى أن لا يقيم كتابك فافعل به وافعل".

وهذه الأقوال التي أوردها هؤلاء، كلها من تلفيقهم، فرواة أسانيدها أمثال أبي مخنف، ومحمد بن السائب الكلبي، وابنه هشام، وهم من الكذابين ولا يُعْتَدُّ بخبرهم، وما نسبوه إلى عبد الرحمن بن عوف ﷺ من أقوال كلها محض افتراء عليه، كَيْما يطعنوا في الصحابة من خلالها، فيصوروهم بأنهم طُلَّاب دنيا

---

1. ذكر المرتضي والطوسي أن ابن الكلبي قال: "عبد الرحمن زوج أم كلثوم بنت عقبة بن أبي مُعيط، وأمها أروى بنت كريز، وأروى أم عثمان؛ فلذلك قال صهره". وستأتي مناقشة قضية ارتباط عثمان وعبد الرحمن في النَّسَب.
2. أخرجه الطبري في تاريخ الرسل والملوك (٢/ ٥٨١).

ورئاسة، يغشون المسلمين حتى يحققوا مآربهم وينالوا أغراضهم، والله يعلم وعباده المؤمنون يعلمون أن الواقع كان خلاف ما ادّعوه؛ فعبد الرحمن بن عوف نفَّذ خطة الشورى تنفيذًا دل على رجاحة عقله، وحصافة رأيه، ونبل نفسه، وإيثاره مصلحة المسلمين العامة على مصلحته الخاصة ونفعه الفردي، فلم يبايع لعثمان حتى سأل عنه الناس كلهم فوجدهم لا يعدلون به أحدًا.

جاء أن عبد الرحمن بن عوف قال لعلي: "إني نظرت في أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان"[1]. وكان عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قد قام باستطلاع سِرِّي لمعرفة رأي الناس؛ حيث خرج متلثمًا فكان لا يسأل أحدًا عن رأيه فيمن يكون الخليفة بعد عمر إلا ويقول: عثمان، وهذا الاستطلاع الواسع ينفي نفيًا قاطعًا أية شبهة تُدَّعى ضد عبد الرحمن بن عوف، وهو يثبت نزاهته وحرصه الشديد على تأدية المهمة الموكلة إليه وتبليغ الأمانة التي لَزِمت عنقه.

ولقد كانت بيعة عثمان رضي الله عنه مَرْضِيَّة عند الناس جميعهم، لم يتخلف عنها أحد، ولم يتسخطها مُتَسَخِّط، بل اجتمعوا عليه راضين به محبين له، وقد بايعه الناس المهاجرون والأنصار وأمراء الأجناد والمسلمون، فكيف يقال: إن عبد الرحمن مال إليه؛ لأنه صهره، فآثره على غيره؟!

ومما يؤكد نزاهة عبد الرحمن بن عوف أنه قد ترك عن طواعية ورضا أعظم منصب يطمح إليه إنسان في الدنيا، ليجمع كلمة المسلمين، وكان بإمكانه أن يحوز هذا المنصب - كما أشار إلى ذلك بعضهم - لكنه أخذ في تعرُّف رأي الأمة من عامَّتها وضعفائها فوجدهم لا يعدلون أحدًا بعثمان، وكان قبل ذلك قد تعرف على رأي أصحاب الشورى، فانتهى إلى شبه انتخاب جزئي فاز فيه عثمان برأي سعد بن أبي وقاص، ورأي الزبير بن العوام، ثم عمد إلى معرفة رأي كل واحد من الإمامين - عثمان وعلي - في صاحبه فعرف من كل واحد منهما أنه لا يعدل بصاحبه أحدًا إذا فاته الأمر.

روى الطبري بسنده أن عبد الرحمن بن عوف بعث إلى علي فقال له: "إن لم أبايعك فأشر عليَّ، فقال: عثمان. ثم بعث إلى عثمان فقال: إن لم أبايعك فمن تشير علي؟ قال: علِي. ثم قال لهما: انصرفا، فدعا الزبير فقال: إن لم أبايعك فمن تشير علي؟ قال: عثمان. ثم دعا سعدًا فقال: من تشير علي، فأما أنا وأنت فلا نريدها، فمن تشير علي؟ قال: عثمان... إلخ"[2].

فعبد الرحمن لا يريد الخلافة كما صرح بذلك، ولا أدل على صدق قوله من خَلْعه نفسه وتنازله عن حقه في الخلافة لكي يختار خليفة يسوس أمور المسلمين، يكون مرضيًا عنه من سائر المسلمين.

وما زعموه من عداء حدث بين عثمان وعبد الرحمن ادّعوا حدوثه أيضًا بين عثمان، وعدد من الصحابة أمثال عمار وابن مسعود وأبي ذر وعائشة وحفصة وغيرهم، حتى إنهم صوروا هذا الصحابي الجليل الحيي بأنه لا همّ له إلا مقاتلة إخوانه الآخرين من الصحابة، وضَرْبهم والوقيعة فيهم، مع أن من له أدنى معرفة بسيرته وأخلاقه يدرك كذب ما رماه الشيعة به ويقول:

١. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأحكام، باب كيف يبايع الإمام الناس؟ (٦٧٨١).

٢. أخرجه الطبري في تاريخ الرسل والملوك (٢/ ٥٨٥).

سبحانك هذا بهتان عظيم[1].

ثالثًا. لم يكن سعد بن أبي وقاص متحيزًا إلى ابن عمه عبد الرحمن بن عوف، بل كان رأيه تولية عثمان بن عفان:

فعندما اجتمع الصحابة الستة بعد فراغهم من دفن عمر ﷺ قال عبد الرحمن بن عوف: اجعلوا أمركم إلى ثلاثة منكم؛ فقال الزبير: جعلت أمري إلى علي، وقال طلحة: جعلت أمري إلى عثمان، وقال سعد: جعلت أمري إلى عبد الرحمن بن عوف. ولا ينبغي أن يُحمل تنازل سعد إلى ابن عمه عبد الرحمن على أنه بسبب القرابة بالضرورة.

ورواية الطبري السالف ذكرها، تذكر أن سعدًا أشار على عبد الرحمن باختيار عثمان؛ فقد روي أن عبد الرحمن بن عوف بعث إلى علي فقال له: "إن لم أبايعك فأشر عَلَي، فقال: عثمان. ثم بعث إلى عثمان فقال: إن لم أبايعك فمن تشير علي؟ قال: علي. ثم قال لهما انصرفا، فدعا الزبير فقال: إن لم أبايعك فمن تشير علي؟ قال: عثمان. ثم دعا سعدًا فقال: من تشير علي: فأما أنا وأنت فلا نريدها فمن تشير علي؟ قال: عثمان...إلخ"[2].

أما ما يَسْتند إليه من يدَّعي تحيُّز سعد لابن عمه؛ فهي بعض الروايات المغلوطة؛ إذ ادّعوا أن سعد بن أبي وقاص لم يكن يخالف ابن عمه عبد الرحمن، بل صرح الكاشاني أن سعدًا كان ميالًا لتولية عبد الرحمن فقال له: "إن بايعك عثمان فأنا لكما ثالث".

وهذا الكلام إن صح - وهو غير صحيح لِكَذِبِهم وافترائهم على الصحابة - فليس واجبًا بالضرورة أن يكون قد قال بسعد ﷺ لما بينهما من القرابة، ولا سيما في هذا الجو الذي كان يعيشه أصحاب رسول الله ﷺ حينما كان يقف المهاجري مع الأنصاري ضد أبيه، أو أخيه، أو ابن عمه، وبني عشيرته، مع معرفتنا الصحيحة بأحوال هؤلاء النخبة من المبشرين بالجنة، فالأحداث الكثيرة التي رويت عن هؤلاء تُثْبت أنهم كانوا أكبر بكثير من أن ينطلقوا من هذه الزاوية الضيقة في معالجة أمورهم، فليست القضية قضية تمثيل عائلي أو عشائري، فهم أهل شورى لمكانتهم في الإسلام.

رابعًا. لم يكن علي ﷺ حريصًا على الخلافة، أو متآمرًا عليها؛ بل كان المبايع الثاني لعثمان، عن رضا ودون إجبار من أحد:

ذكرت بعض الروايات المكذوبة أن عليًّا ﷺ لم يكن راضيًا بأن يقوم عبد الرحمن بن عوف باختيار الخليفة، فقد ورد عن أبي مخنف وهشام الكلبي عن أبيه، وأحمد الجوهري أن عمر جعل ترجيح الكفتين إذا تساوتا إلى عبد الرحمن بن عوف، وأن عليًّا أحس بأن الخلافة ذهبت منه؛ لأن عبد الرحمن سيُقَدِّم عثمان للمصاهرة التي بينهما، وزعموا أيضًا أن عليًّا كان كارهًا لخلافة عثمان، راغبًا في عدم إتمامها ولو بالقوة، بيد أنه لِقِلَّة الناصر امتنع عن مُجاهدتهم، ويذكرون أنه ناشد الصحابة يوم الشورى أن يسلموا الأمر إليه، وذكَّرهم بفضائله الكثيرة التي خُصَّ بها من دونهم، ولكنهم أصمُّوا آذانهم عنها، ولم يُرْجِعوا له قولًا.

---

1. انظر: موقف الشيعة الاثنى عشرية من صحابة رسول الله ﷺ، د. عبد القادر بن محمد عطا صوفي، مرجع سابق، ج٣، ص١٢٤٨ وما بعدها.
2. تاريخ الرسل والملوك، ابن جرير الطبري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٨٧م، ج٥، ص٤٠.

وقد نفى ابن تيمية أي ارتباط في النسب القريب بين عثمان وعبد الرحمن فقال: فإن عبد الرحمن ليس أخًا لعثمان ولا ابن عمه، ولا من قبيلته أصلًا، بل هذا من بني زهرة وهذا من بني أمية، وبنو زهرة إلى بني هاشم أكثر ميلًا منهم إلى بني أمية، فإن بني زهرة أخوال النبي ﷺ، ومنهم عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص، الذي قال له النبي ﷺ: "هذا خالي، فَلْيُرِني امرؤ خاله"[1].

ثُمَّ إن النبي ﷺ لم يؤاخ بين مهاجري ومهاجري، ولا بين أنصاري وأنصاري، وإنما آخى بين المهاجرين والأنصار؛ فآخى بين عبد الرحمن بن عوف وسعد بن الربيع الأنصاري، وحديثه مشهور ثابت في الصحاح وغيرها، يعرفه أهل العلم بذلك، وقد ادَّعت روايات ملفَّقة محاباة عبد الرحمن لعثمان للمصاهرة التي كانت بينهما، متناسية أن قوة النسب أقوى من المصاهرة من جهة، ومن جهة أخرى تناسوا طبيعة العلاقة بين المؤمنين في الجيل الأول، وأنها لا تقوم على نسب ولا مصاهرة[2].

وقد كان علي ﷺ يرى صحة إمامة عثمان ﷺ ولا يقول بفسادها؛ وذلك لاجتماع المهاجرين والأنصار على عثمان، ورغبتهم فيه، ولكونهم لا يعدلون به أحدًا من الناس.

والإمام إذا اجتمع عليه المهاجرون والأنصار صارت خلافته مَرْضيًّا عنها من الله ﷻ ولم يكن لأحد الخيار في أن يَرُدَّ بيعته بعد ذلك، كما نسب بعضهم ذلك إلى علي بن أبي طالب، حيث قال: "إنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسموه إمامًا، كان لله رضًا، فإن خرج عن أمرهم خَارِجٌ بطعنٍ أو بدعة ردوه إلى ما خرج منه، فإن أبى قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى.

وهذا ما حصل بالنسبة لخلافة عثمان: "فإنه قد عُلِم بالتواتر أن المسلمين كلهم - بما فيهم المهاجرون والأنصار - اتفقوا على مبايعة عثمان، ولم يختلف عن بيعته منهم أحدٌ". ولقد كان علي بن أبي طالب ﷺ هو المبايع الثاني لعثمان بعد عبد الرحمن بن عوف ﷺ، على أن هؤلاء أنفسهم - إلا من شذ منهم - يعترفون بأنه بايعه، ولكنهم يقولون إنما بايعه خوفًا وتَقِيَّة.

على أن دعوى الخوف والتقية هذه هي الأخرى لا تسلم لهم؛ إذ لا دليل عليها، وما نسبوه إلى علي من مناشدته الصحابة يوم الشورى من الكذب أيضًا، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فهذا كذب باتفاق أهل المعرفة بالحديث، ولم يقل علي ﷺ يوم الشورى شيئًا من هذا، ولا ما يشابهه، بل قال له عبد الرحمن بن عوف ﷺ: لئن أمَّرتك لتعدلن؟ قال: نعم. قال: وإن بايعت عثمان لتسمعن وتطيعن؟ قال: نعم. وكذلك قال لعثمان. ومكث عبد الرحمن ثلاثة أيام يشاور المسلمين.

وقد حكم بوضع خبر المناشدة كل من ابن الجوزي في كتابه الموضوعات، وقال: "هذا حديث موضوع لا أصل له"، والذهبي في ميزان الاعتدال، وابن حجر في لسان الميزان، والسيوطي في اللآلئ المصنوعة.

ولم يكن علي ﷺ حريصًا على الخلافة حتى يتآمر

---

١. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه، كتاب المناقب، باب مناقب سعد بن أبي وقاص ﷺ (٣٧٥٢)، والحاكم في مستدركه، كتاب معرفة الصحابة ﷺ، باب ذكر مناقب أبي إسحاق سعد بن أبي وقاص ﷺ، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٦٩٩٤).

٢. عثمان بن عفان، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٧٩.

عليها، ولو كان كذلك لقبلها بعد استشهاد الخليفة عثمان رضي الله عنه؛ ذكر ابن أبي الحديد أن الناس لما أتوا عليًّا يريدون مبايعته بالخلافة بعد استشهاد عثمان، امتنع عن قبول البيعة وقال لهم: "دعوني والتمسوا غيري، واعلموا أنِّي إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم، وإن تركتموني فإني كأحدكم، ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، وأنا لكم وزيرًا خير لكم مني أميرًا"[1].

الخلاصة:

- فرق شاسع بين رواية البخاري لقصة الشورى، ورواية أبي مخنف المكذوبة؛ إذ تصف الأولى عملية انتخاب الخليفة الجديد في جوٍّ من الشورى، والاتّفاق، بعيدًا عن التعصُّب والحِزبية وغَلَبة الأهواء الشخصية، على حين أن بالرواية الأخرى زيادات منكرة ومخالفات ظاهرة، كاستباحة عمر دماء من توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راضٍ.

- تُثبت الروايات الصحيحة أن عبد الرحمن بن عوف نفَّذ خطة الشورى تنفيذًا دلَّ على رجاحة عقله، ونُبل نفسه، ونزاهته، وإيثاره مصلحة المسلمين العامة على مصلحته الخاصة، وأن اختياره لعثمان خليفة لم يكن تحيُّزًا له أو رغبة في صرف الخلافة عن علي.

- لم يكن سعد بن أبي وقاص أيضًا متحيزًا إلى ابن عمه عبد الرحمن بن عوف، بل كان يرى تولية عثمان بن عفان، وهو ما يتَّفق مع معرفتنا بهؤلاء النُّخْبة من الصحابة الأجِلّاء.

- معلوم أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه لم يحرص على الخلافة حتى يتآمر عليها، بل كان المُبايع الثاني للخليفة الجديد طوعًا راضيًا غير مُجْبَر؛ بل إنه لما سأله عبد الرحمن بن عوف: إن لم أبايعك، فمن ترشح للخلافة؟ فقال: عثمان.

- لو كان علي رضي الله عنه حريصًا على الخلافة متآمرًا عليها - كما يقولون - إذن لقبلها وتمناها بعد استشهاد عثمان رضي الله عنه، وقد أُتيحت له تلك الفرصة للمبايعة فامتنع عنها وقال للناس: "أنا لكم وزيرًا خيرٌ لكم مني أميرًا".

الشبهة الحادية والثلاثون

الزعم أن تولي أبي بكر وعمر وعثمان الخلافة تِباعًا كان أمرًا مخططًا بينهم؛ لتَنْحِية علي بن أبي طالب(*)

مضمون الشبهة:

يزعم بعض المغالطين أن الصحابة رضي الله عنهم علموا نص النبي ﷺ على إمامة علي بن أبي طالب رضي الله عنه كما في حديث الغدير، ومع هذا تعمَّدوا صرف الخلافة عنه إلى أبي بكر فعمر ثم عثمان، ويزعمون أن هذا كان انقلابًا خُطِّط له سلفًا، وقد أشار إليه قوله عز وجل: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ (١٤٤) ﴾ (آل عمران)، زاعمين أن

---

1. المرجع السابق، ص٧٩. موقف الشيعة الاثنى عشرية من صحابة رسول الله ﷺ، د. عبد القادر بن محمد، مرجع سابق، ج٢، ص٨٨٣: ٨٨٦، ص١٠٩٣، ١٠٩٤.

(*) شبهات وردود: الرد على شبهات أحمد الكاتب حول إمامة أهل البيت ووجود المهدي المنتظر، السيد سامي البدري، نشر المؤلف، ط٣، ١٤٢١هـ.

ما كان من الصحابة الثلاثة هو ما عناه الله في لفظ "انقلبتم". هادفين إلى الطعن في عدالة الصحابة ونزاهتهم.

وجوه إبطال الشبهة:

١) كان لأبي بكر وعمر وعثمان اختصاص عظيم بالنبي ﷺ، وكان تولِّيهم الخلافة مؤسَّسًا على الشورى وإجماع الأمة، وعلي نفسه أقر بخلافتهم وكان لهم خير عون، ولم يصدر عنه ﷺ في حقهم غير التبجيل والاحترام.

٢) ليس ثمة دليل صحيح ثابت عن النبي ﷺ ينُصُّ على إمامة علي ﷺ، وليس في حديث الغدير ما ينص على ذلك، ثم إن في مرويات هؤلاء الغلاة أنفسهم ما يدحض ادعاءهم أن عليًّا منصوص على إمامته من قِبَل النبي ﷺ.

٣) دعوى بعض الشيعة ارتداد الصحابة وانقلابهم بعد وفاة الرسول ﷺ لا دليل عليها، واستدلالهم على ذلك بالآية الكريمة غير صحيح؛ ولو كانت في شأنهم لكان أولى بهم أن يحذفوها مع جملة ما اتهموه بحذفه من آيات القرآن، وحاشاهم أن يفعلوا هذا أو شيئًا منه.

التفصيل:

أولا. اختصاص أبي بكر وعمر وعثمان بالنبي، وتحقُّق مبدأ الشورى في توليهم الخلافة:

وقد عُرف بالتواتر الذي لا يخفى على العامة والخاصة أن أبا بكر وعمر وعثمان ﷺ كان لهم بالنَّبي ﷺ اختصاص عظيم، وكانوا من أعظم الناس اختصاصًا به، وصحبة له وقربة إليه، وقد صاهرهم كلهم، وكان يحبهم ويثني عليهم، والنبي ﷺ لا يفعل ذلك معهم إلا إذا كانوا على درجة عالية من الاستقامة والعدالة، ويستحيل أن يقال إنهم كانوا على غير ذلك والنبي لا يعلم بحالهم، أو كان يعلم ولكنه كان يداهنهم؛ فهذا قدح في النبي ﷺ وطعن في عصمته، وإن كانوا قد انحرفوا بعد الاستقامة فهذا خذلان من الله للرسول في خواصِّ أمته، وأكابر أصحابه وممن وعد أن يظهر بهم دينه على الدين كله، فكيف يكون أكابر خواصِّه مرتدين؟

فهذا ونحوه من أعظم ما يقدح به هؤلاء في الرسول ﷺ، كما قال الإمام مالك وغيره: إنما أراد هؤلاء الرافضة الطعن في الرسول ﷺ ليقول القائل: رجل سوء كان له أصحاب سوء ولو كان رجلًا صالحًا لكان أصحابه صالحين[1].

وعلى الرغم من هذه المكانة وهذا الاختصاص، فإن بعض المزيِّفين يدَّعون أن تولى أبي بكر الخلافة ومن بعده عمر ثم عثمان، ما كان إلا مخططًا منهم لتنحية علي ﷺ، بيد أن الدراسة المنصفة المؤسسة على مراجعة الروايات التاريخية الصحيحة تؤكد زَيْف هذه الدعوى وبطلانها، فلقد بُني اختيار أبي بكر على الشورى، وأجمع المسلمون على خلافته.

وفي معرض ذكره للإجماع على خلافة الصديق يقول أبو بكر الباقلاني: وكان ﷺ مفروض الطاعة؛ لإجماع المسلمين على طاعته وإمامته وانقيادهم له، حتى قال أمير المؤمنين علي ﷺ مجيبًا على قول أبي بكر ﷺ لما قال: أقيلوني فلست بخيركم، فقال: لا نقيلُك؛ قدَّمك رسول الله ﷺ لديننا، ألا نرضاك لدنيانا. يعني بذلك حين قدمه

١. علي بن أبي طالب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٢٠١، ٢٠٢.

للإمامة في الصلاة مع حضوره، واستنابته في إمارة الحج، فأمَّرك علينا، وكان ﷺ أفضل الأمة وأرجحهم إيمانًا وأكملهم فَهْمًا وأوفرهم عِلْمًا[1].

وقد ولي عمر ﷺ الخلافة باتفاق أهل الحل والعقد وإرادتهم، فهم الذين فوضوا لأبي بكر انتخاب الخليفة وجعلوه نائبًا في ذلك، فشاور ثم عيَّن الخليفة، ثم عرض هذا التعيين على الناس فأقروه وأمضوه ووافقوا عليه.

وهكذا عُقدت الخلافة لعمر ﷺ بالشورى والاتفاق، ولم يورد التاريخ أي خلاف وقع حول خلافته بعد ذلك، ولا أن أحدًا نهض طوال عهده لينازعه الأمر، بل كان هناك إجماع على خلافته وعلى طاعته في أثناء حكمه، فكان الجميع وحدة واحدة[2].

بل ويُذكر أن عليًّا كان ضمن من استشارهم الصديق فيمن يتولى الخلافة بعده، وكان رأي علي أن يتولى الفاروق الخلافة بعد الصديق[3].

أما عثمان بن عفان ﷺ فإن الشيعة يعتقدون فساد خلافته أيضًا، ويرون أن عمر ﷺ رتب قضية الشورى على أن تسلم الخلافة تلقائيًّا إلى عثمان، وصرف أمر الخلافة عن علي رغم أحقيته بها، وذلك نتيجة اتفاقات سابقة بين الصحابة على ألا يصير أمر الخلافة إلى علي وذريته أبدًا[4].

وفي مناقشة هذه الفِرْية يقول د. عثمان بن محمد الخميس تحت عنوان "كيفية تولي عثمان بن عفان ﷺ الخلافة":

قصة الشُّورَى: لـمَّا طُعن الفاروق عمر ﷺ جعل الخلافة في ستة نَفَر؛ عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوَّام، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص.

ولقد ذكر البخاري قصة في مقتل عمر ﷺ حتى وصل إلى أنه قيل لعمر ﷺ: أوص يا أمير المؤمنين، استخلف. قال: ما أجد أحق بهذا الأمر من هؤلاء النفر ـ أو الرهط الذين توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راضٍ، فسمى عليًّا، وعثمان والزبير، وطلحة، وسعدًا، وعبد الرحمن بن عوف. وقال: يَشْهَدكم عبد الله بن عمر، وليس له من الأمر شيء، فإن أصابت الإمرة سعدًا فهو ذاك، وإلا فليستعن به أيُّكم ما أمِّر؛ فإني لم أعزله عن عجز ولا خيانة[5].

فلمَّا فُرغ من دفنه اجتمعوا ﷺ، فقال عبد الرحمن: اجعلوا أمركم على ثلاثة منكم؛ فقال الزبير: جعلت أمري إلى علي. وقال طلحة: جعلت أمري إلى عثمان. وقال سعد: جعلت أمري إلى عبد الرحمن بن عوف. وهكذا تنازل ثلاثة؛ تنازل طلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص.

المرشحون إذن ثلاثة؛ علي بن أبي طالب، وعثمان بن عفان، وعبد الرحمن بن عوف.

قال عبد الرحمن: أيكما تبرَّأ من الأمر فنجعله إليه، والله عليه والإسلام لينظرن أفضلهم في نفسه؟ فأسكت الشيخان، فقال عبد الرحمن: أفتجعلونه إلي، والله على

---

١. أبو بكر الصديق، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص١٦٢.
٢. عمر بن الخطاب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص١٠٥، ١٠٦.
٣. علي بن أبي طالب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص١٦٦.
٤. موقف الشيعة الاثنى عشرية من صحابة رسول الله ﷺ، د. عبد القادر بن محمد، مرجع سابق، ج٢، ص٨٨٣.
٥. وكان عمر قد عزل سعد بن أبي وقاص عن الكوفة فيما قبل.

ألّا آلو عن أفضلِكما، قالا: نعم، فأخذ بيد أحدهما فقال: لك قرابة من رسول الله ﷺ والقِدَم في الإسلام ما قد علِمت، فالله عليك لئن أمَّرتك لتعدلنَّ، ولئن أمَّرتُ عثمان لتسمعنَّ ولتطيعن، ثم خلا بالآخر ـ وهو عثمان ـ فقال له مثل ذلك، فلما أخذ الميثاق قال: ارفع يدك يا عثمان فبايعه، وبايع له علي، وولج أهلُ الدار فبايعوه[١].

وكان عبد الرحمن بن عوف قد جلس ثلاثة أيام يسأل المهاجرين والأنصار حتى قال: "والله، ما تركت بيتًا من بيوت المهاجرين والأنصار إلا وسألتُهم، فما رأيتهم يَعْدِلون بعثمان أحدًا"، أي أن هذا الأمر لم يكن مباشرة في البيعة، وإنما جلس بعد أن أخذ العهد عليهما ثلاثة أيام، ثم بعد ذلك اختار عثمان.

وقد اجتمع الناس على عثمان وبايعوه، وهو أفضل أصحاب رسول الله ﷺ بعد أبي بكر، وعمر، لحديث ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ قال: كنا في زمن النبي ﷺ لا نعدل بأبي بكر أحدًا، ثم عمر، ثم عثمان، ثم نترك أصحاب رسول الله ﷺ لا نفاضل بينهم[٢]. وفي رواية أنه قال: وكان رسول الله ﷺ يسمعنا ولا ينكره.

ولذلك قال الإمام أيوب بن أبي تميمة السختياني والإمام أحمد والإمام الدارقطني: من قدَّم عليًّا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار؛ وذلك لأن عبد الرحمن بن عوف قال: ما تركت من بيوت المهاجرين والأنصار بيتًا إلا طَرَقْتُه، فما رأيت أحدًا يعدل بعثمان أحدًا. كلهم يُفضِّلون عثمان، وبُويع عثمان بن عفان بالخلافة بيعة عامة.

قال الإمام أحمد بن حنبل: "ما كان في القوم أوكد بيعة من عثمان، كانت بإجماعهم"[٣].

ولعله قد تبين لنا مما سبق حقيقة الأمر في تولي أبي بكر وعمر وعثمان الخلافة، وأن الأمر لم يكن مخططًا من الصحابة لتنحية علي ﷺ، ولو كان الأمر كذلك لبينه علي بعد توليه الخلافة، إلا أنه كان يعرف لسابقيه فضلهم وينكر على من ينكر صنائعهم.

"ولقد رضي علي ببيعة الخلفاء الراشدين الثلاثة الذين قبله، وأقرَّ بخلافتهم، ولعن من أنكرها بقوله: "من لم يقل إني رابع الخلفاء فعليه لعنة الله". ولقد صحبهم فكان مستشارًا أمينًا ووزيرًا صادقًا، ولقد أحبه الخلفاء الراشدون فكانوا لا يستبدون برأي دونه، وأكرموا أصحابه لأجله، فولوا أكثرهم المناصب والولايات. ووَلِي هو ﷺ بعدهم، فاقتفى آثارهم، وعمل بعملهم، ولم يصدر عنه في حقهم إلا التبجيل والاحترام"[٤].

وعن سويد بن غفلة قال: مررت بنفر من الشيعة يتناولون أبا بكر وعمر، فدخلت على علي ﷺ فقلت: يا أمير المؤمنين، مررت بنفر من أصحابك آنفًا يتناولون أبا بكر وعمر بغير الذي هما له من هذه الأمة أهل، فلولا أنك تضمر على مثل ما أعلنوا عليه ما تجرءوا على ذلك. فقال علي: ما أضمر لهما إلا الذي أتمنى المضي

١. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة ﷺ، باب قصة البيعة والاتفاق على عثمان بن عفان ﷺ (٣٤٩٧).

٢. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة ﷺ، باب مناقب عثمان بن عفان ﷺ (٣٤٩٤).

٣. حقبة من التاريخ، عثمان بن محمد الخميس، مرجع سابق، ص١٠٩: ١١٧ بتصرف يسير.

٤. موقف الشيعة الاثنى عشرية من صحابة رسول الله ﷺ، د. عبد القادر بن محمد، مرجع سابق، ج٢، ص١٠٩٤.

عليه، لعن الله من أضمر لهما إلا الحسن الجميل. ثم نهض دامع العين يبكي، قابضًا على يديه حتى دخل المسجد، فصعد المنبر وجلس عليه متمكنًا قابضًا على لحيته ينظر فيها وهي بيضاء، حتى اجتمع له الناس، ثم قام فخطب خطبة موجزة بليغة، ثم قال: ما بال قوم يذكرون سيِّدَي قريش وأبَوَي المسلمين؟ أنا مما قالوا بريء وعلى ما قالوا مُعاقبٌ، ألَا والذي فَلَق الحبَّة وبَرَأ النسمة، لا يحبهما إلا مؤمن تقي، ولا يبغضهما إلا فاجر ردي.

صحبا رسول الله ﷺ على الصدق والوفاء، يأمران وينهيان وما يجاوزان فيما يصنعان رأي رسول الله ﷺ، ولا كان رسول الله ﷺ يرى بمثل رأيهما، ولا يحب كحبهما أحدًا، قبض رسول الله ﷺ وهو عنهما راض، ومضيا والمؤمنون عنهما راضون.

أمر رسول الله أبا بكر لصلاة المؤمنين، فصلى بهم تسعة أيام في حياة رسول الله ﷺ، فلما قبض الله تعالى نبيه ﷺ واختار له ما عنده، ولاه المؤمنون أمرهم، وقضوا إليه الزكاة، لأنهما مقرونتان، ثم أعطوه البيعة طائعين غير كارهين. وهو لذلك كاره يود أن أحدنا كفاه ذلك، وكان والله خير من بقي، أرحمه رحمة، وأرأفه رأفة، وأثبته وَرَعًا، وأقدمه سنًّا وإسلامًا... فسار فينا سيرة رسول الله ﷺ، حتى مضى على ذلك.

ثم ولي عمر الأمر من بعده، فمنهم من رضي، ومنهم من كره، فلم يفارق الدنيا حتى رضي به من كان كرهه، فأقام الأمر على منهاج النبي ﷺ وصاحبه، يتبع آثارهما كاتباع الفَصِيل[1] أمه، وكان والله رفيقًا رحيمًا، وللمظلومين عونًا راحمًا وناصرًا، لا يخاف في الله لومة لائم، ضرب الله بالحق على لسانه، وجعل الصدق من شأنه، حتى كنا نظن أن ملكًا ينطق على لسانه، أعز الله بإسلامه الإسلام، وجعل هجرته للدين قوامًا، ألقى الله تعالى له في قلوب المنافقين الرهبة، وفي قلوب المؤمنين المحبة.. إلى أن قال: فمن لكم بمثلهما - رحمة الله عليهما - ورزقنا المضي على سبيلهما، فإنه لا يُبلغ مبلغهما إلا باتباع آثارهما والحب لهما، ألا فمن أحبني فليحبهما، ومن لم يحبهما فقد أبغضني، وأنا منه بريء، ولو كنت تقدمت إليكم في أمرهما لعاقبت على هذا أشد العقوبة، ولكن لا ينبغي أن أعاقب قبل التقدم، ألا فمن أُتيتُ به يقول هذا بعد اليوم، فإن عليه ما على المفتري، ألا وخير هذه الأمة بعد نبيها: أبو بكر وعمر، ولو شئت سميت الثالث، وأستغفر الله لي ولكم.

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: نظرت إلى غلام أيفع، له ذؤابة، وجمة، والله يعلم أني منه حينئذ لفي شك، ما أدري غلام هو أم جارية، فمررنا بأحسن منه وهو جالس إلى جنب علي فقلت: عافاك الله، من هذا الفتى إلى جانبك؟ قال: هذا عثمان بن علي، سميته بعثمان بن عفان، وقد سميت بعمر بن الخطاب، وسميت بعباس عم رسول الله ﷺ، وقد سميت بخير البرية محمد، فأما حسن وحسين ومحسن، فإنما سماهم رسول الله وعق عنهم وحلق رءوسهم، وتصدق بوزنها وأمر بهم فسُمُّوا وخُتِنُوا، فقد ولدوا في عهده ﷺ[2].

هؤلاء هم صحابة رسول الله ﷺ، يجمعهم حب

---

١. الفَصِيل: ولد الناقة إذا فُصِل عن أمه.

٢. علي بن أبي طالب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٢٠٠، ٢٠١.

نبيهم ورباط الأخوة في الله، ولم يكونوا قط - كما صورهم المدَّعون - متنافسين على شيء من حطام الدنيا الزائل، بل كانوا على قَدْر المسئولية، ومع ذلك يخشونها، ويفرّون من تبعاتها ويلقون بها إلى غيرهم.. رحمة الله عليهم أجمعين®.

ثانيًا. بطلان النص المزعوم على علي ﷺ بالإمامة:

ومما يعتقده بعض الغُلاة من الشيعة أن الإمامة لا تثبت إلا بالنص، ولا يمكن أن تثبت بشيء آخر كالاختيار ونحوه؛ إذ يستحيل أن يجعل الله تعالى اختيار الإمام إلى الأمة، وقد تقرر في علم الكلام - على حد قولهم - استحالة أمر الله باتباع من لا يأمن المكلف من إضلاله، فلا ينعقد إجماع الأمة ولا تصح به الإمامة.

وقد وضع هؤلاء شروطًا لصحة الإمامة؛ منها: أن يكون معصومًا مختارًا من قِبَل الله، ومنصوصًا عليه من النبي ﷺ... إلخ.

ويعتقدون أن هذه الشروط لم تتوافر في أحد من الصحابة بعد وفاة رسول الله ﷺ إلا في علي؛ فقد حوى الشروط كلها - على حد قولهم - وأهمها: نص رسول الله ﷺ على إمامته. قال الشريف المرتضي: إن الشيعة بأجمعها على اختلافها روت كلٌّ عن كلٍّ عن علي أن رسول الله استخلفه، وأوصى إليه وفرض طاعته، وأقامه مقامه لأمته، ولا يجوز أن يتعمد الكذب في ذلك، ولا يجوز في الشيعة أن يتواطئوا على الكذب، فيجب بذلك إثبات النص.

وقد قسَّم الشيعة النص على إمامة علي إلى: جَلِي وخَفِي، ومثَّلوا للنص الخفي بقوله ﷺ: "من كنت مولاه فعلي مولاه"[1]. ومثلوا للنص الجلي بحديثه: "سلموا على علي بإمرة المؤمنين، فإنه خليفتي فيكم من بعدي، فاسمعوا له وأطيعوا"، وحديث: "من ناصب عليًّا في الخلافة بعدي فهو كافر، ومن شك في علي فهو كافر"[2].

والثابت الصحيح عن علي ﷺ أنه قال في أكثر من مكان بعدم استخلاف رسول الله ﷺ لأحد، وعدم النص على خلافة أحد؛ فمن ذلك قوله لما ظهر يوم الجمل: "إن رسول الله ﷺ لم يعهد إلينا عهدًا نأخذ به في الإمارة، ولكنه شيء رأيناه من قِبَل أنفسنا، ثم استخلف أبو بكر - رحمه الله - على أبي بكر، فأقام واستقام، ثم استخلف عمر - رحمه الله - على عمر، فأقام واستقام حتى ضرب الدين بجِرانه"[3][4].

إلى غير ذلك مما قاله ﷺ من الأقوال التي تدل دلالة قاطعة على أن رسول الله ﷺ لم يستخلفه، ولم يوص إليه. أما قولهم: إن رسول الله ﷺ استخلفه ونَصَّ على إمامته، فهذا ما يطالَبون بإقامة الأدلة الصحيحة عليه، ولن يستطيعوا إلى ذلك سبيلًا؛ لخلُوِّ القرآن والسنة الصحيحة من ذلك.

® في **"مظاهر الشورى في تولية أبي بكر وعمر"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الرابعة والعشرين، من هذا الجزء.

١. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه، كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب ﷺ (٣٧١٣)، وصححه الألباني في صحيح الترمذي (٢٩٣٠).

٢. موقف الشيعة الاثنى عشرية من صحابة رسول الله ﷺ، د. عبد القادر بن محمد، مرجع سابق، ج٢، ص٥٩٧: ٥٩٩ بتصرف.

٣. الجِران: باطن العنق، والمراد: استقامته وقَرارُه.

٤. أخرجه أحمد في مسنده، مسند العشرة المبشرين بالجنة، مسند علي بن أبي طالب ﷺ (٩٢١).

ولقد حاول الشيعة الاستدلال ببعض الآيات والأحاديث الصحيحة، بيد أن هذه الأدلة لا تساعدهم على إثبات ما ذهبوا إليه؛ لخلوها من الدلالة على مذهبهم، فعمدوا إلى وضع أحاديث تؤيد مذهبهم، على الرغم من نقلهم في كتبهم لقوله ﷺ: " من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار"[1].

وأما النص على علي فليس في شيء من كتب أهل الحديث المعتمدة، وأجمع أهل الحديث على بطلانه، حتى قال أبو محمد ابن حزم: "ما وجدنا قط رواية عن أحد في هذا النص المدَّعى إلا رواية واهية عن مجهول إلى مجهول يكنى أبا الحمراء لا نعرف من هو في الخلق".

على أن هؤلاء أنفسهم قد ذكروا في كتبهم العديدَ من الروايات التي تدل على أن عليًّا ﷺ لم يكن منصوصًا على إمامته؛ منها:

- ما نقلوه عن علي من زهده في الخلافة وعدم طلبه لها؛ فقد ذكر المفيد أن ابن عباس أتى عليًّا في خِبائه لما نزل الربذة، فوجده يَخْصِف نعلًا، فقال له: "نحن إلى أن تصلح أمرنا أحوج منا إلى ما تصنع! قال ابن عباس: فلم يكلمني حتى فرغ من نعله، ثم ضمّها إلى صاحبتها، وقال لي: قوِّمها، فقلت: ليس لها قيمة، قال: على ذاك، قلت: كسر درهم، قال: والله لهما أحب إلي من إمرتكم"! فلو كان منصوبًا من قِبَل الله، منصوصًا عليه من رسول الله ﷺ - كما يدعون - لما قال هذه المقالة.

- وقد نقلوا في مصنفاتهم أيضًا قوله ﷺ: "إنا أهل بيت اختار الله لنا الآخرة على الدنيا". وهو شبيه بالحديث الذي زعموا أن الصديق وضعه واحتج به على أهل البيت ليمنعهم حقهم، قائلًا لهم بأن رسول الله ﷺ قال: "إنا أهل بيت أكرمنا الله ﷻ واصطفانا، ولم يرضَ لنا بالدنيا، وإن الله لا يجمع لنا النبوة والخلافة". والحديث من وضعهم، ولم يقله الصديق ﷺ، بل قد نسبوه إلى علي ﷺ كما مرَّ.

وكذلك لا يصح ما نسبوه إلى رسول الله ﷺ من أنه حرص على أن يكون علي ولي الأمر بعده، فأنزل الله: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ ﴾ (آل عمران: ١٢٨)، ومن أنه ﷺ سأل ربه أن يجمع أمته على علي، فأبى عليه ذلك.

- ما أسنده القمي والمفيد إلى عبد الله بن مسعود ﷺ أنه قال: قال لي رسول الله ﷺ لما رجع من حجة الوداع: "يا ابن مسعود، قد قرب الأجل ونُعِيَت إلي نفسي، فمن لذلك بعدي"؟ فأقبلت أعد عليه رجلًا رجلًا. وفي المفيد: فقلت: استخلف يا رسول الله، قال: "من"؟ قلت: أبا بكر.. إلخ. فلو كان قد نصَّ على علي في غَدِير خُمّ - كما يقولون - لقال لابن مسعود: لِمَ تقول لي استخلف، وقد استخلفت عليكم عليًّا؟ فدل على أنه لم يستخلف عليهم، ثم في هذه الرواية ما يدل على أن أبا بكر كان أفضل الصحابة في نظر الصحابة؛ لأن ابن مسعود عرض على رسول الله أن يستخلفه، ولم يقدِّم غيره عليه.

- قول العباس لعلي بن أبي طالب، ورسول الله ﷺ مريض مرضه الذي مات فيه: "يا ابن أخي، ادخل معي على رسول الله ﷺ فسَلْه لمن هذا الأمر بعده، فإن كان لنا بيَّنه، وإن كان لغيرنا أوصى بنا"، ورفض علي الدخول؛

---

١. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ (١١٠)، ومسلم في صحيحه، المقدمة، باب في التحذير من الكذب على رسول الله ﷺ (٤).

خشية أن يمنعهم الناس الأمر إن طلبوه من رسول الله فمنعهم.

وقد حاول بعضهم رده - على الرغم من إيرادهم له - زاعمين أنه خبرٌ واحد، وأن الدخول كان ليتجدد لعلي الأمر ويتأكد، ولكن يُردُّ عليهم بنفس قول العباس: "فسله لمن هذا الأمر بعده"، ويرفض علي الدخول خشية أن يمنعهم رسول الله ﷺ إياه.

ولقد طلب العباس من علي بعد موت رسول الله ﷺ أن يبايعه فأبى عليه، وطلب منه مرة أخرى أن يعرض نفسه على الصحابة لعلهم يبايعوه، فرفض وقال له: "أتراهم فاعلين"؟

وكل هذا ثابت في كتبهم؛ بل يذكرون أنه أركب زوجته فاطمة وابنيه الحسن والحسين على حمار، ودار على بيوت المهاجرين والأنصار، وطلب منهم أن يبايعوه، وهم يعتذرون ببيعتهم لأبي بكر، ويقولون له: قد مضت بيعتنا لهذا الرجل، ويقولون لزوجته فاطمة: "لو كان ابن عمك سبق إلينا أبا بكر ما عدلنا به" وهذه الرواية تدل على أنه لم يكن هناك نص على علي بالخلافة، ولو كان منصوصًا عليه كتابًا، لما بايعوا أبا بكر، ورفضوا مبايعة علي.

- ما رَوَوْه في مصنَّفاتهم من أن رسول الله ﷺ قبل أن يموت عرض على عمه العباس أن يقضي دَيْنه، وينجز عداته، فتعلَّل بكبره وضعفه.

ولو كان علي هو الخليفة، وكان النص عليه، فلِمَ لم يعرض ذلك عليه؟ وذلك لأنهم يرون أن الخليفة هو الذي يقضي الدَّين وينجز العداة.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في النص على خلافة علي: "فإنا نعلم أنه كذب من طرق كثيرة؛ فإن هذا النص لم ينقله أحد من أهل العلم بإسناد صحيح، فضلًا عن أن يكون متواترًا، ولا نُقِل أن أحدًا ذكره على عهد الخلفاء مع تنازع الناس في الخلافة وتشاورهم فيها يوم السقيفة، وحين موت عمر، وحين جعل الأمر شورى بينهم في ستة، ثم لما قتل عثمان واختلف الناس على علي.

فمن المعلوم أن مثل هذا النص لو كان - كما يقول بعض الغلاة - نصَّ على علي نصًّا جليًّا قاطعًا للعذر، لكان من المعلوم بالضرورة أنه لا بد أن ينقله الناس نقل مثله، وأنه لا بد أن يذكره لكثير من الناس، بل أكثرهم في مثل هذه المواطن التي تتوفر الهمم على ذكره فيها غاية التوفر، فانتفاء ما يعلم أنه لازم يقتضي انتفاء ما يعلم أنه ملزوم".

ولو كان النص صحيحًا لكان الصحابة ﷺ أسرع الناس إلى العمل به، ولبايعوا عليًّا أجمعين. ولكنه من إفك الشيعة كما تقدم، ولم يكن للصحابة أي علم به، وإنما كانت لديهم إرشادات النبي ﷺ وتوجيهاته لهم إلى استخلاف أبي بكر، فاستخلفوه وبايعوه رضي الله عنه[1].

وأيضًا عندما أراد الناس مبايعة علي بعد استشهاد الخليفة عثمان رضي الله عنه امتنع وقبض يده، ولو كان منصوصًا عليه - كما يزعمون - لوجب عليه أن يجيبهم إلى البيعة ويتحمل كافة التبعات والمسئوليات.

ذكر ابن أبي الحديد أن الناس لما أتوا عليًّا يريدون مبايعته بالخلافة بعد استشهاد عثمان، امتنع عن قبول البيعة وقال لهم: "دعوني والتمسوا غيري، واعلموا إن أجبتكم ركبت بكم ما أعلم، وإن تركتموني فإني

---

١. موقف الشيعة الاثنى عشرية من صحابة رسول الله ﷺ، د. عبد القادر بن محمد، مرجع سابق، ج٢، ص٦٠٣: ٦٠٨ بتصرف.

كأحدكم، ولعلي أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، وأنا لكم وزيرًا خيرٌ لكم مني أميرًا".

وهؤلاء القوم الذين بايعوه هم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان، وقد احتج على علي معاويةُ بذلك في إحدى رسائله إليه، وفي هذا دليل على أن بيعة الخلفاء الثلاثة كانت صحيحة شرعًا؛ لأنه يَحتجُّ على معاوية ببيعة أهل الحل والعقد؛ قال علي: "بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه... وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار فإن اجتمعوا على رجل وسمّوه إمامًا كان ذلك لله رضًا".

ولما ضربه ابن مُلْجَم دخل عليه الناس يسألونه: أيبايعون الحسن بعده؟ فأجابهم ﷺ إجابة من يعلم تمام العلم أن لا نصَّ عليه ولا على أولاده؛ حيث قال: "لا آمركم، ولا أنهاكم، وأنتم أَبْصَر".

فلو كان منصوصًا عليه وعلى أولاده لما وسعه إلا أن يأمرهم بمبايعة ولده الحسن، ومن بعده باقي الأئمة، بل ولما وسع الحسن بن علي - وهو الإمام المنصوص عليه كما يزعمون - أن يسلّم الخلافة إلى معاوية بن أبي سفيان[1].

أما حديث الغدير الذي مثل به الشيعة للنص الخفي على إمامة علي ﷺ، فإننا نختلف معهم في مفهومه لا في ثبوته، ولبيان هذا والرد على مزاعمهم فيه نفسح المجال لعثمان الخميس يعرض لنا الحديث برواياته معلقًا عليه:

عن زيد بن أرقم قال: "قام رسول الله ﷺ يومًا فينا خطيبًا بماءٍ يدعى خُمًّا بين مكة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه ووعظ وذكر ثم قال: "ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين، أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به"، فحثَّ على كتاب الله ورغَّب فيه، ثم قال: "وأهل بيتي، أُذَكِّرُكم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي".

فقال حُصَين بن سبرة لزيد: ومَنْ أهل بيته يا زيد؟ أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال: نساؤه من أهل بيته، ولكنَّ أهل بيته مَنْ حُرِمَ الصدقة بعده. قال: ومن هم؟ قال: هم آل علي، وآل عقيل، وآل جعفر، وآل عباس. قال: كل هؤلاء حُرِم الصدقة؟ قال: نعم[2].

وجاء عند غير مسلم، زيادة أن النبي ﷺ قال: "من كنت مولاه فعلي مولاه"[3]. وجاءت زيادات أخر؛ كمثل قوله: "اللهم والِ من والاه، وعادِ من عاداه، وانصر من نصره، واخذلْ من خذله، وأَدِرِ الحق معه حيث دار"، وزيادات أخرى لا جدوى من ذكرها الآن.

فأما زيادة "من كنت مولاه فعلي مولاه" فوردت عند الترمذي وغيره بأسانيد صحيحة عن النبي ﷺ. وأما الزيادات الأخرى كقوله: "اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه"[4] فقد صححها بعض أهل العلم، والصحيح أنها لا تصح. وأما زيادة: "انصر من نصره، واخذل من خذله، وأدر الحق معه حيث دار" فهذه

---

١. المرجع السابق، ج٣، ص١٠٩٣: ١٠٩٥ بتصرف.

٢. أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة ﷺ، باب من فضائل علي بن أبي طالب ﷺ (٦٣٧٨).

٣. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه، كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب ﷺ (٣٧١٣)، وصححه الألباني في صحيح الترمذي (٢٩٣٠).

٤. أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب معرفة الصحابة ﷺ، باب ذكر مناقب طلحة بن عبيد الله التيمي ﷺ (٥٥٩٤).

زيادة مكذوبة على النبي ﷺ.

ووجه استدلالهم بهذا الحديث على أنَّ عليًّا ﷺ هو الخليفة بعد الرسول ﷺ أن قول النبي ﷺ: "من كنت مولاه فعلي مولاه" أي: علي هو الخليفة والمولى بمعنى الوالي، أي: السيد الذي يجب أن يُطاع، هذه هي جهة الدلالة.

وجاء الحديث كذلك عن علي ﷺ لما كان في الرحبة في الكوفة أنه قال: من سمع الرسول ﷺ يقول لي يوم غدير خم: من كنت مولاه فعلي مولاه؟ فشهد بذلك اثنا عشر بدريًّا"[1].

سبب قول النبي ﷺ هذا الكلام لعلي ﷺ:

يزعمون أن النبي ﷺ إنما أوقف الناس في هذا المكان في الحر الشديد - أي: في الجحفة التي فيها غدير خم وكان عددهم أكثر من مائة ألف، وكان مفترق الحجيج - وأنه اجتمع بهم ليبين لهم هذا الأمر وهو "من كنت مولاه فعلي مولاه"، ويزيدون الزيادات التي مر ذكرها.

والصحيح أن سبب هذا الحديث أمران اثنان:

الأول: عن بُرَيدة بن الحصيب ﷺ قال: أرسل خالد بن الوليد إلى النبي ﷺ ليرسل له من يقبض الخُمْس، فجاء علي وقبض الخمس، ثم اختار جارية من الخمس ودخل بها، وقال بريدة: وكنت أبغض عليًّا وقد اغتسل[2]، فقلت لخالد: ألا ترى إلى هذا؟!

فلما قدمنا إلى النبي ﷺ ذكرت ذلك له فقال النبي ﷺ لبريدة: يا بريدة أتبغض عليًّا؟ فقلتُ: نعم، فقال النبي ﷺ: لا تبغضه، فإن له في الخمس أكثر من ذلك[3].

الثاني: عن أبي سعيد الخدري أنه قال: بعث رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب إلى اليمن، فكنتُ ممن خرج معه، فلما أخذ من إبل الصدقة سألناه أن نركب منها ونريح إبلنا، فكنا قد رأينا في إبلنا خللًا، فأَبَى علينا، وقال: إنما لكم منها سهم كما للمسلمين، قال: فلما فرغ علي وانطلق من اليمن راجعًا أمَّر علينا إنسانًا وأسرع هو فأدرك الحج، فلما قضى حجته قال له النبي ﷺ: "ارجع إلى أصحابك حتى تقدم عليهم"، قال أبو سعيد: وقد كنا سألنا الذي استخلفه ما كان على منعنا إياه نفعل، فلما جاء عرف في إبل الصدقة أن قد رُكِبت، رأى أثر المركب، فذمَّ الذي أمَّره ولامه، فقلت أنا: إن شاء الله إن قدمت المدينة لأذكرنَّ لرسول الله ﷺ ولأخبرنه ما لقينا من الغِلْظة والتضييق، قال: فلما قدمنا المدينة غَدَوتُ إلى رسول الله ﷺ أريدُ أن أفعل ما كنت حلفتُ عليه، فلقيت أبا بكر خارجًا من عند رسول الله ﷺ فوقف معي ورحَّب بي وسألني وسألته، وقال: متى قدمتَ؟ قلت: قدمت البارحة، فرجع معي إلى رسول الله ﷺ فدخل فقال: هذا سعد بن مالك بن الشهيد، قال: "ائذن له"، فدخلت فحييت رسول الله ﷺ وجاءني وسلم علي وسألني عن نفسي وعن أهلي فأحفى المسألة، فقلت له: يا رسول الله، ما لقينا من علي من الغلظة وسوء

١. حسن: أخرجه أحمد في مسنده، مسند العشرة المبشرين بالجنة، مسند علي بن أبي طالب ﷺ (٢٦٩)، وأبو يعلى في مسنده (١/ ٤٢٨) برقم (٥٦٧)، وحسنه الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

٢. وذلك أن عليًّا لما خَمَّس أخذ امرأة من السبي، فدخل بها ثم خرج واغتسل.

٣. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب بعث النبي ﷺ علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد - رضي الله عنهما - إلى اليمن (٤٠٠٣).

الصحبة والتضييق، فانتبذ رسول الله ﷺ وجعلت أنا أُعدِّد ما لقينا منه، حتى إذا كنت في وسط كلامي ضرب رسول الله ﷺ على فَخِذي، وكنت منه قريبًا ثم قال: "سعد بن مالك الشهيد مه، بعض قولك لأخيك علي، فوالله، لقد علمت أنه أخشن في سبيل الله"، قال: فقلت في نفسي: ثكلتك أمك سعد بن مالك، ألا أراني كنت فيما يكره منذ اليوم، وما أدري، لا جرم والله لا أذكره بسوء أبدًا سرًّا ولا علانية[1].

وقال ابن كثير: إن عليًّا ﷺ لما كثُر فيه القيل والقال من ذلك الجيش بسبب منعه إياهم استعمال إبل الصدقة واسترجاعه منهم الحلل التي أطلقها لهم نائبه لذلك، والله أعلم لما رجع الرسول ﷺ من حجته وتفرغ من مناسكه، وفي طريقه إلى المدينة مرَّ بغَدِير خُمٍّ، فقام في الناس خطيبًا فبرَّأ ساحة علي، ورفع قدره ونبَّه على فضله؛ ليزيل ما وقر في قلوب كثير من الناس.

إذن: هذا هو الأمر الذي كان سبب الحديث، هم تكلموا في علي ﷺ، ولذلك أخر النبي ﷺ الكلام إلى أن رجع إلى المدينة، ولم يتكلم وهو في مكة في أيام منى أو في يوم عرفة، وإنما أجَّل الأمر إلى أن رجع. لماذا؟ لأن هذا أمر خاص بأهل المدينة وهم الذين كانوا مع علي ﷺ في السرية.

وغدير خم في الجُحفَة وهي تبعد عن مكة مائتين وخمسين كيلو مترًا تقريبًا، وليس صحيحًا ما يقال من أنه مفترق الحجيج؛ لأن مجتمع الحجيج مكة، ومفترق الحجيج مكة، فلا يكون مفترق الحجيج بعيدًا عن مكة أكثر من مائتين وخمسين كيلو مترًا أبدًا، فإن أهل مكة يبقون في مكة، وأهل الطائف يرجعون إلى الطائف، وأهل اليمن إلى اليمن، وأهل العراق إلى العراق، وهكذا، كل من أنهى حجه فإنه يرجع إلى بلده، وكذلك القبائل العربية ترجع إلى مضاربها، فلم يكن مع النبي ﷺ إلا أهل المدينة ومن كان على طريق المدينة فقط، وهم الذين خطب فيهم النبي ﷺ فقال: "من كنت مولاه فعلي مولاه".

على أن الاختلاف الحاصل إنما هو في مفهوم قول النبي ﷺ لا في الثبوت، فالشيعة يقولون: "من كنت مولاه فعلي مولاه" أي: من كنت واليه فعلي واليه، وهذا تفسير خاطئ، وأهل السنة يقولون: إن مفهوم قول النبي ﷺ: "من كنت مولاه فعلي مولاه" أي: الموالاة التي هي النصرة والمحبة، وعكسها المعاداة، وأدلة أهل السنة في هذا ما يأتي:

- الزيادة التي وردت وصححها بعض أهل العلم، وهي قول النبي ﷺ: "اللهم والِ من والاه وعادِ من عاداه". فالموالاة والمعاداة هي شرح لقوله: "فعلي مولاه"، فهي في محبة الناس لعلي بن أبي طالب ﷺ.
- إن وقوف النبي ﷺ لم يكن لأجل علي بن أبي طالب ﷺ، وإن كان علي يستحق ذلك وأكثر ﷺ، ولكن القصد أن وقوف النبي ﷺ كان للراحة، والسفر من مكة إلى المدينة طويل يستغرق من خمسة إلى سبعة أيام يستريح فيه النبي ﷺ أكثر من مرة، والنبي ﷺ ذكَّر الناس بكتاب الله ﷻ وأهل بيته، وأنه يجب أن يكون لهم الاحترام والتوقير والاتباع أيضًا، ثم بعد ذلك نبَّه النبي

---

١. إسناده جيد: أخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٥/ ٤٩٥)، جماع أبواب غزة تبوك، باب بعث رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب ﷺ إلى أهل نجران (٢١٣٥)، وجوَّد إسناده الحافظ ابن كثير في السيرة النبوية (٤/ ٢٠٥).

إلى ما وقع بشأن علي ﷺ فقال: "من كنت مولاه فعلي مولاه".

- دلالة كلمة مولاه؛ قال ابن الأثير: المولى يقع على الرب، والمالك، والمنعم، والناصر، والمحب، والحليف، والعبد، والمعتق، وابن العم والصهر. كل هذه تطلق العرب عليها كلمة "مولى".

- الحديث ليس فيه دلالة على الإمامة؛ لأن النبي ﷺ لو أراد الخلافة لم يأت بكلمة تحتمل كل هذه المعاني التي ذكرها ابن الأثير، ولكان الأولى أن يقول: "علي خليفتي من بعدي"، أو"علي الإمام من بعدي"، أو "إذا أنا مت فاسمعوا وأطيعوا لعلي بن أبي طالب"، ولكن لم يأت النبي ﷺ بهذه الكلمة الفاصلة التي تنهي الخلاف إن وجد أبدًا، وإنما قال: " من كنت مولاه فعلي مولاه".

قال الله تبارك وتعالى: ﴿ فَٱلْيَوْمَ لَا يُؤْخَذُ مِنكُمْ فِدْيَةٌ وَلَا مِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ۚ مَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ ۖ هِىَ مَوْلَىٰكُمْ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٥﴾ ﴾ (الحديد). فسماها مولى لشدة الملاصقة والاتحاد مع الكفار والعياذ بالله.

- الموالاة وصف ثابت لعلي بن أبي طالب ﷺ في حياة رسول الله ﷺ وبعد وفاته وبعد وفاة علي ﷺ؛ فعلي كان مولى المؤمنين في حياة الرسول ﷺ، وكان مولى المؤمنين بعد وفاة رسول الله ﷺ، وهو مولى المؤمنين بعد وفاته ﷺ، فهو الآن مولانا كما قال ﷻ: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾ (المائدة)، وعلي ﷺ من رءوس الذين آمنوا.

- لو كان النبي ﷺ يريد الوالي لما قال: "مولى"، ولكن يقول: "وال"، فكلمة "مولى" تختلف عن كلمة "وال"؛ إذ "الوالي" من الوِلاية وهي الحكم، أما "المولى" فهي من الوَلاية وهي الحب، والنصرة، قال الله ﷻ: ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ۖ وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴿٤﴾ ﴾ (التحريم).

قال الله تعالى عن قوم إبراهيم ﷺ: ﴿ إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَٰهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَٰذَا ٱلنَّبِىُّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٨﴾ ﴾ (آل عمران)، ولم يعن هذا أنهم هم الرؤساء على إبراهيم، بل هو إمامهم ورئيسهم. قال الإمام الشافعي عن حديث زيد: يعني بذلك ولاء الإسلام كما قال الله: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ ﴿١١﴾ ﴾ (محمد).

- نخلص من هذا إلى أن الحديث لا يدل على أن عليًّا ﷺ هو الخليفة بعد رسول الله ﷺ وإنما يدل على أن عليًّا ولي من أولياء الله ﷻ، تجب له الموالاة وهي المحبة، والنصرة، والتأييد[1].

وقد سبق أن أوضحنا أن الشيعة يستندون في زعمهم بأحقية علي ﷺ في الخلافة إلى كونه منصوصًا عليه من قبل النبي ﷺ بالنص الجلي والخفي، أما وقد تبين بطلان النص أو الوصية على علي ﷺ فلا مجال حينئذ للزعم أنه ﷺ أحق بالخلافة من سابقيه: أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان ﷺ ®.

---

١. حقبة من التاريخ، عثمان الخميس، مرجع سابق، ٣٤١: ٣٤٩ بتصرف.

® في "عدم نص النبي على الخليفة بعده" طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثامنة عشرة، من الجزء الثالث (التاريخ الإسلامي١).

ثالثًا. ليس في الآية - مناط الاستدلال - ما يدل على ارتداد الصحابة:

قال الله تبارك وتعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿١٤٤﴾ ﴾ (آل عمران).

روى الطبرسي بسنده إلى أبي جعفر أنه ذكر قصة غَدِير خُمّ، وذكر قول رسول الله ﷺ محذرًا لهم من نقض بيعة علي: "معاشر الناس أنذركم، إني رسول الله إليكم، قد خَلَت من قبلي الرسل، أفإن متُّ أو قُتلتُ انقلبتم على أعقابكم، ومن ينقلب على عقبيه فلن يضر الله شيئًا، وسيجزي الله الشاكرين، ألَا وإن عليًّا هو الموصوف بالصبر والشكر، ثم من بعده ولدي من صلبه".

وفي خطبة الوسيلة المنسوبة لعلي رضي الله عنه استدل علي رضي الله عنه نفسه كما يزعمون، بهذه الآية على نكوص الصحابة على الأدبار ورجوعهم على الأعقاب إثر موت النبي ﷺ، حيث يقول فيها: حق تأويلها بعد رسول الله ﷺ.

وقد استدل أبو جعفر الباقر بهذه الآية على ارتداد الصحابة بعد رسول الله ﷺ إلا الثلاثة الذين بقوا على ولائهم لعلي، كما نسبوا ذلك إليه.

وزعموا أن ابن عباس فسَّر هذه الآية فقال: "الشاكرين": علي بن أبي طالب، و"المرتدين على أعقابهم": الذين ارتدوا عنه، وكل هذه التفسيرات إنما هي ملصقة بأصحابها متقوَّلة عليهم.

وهذه الآية من جملة الآيات التي نزلت بعد غزوة أحد ولسبب نزولها قصة ملخصها: أن رسول الله ﷺ أصيب يوم أحد، وأذاع المشركون أنه قتل، فدبَّ الوهن والضعف إلى بعض الصحابة، وتقاعسوا عن القتال فقال الله محذرًا من حصل له ضعف منهم، ومعاتبًا لهم على ما كان منهم من الهلع والجزع حين قيل لهم بأحد: إن محمدًا قُتِل، ومبيِّنًا قُبْح انصراف من انصرف منهم عن عدوهم وانهزامه عنه: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ﴾ (آل عمران: ١٤٤)، أي: لا ينبغي أن تجعلوا خلُوَّ الرسل قبله سببًا لانقلابكم على أعقابكم بعد موته أو قتله، بل اجعلوه سببًا للتمسُّك بدينه.

أما دعوى أن هذه الآية صريحة في ارتداد الصحابة بعد وفاة رسول الله ﷺ، فهي مجرد دعوى بلا برهان؛ ولو كانت الصحابة كذلك فلِمَ أبقوا عليها في القرآن، ولم يحذفوها مع جملة ما حذفوا من القرآن كما يعتقدون، وغريب أن يعتقد قوم هذا ثم يروون في كتبهم أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قرأ هذه الآية لما قبض رسول الله ﷺ أمام الملأ من الناس يحضهم على الثبات وعدم الارتداد!!

أما ما نسبوه إلى ابن عباس - رضي الله عنهما - من أنه فسر "الشاكرين" بـعلي بن أبي طالب، و"المرتدين على أعقابهم": الذين ارتدوا عنه، فغير صحيح، بل الصحيح في تفسيرها ما قاله علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "الشاكرين": الثابتون على دينهم - أبو بكر وأصحابه - فكان علي رضي الله عنه يقول: "كان أبو بكر أمين الشاكرين، وأمين أحباء الله، وكان أشكرهم وأحبهم إلى الله" [1].

---

١. موقف الشيعة الاثنى عشرية من صحابة رسول الله ﷺ، د. عبد القادر بن محمد عطا صوفي، مرجع سابق، ج١، ص١٧٥: ١٧٧ بتصرف يسير.

الخلاصة:

- لقد شَطّ أولئك الغلاة في الافتراء على صحابة رسول الله ﷺ بصفة عامة وأبي بكر وعمر وعثمان بصفة خاصة، مع ما لهم من الاختصاص برسول الله ﷺ والصحبة له والقربة إليه. وزعموا غَصْبهم للخلافة وتعمدهم تنحية علي ﷺ، على الرغم من أن توليهم جميعًا كان مبنيًّا على الشورى، وانعقاد الإجماع على خلافتهم، وقد أقر على نفسه بخلافتهم.
- لم يثبت عن النبي ﷺ أنه نص على إمامة علي ﷺ لا نصًّا جليًّا ولا خفيًّا، وقد شهد على نفسه بعدم استخلاف رسول الله ﷺ لأحد من بعده، وهناك مرويات عند هؤلاء أنفسهم تدحض ادعاءهم أن عليًّا منصوص عليه من قبل النبي.
- أما حديث الغدير الذي يمثل به الشيعة للنص الخفي، فإن الاختلاف بين أهل السنة والشيعة في مفهومه لا في ثبوته؛ فالشيعة يقولون: من كنت مولاه فعلي مولاه، أي: من كنت واليه فعلي واليه، وهذا فهم خاطئ، وأهل السنة والجماعة يقولون: إن الموالاة هي النصرة والمحبة، وعكسها المعاداة، وأدلتهم على هذا كثيرة.
- من يطالع أقوال المفسرين ويقف على سبب نزول قوله ﷻ: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ ﴾ (آل عمران: ١٤٤)؛ يعلم أن ليس فيها ما يدل على ارتداد الصحابة وانقلابهم بعد وفاة الرسول ﷺ، وصرف الخلافة عن علي ﷺ وأولاده.
- لو كانت تلك الآية بشأن الصحابة الخلفاء الثلاثة الأول، فلماذا لم يحذفوها مع جملة ما حذفوه من القرآن كما يقولون؟ وهل يستقيم منطقًا أن تكون نازلة فيهم مبينة حقيقة موقفهم ـ وصعب هو ومخجل لو كان كما صوره هؤلاء ـ ثم يتلوها أبو بكر على مسامع الناس بعد وفاة النبي ﷺ؟!

الشبهة الثانية والثلاثون

ادِّعاء أن عثمان بن عفان ﷺ استبدَّ بالخلافة وحابى بني أمية (*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المتقولين على الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان ﷺ أنه ألغى الشورى واستبد بالأمر لشيء في نفسه، ويستدلون على ذلك بما يزعمونه من أنه كان يَرْمي إلى أن تَقَرَّ الخلافة في آله من بني أمية يتداولونها بينهم في غير شورى، وأنّ ولاءه لأشرافهم حَمَلَهُ على معاندة الحق وإسخاط الأمة، ويرمون من وراء ذلك إلى الطعن في عدالة الصحابة.

وجوه إبطال الشبهة:

١) هذه التُّهَم التي رُمي بها عثمان ﷺ إنما ظهرت في ملابسات خاصة، ومن قِبَل فئات لا تسلم نفوسهم من أغراض خبيثة ضد الإسلام.

(*) التشكيك في الدين في روايات نجيب محفوظ ونظرائه، إيمان سالم البهنساوي، مكتبة المنار الإسلامية، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م. قصة الحضارة، ول ديورانت، مرجع سابق. القرآن وعلومه في مصر، عبد الله خورشيد، دار المعارف، مصر، ١٩٧٠م.

٢) لم يخالف عثمان ﷺ منهج النبي ﷺ وصاحبَيْه أبي بكر وعمر، وما أخذه عليه الثائرون من تولية أقربائه؛ فلعثمان ﷺ سُنة فيه عمَّن سبقه.

٣) لم يطمح عثمان ﷺ في جعل الخلافة وقفًا على بني أمية، ولا عُرِفَ عنه هذا إلا فيما ادَّعاه مخالفوه الذين لا يمثلون الأمة، ولم تكن مزاعمهم يومًا من الأيام تعبيرًا عن رأي عامٍّ لها.

التفصيل:

أولا. أجواء قلقة حول المزاعم:

فقد انتهت خلافة عثمان ﷺ بفتنة لم تَعْهَدها الحياة الإسلامية من قبل، ولم يزل البحث في حقيقة محرِّكيها الثائرين ونوازعهم جديرًا بأن يُظْهر لنا أسبابًا رُبَّما لا ترجع إلى عثمان ﷺ نفسه، فلقد انعقدت لعثمان بيعة بإجماع المسلمين بعدما استقرَّت كلمة أهل الشورى الستة عليه خليفة لعمر ﷺ، وقد مكث في الخلافة اثني عشر عامًا، جرى عُرْف المؤرخين أن يَقْسموها شَطْرين؛ لما شهدته سِتُّ السنين الأخيرة من أحداث اصْطُلِحَ على أنَّها "الفتنة الكبرى". وقد حفَّت بهذه الفتنة ملابسات خرجت بها عن أن تكون أزمة لعثمان نفسه إلى حيث تصبح تصويرًا لاضطراب اجتماعي انتاب المجتمع الإسلامي يومذاك.

وقد ناقش القضية في إجمال وافٍ د. حلمي صابر فكان مما قال: "لقد كان عثمان ﷺ ضحية التطبيق الخاطئ لمبدأ حق الأمة في محاسبة الحاكم، هذا المبدأ الذي أرست قواعده العقيدة الإسلامية، وكان بحق فتحًا جديدًا في حياة المسلمين على أعقاب الجاهلية، وعلى مسمع من طُغيان الأكاسرة والقياصرة، وأتباعهم في الشرق والغرب والشمال والجنوب.

ولقد استغل المناهضون لعثمان ﷺ هذا الحق أسوأ استغلال، فلبسوا مسوح الدين، وباسم حماية الأُمة من خطأ الحاكم، وباسم حماية المال العام من نهم الحاكم، وباسم فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتحت شعار "الساكت عن الحق شيطان أخرس"، باسم هذه الشِّعارات قام المُغرِضون بالتشنيع على عثمان ﷺ وتشويه صورته، وإلصاق التُّهم به، وتأليب الناس عليه في الأَمْصار؛ - باسم ذلك كله وباسم الحق - قاموا بذلك الافتراء على الشيخ الجليل، وهم في الحقيقة أَبْعد ما يكون عن الحق والحقيقة، فقد كانوا أصحاب هوى ومآرب خاصة.

فقد كان من بينهم من أقام عليه الخليفة الحدَّ، وكان من بينهم من حبس الخليفة أباه في جريمة، وكان من بينهم من فرَّق الخليفة بينه وبين حَليلة تزوَّجها على غير الشريعة، وكان من بينهم من أبى الخليفة عليه الولاية، ومنهم من كان مُنطوِي النِّية على الفساد والإفساد بوحدة الأمة ودينها.

لقد تجمعت هذه النفوس الدَّنيئة على هدف مشترك وهو التشهير بعثمان بن عفان ﷺ والتخطيط للتخلُّص منه، وراحوا في كل مِصْر يُؤلِّبون عليه الأمة، ويعدِّدون "جرائم عثمان" - كما ادعوا - وهم المجرمون على الحقيقة، حتى جاوز السَّيل الزُّبى، وفوجئ المسلمون بالنهاية المُروِّعة لشيخ الإسلام عثمان بن عفان ﷺ.

وكما قال الأستاذ خالد محمد خالد: والحق الذي نستخلصه من اسْتِكْناه الوقائع التاريخية عن ذلك العهد، أن خصوم الخليفة من أتباع ابن سبأ والمتآمرين

معهم، كانوا في حملة التشهير بالخليفة لا ينتظرون وجود أخطاء ينسجون منها بُهتانهم، فلقد كانوا مُصَمِّمِين على هذا التشهير وقادرين عليه، ولو برئت تصرفات الخليفة المالية من الهفوات، لما رضوا أن يَدَعُوا صفحتها بيضاء من غير سوء، ولسنا ننفي أو نستبعد وقوع أخطاء، إنما ننفي - بيقين كامل - أن تكون هذه الأخطاء ناجمة عن أدنى قصور في ذِمَّة الخليفة العظيم وأمانته، الأمر الذي أراد المتآمرون أن يصلوا إليه"[١].

ثانيًا. لم يخرج منهج عثمان ﷺ عن منهج النبي ﷺ وصاحبيه:

فلقد سار الخليفة الثالث ﷺ في منهجه على ما وجد عليه النبي ﷺ وخليفتَيْه أبي بكر وعمر، ولا تكاد تُؤْثر عنه شبهة يخالف فيها ما عُهِدَ عمَّن تقدمه؛ "فعندما بويع عثمان ﷺ بالخلافة قام في الناس خطيبًا، فأعلن عن نهجه السياسي مبينًا أنه سيتقيَّد بالكتاب والسنَّة وسيرة الشيخين، كما أشار في خطبته إلى أنه سيسوس الناس بالحِلْم والحكمة إلا فيما استوجبوه من الحدود، ثم حذرهم من الركون إلى الدنيا والافتتان بحُطامها؛ خوفًا من التّنافس والتّباغض والتّحاسد بينهم، مما يُفْضي بالأمة إلى الفُرقة والخلاف، وكأنَّ عثمان ﷺ ينظر وراء الحُجُب ببصيرته النافذة إلى ما سيحدث في هذه الأمة من الفتن بسبب الأهواء وتهالُك الناس على الدنيا.

فعن عون بن عبد الله بن عُتبة قال: خطب عثمان الناس بعدما بويع فقال: "أما بعد، فإني كُلِّفت وقد قبلت، ألا وإني متَّبع ولست بمبتدع، ألا وإنَّ لكم علي بعد كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ثلاثًا: اتباع من كان قبلي فيما اجتمعتم عليه وسننتم، وسنَّ أهل الخير فيما تسنّوا عن ملأ، والكف عنكم إلا فيما استوجبتم العقوبة، وإنَّ الدنيا خضرة وقد شُهيت إلى الناس ومال إليها كثير منهم، فلا تركنوا إلى الدنيا ولا تثقوا بها، فإنها ليست بثقة، واعلموا أنها غير تاركة إلا من تركها"[٢].

لقد أعلن ذو النورين عثمان ﷺ أن مرجعيته العليا لدولته كتاب الله وسنة رسوله ﷺ والاقتداء بالشيخين في هديهما.

فالمصدر الأول هو كتاب الله ﷻ: ويشتمل على جميع الأحكام الشرعية التي تتعلق بشئون الحياة، كما يتضمن مبادئ أساسية وأحكامًا قاطعة لإصلاح كل شُعبة من شُعَب الحياة، كما بيَّن القرآن الكريم للمسلمين كل ما يحتاجون إليه من أسس تقوم عليها دولتهم.

أما المصدر الثاني فهو السنة المطهرة: التي يُسْتَمد منها الدستور الإسلامي وأصوله، ومن خلالها تعرف صيغ تنفيذ وتطبيق أحكام القرآن.

وأما الثالث مرجعيًّا فهو الاقتداء بالشيخين أبي بكر وعمر؛ فقد قال رسول الله ﷺ: "اقتدوا بالذين من بعدي"، وأشار إلى أبي بكر وعمر[٣].

---

١. نظرات في تاريخ الخلفاء الراشدين، د. حلمي صابر، طبعة خاصة، ٢٠٠١م، ص٢٥٣ وما بعدها.

٢. تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة من روايات الإمام الطبري والمُحَدِّثين، د. محمد أمحزون، دار السلام، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص٢٢٨.

٣. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، باقي مسند الأنصار، حديث حذيفة بن اليمان ﷺ عن النبي ﷺ (٢٣٣٢٤)، والترمذي في سننه، كتاب المناقب، باب في مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما (٣٦٦٣)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (١١٤٢).

إن دولة ذي النورين خضعت للشريعة، وأصبحت سيادة الشريعة الإسلامية فيها فوق كل تشريع، وفوق كل قانون، والحاكم فيها مقيد بأحكام لا يتقدم ولا يتأخر عنها، وطاعة الخليفة مقيدة بطاعة الله؛ فقد قال رسول الله ﷺ: "لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق"[1]، وقال ﷺ: "لا طاعة في المعصية، إنما الطاعة في المعروف"[2].

وهيمنة الشريعة على الدولة من خصائص الخلافة الراشدة، ومن هنا كان قول عثمان ﷺ: "إن وجدتم في كتاب الله أن تضعوا رجلي في القيد فضعوا رجلي في القيد"[3].

هل يستقيم عقلًا ومنطقًا في حق من يقول ذلك ويلتزم به أن يحابي أحدًا أو يجامله على حساب المسلمين والأمة، وهو الذي علم قول النبي ﷺ: "ما من عبد يسترعيه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاشّ لرعيته إلا حرَّم الله عليه الجنة"[4]؟!

أما فيما يتعلق بتوليته ﷺ بعض أقاربه، فإن الطاعنين يكثرون من الحديث عن محاباة عثمان أقاربه وسيطرتهم على أَزِمَّة الحكم في عهده، وأقارب عثمان الذين ولَّاهم ﷺ أولهم: معاوية، والثاني: عبد الله بن سعد بن أبي السرح، والثالث: الوليد بن عقبة، والرابع: سعيد بن العاص، والخامس: عبد الله بن عامر، هؤلاء خمسة ولَّاهم عثمان ﷺ وهم من أقاربه، وهذا في زعمهم مطعن عليه، فلننظر أولًا من هم ولاة عثمان ﷺ، إنهم ثمانية عشر واليًا، أفلا يصح أن يكون خمسة من بني أمية يستحقون الولاية، وبخاصة إذا علمنا أن النبي ﷺ كان يولِّي بني أمية أكثر من غيرهم، فهل كان النبي ﷺ يحابي أحدًا؟! حاشاه ذلك، فماذا تنقمون إذًا من تولية عثمان بعض أقاربه؟![5] وقد كان عثمان ﷺ في سياسته مع الولاة يعتمد على مشورة الصحابة في كثير من تصرفاته، فأين استبداده إذًا[6]؟!

إن تولية عثمان بن عفان ﷺ أقاربه كمعاوية وعبد الرحمن بن عثمان ومروان بن الحكم وغيرهم، أمر سائغ ما لم يثبت أنهم فُسَّاق، أو أن فسقهم ثبت عنده فأقرهم، أو أنه ولاهم يوم ولاهم وهم فساق ليسوا بأهل للولاية، ولكن لم يثبت شيء من هذا، فقد كان هؤلاء النفر أهل نجدة وكفاية وبصيرة بالإِمْرة وقدرة عليها وإن لم يكونوا زهادًا، وقد كان معاوية من أمراء عمر طول مدته فما نقم عليه أحد.

وما ذهب إليه هؤلاء من أن عثمان ﷺ كان يحبهم ويخصهم بالعطاء، وأنه أعطى مروان جميع خُمُس إفريقية، فإنه باطل ومَحْض افتراء منهم، فقد كان عثمان ﷺ أتقى لله وأنزه نفسًا، مع إنفاقه في سبيل الله وكثرة بذله لماله ونفسه في نصرة الدين، وقد ذكروا أنه ﷺ كان يعطيهم من بيت مال المسلمين، وهذا زعم

١. صحيح: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٨/ ١٧٠) برقم (٣٨١)، والقضاعي في مسند الشهاب (٢/ ٥٥) برقم (٨٧٣)، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٧٥٢٠).

٢. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التمني، باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان (٦٨٣٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية (٤٨٧١)، واللفظ للبخاري.

٣. عثمان بن عفان، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٩٧، ٩٨.

٤. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأحكام، باب من استرعى رعية فلم ينصح (٦٧٣٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب فضيلة الإمام العادل (٤٨٣٤)، واللفظ له.

٥. عثمان بن عفان، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٣١٣.

٦. المرجع السابق، ص٢٩٧ بتصرف.

باطل، فهو إنما كان يعطيهم من مال نفسه".

ويقول الإمام تقي الدين ابن تيمية مدافعًا عن عثمان ﷺ: "ولا نعرف قبيلة من قبائل قريش فيها عمال لرسول الله ﷺ أكثر من بني عبد شمس؛ لأنهم كانوا كثيرين، وكان فيهم شرف وسؤدد، فاستعمل النبي ﷺ في عزّة الإسلام على أفضل الأرض مكّة عتّاب بن أسيد بن أبي العاص بن أمية، واستعمل عثمان بن سعيد بن العاص على تيماء وخيبر وقرى عُرَيْنَة، واستعمل أبان بن سعيد بن العاص على بعض السرايا، ثم استعمله على البحرين فلم يزل عليها بعد العلاء بن الحضرمي حتى تُوفي النبي ﷺ، واستعمل الوليد بن عقبة بن أبي معيط حتى أنزل الله فيه: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمًۢا بِجَهَٰلَةٍ﴾ (الحجرات: ٦).

فيقول عثمان: أنا لم أستعمل إلا من استعمله النبي ﷺ منهم ومن جنسهم ومن قبيلتهم، وكذلك أبو بكر وعمر بعده، فقد ولّى أبو بكر يزيد بن أبي سفيان بن حرب في فتوح الشام، وأقرَّه عمر، ثم ولّى عمر بعده أخاه معاوية.

وهذا النقل عن النبي ﷺ في استعمال هؤلاء ثابت مشهور عنه، بل متواتر عند أهل العلم، ومنه متواتر عند علماء الحديث، ومنه ما يعرفه العلماء منهم، ولا ينكره أحد منهم"[1].

"ثم يقال بعد ذلك: إن هؤلاء الولاة لم يتولّوا كلُّهم في وقت واحد، بل كان عثمان بن عفان ﷺ قد ولّى الوليد بن عقبة ثم عزله، فولّى مكانه سعيد بن العاص، وأيضًا لم يُتَوَفَّ عثمان إلا وقد عزل أيضًا سعيد بن العاص، فعندما تُوفِّي عثمان لم يكن من بني أمية من الولاة إلا ثلاثة؛ وهم: معاوية بن أبي سفيان، وعبد الله بن سعد بن أبي السرح، وعبد الله بن عامر بن كريز فقط"[2].

ثم لو كان عثمان ﷺ يريد أن يجامل أحدًا من أقاربه على حساب المسلمين لكان ربيبه محمد بن أبي حذيفة أولى الناس بهذه المجاملة، ولكن الخليفة أبي أن يوليه شيئًا ليس كفئًا له بقوله: "يا بني، لو كنت رضًا ثم سألتني العمل لاستعملتك، ولكن لست هناك"، ولم يكن ذلك كراهية منه له ولا نفورًا، وإلا لما جهزه من عنده وأعطاه حين استأذن في الخروج إلى مصر[3].

كما أن بعض الذين ولّاهم عثمان ﷺ لا تربطهم بعثمان وشائج القرابة القريبة، وهناك في بني أمية من كان أقرب إلى عثمان منهم، مثل عبد الله بن سعد بن أبي السرح الذي لم يكن أحد بني عمومة عثمان، فهو عامري من بني عامر بن لؤي، وصلة قرابته لعثمان أنهما أخوان من الرضاعة[4].

ثالثًا. لم يُعرَف عن عثمان ﷺ أنه جعل الخلافة وقفًا على بني أُمية ولا طمح لذلك، ولم ينقل ذاك عنه إلا من قِبَل مخالفيه، وهم قلة لا يُعْتَدُّ بمزاعمهم:

فلا ينبغي أن تُفسر ثورة الخارجين عليه كأنها ثورة شعبية للأمة، وذلك هو ما يتفق مع طبيعة الأحداث، فلم يكن الثائرون على عثمان ﷺ ممثّلين للأمة لتجب

١. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، ابن تيمية، خرَّج أحاديثه وعلق عليه: محمد أيمن الشبراوي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ج٦، ص١٠٦.

٢. حقبة من التاريخ، عثمان بن محمد الخميس، مرجع سابق، ص١٣٦، ١٣٧.

٣. عثمان بن عفان، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٣٤٠.

٤. الدولة الأموية المفترى عليها، د. حمدي شاهين، دار القاهرة للكتاب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٥م، ص١٦٠.

عليه طاعتهم، وخلع نفسه من الخلافة، ولم يكن زعماؤهم من السابقين إلى الإسلام، أو أهل الحلِّ والعَقْد الذين لهم حق الخَلع والتأمير، بل كانوا جماعات من الموتورين من رجال القبائل الذين أنكروا تفضيل قريش عليهم في الحُكْم والعطاء، ومن المخدوعين بالدعاية السبئيَّة النشطة التي تبغي الكيد للإسلام من وراء ستار، وتستهدف تعطيل مسيرته في الفتح والجهاد.

وكان زعماؤهم من الرجال الذين لم يحسنوا فقه الإسلام في التغيير، أو ممن أغاظتهم بعض اجتهادات عثمان ﷺ أو أحكامه ضدَّ بعض رجال عشائرهم، ولا يستقيم نظام للجماعة ولا للدولة إذا كان كُلَّما أراد فريق من أبنائها تغيير أمير ثاروا عليه، وافتاتوا على حقوق الأمة فخلعوه أو قتلوه، وللإسلام منهجه في التغيير الذي يحتِّم توافر الرَّغبة العامة فيه، وتوافر القوة القادرة عليه، مع ضرورة ألا يؤدي ذلك إلى إحداث مُنكر أكبر منه، وأشد خطرًا مثلما حدث في هذه الفتنة الهَوْجاء[1].

وللعقَّاد في هذا الصدد رأي سديد يقول فيه: "وللسائل في أمثال هذه المآزق أن يسأل: إذا فعل عثمان هذا أو ذاك فسخطوا عليه، فهل يرضون عنه لو لم يفعل هذا وذاك؟! واليقين في رأينا أن الرضا عنه في أمثال ذلك المأزق مطمع لا يرام، لأنَّ أساس البلاء كلِّه سهولة الشكوى من الدَّهماء، ومتى سهلت الشكوى فالإعراض عنها محنة، واستجابتها محنتان؛ لأنها تغري بالشكوى من جديد، وتزيد البلاء بزيادة السهولة، طمعًا في دوام الإصغاء"[2].

ورغم كثرة ما قيل عن سيطرة الأمويين على مقاليد الأمور في خلافة عثمان ﷺ؛ فإن حقائق التاريخ تثبت أن كثيرًا من المناصب كانت بعيدة عنهم، مثل القضاء وبيت المال والشرطة والنيابة عن الحج، وباقي الولايات الإسلامية[3]. فلو كان عثمان ﷺ يريد أن يصل الأمويون للخلافة، فلماذا لم يعينهم في هذه الوظائف لإحكام السيطرة؟!

وصفوة القول حقيقة مُؤدَّاها أن عثمان بن عفان ﷺ كان حقًّا شديد الحب لأقاربه، وقد ولّى نفرًا منهم بعض الولايات، ولكن ذلك لم يَمِلْ به إلى غشيان محرم، أو إساءة السيرة والسياسة؛ فقد كان ولاته أكفأ في السياسة وأقدر في الإدارة من غيرهم، ولم يكن لسياستهم دور مؤكد في إثارة الناس على عثمان، بل إن الدور الأكبر في ذلك يعود إلى براعة تنظيم السبئية الذين سَمَّمُوا الجو بالإشاعات الكاذبة؛ مستغلين لين الخليفة ورغبته في المسالمة والموادعة، وشفقته من إراقة الدماء أو العنف مع بعض من يظهرون الإسلام[4].

الخلاصة:

- مما يتعين عند البحث في تاريخ الخليفة الثالث عثمان ﷺ أن تؤخذ في الاعتبار التغيرات الاجتماعية التي شهدها عهده، والملابسات الخاصة التي اكتنفت أمر الثورة عليه، فلربما ينتهي البحث إلى أنها أحداث مدبرة

١. الدولة الإسلامية في عصر الخلفاء الراشدين، د. حمدي شاهين، مرجع سابق، ص٢٨١، ٢٨٢.

٢. تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة، د. محمد أمحزون، مرجع سابق، ص٢٩٧.

٣. الدولة الأموية المفترى عليها، د. حمدي شاهين، مرجع سابق، ص١٦٢.

٤. المرجع السابق، ص١٦٥ بتصرف.

تلَمَّست لنفسها الأسباب، أو ضخَّمت هفوات يسيرة لا تصلح أساسًا لثورة أو دافعًا لها.

- لم يخرج عثمان ﷺ في عامة أمره - عن نهج النبي ﷺ وصاحبيه أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - إلا أن يكون أمرًا مباحًا توسَّع فيه وقد تركه سلفه الراشدون تورعًا.
- أمّا أنه ولّى أقرباءه من بني أمية، فليست القرابة من الخليفة مانعة لذي كفاءة عن الولايات، وولاية الأمصار قد يقدَّم فيها القوي على التَّقي؛ إذ المعوّل هنا على إقامة مصالح الرعية وسياسة أمورهم، لا سيما أن النبي ﷺ لم يولِّ من حي من العرب ما ولي من بني أُمَيّة.
- إن أمير المؤمنين عثمان بن عفان لم يولِّ من بني أمية إلا خمسة ولاة، من بين ثمانية عشر واليًا، ثم توفي عن ثلاثة منهم فقط على بعض الولايات، فأين هذه المحاباة أو المجاملة، وأي مجاملة هذه على حساب الدين ومصلحة الأمة؟!
- لو كان عثمان ﷺ يريد أن يستولي بنو أمية على مقاليد الحكم لَوَلّاهم في المناصب الحيوية القابضة على شئون الدولة، كبيت المال والقضاء والشرطة وغيرها، ولكن هذا لم يحدث.
- لقد كان جميع من ولاهم عثمان ﷺ من الأمويين أكفأ في السياسة وأقدر على الإدارة من غيرهم، ولكن الفتنة كانت بتدبير السبئية المُحْكم الذين أشاعوا الأراجيف وشنّعوا بالولاة، في حملة لهَدْم الدين.

الشبهة الثالثة والثلاثون

الزعم أن عثمان بن عفان ﷺ فرض مصحفه مستغلا سلطته السياسية (*)

مضمون الشبهة:

يزعم بعض المشككين أن عثمان ﷺ استغلّ وضعه السياسي - باعتباره خليفة للمسلمين - وفرض عليهم نسخة القرآن التي كتبها هو، وأحرق النسخ الأخرى؛ ويهدفون من وراء ذلك إلى إثارة الشكوك حول جمع المصحف العثماني المتداول بين المسلمين إلى الآن.

وجوه إبطال الشبهة:

١) الظروف المحيطة بجمع المسلمين على مصحف واحد كانت توجب ذلك؛ لدرء الفتنة، وإغلاق باب الشِّقاق، وتوحيد المسلمين على قراءة واحدة.

٢) لقد حصل للمصحف الذي جمع عثمان ﷺ الناس عليه إقرار كبار الصحابة من كتبة الوحي، وقد حرق ﷺ المصاحف الأخرى على ملأ منهم، ولم ينكر أحد منهم ذلك عليه، كما أن الأمة تلقت صنيعه بالقبول والشكر.

٣) مصحف عثمان ﷺ تحققت فيه شروط الدقة والتوثيق؛ فاتبعه المسلمون ولم يُختلف عليه.

التفصيل:

أولا. الظروف المحيطة بجمع المسلمين على مصحف واحد، وضرورة توحيد المسلمين على قراءة واحدة:

لقد اتسعت الفتوحات الإسلامية، وتفرق القراء في

(*) موقع الأرثوذوكس. www.quartols.org.lb

الأمصار، وأخذ أهل كل مصر عمن وفد إليهم قراءته، ووجوه القراءة التي يؤدون بها القرآن مختلفة باختلاف الأحرف التي نزل عليها، فكانوا إذا ضمهم مجمع أو موطن من مواطن الغزو عجب البعض من وجوه هذا الاختلاف، وقد يقنع بأنها جميعًا مسندة إلى رسول الله ﷺ، ولكن هذا لا يحول دون تسرُّب الشك للناشئة التي لم تدرك الرسول ﷺ، فيدور الكلام حول فصيحها وأفصحها، وذلك يؤدي إلى الملاحاة إن استفاض أمره ومردوا عليه، ثم إلى اللجاج والتأثيم، وتلك فتنة لا بد لها من علاج[1].

أضف إلى ذلك أن الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن لم تكن معروفة لأهل تلك الأمصار، ولم يكن من السهل عليهم أن يعرفوها كلها، حتى يتحاكموا إليها فيما يختلفون، إنما كان كل صحابي في إقليم، يقرئهم بما يعرف فقط من الحروف التي نزل عليها القرآن. ولم يكن بين أيديهم مصحف جامع يرجعون إليه فيما شجر بينهم.

ولتلك الأسباب سالفة الذكر؛ رأى عثمان ﷺ بثاقب رأيه، وصادق نظره أن يتدارك ذلك الأمر، وأن يستأصل الداء، قبل أن يعِزَّ الدواء، فجمع أعلام الصحابة وذوي البصر منهم، وأجال الرأي بينه وبينهم في علاج هذه الفتنة، ووضع حدٍّ لذلك الاختلاف، وحسم مادة هذا النزاع، فأجمعوا أمرهم على استنساخ مصاحف يرسل منها إلى الأمصار، وأن يأمر الناس بإحراق كل ما عداها وألا يعتمدوا سواها، وبذلك يُرْأب الصدع، ويجبر الكسر، وتعتبر تلك المصاحف العثمانية الرسمية، نورهم الهادي في ظلام هذا الاختلاف، ومصباحهم الكشاف في ليل تلك الفتنة، وحَكَمهم العدل في ذاك النزاع والمِراء، وشفاءهم الناجع من مصيبة ذلك الداء[2].

ولبيان وجه المغالطة ومدى الإجحاف بحقِّ سيدنا عثمان بن عفان ﷺ والتحامل عليه بدلًا من الثناء على صنيعه، أضع بين يدي القارئ نص رواية ابن الأثير، بهذا الخصوص، حيث قال تحت عنوان "ذِكْر غزو حذيفة الباب وأمر المصاحف": "وفيها صُرف حذيفة عن غزو الري إلى غزو الباب مددًا لعبد الرحمن بن ربيعة، وخرج معه سعيد بن العاص فبلغ معه أذربيجان، وكانوا يجعلون الناس رِدْأً، فأقام حتى عاد حذيفة ثم رجعا، فلما عاد حذيفة قال لسعيد بن العاص: لقد رأيت في سِفْرتي هذه أمرًا لئن تُرِك الناس لَيَخْتَلِفُنَّ في القرآن ثم لا يقومون عليه أبدًا، قال: وما ذاك؟ قال: رأيت أناسًا من أهل حمص يزعمون أن قراءتهم خير من قراءة غيرهم، وأنهم أخذوا القرآن عن المقداد، ورأيت أهل دمشق يقولون: إن قراءتهم خير من قراءة غيرهم، ورأيت أهل الكوفة يقولون مثل ذلك، وأنهم قرأوا على ابن مسعود، وأهل البصرة يقولون مثل ذلك، وأنهم قرأوا على أبي موسى ويسمّون مصحفه "لباب القلوب".

فلما وصلوا إلى الكوفة أخبر حذيفة الناس بذلك وحذَّرهم ما يخاف، فوافقه أصحاب رسول الله ﷺ

---

١. مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١٣، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ص١٢٣.

٢. مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، ج١، ص٢١٣.

وكثير من التابعين، وقال له أصحاب ابن مسعود: ما تنكر؟ ألسنا نقرؤه على قراءة ابن مسعود؟ فغضب حذيفة ومن وافقه، وقالوا: إنما أنتم أعراب فاسكتوا فإنكم على خطأ، وقال حذيفة: والله لئن عشتُ لآتين أمير المؤمنين، ولأشيرن عليه أن يحول بين الناس وبين ذلك.

فأغلظ له ابن مسعود، فغضب سعيد وقام، وتفرَّق الناس وغضب حذيفة، وسار إلى عثمان ﷺ، فأخبره بالذي رآه، وقال: أنا النذير، فأدركوا الأمة، فجمع عثمان الصحابة، وأخبرهم الخبر، فأعظموه ورأوا جميعًا ما رأى حذيفة فأرسل عثمان بن عفان ﷺ إلى حفصة بنت عمر - رضي الله عنها - أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها، وكانت هذه الصحف هي التي كُتبت في أيام أبي بكر ﷺ، فإن القتل لما كثر في الصحابة يوم اليمامة، قال عمر لأبي بكر - رضي الله عنهما -: إن القتل قد كثر واستحرّ بقُرّاء القرآن يوم اليمامة، وإني أخشى أن يستحرّ القتل بالقراء؛ فيذهب من القرآن كثير، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن، فأمر أبو بكر زيد بن ثابت ﷺ فجمعه من الرقاع والعُسب وصدور الرجال، فكانت الصحف عند أبي بكر الصديق ﷺ، ثم عند عمر بن الخطاب ﷺ، فلما تُوُفِّي عمر أخذتها حفصة، فكانت عندها.

فأرسل عثمان ﷺ إليها و أخذها منها، وأمر زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان ﷺ: إذا اختلفتم فاكتبوها بلسان قريش؛ فإنما نزل بلسانهم، ففعلوا، فلما نسخوا الصحف ردّها عثمان ﷺ إلى حفصة وأرسل إلى كل أفق بمصحف، وحرق ما سوى ذلك[1] ®.

فهل يؤاخذ عثمان ﷺ بهذا العمل الجليل ويعتبر من مساوئه؟! أم يمدح لأجله، ويوضع ضمن سجله التاريخي المضيء، وضمن سياساته الرشيدة؟! لقد أراد أعداء الإسلام أن يختلف المسلمون في كتابهم وأن يحرّفوه ويبدّلوه، كما فعلت النصارى واليهود قبلهم، وذلك لأنهم ينقمون على عثمان؛ لأنه وحّد الأمة وجمع شتاتها وتدارك الأمر في حينه قبل فوات الأوان بتوفيق الله تعالى له.

ثانيًا. إقرار كبار الصحابة من كتبة الوحي عثمان ﷺ حين جمع وحين أحرق:

ومن الثابت تاريخيًّا أن عثمان ﷺ شرع في تنفيذ هذا القرار الحكيم، أواخر سنة أربع وعشرين وأوائل سنة خمس وعشرين من الهجرة، فعهد في نسخ المصاحف إلى أربعة من خيرة الصحابة، وثقات الحفاظ، وهم: زيد بن ثابت، وعبد الله بن الزبير، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام[2].

يقول الشيخ مناع القطان: "ودلَّت الآثار على أن الاختلاف في وجوه القراءة لم يفزع منه حذيفة بن اليمان

---

١. الكامل في التاريخ، ابن الأثير، دار الفكر، بيروت، د. ت، ج٣، ص٥٥، ٥٦. وللمزيد انظر: مدخل إلى القرآن الكريم، محمد عبد الله دراز، ترجمة: محمد عبد العظيم علي، مراجعة: د. السيد محمد بدوي، دار القلم، الكويت، ط٥، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ص٤٠.

® في **"أسباب جمع عثمان للقرآن ومزاياه"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الرابعة عشرة. والوجه الثالث، من الشبهة السابعة؛ من الجزء الحادي عشر (سلامة القرآن الكريم).

٢. مناهل العرفان في علوم القرآن، عبد العظيم الزرقاني، مرجع سابق، ج١، ص٢١٣.

وحده، بل شاركه غيره من الصحابة في ذلك، عن ابن جرير قال: "حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا ابن علية قال: حدثنا أيوب عن أبي قلابة قال: لما كان في خلافة عثمان جعل المعلم يعلّم قراءة الرجل، والمعلم يعلم قراءة الرجل، فجعل الغلمان يلتقون فيختلفون، حتى ارتفع ذلك إلى المعلمين - قال أيوب: فلا أعلمه إلا قال - حتى كفر بعضهم بقراءة بعض، فبلغ ذلك عثمان، فقام خطيبًا، فقال: "أنتم عندي تختلفون فيه وتلحنون، فمن نأى عني من أهل الأمصار أشد فيه اختلافًا وأشد لحنًا، اجتمعوا يا أصحاب محمد ﷺ فاكتبوا للناس إمامًا".

قال أبو قلابة: فحدثني أنس بن مالك، قال: كنت فيمن يُمْلى عليهم، قال: فربما اختلفوا في الآية فيذكرون الرجل قد تلقاها من رسول الله ﷺ، ولعله أن يكون غائبًا في بعض البوادي، فيكتبون ما قبلها وما بعدها، ويدعون موضعها حتى يجيء أو يرسل إليه، فلما فرغ من المصحف كتب عثمان إلى أهل الأمصار: إني قد صنعت كذا وكذا، ومحوت ما عندي فامحوا ما عندكم.

وعن سويد بن غفلة قال: قال علي رضي الله عنه: لا تقولوا في عثمان رضي الله عنه إلا خيرًا، فوالله ما فعل الذي فعل في المصحف إلا على ملأ منا. قال: ما تقولون في هذه القراءة؟ قد بلغني أن بعضهم يقول: إن قراءتي خير من قراءتك، وهذا يكاد يكون كفرًا، قلنا: فما ترى؟ قال: أرى أن يُجْمَعَ الناس على مصحف واحد فلا تكون فرقة ولا اختلاف، قلنا: فنِعْمَ ما رأيت.

وهذا يدل على أن ما صنعه عثمان قد أجمع عليه الصحابة، فلقد كتبت المصاحف على حرف واحد من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن؛ ليجتمع الناس على قراءة واحدة، وردّ عثمان الصحف إلى حفصة، وبعث إلى كل أفق بمصحف من المصاحف، واحتبس بالمدينة واحدًا هو مصحفه الذي يسمى الإمام، وتسميته بذلك لما جاء في بعض الروايات من قوله رضي الله عنه: "اجتمعوا يا أصحاب محمد ﷺ فاكتبوا للناس إمامًا"، وأمر أن يُحرق ما عدا ذلك من صحيفة أو مصحف[1].

ولقد تلقَّت الأمة ذلك بالطاعة، وتركت القراءة بالأحرف الستة الأخرى، ولا ضير في ذلك، فإن القراءة بالأحرف السبعة ليست واجبة، ولو أوجب رسول الله ﷺ على الأمة القراءة بها جميعًا لوجب نقل كل حرف منها نقلًا متواترًا تقوم به الحجة، ولكنهم لم يفعلوا ذلك فدل هذا على أن القراءة بها من باب الرخصة، وأن الواجب هو تواتر النقل ببعض هذه الأحرف السبعة، وهذا ما حدث فعلًا.

قال ابن جرير فيما فعله عثمان: وجمعهم على مصحف واحد، وحرف واحد، وحرق ما عدا المصحف الذي جمعهم عليه، وعزم على كل من كان عنده مصحف يخالف المصحف الذي جمعهم عليه، أن يحرقه، فاستوثقت له الأمة على ذلك بالطاعة، ورأت أن فيما فعل من ذلك الرشد والهداية، فتركت القراءة بالأحرف الستة التي عزم عليها إمامها العادل في تركها، طاعة منها له، ونظرًا منها لأنفسها ولمن بعدها من سائر أهل مِلّتها، حتى درست من الأمة معرفتها، وتقفت آثارها، فلا سبيل لأحد اليوم إلى القراءة بها، لدثورها وعفو آثارها، وتتابُع المسلمين على رفض القراءة بها، من غير

١. مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، مرجع سابق، ص١٢٥، ١٢٦.

جحود صحتها وصحة شيء منها، ولكن نظرًا منها لأنفسها ولسائر أهل دينها، فلا قراءة للمسلمين اليوم إلا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم الشفيق الناصح، دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية"[1].

ويقول الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني: "وبعدئذ طهر الجو الإسلامي من أوبئة الشقاق والنزاع، وأصبح مصحف ابن مسعود، ومصحف أبي بن كعب، ومصحف عائشة، ومصحف علي، ومصحف سالم مولى أبي حذيفة، أصبحت كلها وأمثالها في خبر كان، مغسولة بالماء أو محروقة بالنيران: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا ﴿٢٥﴾﴾ (الأحزاب).

ورضي الله عن عثمان، فقد أرضى بذلك العمل الجليل ربه، وحافظ على القرآن، وجمع كلمة الأمة، وأغلق باب الفتنة، ولا يبرح المسلمون يقطفون من ثمار صنيعه هذا إلى اليوم وما بعد اليوم.

ولن يقدح في عمله هذا أنه أحرق المصاحف والصحف المخالِفة للمصاحف العثمانية؛ فقد علمت وجهة نظره في ذلك. على أنه لم يفعل ما فعل من هذا الأمر الجلل، إلا بعد أن استشار الصحابة، واكتسب موافقتهم، بل وظفر بمعاونتهم وتأييدهم وشكرهم.

روى أبو بكر الأنباري عن سويد بن غفلة قال: "سمعت علي بن أبي طالب ﷺ يقول: يا معشر الناس، اتقوا الله، وإياكم والغلو في عثمان، وقولكم: حرّاق مصاحف، فوالله ما حرقها إلا عن ملأ منا أصحاب رسول الله ﷺ". وعن عمر بن سعيد قال: قال علي بن أبي طالب ﷺ: "لو كنت الوالي وقت عثمان، لفعلت في المصاحف مثل الذي فعل عثمان ﷺ وجزاه الله أحسن الجزاء على هذا الصنيع"[2].

فهذه شهادة ناصعة من علي ﷺ بأن عثمان ﷺلم يفعل ذلك انفرادًا برأيه أو استبدادًا منه، أو استغلالًا لمنصبه السياسي، بل فعله بموافقة جموع الصحابة.

ثالثًا. تحققت في مصحف عثمان ﷺ شروط الدقة والتوثيق، التي لم تتوافر لأي مصحفٍ آخر؛ مما حدا بالصحابة أن يُجْمعوا عليه ويحرقوا ما سواه:

وحول هذا الموقف يقول الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني: "بعد أن أتم عثمان ﷺ نسخ المصاحف بالصورة السابقة، عمل على إرسالها وإنفاذها إلى الأقطار، وأمر أن يحرق كل ما عداها مما يخالفها، سواء كانت صحفًا أم مصاحف؛ وذلك ليقطع عرق النزاع من ناحية، وليحمل المسلمين على الجادة في كتاب الله ﷻ من ناحية أخرى، فلا يأخذوا إلا بتلك المصاحف التي توافر فيها من المزايا ما لم يتوافر في غيرها.

وهذه المزايا هي:

- الاقتصار على ما ثبت بالتواتر، دون ما كانت روايته آحادًا.
- إهمال ما نسخت تلاوته، ولم يستقر في العرضة الأخيرة.
- ترتيب السور والآيات على الوجه المعروف الآن، بخلاف صحف أبي بكر ﷺ فقد كانت مرتبة الآيات دون السور.

---

١. المرجع السابق، ص١٢٦، ١٢٧.

٢. مناهل العرفان، عبد العظيم الزرقاني، مرجع سابق، ج١، ص٢١٦.

- كتابتها بطريقة كانت تجمع وجوه القراءات المختلفة، والأحرف التي نزل عليها القرآن.
- تجريدها من كل ما ليس قرآنا، كالذي كان يكتبه بعض الصحابة في مصاحفهم الخاصة؛ شرحًا لمعنى أو بيانًا لناسخ ومنسوخ أو نحو ذلك.

وقد استجاب الصحابة لعثمان ، فحرقوا مصاحفهم، واجتمعوا جميعًا على المصاحف العثمانية حتى عبد الله بن مسعود الذي نُقِل عنه أنه أنكر أولًا مصاحف عثمان، وأنه أبى أن يحرق مصحفه - رجع وعاد إلى حظيرة الجماعة، حين ظهرت له مزايا تلك المصاحف العثمانية، واجتماع الأمة عليها وتوحيد الكلمة بها[1]®.

وعن مسألة جمع القرآن في مصحف واحد، أو جمع الناس على مصحف واحد يقول د. حلمي صابر: فهذا بلا شك من أعظم الأعمال التي قدمها عثمان للأمَّة، ولم يكن عثمان أوَّل من فعلها، فقد سبق وجُمع القرآن في عهد أبي بكر ، ولم يعترض أحد على ذلك. وحينما قام عثمان بتحريق الصحف الأخرى التي في أيدي الصحابة، إنما كان ذلك من أجل توحيد الأمة على كتاب واحد، ولم يمانع الصحابة في ذلك، بل وافقه الجميع وأيدوه على هذا الجمع، وشكروا له هذا الصنيع. وهذا العمل كان من أبرز أعمال عثمان في سياسته الداخلية"[2].

فهل يجوز ذم الناس حيث أرادوا بفعلهم الإحسان والإصلاح والإفادة؟! وهل جزاء الإحسان إلا الإحسان؟!

الخلاصة:

- رواية جَمْع عثمان الناس على مصحف واحد، وإحراق ما عداه مشهورة في كتب التاريخ والسير، ولا مجال إلى إنكارها.
- لم يفرض عثمان مصحفه على الأمة الإسلامية مستغلًا سلطته السياسية، ولكنه أحسن إلى الأمة وكتابها، حين تبلبلت ألسنتها واختلفت قراءتها، وتنازعت جماعتها، كلٌّ يزعم صواب قراءته، فجمعهم على مصحف واحد، ووحّد قراءتهم، ففرحت الأمة جميعها بهذا العمل، وشكرت له صنيعه.
- لم يكن عثمان مستبدًّا برأيه في جمعه الناس على مصحف واحد، ولم يصنع ما صنعه إلا بعد أن استشار كبار الصحابة فيه، فأيّدوه وأثنوا عليه، بل ساعدوه في إجراء هذا الأمر الجلل على أكمل وجه، ولم يحرق المصاحف الأخرى المخالفة للمصحف الجامع إلا على ملأ منهم، فتلقت الأمة صنيعه هذا بالطاعة والشكر والعرفان.
- لقد توافرت في مصحف الإمام شروط الدقة والتوثيق التي لم تتوافر لغيره من المصاحف؛ فاتبعه المسلمون ولم يختلفوا فيه.
- يُعَدّ جمع عثمان الناس على مصحف واحد من أعظم الأعمال التي قدّمها للأمة الإسلامية، فجزاه الله عنها وعن قرآنها خير الجزاء.



---

1. المرجع السابق، ص٢١٥، ٢١٦.

® في **"دقة عثمان وحرصه في جمع القرآن"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الحادية عشرة، من الجزء الحادي عشر (سلامة القرآن الكريم).

2. نظرات في تاريخ الخلفاء الراشدين، د. حلمي صابر، مرجع سابق، ص٢٥٨.

الشبهة الرابعة والثلاثون

ادعاء أن أبا ذرّ رضي الله عنه زعيم تقدمي اشتراكي اختلف مع عثمان وولاته، فحدَّد عثمان إقامته(*)

مضمون الشبهة:

يـزعم بعـض المغرضـين أن أبـا ذر رضي الله عنه كـان زعـيمًا تقدميًّا اشتراكيًّا؛ وذلك لزهـده في المـال، ويقولـون: إن عثمان ابن عفان رضي الله عنه حدد إقامة أبي ذر بناء على شكوى عامله معاوية رضي الله عنه، الذي اتهمه بأنه أفسد النـاس حيـنما اختلف معه في تفسير قوله عز وجل: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (٣٤) ﴾ (التوبة). زاعمين أن عثمان بن عفان نفى أبا ذر إلى الرَّبـذَة؛ فنـزل قـول الله عز وجل: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ (٨٤) ﴾ (البقرة) في عثمان ابن عفان رضي الله عنه، ونزل في أبي ذر قوله تعـالى: ﴿ فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ فَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَأُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأُوذُوا۟ فِي سَبِيلِي وَقَٰتَلُوا۟ وَقُتِلُوا۟ لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلثَّوَابِ (١٩٥) ﴾(آل عمـران). ويرمـون من وراء ذلك إلى محاولة إسقاط المفاهيم الأيديولوجيـة الحديثة على الإسلام ورجاله، والطعن في الصحابة.

وجوه إبطال الشبهة:

١) هـذه دعـوى كاذبـة تـدل عـلى سـخافة عقـول المدعين وتهافتها، فالوحي قد انقطع بمـوت النبـي صلى الله عليه وسلم، فكيف يدَّعون نزول القرآن في خلافة عثمان، وبعد وفـاة النبي صلى الله عليه وسلم بعقود؟! وهدف هؤلاء من ذلـك هـو إسـقاط المـصطلحات والمفـاهيم الأيديولوجيـة الحديثـة عـلى الإسلام ومبادئه ورجاله بما يمثِّل خطأً منهجيًّا فادحًا.

٢) كان أبو ذر رضي الله عنه زاهدًا مجتهـدًا؛ اجتهـد في تفـسير آية سورة التوبة ـ وهو أهلٌ للاجتهـاد ـ فجـاء اجتهـاده مخالفًا لجمهـور الـصحابة، ومـع ذلـك لم يـأمره عـثمان بالرجوع عن مذهبـه، وإنـما طلـب منـه أن يكـف عـن الإنكار على الناس ما هم فيه من المتاع الحلال.

٣) لم تكن بين أبي ذر وبين الـصحابة أيـة علاقـات عدائية، بل كان الصحابة جميعًا إخوانًا في الدين.

التفصيل:

أولا. بطلان تلك الدعوى وتهافتها، والخطأ المنهجي الفادح في إسقاط المصطلحات الأيديولوجية والمفاهيم الفكرية الحديثة على الإسلام ورجالاته:

إن دعوى أن قول الله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ ﴾ (البقرة: ٨٤) نزل في عـثمان؛ لأنـه نفـى أبـا ذر إلى الربـذة ـ دعوى كاذبة لم يقل بها أحد من المفسرين؛ فـالوحي قـد انقطـع بمـوت الرسـول صلى الله عليه وسلم، وهـذه الحادثـة كانـت في خلافة عثمان رضي الله عنه، فكيف يتفق هذا مع ذاك، كما أن سياق هذه الآيات الكريمات يُبْطِل هذه الدعوى، فإنها حديث عن بني إسرائيل، وما فعلوه من نقـضهم الميثـاق الـذي أُخِذ عليهم بعدم قتل أنفسهم، أو إخراجها من ديارها.

قال الله عز وجل: ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا ٱللَّهَ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ

(*) القرآن وعلومه في مصر، عبد الله خورشيد، مرجع سـابق. موقف الشيعة الاثنى عشرية من صحابة رسـول الله صلى الله عليه وسلم، د. عبد القادر عطا صوفي، مرجع سابق.

وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُواْ الصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ الزَّكَوٰةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ ﴿٨٣﴾ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴿٨٤﴾ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَٰرِهِمْ تَظَٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ ۚ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ ۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾﴾ (البقرة).

وأما دعواهم أن قوله ﷻ: ﴿فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ۖ بَعْضُكُم مِّنۢ بَعْضٍ ۖ فَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ وَأُخْرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأُوذُواْ فِى سَبِيلِى وَقَٰتَلُواْ وَقُتِلُواْ لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلثَّوَابِ ﴿١٩٥﴾﴾ (آل عمران)، نزل في أبي ذر لما نفاه عثمان إلى الربذة، فهي باطلة كسابقتها من الوجوه نفسها؛ ولأن هذه الآية نزلت في عموم المؤمنين المتصفين بالأوصاف المذكورة فيها، ولم يقل أحد من المفسرين أنها نزلت في أبي ذر.

وخطورة المصطلحات الغربية والنظريات المستوردة تظهر في أنها تشوّه المفاهيم الإسلامية الثابتة، والنظم التي أسسها الإسلام وقررها، فتكون بهذا خطوة في سبيل التغريب الثقافي، والاختراق الكامل للهوية والثقافة.

ثم إن هذه المصطلحات والنظريات لا تعبر عن واقع النظام الإسلامي وآلياته، فشتان ما بين هذه النظم الوضعية الخداعة، ونظام الإسلام الرباني الكامل، كما أن الأيديولوجيات الحديثة كافة تمثل - بشكل أو بآخر - أنظمة فكرية مغايرة للنسق الفكري الإسلامي، وأكثرها ينطلق من نقطة عداء أو مواجهة للنظام الإسلامي، أو سعي إلى استئصاله ووأده في صدور أهله.

إنها صورة من صور الغزو الفكري والثقافي عن طريق ما يعرف "بالتداخل والإحلال"، فتمهيدًا لإلغاء النظام الإسلامي ومحوه تمامًا، يتم خلط الأوراق، وتقديم مزاج شائه من المصطلحات والنظريات الأجنبية؛ لتُجْعل أوعية للمضامين الفكرية الإسلامية؛ تمهيدًا لتفريغ هذه الأوعية تمامًا بعد ذلك.

إن من حق الإسلام أن يحميه أبناؤه من هذه الغارة الداهمة، ومن حق أجياله القادمة أن تتلقى الدين في صورته النقية الخالصة، بعيدًا عن محاولات التشويه أو التشويش، فالتشابه بين فكرتين لا يدل على أن إحداهما مقتبسة من الأخرى.

ثانيًا. كان أبو ذر رضي الله عنه زاهدًا، اجتهد في تفسير آية سورة التوبة، وهو أهل للاجتهاد، وإن كان مخالفًا لجمهور الصحابة:

وقد كان طابع الزهد غالبًا على أخلاق معظم الصحابة، وحياتهم بشكل عام، وكان منهم أبو ذر الغفاري، فقد كان رضي الله عنه " رجلًا صالحًا زاهدًا، وكان من مذهبه أن الزهد واجب، وأن ما أمسكه الإنسان فاضلًا عن حاجته فهو كنز يكوى به في النار، واحتج على ذلك بما لا حجة فيه من الكتاب والسنة، احتج بقوله ﷻ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾﴾ (التوبة)، وجعل الكنز ما يفضل عن الحاجة، واحتج بما سمعه من

النبي ﷺ، وهو أنه قال: "يا أبا ذر، ما أحب أن أُحُدًا لي ذهبًا يأتي على ليلة أو ثلاث عندي منه دينار إلا أرصده لدَيْن"، وقال: "الأكثرون هم الأقلون، إلا من قال هكذا وهكذا"[1].

ولما توفي عبد الرحمن بن عوف وخلَّف مالًا، جعل أبو ذر ذلك من الكنز الذي يُعاقب عليه، وعثمان يناظره في ذلك، حتى دخل كعب ووافق عثمان، فضربه أبو ذرّ، وكان قد وقع بينه وبين معاوية بالشام بهذا السبب[2].

ويفصِّل د. علي محمد الصلابي هذا الموقف فيقول: "وأصح ما روي في قصة أبي ذر ﷺ ما رواه البخاري في صحيحه عن زيد بن وهب قال: مررت بالربذة، فإذا أنا بأبي ذر ﷺ، فقلت له: ما أنزلك منزلك هذا؟ قال: كنت بالشام، فاختلفت أنا ومعاوية في: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ (التوبة: ٣٤).

قال معاوية: نزلت في أهل الكتاب، فقلت: نزلت فينا وفيهم، فكان بيني وبينه في ذاك، وكتب إلى عثمان يشكوني، فكتب إلي عثمان أن أقدم المدينة، فقدمتها، فكثر على الناس حتى كأنهم لم يرَوْني قبل ذلك، فذكرت ذاك لعثمان، فقال لي: إن شئت تنحَّيت فكنت قريبًا، فذاك الذي أنزلني هذا المنزل، ولو أمَّروا علي حبشيًّا لسمعتُ وأطعت[3].

إن موقف أبي ذر في المال جاء من اجتهاده في فهم الآية الكريمة، وروى البخاري عن أبي ذرّ ما يدل على أنه فسَّر الوعيد: ﴿يَوۡمَ يُحۡمَىٰ عَلَيۡهَا﴾ (التوبة: ٣٥)، وكان يخوف الناس به؛ فعن الأحنف بن قيس قال: جلست إلى ملأ من قريش، فجاء رجل خشن الشعر والثياب والهيئة، حتى قام عليهم فسلم، ثم قال: بشر الكانزين برَضْف[4] يحمى عليه في نار جهنم، ثم يوضع على حلمة ثدي أحدهم، حتى يخرج من نُغْض كتفه[5]، ويوضع على نغض كتفه حتى يخرج من حلمة ثديه يتزلزل، ثم ولى فجلس إلى سارية، وتبِعْته، وجلست إليه وأنا لا أدري من هو فقلت له: لا أرى القوم إلا قد كرهوا الذي قلت، قال: إنهم لا يعقلون شيئًا، واستدل أبو ذر ﷺ بقول رسول الله ﷺ: "ما أحب أن لي مثل أحد ذهبًا أنفقه كله إلا ثلاثة دنانير"[6][7].

وهذا الرأي من أبي ذر في تفسير الآية الكريمة، وفي النظر إلى فضول الأموال أثار ضجة وعراكًا كلاميًّا؛ "فقد وافق أبا ذر على هذا طائفةٌ من النساك، كما يذكر عن عبد الواحد بن زيد ونحوه"، ومن الناس من يجعل الشبلي من أرباب هذا القول، وأما الخلفاء الراشدون وجماهير الصحابة والتابعين فعلى خلاف هذا القول.

١. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب من أجاب بلبيك وسعديك (٥٩١٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب الترغيب في الصدقة (٢٣٥١)، واللفظ للبخاري.

٢. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، ابن تيمية، مرجع سابق، ج٦، ص١٥٠.

٣. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب ما أدى زكاته فليس بكنز (١٣٤١).

٤. الرَّضْف: الحجارة المُحْماة، واحدها رضفة.

٥. نُغْض كتفه: أعلاه.

٦. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب ما أدى زكاته فليس بكنز (١٣٤٢).

٧. عثمان بن عفان، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٣٤٤، وللمزيد انظر: حقبة من التاريخ، عثمان بن محمد الخميس، مرجع سابق، ص١٤٤ وما بعدها.

فإنه قد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: "ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة، وليس فيما دون خمسة ذود صدقة، وليس فيما دون خمس أواق صدقة"[1]. فنفى الوجوب فيما دون المائتين، ولم يشترط كون صاحبها محتاجًا إليها أم لا.

وقال جمهور الصحابة: الكنز هو المال الذي لم تؤدّ حقوقه، وقد قسم الله ﷻ المواريث في القرآن، ولا يكون الميراث إلا لمن خلف مالًا، وقد كان غير واحد من الصحابة له مال على عهد النبي ﷺ من الأنصار، بل ومن المهاجرين، وكان غير واحد من الأنبياء له مال.

وكان أبو ذر يريد أن يوجب على الناس ما لم يوجب الله عليهم، ويذمهم على ما لم يذمهم الله عليه، مع أنه مجتهد في ذلك، مثاب على طاعته ﷺ كسائر المجتهدين من أمثاله.

وقول النبي ﷺ ليس فيه إيجاب، إنما قال: "ما أحب أن أحدًا لي ذهبًا يأتي على ليلة أو ثلاث عندي منه دينار"، فهذا يدل على استحباب إخراج ذلك قبل الثالثة لا على وجوبه، وكذا قوله: "الأكثرون هم الأقلون" دليل على أن من كثر ماله قلّت حسناته يوم القيامة إذا لم يكثر الإخراج منه، وذلك لا يوجب أن يكون الرجل قليل الحسنات من أهل النار، إذا لم يأت كبيرة ولم يترك فريضة من فرائض الله.

فكان اعتزال أبي ذر لهذا السبب، ولم يكن لعثمان مع أبي ذر غرض من الأغراض"[2].

وقد خالف جمهور الصحابة أبا ذر، وحملوا الوعيد على مانعي الزكاة، واستدلوا على ذلك بالحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري ﷺ قال: قال النبي ﷺ: "ليس فيما دون خمس أواق صدقة، وليس فيما دون خمس ذود صدقة، وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة".

وقال الحافظ ابن حجر: ومفهوم الحديث أن ما زاد على الخمس ففيه صدقة، ومقتضاه أن كل مال أخرجت منه الصدقة، فلا وعيد على صاحبه، فلا يسمى ما يفضل بعد إخراجه الصدقة كنزًا، وقال ابن رشد: فإن ما دون الخمس لا تجب فيه الزكاة، وقد عفي عن الحق فيه فليس بكنز قطعًا، والله قد أثنى على فاعل الزكاة، ومن أثني عليه في واجب حق المال، لم يلحقه ذم من جهة ما أثني عليه فيه، وهو المال.

قال الحافظ: ويتلخص أن يقال: ما لم تجب فيه الصدقة لا يسمى كنزًا؛ لأنه معفو عنه، فليكن ما أخرجْت منه الزكاة؛ لأنه عفي عنه بإخراج ما وجب منه فلا يسمى كنزًا. وقال ابن عبد البر: والجمهور على أن الكنز المذموم ما لم تؤد زكاته، ويشهد له حديث أبي هريرة: "إذا أديت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك"[3]. ولم يخالف في ذلك إلا طائفة من أهل الزهد كأبي ذر.

"ولم يقل أحد من الصحابة لأبي ذر: إنه أخطأ في رأيه؛ لأنه مذهب محمود لمن يقدر عليه، ولم يأمر عثمان أبا ذر بالرجوع عن مذهبه، وإنما طلب منه أن يكف عن الإنكار على الناس ما هم فيه من المتاع الحلال، ومن

---

١. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب ليس فيما دون خمس ذود صدقة (١٣٩٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة (٢٣١٣).

٢. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، ابن تيمية، مرجع سابق، ج٦، ص١٥٠، ١٥١.

٣. حسن: أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب الزكاة، باب ما أدى زكاته ليس بكنز (١٧٨٨)، والترمذي في سننه، كتاب الزكاة، باب ما جاء إذا أديت الزكاة فقد قضيت ما عليك (٦١٨)، وحسنه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (١٧١٩).

روى أن عثمان نهى أبا ذر عن الفتيا مطلقًا، لم تصل روايته إلى درجة الخبر الصحيح، والذي صح عند البخاري أن أبا ذر قال: لو وضعتم الصمصامة على هذه ـ وأشار إلى قفاه ـ ثم ظننت أني أُنفذ كلمة سمعتها من النبي ﷺ قبل أن تجيزوا علي لأنفذتها[1].

وفي البخاري لم يرو أن عثمان نهى أبا ذر عن الفتيا؛ لأن نَهْي الصحابي عن الفتيا دون تحديد الموضوع، أمر ليس بالهين"[2].

وهذا الرأي نابع من فكر أبي ذر واجتهاده، وزهده وطبيعته الشخصية، فقد ألزم نفسه مذهبًا من الزهد شديدًا وحاول إلزام الناس به، واجتهد في تفسير الآية الكريمة وهو أهل للاجتهاد، لكن جمهور الصحابة خالفوه في رأيه واحتجاجه، ولا صحة لما يشاع من تأثير ابن سبأ اليهودي على أبي ذر رضي الله عنه وإيحائه إليه بهذه الفكرة، وأنه التقى به فزيَّن له ذلك التفسير للآية، وساعده في ذلك فهم جيد لأمزجة الناس، واستخبارات صادقة منظمة، فهذا الزعم لا أساس له من الصحة من عدة وجوه:

- حينما أرسل معاوية إلى عثمان رضي الله عنه يشكو إليه أمر أبي ذر، لم تكن منه إشارة إلى تأثير ابن سبأ عليه، واكتفى أن قال: إن أبا ذر قد أعضل بي وقد كان من أمره كيت وكيت.
- ذكر ابن كثير الخلاف الواقع بين أبي ذر ومعاوية بالشام في أكثر من موضع في كتابه، ولم يرد ابن سبأ في واحد منها.
- وفي صحيح البخاري ورد الحديث الذي يشير إلى أصل الخلاف بين أبي ذر ومعاوية، وليس فيه الإشارة من قريب أو بعيد إلى ابن سبأ.
- وفي أشهر الكتب التي ترجمت للصحابة ترد محاورة معاوية لأبي ذر، ثم نزوله الربذة، ولكن شيئًا من تأثير ابن سبأ على أبي ذر لا يذكر.
- بل ورد الخبر عند الطبري هكذا، فأما العاذرون معاوية في ذلك ـ يعني إشخاص معاوية أبا ذر إلى المدينة ـ فذكروا في ذلك قصة ورود ابن السوداء الشام (ابن سبأ)، ولقياه أبا ذر... إلخ، وهذا الخبر الذي أورده الطبري، ساقط وكاذب، تكذبه وقائع التاريخ الزمنية؛ وإليك البيان:

يذكرون أن ابن سبأ أسلم في عهد عثمان، وكان يهوديًّا من اليمن، وبدأ نشاطه المخرب في الحجاز، ولكنهم لم يذكروا أنه التقى أحدًا، أو التقاه أحد في الحجاز.

كان أول ظهوره في البصرة، بعد أن تولى عبد الله بن عامر عليها، بثلاث سنوات، وعبد الله بن عامر جاء بعد أبي موسى الأشعري سنة ٢٩ هـ، وبهذا يكون ظهوره في البصرة سنة ٣٢ هـ، وقد طرده ابن عامر من البصرة يوم عرفة.

وقالوا: إنه توجه إلى الكوفة، فباض وفرخ، وحرضه على معاوية: ولا بد أنه مكث زمنًا في الشام ليتعرف على أحوال الرجال، ويضع خططه ليبث دعوته فيهم، ولنفرض جدلًا أنه عرف أمره من الشام في أواخر

---

١. أخرجه البخاري معلقًا بصيغة الجزم (١/ ٣٧)، كتاب العلم، باب العمل قبل القول والعمل.

٢. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، ابن تيمية، مرجع سابق، ص٣٤٨. موقف الشيعة الاثنى عشرية من صحابة رسول الله ﷺ، د. عبد القادر بن محمد عطا صوفي، مرجع سابق، ج٢، ص٩٥٤ وما بعدها.

سنة ٣٣ هـ، فماذا تقول أيها القارئ إذا عرفت أن الروايات الصحيحة تقول: إن أبا ذر كانت مناظرته لمعاوية سنة ٣٠هـ وأنه رجع إلى المدينة، وتوفي بالربذة سنة ٣١هـ أو سنة ٣٢هـ، ومعنى هذا أن ابن سبأ ظهر في البصرة في وقت كان فيه أبو ذر ميتًا، فكيف وأين التقاه؟!

نخلص من هذا إلى أن أبا ذر ﷺ لم يتأثر لا من قريب ولا من بعيد بآراء عبد الله بن سبأ اليهودي، وقد أقام بالربذة حتى توفي، ولم يحضر شيئًا مما وقع في الفتن، ثم هو قد روى حديثًا من أحاديث النهي عن الدخول في الفتنة[1].

ويؤكد د. ضياء الدين الريس أصالة هذا التوجه عند أبي ذر ﷺ فيقول: "وليس من دليل يدعو إلى أن نقبل ما ارتآه بعض الناس، من أن أبا ذر اقتبس هذه الأفكار من الفرس الذين يتبعون رأي مزدك، أو أن الذي أوحى بها إليه هو عبد الله بن سبأ، فلا دليل على أنه كانت هناك أية صلة بينه وبين الفرس، أو أنه كان يعرف لغتهم، وربما لم يكن سمع بمزدك أبدًا، وأما القول بأن ابن سبأ هو الذي أوحى إليه بهذا الرأي، فلا أساس له ولا سند، فما الذي يمنع صحابيًّا من القرّاء، أي من العلماء، عابدًا زاهدًا أن يقول رأيًا كهذا من تلقاء نفسه.

وهذا هو استشهاده بالآيات الكريمة واستدلاله بروح الإسلام! وكم اجتهد الصحابة، وكم وصلوا إلى آراء صارت مصدرًا من مصادر التشريع دون أن يكون هناك تأثير خارجي، معتمدين على الكتاب والسنة وحدهما"[2].

ثالثًا. لم تكن بين أبي ذر ﷺ وبين أحد من الصحابة علاقات عدائية من أي نوع، بل كان الصحابة جميعًا إخوانًا في الدين متحابين:

فقد زكاهم الله ﷻ فقال: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾ (الفتح: ٢٩)، فأشار إلى تراحمهم وأُخُوَّتهم، وزكاهم النبي محمد ﷺ فقال: "خير الناس قرني"[3]، وقال عنهم ابن مسعود ﷺ: "إنهم أبرّ هذه الأمة قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفة وأقومها هديًا وأحسنها حالًا"[4].

يقول العلامة محمد شفيع ـ مفتي باكستان ـ: "وفي مشاجرات الصحابة كانوا جميعًا ـ بإجماع الأمة ـ على حق، وقد رفعوا السيوف على الآخرين استجابة لنداء الحق، وانتصروا أيضًا ولم تصدر عنهم كلمة تعبر عن فرح وسرور، أو عن فخر وغرور، بل اعتبروا الفريق المواجه لهم قد تصرف بحسن نية معتقدًا أن عمله إنما كان في سبيل الله، وأنه ابتلي بخطأ اجتهادي"[5].

بهذه الخلفية المضيئة لا بد أن ندخل إلى مناقشة أي

١. عثمان بن عفان، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٣٥١: ٣٥٣.

٢. النظريات السياسية الإسلامية، د. ضياء الدين الريس، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٧، ١٩٧٦م، ص٣٩، ٤٠.

٣. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد (٣٥٠٩)، وفي مواضع أخرى، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة ﷺ، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم (٦٦٣٥).

٤. أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٣/ ١٨٥) برقم (١١١٨).

٥. مقام الصحابة وعلم التاريخ، محمد شفيع، ترجمة: د. سمير عبد الحميد إبراهيم، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٨٩م، ص١١٠ بتصرف.

قضية أو مسألة مما ثار بين الصحابة ﷺ، والخطب هنا يسير، فإن أبا ذر وعثمان - رضي الله عنهما - لم يختلفا، ولم يتشاقا ولم يشتجرا، وإنما كان بينهما الحب والود، ثم خلاف في الرأي لا يحل رباط الأخوة ولا يفسد علاقة الود.

وكل ما هنالك أنه لما اختلف أبو ذر ومعاوية - رضي الله عنهما - حول تفسير آية سورة التوبة المذكورة، قام أبو ذر يثرِّب على الأغنياء، ويثير ضدهم الفقراء، حتى اشتد الأمر بالأغنياء، فشكوا إلى معاوية ما يلقونه في أموالهم وتجاراتهم، فرفع معاوية الأمر إلى الخليفة عثمان بن عفان ﷺ؛ فكتب إليه عثمان ﷺ: "جَهِّزْ أبا ذرٍّ إلي، وابعث معه دليلًا، وزوِّده، وارفق به"، فقدم أبو ذر المدينة، فاستقبله عثمان أحسن استقبال وأكرمه، وقال له: "كن عندي تغدو وتروح عليك اللقاح، قال: لا حاجة لي في دنياكم، ثم قال: ائذن لي حتى أخرج إلى الربذة، فأذن له فخرج إلى الربذة"، وذكر في إحدى الروايات أن أبا ذر قال لعثمان: "أفتأذن لي بالخروج؟ فإن المدينة ليست لي بدار، فقال: أو تستبدل بها إلا شرًّا منها؟ قال: أمرني رسول الله ﷺ أن أخرج منها إذا بلغ البناء سَلْعًا[1]، قال: فانفذ لما أمرك به، قال: فخرج حتى نزل الربذة فخط بها مسجدًا، وأقطعه عثمان صُرمة من الإبل، وأعطاه مملوكين، وأرسل إليه أن تعاهد المدينة حتى لا ترتد أعرابيًّا، ففعل".

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن أبا ذر ﷺ كان يختلف من الرَّبذة إلى المدينة مخافة الأعرابية[2].

١. سَلْع: جبل على حدود المدينة.

٢. أخرجه الطبري في تاريخ الرسل والملوك (٢/ ٦١٦).

وكل الروايات التي ذكرت قصة خروج أبي ذر إلى الربذة لم تَذْكُر قط أن عثمان آذاه بكلمة، أو طلب منه الرجوع عن أقواله؛ لأن كلًّا منهما كان مجتهدًا.

وقد بيَّنت الروايات السابقة أن عثمان طلب منه أن يجاوره في المدينة، ونهاه عن الخروج منها؛ لأنها خير له من غيرها، ولكنه احتج عليه بأمر رسول الله له أن يخرج من المدينة إذا بلغ البنيان سلعًا، فقال له عثمان: "فانفذ لما أمرك به"[3].

وأبو ذر يشير بعبارته الأخيرة إلى الحديث الذي رواه عنه زيد بن وهب قال: حدثني أبو ذر، قال لي رسول الله ﷺ: "إذا بلغ البناء - أي المدينة - سلعًا فارتحل إلى الشام"، فلما بلغ البناء سَلْعًا قدمت الشام فسكنت بها، وفي رواية قالت أم ذر: والله ما سيَّر عثمان أبا ذر - تعني الربذة -، ولكن رسول الله ﷺ قال: "إذا بلغ البناء سلعًا فاخرج منها"[4][5].

ولما استدعاه عثمان ﷺ إلى المدينة، وأراد أبو ذر أن يخرج منها مرة أخرى امتثالًا لأمر رسول الله ﷺ أتى فاستأذن عثمان، فأذن له، وقال له كما حكى ذلك أبو ذر نفسه: "إن شئت تنحيت فكنت قريبًا"، فسمح له بالخروج، ولكنه طلب منه أن يكون قريبًا منه، وأن يتعاهد المدينة بالزيارة حتى لا يرجع بعد الهجرة أعرابيًّا، فاتضح أن عثمان ﷺ لم ينف أبا ذر إلى الربذة، وإنما

٣. موقف الشيعة الاثنى عشرية من صحابة رسول الله ﷺ، د. عبد القادر عطا صوفي، مرجع سابق، ص٩٥٦، ٩٥٧.

٤. صحيح: أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب معرفة الصحابة ﷺ، باب محنة أبي ذر ﷺ (٥٤٦٨)، وصححه الحاكم وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

٥. عثمان بن عفان، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٣٤٥.

خرج ﷺ عن طوع منه واختيار، وامتثالًا لرسول الله ﷺ الذي طلب منه أن يترك المدينة إذا بلغ البنيان سلعًا.

والخلاصة: أن عثمان ﷺ لم ينفِ أبا ذر إلى الرَّبذة، بل كان خروج أبي ذر بمَحْض اختياره ورضاه[1].

وهناك رأي آخر في سبب خروج أبي ذر من المدينة، لا يختلف مع السابق، ولكنه قريب منه، مؤداه: أن السبب في تنحِّي أبي ذر عن المدينة، أو طلب عثمان منه ذلك، أن الفتنة بدأت تطل برأسها في الأقاليم، وأشاع المبغضون الأقاويل الملفَّقة وأرادوا أن يستفيدوا من إنكار أبي ذر، وتعلقه برأيه ومذهبه، وأنه لا يريد أن يفارقه، فرأى عثمان ﷺ تقديم دفع المفسدة على جلب المصلحة؛ لأن في بقاء أبي ذر بالمدينة مصلحة كبيرة من بث علمه في طلاب العلم، ومع ذلك رجَّح عثمان دفع ما يُتوقع من المفسدة من الأخذ بمذهبه الشديد في هذه المسألة[2].

هذا الاحتمال اجتهاد من د. علي الصلابي على الرواية التي ذكرت أن عثمان طلب برفق من أبي ذر أن يتنحى عن المدينة "إن شئت تنحيت فكنت قريبًا".

ولم يحدد له المكان الذي يخرج إليه، ولو رفض أبو ذر الخروج ما أجبره عثمان على ذلك، ولكن أبا ذر كان مطيعًا للخليفة؛ لأنه قال في نهاية الحديث: "لو أَمَّروا علي حبشيًّا لسمعت وأطعت"، ومما يدل على أنه يمقت الفتنة والخروج على الإمام المبايَع، ما رواه ابن سعد أن ناسًا من أهل الكوفة قالوا لأبي ذر وهو بالربذة: إن هذا الرجل فعل بك وفعل، هل أنت ناصب له راية - يعني مقاتله - فقال: لا، لو أن عثمان سيَّرني من المشرق إلى المغرب لسمعت وأطعت.

ولكنه يعود فيرجِّح الروايات الأخرى التي تذكر أن أبا ذر استأذن من عثمان في الخروج من المدينة، فيقول: "إن الحقيقة التاريخية تقول إن عثمان ﷺ لم ينف أبا ذر ﷺ إنما استأذنه أبو ذر، فأذن له، ولكن أعداء عثمان ﷺ كانوا يُشنِّعون عليه بأنه نفاه، ولذلك لما سأل غالب القطان الحسن البصري: عثمان أَخْرَج أبا ذر؟ قال الحسن: لا، معاذ الله.

وكل ما رُوي في أن عثمان نفاه إلى الربذة، فإنه ضعيف الإسناد لا يخلو من علّة قادحة، مع ما في متنه من نكارة لمخالفته للمرويات الصحيحة والحسنة، التي تبين أن أبا ذر استأذن للخروج إلى الربذة، وأن عثمان أذن له، بل إن عثمان أرسل يطلبه من الشام، ليجاوره بالمدينة، فقد قال له عندما قدم من الشام: إنا أرسلنا إليك لخير، لتجاورنا بالمدينة، وقال له أيضًا: كن عندي تغدو عليك وتروح اللقاح، أفمن يقول ذلك له ينفيه"[3]؟!

ويُنقل عن ابن العربي: "كان أبو ذر زاهدًا، ويرى الناس يتسعون في المراكب والملابس حين وجدواه فينكر ذلك عليهم، ويريد تفريق جميع ذلك من بين أيديهم، وهو غير لازم، فوقع بين أبي ذر ومعاوية كلام بالشام، فخرج إلى المدينة فاجتمع إليه الناس، فجعل يسلك تلك

---

١. موقف الشيعة الاثنى عشرية من صحابة رسول الله ﷺ، د. عبد القادر عطا صوفي، مرجع سابق، ص٩٥٨: ٩٦٠ بتصرف.

٢. عثمان بن عفان، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٣٤٧. وللمزيد انظر: تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة، د. محمد أمحزون، مرجع سابق، ص٣٢٩ وما بعدها.

٣. عثمان بن عفان، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٣٤٩.

الطرق، فقال له عثمان: لو اعتزلت؟! ومعناه: إنك على مذهب لا يصلح لمخالطة الناس، ومن كان على طريقة أبي ذر فحاله يقتضي أن ينفرد بنفسه أو يخالط الناس ويُسلِّم لكل أحد حاله مما ليس بحرام في الشريعة، فخرج زاهدًا فاضلًا، وترك جلّة فضلاء، وكل على خير وبركة وفضل"[1].

ولعل أروع ما نختم به حديثنا عن العلاقة الودودة بين أبي ذر ﷺ وعثمان، هو موقف عثمان عندما علم بوفاة أبي ذر ﷺ ووفاء عثمان له ورعايته لأهله من بعده.

وفي غزوة تبوك قيل لرسول الله ﷺ: قد تخلّف أبو ذر، وأبطأ به بعيره، فقال: "دعوه، فإن يك فيه خير فسيُلْحِقُه الله بكم، وإن يك غير ذلك فقد أراحكم الله منه"، وتلوَّم أبو ذر على بعيره، فلما أبطأ عليه، أخذ متاعه فحمله على ظهره، ثم خرج يتبع أثر رسول الله ﷺ ماشيًا، ونزل رسول الله في بعض منازله، فنظر ناظر من المسلمين، فقال رسول الله ﷺ: "كن أبا ذر"، فلما تأمله القوم قالوا: يا رسول الله، هو والله أبو ذر، فقال رسول الله ﷺ: "رحم الله أبا ذر، يمشي وحده، ويموت وحده، ويبعث وحده"[2].

ومضى الزمان وجاء عهد عثمان، وأقام أبو ذر في الربذة، فلما حضرته الوفاة أوصى امرأته وغلامه: إذا مت فاغسلاني وكفناني ثم احملاني فضعاني على قارعة الطريق، فأول ركب يمرون بكم فقولوا: هذا أبو ذر، فلما مات فعلوا به كذلك، فطلع ركب، فما علموا به حتى كادت ركائبهم تطأ سريره، فإذا ابن مسعود في رهط من أهل الكوفة، فقال: ما هذا، فقيل: جنازة أبي ذر، فاستهل ابن مسعود يبكي، فقال: صدق رسول الله ﷺ: "يرحم الله أبا ذر، يمشي وحده، ويموت وحده، ويبعث وحده"، فصلّوا عليه ودفنوه، فلما أرادوا أن يرتحلوا قالت لهم ابنته: إن أبا ذر يقرأ عليكم السلام، وأقسم ألا تركبوا حتى تأكلوا، ففعلوا، وحملوهم حتى أقدموهم مكة، ونعوه إلى عثمان ﷺ فضم ابنته إلى عياله.

وجاء في رواية... فلما دفناه دعتنا إلى الطعام، وأردنا احتمالها، فقال ابن مسعود: أمير المؤمنين قريب، نستأمره، فقدمنا مكة فأخبرناه الخبر، فقال: يرحم الله أبا ذر، ويغفر له نزوله الربذة، ولما صدر خرج، فأخذ طريق الربذة، فضم عياله إلى عياله، وتوجه نحو المدينة، وتوجهنا نحو العراق[3].

هكذا كان الصحابة ﷺ حبًّا وإخلاصًا وحدبًا على سائرهم، وهكذا كانت العلاقة الحميمة بين أبي ذر وعثمان، فَلْيكْفف عنهما كل لسان لامِز، وكل رأي فاسد، وصدق العلامة السفاريني حين قال:

واحذَرْ عن الخَوضِ الذي قد يُزْرِي
بِفَضْلِهم مما جَرَى لو تَدْرِي
فإنَّه عن اجتهادٍ قد صَدَرْ
فاسلَمْ أذلَّ الله مَنْ لهم هَجَر[4]

الخلاصة:

- إسقاط المصطلحات الأيديولوجية الحديثة

١. المرجع السابق، ص٣٤٧.

٢. حسن: أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب المغازي والسرايا (٤٣٧٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٦/ ٢١٧)، وحسنه الألباني في تخريج الظلال ص٤٩٦.

٣. عثمان بن عفان، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٣٥٣، ٣٥٤.

٤. مقام الصحابة وعلم التاريخ، محمد شفيع، مرجع سابق، ص٨٩.

ومفاهيمها، ومضامينها الفكرية على نظم الإسلام ومبادئه ورجالاته، يمثل خطأ منهجيًّا فادحًا، ويفتح للغزو الفكري والاختراق الثقافي لهوية الأمة وكيانها بابًا عصيًّا إغلاقه، فهذه المصطلحات والأفكار لا تلبث حتى تحل محل مصطلحات النظام الإسلامي وأفكاره، بعد مرحلة من التداخل والتشويش، كما أن هذه المصطلحات الوافدة لا تُعبِّر عن واقع الفكر الإسلامي ونظامه، بل هي مغايرة له تمامًا، ومناهضة له أحيانًا.

- كان طابع الزهد غالبًا على أبي ذر الغفاري ﷺ، ولهذا فقد انطلق منه في تفسيره لآية سورة التوبة: ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (٣٤) يَوْمَ يُحْمَىٰ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَٰذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَكْنِزُونَ (٣٥) ﴾ (التوبة)؛ إذ رأى أنها عامة في أهل الكتاب وفي المسلمين، وفيمن يؤدي الزكاة ومن لا يؤديها، وكان هذا مثار الخلاف بينه وبين جمهور الصحابة، وقد كان هذا الرأي نابعًا من اجتهاد أبي ذر ﷺ، ولم يكن تابعًا فيه لأحد كما يثار أحيانًا.

- وكانت علاقة أبي ذر ﷺ ببقية الصحابة علاقة أخوة خالصة وود صحيح، لا يشوبه دخل ولا يكدره ضغن، فلم يكن ذلك الرجلَ الناقمَ على الأمة والمجتمع، الهاجرَ لهم، الفارَّ عنهم بدينه، بل احترم وجهة نظرهم واحترموا وجهة نظره، وتميزت علاقته بأمير المؤمنين عثمان بن عفان ﷺ الذي دعاه إلى مجاورته في المدينة، فاختار المقام بالربذة، فوجه معه عثمان ما يُصْلِحه، وأذن له في الانعزال هناك حتى مات ﷺ، وضم عثمان عياله إلى عياله، في تأكيد واضح لعلاقة الحب والأخوة التي كانت تجمعهما.

الشبهة الخامسة والثلاثون

ادعاء أن علي بن أبي طالب ﷺ كان سلبيًّا خلال فتنة مقتل عثمان بن عفان (*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المشككين أن عليًّا ﷺ كان في المدينة، ولم يفعل شيئًا خلال الفتنة التي قُتِل فيها الخليفة عثمان. ويرمون من وراء ذلك إلى الإيحاء بأن هؤلاء الرجال الأطهار كانوا متفرقي الأهواء متخاذلين فيما بينهم.

وجوه إبطال الشبهة:

١) سيرة الإمام علي ﷺ تشهد بإيجابيته.

٢) الخليفة عثمان هو الذي رفض أن يدافع عنه الصحابة أو يساعدوا على هربه، خوفًا منه أن تعظُم الفتنة وتسفك الدماء.

٣) موقف الإمام علي ﷺ من الثوار يبرز حبه لعثمان و حرصه على حياته.

التفصيل:

أولا. سيرة الإمام علي ﷺ تشهد بإيجابيته:

إن الذي يتتبع سيرة الإمام علي ﷺ يقرُّ بأنه لم يكن ذلك الشخص السلبي، الذي يقف من الأحداث موقف المشاهد دون أن يشارك فيها مشاركة فعالة.

ويكفي أن المؤرخين ذكروا أنه أول من أسلم من

(*) بلاد العرب، ديفيد جورج هوجارث، ترجمة: صبري محمد حسن، دار الأهرام، القاهرة، د. ت.

الغلمان؛ "فقد رَوَى يعقوب بإسناد صحيح عن عروة قال: أسلم علي وهو ابن ثمان سنين"[١].

فكيف يُعقل أن نتهمه بالسلبية، وقد بدأ حياته بمخالفة دين آبائه وقومه؛ ليتبع دين محمد ﷺ ولم تكن دعوة محمد ﷺ قد بلغت مبلغها من الانتشار في ذلك الوقت؟!

ولم تقف إيجابيته في اتباع الحق ومخالفة الباطل عند هذا الحد، بل إنه عمل على نصرة الحق بكل ما أوتي من قوة، حتى إنه قدَّم حياته فداءً لهذا الحق، فكان هو الفتى الشجاع الذي نام في فراش النبي ﷺ وقد علم أن الأعداء قد أحاطوا ببيت رسول الله ﷺ، يتربصون به ليقتلوه، وكان علي رضي الله عنه هو الرجل الذي أعطاه النبي ﷺ الراية في خيبر وفتح الله على يديه[٢]. وتتعدد المواقف التي تثبت إيجابية الإمام علي ومشاركته الجادة في الأحداث، وتأثيره المشهود في مسيرتها.

فمحال أن نصدق أن هذا الشخص الذي قدم حياته فداءً للنبي ﷺ ونصرة للحق قد تقاعس عن نصرة أخيه عثمان رضي الله عنه أثناء الفتنة، أو أنه اتخذ موقفًا سلبيًّا كما يزعمون.

ثانيًا. الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه هو الذي رفض أن يدافع عنه أحد ضد الثوار أو يساعده أحد على الهرب، خوفًا منه أن تعظم الفتنة وتسفك الدماء:

إن أمر الفتنة التي وقعت في عهد عثمان رضي الله عنه التي انتهت بمقتله كان معلومًا للصحابة؛ لإخبار النبي ﷺ بذلك؛ فقد روي أن النبي ﷺ أخبر عثمان رضي الله عنه أن الله يقمصه بقميص وأن المنافقين يريدونه على خلعه، وأمره ألا يخلعه، وأمره بالصبر فامتثل أمره وصبر على ما ابتُلي به.

وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ ذكر فتنة، فقال: "يُقتل فيها هذا مظلومًا"؛ يعني: عثمان[٣].

ومع علم الصحابة بذلك فإنهم حاولوا الدفاع عن عثمان رضي الله عنه بكل قوتهم، لكنه منعهم وأمرهم بالتراجع؛ ليقع استشهاده وينفذ الأمر الذي قُدِّر ويقضي الله أمرًا كان مفعولًا.

ومعلوم أن مقتل الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه لم يقع بسبب تقاعس الصحابة عن نصرته أو عدم رغبتهم في الدفاع عنه، أو اتخاذ بعض الصحابة موقفًا سلبيًّا في أثناء هذه الفتنة، بل الحقيقة التي أثبتها التاريخ أن الصحابة رضي الله عنهم وقفوا إلى جانبه وعرضوا عليه أن يدافعوا عنه، وعرض بعضهم عليه فكرة الهرب، لكن الخليفة عزم عليهم ألا يدافعوا عنه، ورفض فكرة الهرب، وحاول أن يرد الثوار بطريقة سلمية دون أن يدخل معهم في حرب، لكنه فشل في تحقيق ذلك.

يقول ابن سيرين: كان مع عثمان في الدار سبعمائة، لو يدعهم لضربوهم إن شاء الله حتى يخرجوهم من أقطارها؛ منهم: ابن عمر والحسن بن علي وعبد الله بن الزبير، ويقول أيضًا: لقد قتل عثمان يوم قتل وإن الدار لغاصة؛ منهم ابن عمر وفيهم الحسن بن علي في عنقه

---

١. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تصحيح ومراجعة وتحقيق: محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م، ج٧، ص٨٩.

٢. المرجع السابق، ص٨٩.

٣. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما (٥٩٥٣)، والترمذي في سننه، كتاب المناقب، باب في مناقب عثمان بن عفان رضي الله عنه (٣٧٠٨)، وصححه الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

السيف، ولكن عثمان عزم عليهم ألا يقاتلوا.

وبذلك يظهر زَيْف ما اتُّهم به الصحابة - مهاجرين وأنصارًا - من تخاذل عن نُصْرَة عثمان ﷺ، وكل ما روي في ذلك فإنه لا يَسْلَم من عِلَّة - إن لم تكن عللًا - قادحة في الإسناد أو المتن أو فيهما معًا.

عرض بعض الصحابة على عثمان مساعدته في الخروج إلى مكة:

ولما رأى بعض الصحابة إصرار عثمان ﷺ على رفض قتال المحاصرين، وأن المحاصرين مصرون على قتله، لم يجدوا حيلة لحمايته سوى أن يعرضوا عليه مساعدته في الخروج إلى مكة؛ هربًا من المحاصرين؛ فقد رُوِي أن عبد الله بن الزبير والمغيرة بن شعبة وأسامة بن زيد عرضوا عليه ذلك، وكان عرضهم متفرقًا، فقد عرض كل واحد منهم عليه ذلك على حدة، وعثمان ﷺ يرفض كل هذه العروض[1].

هذا هو الكلام الذي يتفق مع طبيعة الصحابة ﷺ ويُعدُّ قوله ﷻ: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾ ﴾ (الفتح) من أصدق الأدلة على ما تحقق من المحبة والتعاون بين الخلفاء الراشدين والصحابة الكرام ﷺ، فهذه الآية الكريمة تضمنت ذكر منزلة الرسول ﷺ بالثناء، ثم ثنى الله تعالى فيها بالثناء على سائر الصحابة ﷺ، فذكر تعالى أن صفاتهم الشدة والغلظة على أهل الكفر، كما وصفهم بالتراحم والتعاطف فيما بينهم، ووصفهم بأنهم يكثرون من الأعمال الصالحة المقرونة بالإخلاص وسعة الرجاء.

قال ابن كثير: فالصحابة خلصت نيَّاتهم، وحسنت أعمالهم، فكل من نظر إليهم أعجبوه في سمتهم وهديهم. وقال مالك ﷺ: بلغني أن النصارى كانوا إذا رأوا الصحابة ﷺ الذين فتحوا الشام يقولون: والله لهؤلاء خير من الحواريين فيما بلغنا، وصدقوا في ذلك؛ فإن هذه الأمة معظمة في الكتب المتقدمة، وأعظمها وأفضلها أصحاب رسول الله ﷺ، وقد نَوَّهَ الله ﷻ بذكرهم في الكتب المنزلة والأخبار المتداولة، ولهذا قال ﷻ: ﴿ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ﴾ (الفتح: ٢٩)، ثم قال: ﴿ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ ﴾ (الفتح: ٢٩) أي: فراخه وفروعه: ﴿ فَـَٔازَرَهُۥ ﴾ أي: شدَّه وقوَّاه: ﴿ فَٱسْتَغْلَظَ ﴾ أي: شب وطال ﴿ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ ﴾ أي: فكذلك أصحاب رسول الله ﷺ آزروه وأيدوه ونصروه، فهم معه كالشطء مع الزرع: ﴿ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ﴾. ثم قال ﷻ: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾ ﴾ (الفتح) أي: ثوابًا جزيلًا ورزقًا كريمًا، ووَعْد الله حق وصدق لا يخلف ولا يبدل، وكل من اقتفى أثر الصحابة ﷺ فهو في حكمهم، وله الفضل والسبق والكمال الذي لا يلحقهم فيه أحد من هذه الأمة ﷺ، وجعل جنات الفردوس مأواهم، وقد فعل.

---

١. عثمان بن عفان، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٤٥٤، ٤٥٥.

وفي قوله ﷻ في حق الصحابة الكرام ﷺ: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ أخطر حكم وأغلظ تهديد وأشد وعيد في حق من غيظ بأصحاب رسول الله ﷺ أو كان في قلبه غِلٌّ لهم.

وأما قوله ﷻ في ختام الآية: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾﴾ ففيها وَعْد من الله تعالى لجميع الصحابة بالجنة، وكذلك كل من آمن وعمل الصالحات من أمة الإجابة؛ إذ هذا الوعد لجميع المؤمنين إلى يوم القيامة، وكلمة "منهم" في الآية السابقة: "من" لبيان الجنس وليست للتبعيض.

إن ما ذكرناه آنفًا ينسجم كليًّا مع حديث القرآن الكريم عن الرحمة بين الصحابة والشدة على الكفار، وخصوصًا بين الخلفاء الراشدين، فهم السادة الكرام، وعِلْية القوم، وقادة الأمة بعد وفاة نبيها، فالحذر من الروايات الضعيفة والقصص الموضوعة التي اختلقها أعداء الأمة ليشوِّهوا بها تاريخ صدر الإسلام، أنصدق الروايات الكاذبة والقصص الواهية التي تصور العداء بين الخلفاء الراشدين، أم نصدق كتاب ربنا وما جاء في حقهم على لسان نبينا، وما يوافقه مما دوَّنه العلماء الثقات من أهل السنة والجماعة؟

قال ﷻ: ﴿وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُۥ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ (الأنفال). فهذا وصف القرآن الكريم لحقيقة الألفة بين قلوب الصحابة، فهي منحة ربانية ونعمة أعطاها الله لذلك الجيل الطاهر ولا دخل لبشر فيها، وبيَّن القرآن الكريم أن الأُلفة بين الصحابة نعمة من الله تعالى امتن بها على رسول الله ﷺ، وهذا التصوير القرآني لحقيقة الصحابة ينسجم مع الروايات الصحيحة التي تبين محبة الصحابة والمودة بينهم، وبذلك يفتضح أمر الذين وضعوا الروايات المكذوبة والموضوعة، والآية تشمل كل من سار على هدي القرآن الكريم وسنة سيد المرسلين، قال عبد الله بن عباس -رضي الله عنهما -: قرابة الرحم تقطع، ومِنَّة المنُعم تُكفر، ولم نر مثل تقارب القلوب. قال الشاعر:

ولقد صَحِبتُ الناسَ ثُمَّ خَبرتُهم
وَبلوتُ ما وَصَلوا من الأسبابِ
فإذا القَرَابَةُ لا تُقَرِّبُ قاطعًا
وإذا المَوَدَّةُ أقربُ الأسبابِ[1]

وعن ظروف مقتل عثمان بن عفان ﷺ يحدثنا الأستاذ د. "محمد أمحزون" فيقول: إذا كان لقائل أن يقول: كيف قُتل عثمان ﷺ وبالمدينة جماعة من كبار الصحابة ﷺ، وهو سؤال وضعه ابن كثير، ثم أجاب عنه موضحًا ما يأتي:

- إن كثيرًا منهم أو كلهم لم يكونوا يظنون أن يبلغ الأمر إلى قتله؛ فإن أولئك الخوارج لم يكونوا يحاولون قتله عينًا، بل طلبوا منه أحد أمور ثلاثة: إما أن يعزل نفسه، أو يسلم إليهم مروان بن الحكم، أو يقتلوه. وكانوا يرجون أن يسلم إليهم مروان، أو أن يعزل نفسه ويستريح من هذه الضائقة الشديدة. وأما القتل فما كان يظن أحد أنه يقع، ولا أن هؤلاء يجرءون عليه إلى هذا الحد.
- إن الصحابة دافعوا عنه ومانعوا دونه، لكن لما

---

١. علي بن أبي طالب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٢٠٤: ٢٠٧.

وقع التضييق الشديد عزم عثمان على الناس أن يكفوا أيديهم لدماء المسلمين ففعلوا، فتمكن المحاصرون مما أرادوا.

- إن هؤلاء الخوارج اغتنموا غيبة كثير من أهل المدينة في موسم الحج وغيبتهم في الثغور والأمصار، وربما لم يكن في المتبقين من أهل المدينة ما يقابل عدد الخوارج الذين كانوا قريبًا من ألفي مقاتل.
- إن كبار الصحابة قد بعثوا أولادهم إلى الدار لحماية عثمان ﷺ في انتظار قدوم الجيوش من الأمصار لنصرته.
- إنَّ الأخبار الصحيحة الموثقة والتي ذكرها المحدثون في كتبهم، تؤكد أن أحدًا من الصحابة لم يرض بقتل عثمان ﷺ بل كلهم كره ذلك ومقته وسبَّ من فعله.

لقد روي عن عبد الله بن عامر بن ربيعة قال: "كنت مع عثمان في الدار، فقال: أعزم على كل من رأى أن لي عليه سمعًا وطاعة، إلا كف يده وسلاحه، فإن أفضلكم عندي عناء من كف يده وسلاحه"[1].

وعن محمد بن سيرين قال: "انطلق الحسن والحسين وابن عمر وابن الزبير ومروان كلهم شاكي السلاح حتى دخلوا الدار، فقال عثمان: أعزم عليكم لما رجعتم فوضعتم أسلحتكم ولزمتم بيوتكم"[2].

وعن أبي هريرة ﷺ قال: "قلت لعثمان: اليوم طاب الضرب معك، قال: أعزم عليك لتخرجن"[3].

وعن عبد الله بن الزبير قال: "قلت لعثمان يوم الدار: اخرج فقاتلهم، فإن معك من قد نصر الله بأقل منه، والله وقتالهم لحلال، قال: فأبى"[4].

وأخرج أيضًا عن ابن سيرين قال: "جاء زيد بن ثابت إلى عثمان فقال: هذه الأنصار بالباب، قالوا: إن شئت أن نكون أنصار الله مرتين، قال: "أما قتال فلا"[5].

وروى ابن عساكر بإسناده إلى جابر بن عبد الله ﷺ أن عليًّا ﷺ أرسل إلى عثمان: "إن معي خمسمائة دارع، فأْذنْ لي فأمنعك من القوم، فإنك لم تحدث شيئًا يستحل به دمك. قال ـ أي عثمان ـ: جُزيت خيرًا، ما أحب أن يهراق دم بسببي"[6].

وعن أبي حبيبة، وهو جد موسى بن عقبة قال: "بعثني الزبير إلى عثمان، وهو محصور، فدخلت عليه في يوم صائف وهو على كرسي، وعنده الحسن بن علي وأبو هريرة وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير، فقلت: بعثني إليك الزبير بن العوام، وهو يقرئك السلام، ويقول لك: إني على طاعتي لم أبدل ولم أنكث، فإن شئت دخلت الدار معك وكنت رجلًا من القوم، وإن شئت أقمت، فإن بني عمرو بن عوف وعدوني أن يصبحوا على بابي، ثم يمضون على ما آمرهم به، فلما سمع الرسالة، قال: الله أكبر، الحمد لله الذي عصم أخي، أقرئه السلام، ثم قل له: إن يدخل الدار لا يكن إلا رجلًا من القوم، ومكانك أحب إلي، وعسى الله أن

1. أخرجه نعيم بن حماد في الفتن (١/ ١٦٩) برقم (٤٤١).
2. أخرجه خليفة بن خياط في تاريخه، ص٣٩، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٩/ ٣٩١).
3. أخرجه خليفة في تاريخه، ص٣٨، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٩/ ٣٩٦).
4. أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٥١٦) برقم (٣٧٦٦٢).
5. أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٥١٦) برقم (٣٧٦٦٤).
6. أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٩/ ٣٩٨).

يدفع بك عني، فلما سمع الرسالة أبو هريرة قام فقال: ألا أخبركم ما سمعت أذناي من رسول الله ﷺ قالوا: بلى! قال: أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: "تكون بعدي فتن وأمور"، فقلنا: فأين المنجي منها يا رسول الله؟! قال: "إلى الأمين وحزبه"[١]. وأشار إلى عثمان بن عفان، فقام الناس فقالوا: قد أمكنتنا البصائر، فأْذنْ لنا في الجهاد، فقال عثمان: أعزم على من كانت لي عليه طاعة ألا يقاتل".

وهكذا تجمع حول عثمان ﷺ كثير من أبطال الصحابة من المهاجرين والأنصار وأبنائهم ليدافعوا ويذودوا عنه، ولو أذن لهم عثمان في حرب الخارجين وقتالهم لنصروه وآزروه، ولكن عثمان أبى عليه إسلامُه وإيثارُه وإخلاصُه أن يقذف بالناس في مغبة حرب طاحنة من أجل شخصه، فقد كره ﷺ إن أمر بقتال أولئك الخوارج الذين حاصروه أن يُقتل أعلام الدين من الصحابة، فربما لا يبقى أحدهم، فينبني على مصلحة بقائه هو مفسدة أكبر وهي قتل عدد كثير من الناس، ولهذا صبر واحتسب وفضَّل أن يفدي الأمة بنفسه.

يقول القاضي أبو بكر بن العربي: إن عثمان ﷺ قُتِل والصحابة بَرَاء من دمه؛ لأنه منع من قتال من ثار عليه، وقال: لا أكون أول من خلف رسول الله ﷺ في أمته بالقتل، فصبر على البلاء، واستسلم للمحنة، وفدى بنفسه الأمة.

وقد كان عثمان ﷺ قادرًا على الفرار، لكنه لم يرغب فيه، وقد قال له معاوية: "انطلق معي إلى الشام قبل أن يهجم عليك من لا قِبَلَ لك به، فإن أهل الشام على الأمر - الطاعة - لم يزالوا. فقال له عثمان: أنا لا أبيع جوار رسول الله ﷺ بشيء، وإن كان فيه قطع خيط عنقي. فقال له معاوية: فأبعث إليك جندًا منهم يقيم بين ظهراني أهل المدينة لنائبة إن نابت المدينة أو إياك، فقال عثمان - واضعًا مصلحة الرعية في المقام الأول -: أنا لا أُقتِّر على جيران رسول الله ﷺ الأرزاق بجند يساكنهم، وأضيق على أهل الهجرة والنصرة، فقال معاوية: والله يا أمير المؤمنين لتُغتالنَّ أو لتغزينَّ، فقال عثمان: حسبي الله ونعم الوكيل"[٢].

ثالثًا. موقف الإمام علي ﷺ من الثوار يبرز إيجابيته:

شارك الإمام علي ﷺ، كعادته في مجريات الأحداث، وحاول أن يرد الثوار منذ مجيئهم إلى المدينة، ونجح في إقناعهم بالعودة إلى بلادهم مقابل أن تتحقق لهم بعض مطالبهم، لكنَّ مثيري الفتنة استطاعوا أن يردوا الثوار مرة أخرى، وذلك عن طريق خطة فعلوها أقنعت الثوار بضرورة الرجوع إلى المدينة ومحاصرة الخليفة عثمان بن عفان.

وعرض الإمام علي بن أبي طالب ﷺ أن يدافع عن الخليفة، ووعده بالنصرة، لكن الخليفة رفض مساعدته كما رفض مساعدة غيره من الصحابة.

موقف علي ﷺ في بداية الفتنة:

استمر علي ﷺ في طريقته المعهوده مع الخلفاء، وهي السمع والطاعة والإدلاء بالمشورة والنصح، وقد عبر بنفسه عن مدى طاعته للخليفة عثمان والتزام أمره ولو كان شاقًّا بقوله: "لو سيَّرني عثمان إلى صرار

١. أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٩/ ٣٧٣).

٢. تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة، د. محمد أمحزون، مرجع سابق، ص٣٣٧: ٣٤٢ بتصرف.

لسمعت وأطعت"[1].

وعندما نزل المتمردون في ذي المروة قبل مقتل عثمان بما يقارب شهرًا ونصفًا، أرسل إليهم عثمان عليًّا ورجلًا آخر لم تسمه الروايات، والتقى بهم علي ﷺ فقال لهم: تعطون كتاب الله، وتعتبون من كل ما سخطتم؟ فوافقوا على ذلك، وفي رواية أنهم شادوه وشادهم مرتين أو ثلاثًا، ثم قالوا: ابن عم رسول الله ﷺ ورسول أمير المؤمنين يعرض عليكم كتاب الله فقبلوا، فاصطلحوا على خمس: على أن المنفي يقلب، والمحروم يعطى، ويوفر الفيء، ويعدل في القسم، ويستعمل ذو الأمانة والقوة، وكتبوا ذلك في كتاب، أن يرد ابن عامر على البصرة، وأن يبقى أبو موسى على الكوفة.

وهكذا كان لعلي بن أبي طالب ﷺ دور في التصدي للفتنة منذ بدايتها، فقد استطاع أن يقنع الثوار بالعودة إلى بلادهم على أن تتحقق لهم بعض مطالبهم. فأدَّى بذلك دور الممثل الرسمي للخليفة؛ إذ تكلم باسمه وأعطى الوعود وأبرم العهد باسمه. مما يؤكد أنه كان إيجابيًّا خلال فتنة عثمان، وأنه عمل على التصدي لها منذ بدايتها.

موقف علي ﷺ أثناء الحصار:

لما رأى مثيرو الفتنة رجوع الثوار إلى بلادهم، بعدما كلمهم علي بن أبي طالب ﷺ وأقنعهم بالعودة اشتد غيظهم وأبوا إلا أن يعود الثوار مرة أخرى إلى المدينة ويحاصروا الخليفة عثمان بن عفان ﷺ، فقد استطاع مثيرو الفتنة أن يخدعوا الثوار ويوهموهم أن الخليفة قد خان عهدهم، وأمر بالتنكيل بهم، مما جعلهم يعودون مرة أخرى إلى المدينة مطالبين بعزل الخليفة أو قتله.

فبدءوا بحصاره ولم يستطع أحد أن يردهم، ولم يفلح الخليفة في إقناعهم بخطأ ما يفعلون، ولم يصدقوا أيمانه وقوله أنه لم يغدر بهم، ولم يأمر بالتنكيل بهم.

اشتد الحصار على عثمان ﷺ، حتى مُنِع من حضور الصلاة في المسجد، وكان صابرًا على هذه البلوى التي أصابته كما أمره رسول الله ﷺ بذلك، وكان مع إيمانه القوي بالقضاء والقدر، يحاول أن يجد حلًّا لهذه المصيبة، فنراه تارة يخطب الناس عن حرمة دم المسلم، وأنه لا يحل سفكه إلا بحقه، وتارة يتحدث في الناس ويظهر فضائله وخدماته الجليلة في الإسلام، ويستشهد على ذلك ببقية العشرة ﷺ، وكأنه يقول: من هذا عمله وفضله هل من الممكن أن يطمع بالدنيا ويقدمها على الآخرة؟ وهل يعقل أن يخون الأمانة ويعبث بأموال الأمة ودمائها وهو يعرف عاقبة ذلك عند الله وهو الذي تربى على عين النبي ﷺ الذي شهد له وزكاه، وكذلك أفاضل الصحابة، أهكذا تكون معاملته؟!

واشتدت سيطرة الثوار على المدينة حتى أنهم ليصلون بالناس في أغلب الأوقات، وحينما أدرك الصحابة أن الأمر ليس كما حسبوا، وخشوا من حدوث ما لا يحمد عقباه، وقد بلغهم أن القوم يريدون قتله، فعرضوا عليه أن يدافعوا عنه ويخرجوا الغوغاء عن المدينة، إلا أنه رفض أن يراق دم بسببه، وأرسل كبار الصحابة أبناءهم دون استشارة عثمان ﷺ، ومن هؤلاء الحسن بن علي، وعبد الله بن الزبير ﷺ، حيث تذكر بعض الروايات أن الحسن حُمل جريحًا من الدار، كما

---

1. أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٥٢٣) برقم (٣٧٦٩٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٩/ ٣٦١).

جرح غير الحسن عبد الله بن الزبير ومحمد بن حاطب، ومروان بن الحكم، كما كان معهم الحسين بن علي وابن عمر ﷺ، وقد كان علي من أدفع الناس عن عثمان ﷺ وشهد له بذلك مروان بن الحكم، أقرب الناس إلى عثمان ﷺ، وألصقهم به في تلك المحنة القاسية الأليمة.

وقد أخرج ابن عساكر عن جابر بن عبد الله ﷺ، أن عليًّا أرسل إلى عثمان فقال: إن معي خمسمائة دارع، فأذن لي، فأمنعك من القوم، فإنك لم تُحْدِث شيئًا يُسْتَحَلُّ به دمك، فقال: جزيت خيرًا، ما أحب أن يهراق دم بسببي.

وقد وردت روايات عديدة تفيد وقوفه بجانب عثمان ﷺ، في أثناء الحصار، فمن ذلك: أن الثائرين منعوا عن عثمان الماء حتى كاد أهله أن يموتوا عطشًا، فأرسل علي ﷺ إليه بثلاث قرب مملوءة ماء، فما كادت تصل إليه، وجرح بسببها عدة من موالي بني هاشم وبني أمية حتى وصلت، ولقد تسارعت الأحداث فوثب الغوغاء على عثمان وقتلوه ﷺ، ووصل الخبر إلى الصحابة وأكثرهم في المسجد، فذهبت عقولهم.

وقال علي لأبنائه وأبناء إخوانه: كيف قتل عثمان وأنتم على الباب؟ ولطم الحسن، وكان قد جرح، وضرب صدر الحسين، وشتم ابن الزبير وابن طلحة، وخرج غضبان إلى منزله ويقول: تبًّا لكم سائر الدهر، اللهم إني أبرأ إليك من دمه أن أكون قتلت أو مالأت على قتله، وهكذا كان موقف علي ﷺ، نصحًا وشورى، سمعًا وطاعة، وقفة قوية بجانبه في أثناء الفتنة، ومن أكثر الناس دفاعًا عنه، ولم يذكره بسوء قط، يحاول الإصلاح وسد الخَرْق بين الخليفة والخارجين عليه، لكن الأمر فوق طاقته وخارج إرادته، إنما إرادة الله ﷻ أن يفوز أمير المؤمنين عثمان بن عفان ﷺ بالشهادة®.

المصاهرات بين آل علي وآل عثمان ﷺ:

لم يكن بين بني هاشم وبني أمية شيء من المباغضة والعداوة والمنافرة التي ابتكرها أعداء الإسلام من بنات أفكارهم ونسجوا الأساطير والقصص حولها، ولقد اتضح لكل منصف أن بني أمية مع بني هاشم، علاقتهم فيما بينهم علاقة أبناء العمومة والإخوان والخِلَّان، فهم من أقرب الناس فيما بينهم، يتبادلون الحب والتقدير والاحترام، ويتقاسمون الهموم والآلام والأحزان، فبنو أمية وبنو هاشم كلهم أبناء أب واحد، وأحفاد جد واحد، وأغصان شجرة واحدة قبل الإسلام وبعده، وكلهم استقوا من عين واحدة ومنبع صاف واحد، وأخذوا الثمار من دين الله الحنيف الذي جاء به رسول الله الصادق الأمين[١].

وما سبق يستبين لنا بطلان الادعاء القائل بسلبية علي بن أبي طالب ﷺ خلال فتنة مقتل عثمان بن عفان ﷺ، ويتأكد أن مثيريها لم يدفعهم لذلك غير الحقد على الإسلام وأهله دون التماس لحقيقة تاريخية مؤكدة، ودون وازع من أمانة علمية، وإنما كان قَصْدهم التشكيك في ثوابت لا يمكن أن يتطرق إليها شك.

الخلاصة:

- لم يكن الإمام علي سلبيًّا في يوم من الأيام، بل

® في **"حَرَاجة موقف علي عند مقتل عثمان وصعوبة اقتصاصه من قتلته"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة التاسعة والثلاثين. والوجه الأول، من الشبهة الحادية والأربعين؛ من هذا الجزء.

١. علي بن أبي طالب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص١٩٣: ١٩٧. وللمزيد انظر: تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة، د. محمد أمحزون، مرجع سابق، ص٣٦٨، ٣٦٩.

كان حريصًا دائمًا على المشاركة في الأحداث والتأثير في مسيرتها، والشواهد على ذلك كثيرة، وسيرته ﷺ خير برهان على ذلك.

- الخليفة عثمان ﷺ هو الذي رفض مساعدة الصحابة له بالدفاع عنه أو تسهيل هروبه، رغبة منه في ألا تسفك دماء المسلمين بسببه، وَحَرَصَ أن يرد الثوار بالإقناع لكنه فشل في تحقيق ذلك.
- الإمام علي ﷺ شهد أحداث الفتنة وشارك فيها مشاركة إيجابية منذ بدايتها؛ فقد قام بدور الوسيط بين الخليفة والثوار، واستطاع أن يقنعهم ويردهم إلى بلادهم، لكنهم نكثوا على رءوسهم وعادوا مرة أخرى ليحاصروا الخليفة في داره.
- وقد عرض الإمام علي ﷺ على خليفة المؤمنين عثمان ﷺ مساعدته في ردّ الثوار بالقوة، لكن رفض الخليفة مساعدته كما رفض مساعدة كثير من الصحابة، خشية أن تُسْفك الدماء.

الشبهة السادسة والثلاثون

الطعن في اتباع الخلفاء الراشدين الثلاثة الأول للنبي ﷺ (*)

مضمون الشبهة:

يطعن بعض المغرضين في اتِّباع الخلفاء الثلاثة الأُوَل؛ أبي بكر، وعمر، وعثمان ﷺ للنبي ﷺ، وفي خلوص طاعتهم له، وولائهم لدعوته، ويزعمون أن ثلاثتهم كانوا لا يتحرَّون هديه إلا ليبادروا إلى خلافه، وأن ذلك كان عن تواطؤ بينهم. ويرمون بهذا إلى تشويه هذه الحقبة المباركة المزكاة من تاريخ الأمة الإسلامية.

وجوه إبطال الشبهة:

١) إن خلوص اتباع الصحابة الثلاثة للنبي ﷺ في حياته ثابت تاريخيًّا لا ينكره منصف.

٢) تحريهم سنَّته ﷺ زمن خلافتهم، أمر مشهور عنهم، تؤيده شواهد سيرهم.

٣) المآخذ التي أُخذت عليهم لا تثبت أمام النقد المنصف، فقد كان للراشدين في كل عمل أو قرار حُجَّة ناهضة.

التفصيل:

أولا. تأسِّيهم بالنبي ﷺ في حياته:

الحديث عن تأسي أبي بكر وعمر وعثمان ﷺ بالنبي ﷺ، وسابقتهم في الدين، وبلائهم في الدعوة - حديث طويل لا حدود له؛ إذ ليس الذي بين يدي الكاتب في ذلك رواية عن أذى تحملوه، أو خبرًا في منقبة ثبتت لهم، أو مكرمة استبقوا إليها، أو غزوة شهدوها، بل إن لهم في جميع ذلك تراثًا وتاريخًا، وثلاثتهم من جِلَّة السابقين إلى الإسلام الذين آزروا الدعوة في نشأتها الأولى، وهي - بعدُ - غريبة ضعيفة يفِرُّ أتباعها بدينهم، ويُتَخَطَّف المستضعَفون من حولها، وهؤلاء الثلاثة أيّامئذٍ من السراة ذوي العشيرة والمال، فهل حملهم على مُناصرة دعوَةٍ هذه حالها إلا إيمان صافٍ بحقيقتها، وقد كان بوسعهم أن يكونوا كالطلقاء الذين ينتظرون

(*) شبهات وردود: الرد على شبهات أحمد الكاتب حول إمامة أهل البيت ووجود المهدي المنتظر، السيد سامي البدري، مرجع سابق.

بإسلامهم أن تُسْفر الأيام عن غالب.

فأما أبو بكر ﷺ فملازمته للنبي ﷺ مدى حياته أمر مشتهر؛ فهو رفيق الهجرة، وثاني اثنين إذ هما في الغار، وهذه فضيلة ثابتة له بنص التنزيل، ولم يزل مُلازمًا له ﷺ بعد هجرته فلم يتخلَّف عنه في مشهد من مشاهده؛ حتى قال الزمخشري: "كان مضافًا لرسول الله ﷺ إلى الأبد، فإنه صحبه صغيرًا وأنفق ماله كبيرًا، وحمله إلى المدينة براحِلته وزاده، ولم يزل ينفق عليه ماله في حياته، وزوَّجه ابنته، ولم يزل ملازمًا له سفرًا وحضرًا، فلما توفى دفنَه في حجرة عائشة أحب النساء إليه ﷺ"[١].

وحديثًا حين أراد الأستاذ العقاد أن يُعَيِّن الخَصْلة البارزة في شخصية الصديق، على طريقته فيما يسميه "مفتاح الشخصية"، لم يجد لشخصية أبي بكر مِفتاحًا كالإعجاب بمحمد ﷺ إعجابًا ذهب به إلى أن جعل برهانه فيما يؤمن به وما يجحده، أن يكون رسول الله قاله أو لم يَقُلْه؛ فإن " بُرْهانه في تصديق الغيب كبرهانه في تصديق الشهادة؛ لأن المرجع فيه إلى شخص القائل لا إلى الشيء الذي يُقال"[٢]. وآية ذلك الظاهرة ما كان منه حين تحادث الناس بقصة الإسراء، واضطربت فئة من المؤمنين وقْتها، لما كانوا عليه من حداثة عهد بالدعوة الجديدة.

وأما عمر الفاروق فإعزازه للدعوة منذ أسلم جزء من سيرتها لا يُمحى، وذلك ما حفظه له عامة أصحاب النبي ﷺ وعرفوا به فضله وسابقته في بدء إسلامه وفي ختام حياته.

ففي البدء قال عبد الله بن مسعود ﷺ: "ما زلنا أعِزَّة منذ أسلم عمر"[٣]. وقال أيضًا: "كان إسلام عمر فتحًا، وكانت هجرته نصرًا، وكانت إمارته رحمة، لقد رأيتنا وما نستطيع أن نُصلِّي ونطوف بالبيت حتى أسلم عمر، فلما أسلم قاتلهم حتى تركونا فصلينا"[٤][٥].

وفي ختام حياته كان عمر بابًا يحجز الله به فتنًا تموج كموج البحر، على ما يرويه حذيفة بن اليمان أن عمر سأله عنها فقال: "ليس عليك منها بأس يا أمير المؤمنين؛ إن بينك وبينها بابًا مغلقًا، قال عمر: أيُكسر الباب أم يُفْتح؟ قال: لا، بل يكسر، قال عمر: إذن لا يُغلق أبدًا، قلت: أجل"، وفيه: "قلنا لحذيفة: أكان عمر يعلم الباب؟ قال: نعم، كما يعلم أن دون غدٍ ليلة، وذلك أني حدثته حديثًا ليس بالأغاليط، فَهِبنا أن نسأله مَنْ البابُ؟ فأمرنا مسروقًا فسأله، فقال: من البابُ؟ قال: عمر"[٦].

فجعل الله ﷻ عمر خيرًا للدعوة، لم تستعلن بنفسها إلا بعد إسلامه، وكانت وفاته فاتحة فتن لم تزل الحياة الإسلامية تحس آثارها إلى اليوم فيما تمخض عنها من مذاهب وطوائف، وهو ﷺ فيما بين البدء والختام سيف

١. أبو بكر الصديق، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٧٩.
٢. عبقرية الصديق، عباس العقاد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص٧٦.
٣. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عمر بن الخطاب ﷺ (٣٤٨١).
٤. أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٣/ ٢٧٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٤/ ٤٨).
٥. عمر بن الخطاب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٢٩.
٦. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام (٣٣٩٣)، وفي مواضع أخرى، ومسلم في صحيحه، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب الفتنة التي تموج كموج البحر (٧٤٥٠).

للرسالة شديد في الحق، وعون لصاحبها، وخليفة من بعده®.

وليس عثمان بأقل من الشيخين في هذا الجانب، جانب الإخلاص للدعوة، والاحتشاد للبذل في سبيلها، وشراؤه بئر رومة شاهد على ذلك، وقد قال رسول الله ﷺ: "من يحفر بئر رومة فله الجنة"[1]. وتلك مكرمة ظاهرة، واضطلاعه بتوسعة المسجد النبوي في حياة النبي ﷺ وسخاؤه في الإنفاق على جيش العسرة في تبوك من جملة مناقبه التي تُوِّجت بشهادة النبي ﷺ له بأنه من أهل الجنة.

ثانيًا. تحريهم سنته ﷺ زمن خلافتهم:

إن سيرة هؤلاء الخلفاء الثلاثة تجعل ادعاء مخالفتهم سنة النبي ﷺ بعد وفاته ظنًّا لا أساس له؛ إذ لا تسنده رواية، ولا يعضِّده شاهد أو حادث، وتأويل وقائع التاريخ الثابتة بناءً على فرض نيات وقصود لا تُعْرف ولا يشهد لصحتها شيء، مما لا ينفع، ولا ينبغي أن يُعَوَّل عليه؛ لأنه - أَوَّل أمره - يَهُزُّ الثابت التاريخي بالسّوانح والظنون، ثم هو - آخر الأمر - يفتح بابًا للتخرُّص والهوس، متى ينفتحْ لا يُوصَد ألبتةَ.

وقد ثبت أن أبا بكر ﷺ صان الله به دينه حين انتقضت الأعراب واجتمعت على منع الزكاة فيما عُرف بحروب الردة، وحفظ به هيبة دينه حين أنفذ بَعْث أسامة في هذه الملابسات العسيرة، وثبت أن عمر بن الخطاب ﷺ انكسرت بفتوحه دولتا الروم والفرس فتغير بزوالهما شكل العالم القدِّيم، وأنه أحدث في الدولة من فنون التنظيمات والإدارة ما بوأها الرتبة الرفيعة في تاريخ العصر الوسيط، وكذلك ثبت أن عثمان ﷺ صان الله به كتابه حتى جمع المسلمين على مصحف واحد، وكان أول من غزا إفريقية، وأول من أنشأ أسطولًا في الإسلام.

إذا استقر في أذهاننا هذا كله، فهل من الإنصاف أن يقال بعد ذلك: إن هؤلاء إنما أرادوا بما صنعوا كيت وكيت من مطامع الدنيا، فما هذه الإرادة؟ وكيف لأحد أن يتثبَّت منها، والحق أننا نَعْجب ممن يجاوزون بالناس العصور والأجيال إلى مواقع بعيدة في الزمن، ثم يحدثونهم عن نية، أو قصد، أو خاطر لفلان وفلان في ذلك الزمن البعيد، وليس لشيء من ذلك مظهر حسي من فعل أو قول، كيف يتسنى لباحث مثل هذا الكلام، أو شيء قريب منه؟!

لقد تبدت آيات الاقتداء عند الصديق في مواطن كثيرة؛ منها أنه "لما اختلف المختلفون في بعثة أسامة كان أمام أبي بكر خطط متعددة يختار منها ما يشاء، مثل: أن يحتفظ بالجيش لحراسة المدينة، وأن يحتفظ به لحرب أهل الردة، وأن يبعث به إلى العراق ترصدًا للفرس المنذرين بالإغارة، وأن يبعث به حيث أراد رسول الله، وإن قال بعض القائلين: إن الحال قد تبدَّل، وإن المقام يؤذِن بالمراجعة فيما أراد، فشاء أبو بكر الخطة التي شاءها محمد ﷺ، وأبى أن يأذن فيها بمراجعة أو تبديل.

ولما جاءوا بالأعطية يقسمونها كانت التفرقة بين الأقدار أدنى إلى التصرف، وكانت التسوية بين الأقدار أدنى إلى الاتِّباع، وكان عمر يقول: أنعطي من حارب الرسول كما نعطي من حارب مع الرسول؟ وكان أبو

® في **"فضل عمر بن الخطاب ومناقبه"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثامنة والعشرين، من هذا الجزء.

١. أخرجه البخاري معلقًا بصيغة الجزم، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عثمان بن عفان ﷺ قبل حديث رقم (٣٤٩٢).

بكر يقول: أنؤجرهم على إيمانهم فنعطيهم بمقدار ذلك الإيمان؟ فكان عمر عنوان التصرف، وكان أبو بكر عنوان الاقتداء"[1].

ثم أليس هو الذي أقدم على محاربة المرتدين حين منعوه ما كانوا يؤدونه إلى رسول الله، وخشي أن يجمع القرآن؛ لأنه أمر لم يكن على عهد رسول الله ﷺ، وإن يكن عملًا صالحًا في نفس الأمر، فذلك أبو بكر الصديق في حسن تأسِّيه وتصوُّنه، وفي تعظيمه قدر النبي ﷺ وتورُّعه أن يكون منه ما لم يكن على عهد رسول الله ﷺ.

فأما عمر ﷺ فكان مما قاله في خطبته التي افتتح بها خلافته: " إنه لم يبلغ حق ذي حق أن يُطاع في معصية الله، ألا وإني أنزلت نفسي من مال الله بمنزلة ولي اليتيم؛ إن استغنيت عففت، وإن افتقرت أكلت بالمعروف"[2].

وهذا منهج نبوي في لفظه وفحواه، يريد أن تمضي السنن النبوية في عهده على الوجه الذي كانت عليه في عهد النبي ﷺ وصاحبه، وهو منهج الاتباع والتأسِّي بمن تقدَّم، لا منهج من يريد أن يضع مبادئ وتعاليم من عند نفسه.

على أننا حين نقرر في هذا السياق تأسِّي عمر بمن قبله لا نرمي إلى أكثر من تأسيه في المنهج ومعالجة الأمور، وفي ضبط النوازل والوقائع بما يلائمها من تشريع، إلا يكُن دينًا فهو سياسة ينصلح بها الناس في الدنيا إن لم يكونوا يُثابون عليها في الآخرة.

نرمي إلى ذلك ونؤكده، بمناسبة أن أناسًا أخذوا على سيرة الفاروق محدثات جاءت بها الحياة ولم يَسْعَ هو إليها؛ فإن تغيُّر الحياة بكثرة الفتوحات، ووفرة المال، واتساع الدولة الإسلامية، ولمها شَعَث ما تفرَّق في الشرق القديم من مِلَل، ونِحل وأجناس - تغيُّر الحياة بذلك كله مما يستتبع تحولًا اجتماعيًّا يصحبه تبدُّلٌ في النُّظم والعلاقات، وهو أمر لا بد أن يقابَل بتشريع وحدود؛ فلذلك عرفت الحقبة العمرية من مستحدثات مسائل الشريعة ما صار تراثًا لمن بعده من الفقهاء والمجتهدين، وما صار - كذلك - مادة للمآخذ التي ادّعِيَتْ عليه.

وهذا ما شهد به عدد من المستشرقين منهم موير في كتابه "الخلافة" ود. مايكل هارت الذي عَدَّ عمر أحد الخالدين المائة الذين أحصاهم في كتاب له بهذا الاسم، ومنهم كذلك واشنجتون إيرفنج الذي يقول في كتابه "محمد وخلفاؤه":

"إن حياة عمر من أولها إلى آخرها تدل على أنه كان رجلًا ذا مواهب عقلية عظيمة، وكان شديد التمسك بالاستقامة والعدالة، وهو الذي وضع أساس الدولة الإسلامية ونفذ رغبات النبي ﷺ وثبتها، وآزر أبا بكر بنصائحه في أثناء خلافته القصيرة، ووضع قواعد متينة للإدارة الحازمة في جميع البلدان التي فتحها المسلمون، وإن اليد القوية التي وضعها على أعظم قواده المحبوبين لدى الجيش في البلاد النائية وقت انتصاراتهم، لأكبر دليل على كفاءته الخارقة لإدارة الحكم وكان ببساطة أخلاقه واحتقاره للأبهة والترف، مقتديًا بالنبي ﷺ وأبي بكر ﷺ، وقد سار على

١. عبقرية الصديق، عباس العقاد، مرجع سابق، ص٧٦، ٧٧.
٢. عمر بن الخطاب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص١١٤.

أثرهما في كتبه وتعليماته للقواد"[1].

وقد افتتح عثمان ﷺ خلافته بنحو مما صنع عمر، وذلك أنه وقف يخطب الناس بعد بيعته، فكان من قوله: "أما بعدُ، فإني كلفت وقد قبلت، ألا وإني متبع ولست بمبتدع، ألا وإن لكم علي بعد كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ثلاثًا؛ اتباع من كان قبلي فيما اجتمعتم عليه وسننتم وسنَّ أهلُ الخير فيما سَنُّوا عن ملأ، والكف عنكم إلا فيما استوجبتم العقوبة، وإن الدنيا خَضِرَة وقد شُهِّيت إلى الناس ومال إليها كثير منهم، فلا تركنوا إلى الدنيا ولا تثقوا بها فإنها ليست بثقة، واعلموا أنها غير تاركة إلا من تركها"[2].

وهذا الذي يقوله عثمان عن نهجه في خلافته لا يسارُّ به فردًا أو فئة، وإنما يُحدِّث به على رءوس الناس، وهو حديث تعدى فيه صاحبه طريقة الساسة والملوك، إلى حيث صار حديث إمام أو خليفة بكل معنى الكلمة، كما قد يقال؛ فليس مما يتناوله هؤلاء في خُطَبهم أن يحذروا الناس من الدنيا، وأن يعلنوا أنهم يكفون عن رعيتهم إلا متى استوجبوا العقاب، ولا أنهم مؤتمون بمن قبلهم، وأنَّى يقولون هذا وهم في أغلب الأمر ما تملكوا إلا بحرص منهم على الدنيا، ولا استقر لهم ملك إلا ببطش واعتساف؟!

وبالجملة كان عثمان ﷺ مثالًا رائعًا للإمام الإسلامي، كما كان صاحباه من قَبْل أبو بكر وعمر، وإن كان الله ﷻ يفضِّل بعض خلقه على بعض، لا سيما وعثمان قد تقدَّمه رجل أتعب من بعده. وقد يعسُر بعد ذلك أن ننتخب من تراث عثمان شذرات تُجلِّي هذا الاتباع فعلًا، بعد أن أعلنه هو في الناس قولًا؛ فإن هذه خطبه في عامة الناس وكتبه إلى قادة جنده توشك ألا يخلو شيء منها عن تذكير بسنة أو مكرُمة وتأكيد منه على أنه متبع ليس بمبتدع، ولقد كان أمرًا مألوفًا أن يحتسب عثمان ﷺ بنفسه متى عرض له منكر.

فقد نهى محمد بن جعفر بن أبي طالب عن لبس الثوب المعصفَر لنهي النبي ﷺ عن ذلك في قوله: "إن هذه من ثياب الكفار"[3].

ونهى عن اللعب بالنرد وأمر بتحريقه وكسره لقول النبي ﷺ: "من لعب بالنَّرْد فقد عصى الله ورسوله"[4]، وضرب رجلًا بدا منه استخفاف بالعباس عم النبي ﷺ؛ قائلًا: "أَيُفَخِّم رسولُ الله ﷺ عمه وأرخص في الاستخفاف به، لقد خالف رسول الله ﷺ من فعل ذلك ومن رضي به منه"، وهو من قبل ذلك كله قد اتخذ لنفسه مجلس شورى يؤامر رجاله فيما يَعِنُّ من أمور الخلافة والمصالح العامة، التي لا يحسُنُ أن يستبد بالقضاء فيها رجل واحد، وتلك سنة الشيخين من قبل عثمان[5].

ثالثًا. حول أمور أُخِذَت على سيرتهم:

يحسن بنا منذ البَدْء أن نقول كلمة عامة في صفة هذه المآخذ على سيرة الخلفاء الثلاثة، ذلك أن خلافة الصديق

1. المرجع السابق، ص٧٥.
2. عثمان بن عفان، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٩٢.
3. أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر (٥٥٥٥).
4. حسن: أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الجامع، باب ما جاء في النرد (٣٥١٨)، والبخاري في الأدب المفرد، كتاب آداب العامة، باب من لم يسلم على أصحاب النرد (١٢٦٩)، وحسنه الألباني في صحيح الأدب المفرد (٩٦٢).
5. عثمان بن عفان، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٩٢ وما بعدها.

لا تختلف في شيء ـ دقَّ أو جلَّ ـ عن عصر النبوة، وذلك مما يقرُّ به الدارسون من مسلمين وغيرهم؛ فإن الفتوح التي كانت في عهده لم تؤت ثمارها إلا في خلافة عمر؛ فلذلك لم يَبْد لها أثر في الحياة العامة في مدة خلافته القصيرة، وهذا يفسر لنا حقيقة أن ما أُخذ على أبي بكر هو أمر غير تاريخي، إنما هو مذهبي تثيره طائفة لا تراه من الأصل مستحقًّا للإمامة.

وأما عمر ﷺ فقد أسلفنا أن التحول الاجتماعي الذي أسفرت عنه الفتوح في عهده كان دافعًا لكثير من الاجتهادات الشرعية في الفروع، ومثلُ هذه الاجتهادت لا تعدو أن تكون صوابًا أو خطأً، فأما أن يُتجاوَز بها إلى الطعن في أصل التدين والاتباع لصاحب الشريعة، فهذه هي النَّقلة البعيدة التي تُعِين عليها توجهات مذهبية أكثر من النظر المنصف النزيه. وكان عهد عثمان ﷺ ـ على خَيرِيَّته ـ محلًّا لطعون كثيرة هي من هذا الطراز الذي لا يبلغ ـ في منتهاه ـ أن يمس دينهم وسابقتهم، وإنما تنفخ فيه روح طائفية حتى تُحِيلَهُ تغييرًا وتبديلًا في العقيدة أو الشريعة.

ونخلص من ذلك كله إلى أن عدم التناسب بين أصل المأخذ ـ على تقدير صحته ـ وما ترتب فوقه من نتائج، جدير بأن يُظهِر أن عامة هذه المآخذ لا ترجع إلى تحقيق تاريخي ـ وإن تَزَيَّت بردائه ـ قَدْرَ ما ترجع إلى ميول مذهبية.

فمسألة فَدَك التي أُخِذت على سيرة الصديق، وضُخِّمت وجُعِلت قضية كبرى، ليست غير أمر هين، مفاده أن فاطمة ـ رضي الله عنها ـ قد ظنت أنها ترث أباها ﷺ كما يرث الأولاد آباءهم، فجاءت إلى الصديق تطلب نصيبها في فدك وسهمها من خيبر، فأعلمها أبو بكر الصديق قول النبي ﷺ: "لا نورث، ما تركنا صدقة"[1]. فأذعنت للحق وكفَّت عما طلبته.

لكن طائفة من غلاة الرافضة أنشئوا أدعية طوالًا في لعن غاصب فدك، وزعموا أن فاطمة غُصِبت حقها قهرًا، وأن أبا بكر هو من وضع هذا الحديث ليمنعها حقَّها، وفي هذا من الغفلة شيء كثير؛ إذ لا وجه لتخصيص فاطمة بذلك، فإن يكن رسول الله يورث كسائر الناس، فإن لأمهات المؤمنين ـ وفيهن عائشة ـ نصيب فيما ترك، ثم إن هذا الحديث مما تلقاه أصحاب النبي ﷺ بالقبول، بل قد ثبت من طرق غير طريق أبي بكر؛ فجاء عن عائشة وعمر وعثمان وعلي والعباس وسعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف والزبير وطلحة وغيرهم[2].

وأما ما صنعه عمر ﷺ مما ظاهِره أنه مخالَفة للمعروف من أحكام الشريعة، فليس هذا الظاهر صحيحًا، ويسوق الشيخ علي حسب الله نماذج من هذه القضايا العُمرية، ويعلق عليها بما يجلِّي حقيقتها، قال: "فإلغاؤه سهم المؤلفة قلوبهم من الصدقات لم يكن إهمالًا للنص كما قالوا، بل لأنه لم يجد مجالًا للعمل به، فقد عز الإسلام، واستغنى بقوته وعزته عن استرضاء العُتاة والاستعانة بالمخالفين، وأصبح

١. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الخمس، باب فرض الخمس (٣٩٢٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي ﷺ: "لا نورث ما تركنا فهو صدقة" (٤٦٧٩).

٢. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، ابن تيمية، مرجع سابق، ج٤، ص١٠٠ وما بعدها. موقف الشيعة الاثنى عشرية من صحابة رسول الله ﷺ، د. عبد القادر بن محمد صوفي، مرجع سابق، ج١، ص٤١٦ وما بعدها.

إعطاء هؤلاء مذلة: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (المنافقون: ٨).

ولو أنه ﷺ وجد مجالًا للعمل بالنص بعد هذا ما توانى عن تطبيقه، ومنعه إقامة حد السرقة عام المجاعة لم يكن إلغاءً للنص، بل لأنه لم يجد السارق الذي يستحق القطعَ بسبب المجاعة التي قد تُلْجئ الناس إلى أكل الحرام، وقد علم أن الحدود تدرأ بالشبهات؛ ولهذا رجع المسلمون إلى تطبيق النص بعد انتهاء المجاعة. وإذا امتنع الناس عن الجرائم التي توجب الحدود، فلم يُقِم الحاكمُ حدًّا، فهل يُقال: إنه ألغى النصوص التي تُوجب إقامتها؟!

وأمرُه حذيفةَ بتطليق الكتابية التي تزوجها ليس إلغاءً للنص المبيح لتزوجها، بل لأنه وجد في مفارقته إياها مصلحة أرجح من إقامتها معه، كما تمنع الحكومات الآن رجال السياسة أو الممثلين الدوليين خاصة من تزوج الأجنبيات خوفًا من إذاعة أسرار الدولة"[1] ®.

١. أصول التشريع الإسلامي، علي حسب الله، طبعة خاصة، د. ت، ص١٦٣، ١٦٤ بتصرف.

® في **"اجتهادات عمر وتوجيهها الشرعي"** طالع: الشبهة السادسة والعشرين، من هذا الجزء. وفي **"موقف عمر من سهم المؤلفة قلوبهم"** طالع: الشبهة الثالثة. وفي **"موقف عمر من تقسيم الأرض المفتوحة على الفاتحين"** طالع: الشبهة الرابعة. وفي **"موقف عمر من الزواج بالكتابيات"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة السابعة. وفي **"تعطيل عمر حدّ السرقة عام المجاعة"** طالع: الشبهة الثامنة. وفي **"اجتهاد عمر في تغريمه المؤتمن"** طالع: الشبهة التاسعة. وفي **"اجتهاد عمر في القصاص وحد الخمر"** طالع: الشبهة العاشرة. وفي **"موقف عمر من نكاح المتعة"** طالع: الشبهة الحادية عشرة. وفي **"فقه عمر في جمع الناس في صلاة التراويح"** طالع: الشبهة الثانية عشرة؛ من الجزء السادس عشر (أصالة التشريع الإسلامي).

أما ما زُعِم على عثمان ﷺ فقد تقدم أنه شيء كثير، منه إتمامه الصلاة بمنى، وعفوه عن عُبيد الله بن عمر وأنه لم يقتله بالهُرْمُزان، والزيادة في الحمى، ونفيه أبا ذر الغفاري إلى الربذة، وغير ذلك مما لا نستطيع أن نستوفيه ولا كثيرًا منه هنا، ولكن ننتخب من جملة ذلك أمرًا نراه أليق شيء بمقامنا هذا، وهو مقام الحديث عن الاتّباع، ثم نحيل إلى مصادر استوفت مناقشة هذه الأمور.

ذلك هو ما تدعيه الرافضة من أن عثمان آوى إليه الحكم بن أبي العاص بعد أن طرده رسول الله ﷺ من المدينة، وهي واقعة ساقطة الرواية فلا تُعْرَفُ بسند صحيح، والحَكَم هذا كان من مُسْلِمة الفتح الطلقاء.

وهؤلاء لم يبرحوا مكة إذ لا هجرة بعد الفتح، فكيف نفاه النبي ﷺ من المدينة وهو ليس من أهلها، بل فوق ذلك - على تقدير صحة هذه الفرية، وهي لا تصح - أن عقوبة النفي أقصاها في الشرع عام للزاني غير المحصن، ولا يُعْرفُ نَفْي مدى الحياة.

بل قد ورد عن عثمان أنه استأذن رسول الله في رد الحَكَم، فأجابه كما أجابه حين شفع في عبد الله بن سعد بن أبي السرح وكان قد ارتدَّ، فجُرْمه كان أعظم من جُرم الحكم، وقد قبل النبي ﷺ فيه شفاعة عثمان[2].

الخلاصة:

- الخلفاء الراشدون الثلاثة أبو بكر، وعمر،

٢. منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، ابن تيمية، مرجع سابق، ج٦، ص١٠٠ وما بعدها. حقبة من التاريخ، عثمان بن محمد الخميس، مرجع سابق، ص١٣٤ وما بعدها. موقف الشيعة الاثنى عشرية من صحابة رسول الله ﷺ، د. عبد القادر عطا صوفي، مرجع سابق، ج٢، ص٨٩١ وما بعدها.

وعثمان رضي الله عنه إنما هم ـ قبل أن يكونوا خلفاء وحكامًا ـ من السابقين الأولين إلى الإسلام الذين انتصروا للدعوة النبوية، أيام كان اعتقادها فراقًا للأرض، ومعاداة للعشيرة، وثلاثتهم من الموسرين ومن أشراف قومهم، وقد استعملهم الله عز وجل في نصرة دينه بأموالهم، وأنفسهم، فأي شيء هو أَجْفَى للحقيقة من الطعن في دين هؤلاء ومن في طبقتهم؟!

- لم تتغير سيرة هؤلاء الصحابة الأخيار في جانب الاتباع والتأسي في حياة النبي ﷺ عنها بعد وفاته، فهم بين طاعة لشخصه، وطاعة لسنته وسيرته ﷺ، وهذه الخصلة في عهود خلافتهم مما نوَّه به الدارسون المنصفون من مسلمين وغير مسلمين.
- قد تبين أن عامة المآخذ المدعاة على سِيَرِ الخلفاء الثلاثة إنما ترجع إلى نعرات مذهبية حُكِّمَت في التاريخ فحرَّفت سيرًا ومواقف ثابتة لتصحيح تصوراتها، وقد كانت سلامة المنهج تقضي بدرْس تلك الوقائع دون مقرَّرات سابقة، أو ميول مذهبية مُغْرِضة.

الشبهة السابعة والثلاثون

دعوى أن السيدة عائشة نقضت بيعة علي رضي الله عنه وخرجت لقتاله بدافع من الكراهية(*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض الطاعنين أن السيدة عائشة أم المؤمنين ـ رضي الله عنها ـ إنما كانت تكره عليًّا رضي الله عنه ولا ترى له أحقية في الخلافة، وأن كراهيتها له هي التي دفعتها إلى أن تخرج عليه وتنقض بيعته، متعلِّلة هي ومن تابعها بدم عثمان والقصاص من قتلته. ويراد بذلك الطعن في عدالة ذلك الرعيل الأول الذي يُكْبِره المسلمون ويأخذون عنه القرآن وشرائع الإسلام.

وجها إبطال الشبهة:

١) إن منزلة عائشة رضي الله عنها وفضائلها ومناقبها وتقواها ومكانتها من رسول الله ﷺ وفي الإسلام تنفي تمامًا أن تكون قد نقضت بيعة علي رضي الله عنه التي اجتمع عليها أهل الحل والعقد.

٢) لم يكن خروج السيدة عائشة وطلحة والزبير على علي بن أبي طالب رضي الله عنه بقصد الحرب، وإنما كان خروجهم بقصد الإصلاح.

التفصيل:

أولا. فضائل عائشة ومنزلتها في الإسلام تدفع عنها إرادة الفتنة:

عائشة ـ رضي الله عنها ـ الصِّدِّيقة بنت الصِّدِّيق أبي بكر، من خيار نساء الدنيا على الإطلاق، لما لها من مزايا عظيمة وفضائل كثيرة، وإيمان راسخ، وزهد وأدب، وفقه دقيق، وذكاء مفرط، وسيرة عطرة، وسلوك حسن، وعبادة وخشوع، وغيرة على الدين، وحُب لله ورسوله ﷺ.

ومن هنا حازت ـ رضي الله عنها ـ مكانة عظيمة ورتبة جليلة؛ فقد جاء في الصحيحين أن رسول الله ﷺ قال: "فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على

(*) الهجمات المغرضة على التاريخ الإسلامي، د. محمد ياسين مظهر صديقي، مرجع سابق.

سائر الطعام"[1].

ومن فضائلها ـ رضي الله عنها ـ أنها زوجة رسول الله ﷺ، وأنها أحب زوجاته إليه، وأنه لم ينزل الوحي على رسول الله ﷺ ومعه امرأة في لحاف إلا السيدة عائشة رضي الله عنها. ومن مناقبها تبرئة الله لها من فوق سبع سموات ـ من الإفك الذي طُعنت به ـ في قرآن يُتلى إلى يوم القيامة، وأعظم بها من منقَبَة.

ومن مناقبها ـ رضي الله عنها ـ سعة علمها؛ إذ إنها كانت فقيهة يُشار إليها بالبنان، وقد قال عنها الإمام الزهري: "إنها أفقه نساء الأمة على الإطلاق"، وكانت مرجعًا في التفسير والحديث؛ إذ رَوَتْ عن النبي ﷺ أكثر من ألف حديث.

ومن مناقبها ـ رضي الله عنها ـ أنها كانت زاهدة في الحياة الدنيا، متقلِّلة منها، ورضيت بعيشة الكفاف تطلُّعًا إلى الآخرة وإلى ما عند الله، وكانت كما وصفها بعضهم: "للدنيا قالية، وعن سرورها لاهية، وعلى فقد أليفها باكية".

وكانت فوق ذلك كله العابدة السَجَّادة، كثيرة النوافل والتضرُّع والدعاء؛ فقد جاء عن عبد الله بن أبي موسى أنه قال: أرسلني مدرك ـ أو ابن مدرك ـ إلى عائشة أسألها عن أشياء، قال: فأتيتها، فإذا هي تُصلِّي الضُّحى، فقلت: أقعد حتى تفرغ، فقالوا: هيهات[2].

وإذا علمنا منزلة عائشة ومكانتها هذه، وفضائلها ومناقبها تلك، فهل مثل هذه النقية الورعة الزاهدة تنقض بيعة اجتمع عليها أهل الحل والعقد؟!

ثم إذا علمنا أن الشروط المعتبرة في أهل الإمامة سبعة شروط هي:

١. العدالة على شروطها الجامعة.

٢. العلم المؤدي إلى الاجتهاد في النوازل والأحكام.

٣. سلامة الحواس من السمع والبصر واللسان ليصِحَّ معها مُباشرةُ ما يُدرك بها.

٤. سلامة الأعضاء من نقص يمنع عن استيفاء الحركة وسرعة النهوض.

٥. الرأي المفضي إلى سياسة الرعية وتدبير المصالح.

٦. الشجاعة والنجدة المؤدية إلى حماية البيضة وجهاد العدو.

٧. النسب، وهو أن يكون من قريش لورود النص فيه وانعقاد الإجماع عليه[3].

ولا شك أن هذه الشروط جميعًا قد توافرت في علي بن أبي طالب رضي الله عنه ولذلك لم يجد أهل الحل والعقد أحدًا أحق بالخلافة منه رضي الله عنه بعد مقتل عثمان رضي الله عنه، وقد تمت بيعة علي رضي الله عنه بطريقة الاختيار، وذلك بعد أن استشهد الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه على أيدي الخارجين المارقين الشُّذّاذ الذين جاءوا من الآفاق من أمصار مختلفة وقبائل متباينة، لا سابقة لهم، ولا أثر خير في الدين، فبعد أن قتلوه ظلمًا وزورًا وعدوانًا، قام كل من بقي بالمدينة من أصحاب رسول الله ﷺ بمبايعة

١. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿ وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱمْرَأَتَ فِرْعَوْنَ إِذْ قَالَتْ رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ وَنَجِّنِى مِن فِرْعَوْنَ وَعَمَلِهِۦ وَنَجِّنِى مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١١﴾ ﴾ (التحريم) (٣٢٣٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها (٦٤٥٢).

٢. حديث الإفك، د. عامر حسين السلامي، دار الإيمان، مصر، ٢٠٠٥م، ص٢٩٩: ٣٠٧ بتصرف.

٣. الأحكام السلطانية والولايات الدينية، الماوردي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ص٦.

علي ﷺ بالخلافة؛ وذلك لأنه لم يكن أحد أفضل منه على الإطلاق في ذلك الوقت، فلم يدَّعِ الإمامة لنفسه أحد بعد عثمان ﷺ، ولم يكن أبو السبطين ﷺ حريصًا عليها؛ ولذلك لم يقبلها إلا بعد إلحاح شديد مِمّن بقي بالمدينة وخوفًا من ازدياد الفتن وانتشارها[1].

إذا علمنا أن جميع شروط الإمامة توافرت في علي بن أبي طالب ﷺ، وأنه لا يوجد من هو أحق بالخلافة منه يومئذ، واجتماع أهل الحل والعقد عليه، فهل يُعقل أن أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - العابدة الزاهدة، بل العالمة بأنه لا يجوز خرق بيعة أو نقضها وقد اتفق أهل الحل والعقد عليها - هل يُعقل - بعد هذا أن تنقض مثل هذه البيعة؟!

لا بد إذن من سبب آخر وقف وراء خروجها غير ما تقوَّله هؤلاء وهذا ما سنتولى بيانه.

ثانيًا. حول خروج عائشة - رضي الله عنها - في بعض صحابة النبي ﷺ إلى البصرة:

لقد أحدث قتل عثمان ﷺ في بيته، وفي حرم نبيِّه ﷺ، وفي الشهر الحرام - ذي الحجة - توجعًا عند المسلمين، وكان لا بد من القصاص من قَتَلته. والذي يُطالب بتنفيذ القصاص هو الخليفة بعد عثمان ﷺ، أي علي بن أبي طالب ﷺ الذي رآه كل واحد منهم - وقتذاك - أحق بالخلافة وأولى الخلق بها[2].

ولا ريب أن جميع الصحابة ﷺ كانوا متفقين على ضرورة إقامة القصاص على قتلة عثمان ﷺ، فهم جميعًا متفقون في أصل المسألة، وإنما كان اختلافهم في الطريقة التي تعالج بها هذه القضية؛ إذ كان أمير المؤمنين علي موافقًا من حيث المبدأ على وجوب الاقتصاص من قتلة عثمان، وإنما كان رأيه أن يرجئ ذلك إلى حين استقرار الأوضاع وهدوء الأمور واجتماع الكلمة، وهذا يدل على أن منشأ الخلاف لم يكن القدح في خلافة علي ﷺ وإنما اختلافهم في قضية الاقتصاص من قتلة عثمان ﷺ[3].

وإذا كان هذا موقف أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ؛ فقد رأت طائفة أخرى من الصحابة أن أول واجب على الأمة هو الثأر لخليفتها الشهيد والقصاص من القتلة الآثمين.

وكان ممن رأى هذا الرأي: طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام وعائشة أم المؤمنين ﷺ. وكان موقف أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - تعجيل القصاص من قتلة عثمان ﷺ وما خرجت إلى البصرة إلا لهذا الغرض؛ وقد روى الإمام الطبري أن عائشة - رضي الله عنها - بعد أن قضت عمرتها خرجت قاصدة المدينة، فلقيها رجل من أخوالها من بني ليث، فأخبرها بمقتل عثمان ﷺ فرجعت إلى مكة، حتى إذا نزلت باب المسجد وقصدت حجر إسماعيل عليه السلام فتسترت فيه، واجتمع الناس إليها فأنبأتهم بسفك دم عثمان ﷺ من غير حجة ولا عذر، وقالت: "والله، لأصبع عثمان خير من طباق الأرض أمثالهم، فنجاة من اجتماعكم عليهم حتى ينكل

1. علي بن أبي طالب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٢١١ بتصرف يسير.
2. الصاعقة في نسف أباطيل وافتراءات الشيعة على أم المؤمنين عائشة، د. عبد القادر بن محمد عطا صوفي، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ص٢٠١.
3. علي بن أبي طالب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٤٥٩ بتصرف.

بهم غيرهم ويشرد من بعدهم".

ورُوي كذلك أن عائشة - رضي الله عنها - حين انصرفت راجعة إلى مكة أتاها عبد الله بن عامر الحضرمي - أمير مكة - فقال لها: "ما ردك يا أم المؤمنين؟ قالت: ردَّني أن عثمان قُتل مظلومًا، وأن الأمر لا يستقيم ولهذه الغوغاء أمر، فاطلبوا بدم عثمان تُعِزّوا الإسلام".

ويروي الإمام الطبري كذلك أن عائشة - رضي الله عنها - عندما قدمت البصرة طالبت الناس بشيئين؛ أولهما: أخذ قتلة عثمان ﷺ. وثانيهما: إقامة كتاب الله ﷻ[1].

هذا - إذن - ما قصدت إليه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها -، لكن الأمور جرت مجرى آخر؛ فلقد خرج عثمان بن حنيف - والي علي ﷺ على البصرة - إلى عائشة - رضي الله عنها - ومن معها، فقال: ماذا تريدون؟ قالوا: نريد قتلة عثمان، فقال: حتى يأتي علي، وما إن وصل علي ﷺ ونزل الناس منازلهم واطمأنوا حتى خرج علي وطلحة والزبير، فتوافقوا وتكلموا فيما اختلفوا فيه، فلم يجدوا أمرًا أمثل من الصلح؛ لأنهم ما خرجوا للقتال أصلًا، وكان علي بن أبي طالب قد أرسل إلى أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - القعقاع بن عمرو، فقال لها القعقاع: ما أقدمك يا أماه إلى البصرة؟ قالت له: يا بني من أجل الإصلاح بين الناس، فطلب منها أن تبعث إلى طلحة والزبير ليحضرا ويكلمهما على مسمع منها ومحضر.

وقد اتفقوا جميعًا على الصلح وتم التفرق على الرضا بذلك، فخاف قتلة عثمان من التمكن منهم والإحاطة بهم، فاجتمعوا وتشاوروا واختلفوا، ثم اتفقت آراؤهم على أن يندسُّوا في المعسكرين ويختلطوا، وأن يصيح الفريق الذي في معسكر علي: غدر طلحة والزبير، ويصيح الفريق الذي في معسكر طلحة والزبير: غدر علي، فتم لهم ذلك على ما أرادوا ودبروا، ونشبت الحرب، فكان كل فريق منهم دافعًا لمكروه عن نفسه، ومانعًا من إشاطة دمه[2][3].

وهكذا وقعت موقعة الجمل بفعل قتلة عثمان وخبث السبئية وما دبروه وكادوه للفريقين.

إن ما نؤمن به ونتيقنه بحقائق التاريخ وشواهد الواقع أن أحدًا من الفريقين لم يرد قتالًا، "وبرهان ذلك أنهم اجتمعوا، ولم يقتتلوا ولا تحاربوا، فلما كان الليل عرف قتلة عثمان أن الإغارة والتدبير عليهم، فبيتوا عسكر طلحة والزبير، وبذلوا السيف فيهم، فدفع القوم عن أنفسهم حتى خالطوا عسكر علي فدفع أهله عن أنفسهم، كل طائفة تظن ولا شك أن الأخرى بدأتها القتال، واختلط الأمر اختلاطًا"[4].

لا يشك أحد ممن قرأ التاريخ بعين الإنصاف أن خروج الصحابة إلى البصرة، سواء طلحة، والزبير، وعائشة، أم علي بن أبي طالب ﷺ ما كان بقصد الحرب وإنما كان خروجهم بقصد الإصلاح كما جاءت بذلك الأخبار[5].

إن أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - لم تخرج

١. المرجع السابق، ص٤٥٢ بتصرف.

٢. إشاطة دمه: قتله أو إهلاكه.

٣. علي بن أبي طالب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٥٠٣: ٥٠٧ بتصرف.

٤. المرجع السابق، ص٥٠٨.

٥. تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة، د. محمد أمحزون، مرجع سابق، ص٤٣٥.

لقتال، وإنما خرجت بقصد الإصلاح بين المسلمين، وقد ظنت أن في خروجها مصلحة للمسلمين، ثم تبين لها فيما بعد أن ترك الخروج كان أولى، فكانت إذا ذكرت خروجها تبكي حتى تبل خمارها[1].

وقد أكّد ذلك ابن العربي حين قال: "وأما خروجها - رضي الله عنها - إلى حرب الجمل فما خرجت لحرب، ولكن تعلق الناس بها وشكوا إليها، ما صاروا إليه من عظيم الفتنة وتهارج الناس، ورجوا بركتها في الإصلاح وطمعوا في الاستحياء منها، إذا وقفت للخلق، وظنت هي ذلك، فخرجت ممتثلة لأمر الله تعالى في قوله: ﴿لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١١٤﴾﴾ (النساء)، والأمر بالإصلاح هنا مخاطب به جميع الناس من ذكر أو أنثى حر أو عبد" [2].

وأما زعم أن عائشة كانت كارهة لبيعة علي ﷺ وأنها كانت تدعو لنقضها، فهذا زعم باطل لا دليل عليه والصحيح خلافه؛ قال ابن حجر: "إن أحدًا لم ينقل أن عائشة ومن معها نازعوا عليًّا في الخلافة، ولا دعوا لأحد منهم ليولوه الخلافة، وإنما أنكرت هي ومن معها على علي ﷺ منع تأخير الاقتصاص من قتلة عثمان"[3].

ومما يدل على خلاف زعمهم ما رواه الأحنف بن قيس أنه قدم المدينة فوجد عثمان ﷺ محصورًا، فلقي طلحة والزبير فقال لهما: "ما تأمراني به وترضيانه لي فإني لا أرى هذا الرجل - يقصد عثمان ﷺ - إلا مقتولًا؟ فقالا: علي، ثم قال - أي الأحنف -: أتأمراني به وترضيانه لي؟ قالا: نعم، ثم انطلق حتى إذا أتى مكة جاء الخبر بقتل عثمان، فلقي أم المؤمنين عائشة، وكانت وقتذاك بمكة، فقال لها: من تأمريني أن أبايع؟ قالت: عليًّا، قال: تأمرينني به وترضينه لي؟ قالت: نعم، ثم قال الأحنف: فمَرَرْتُ على علي بالمدينة فبايعته، ثم رجعت إلى أهل البصرة، ولا أرى الأمر إلا قد استقام"[4].

وتأسيسًا على ما سبق نجد عائشة - رضي الله عنها - تدعو المسلمين إلى بيعة علي ﷺ وإلى اختياره خليفة لهم، فكيف تنقض بيعته، وكيف تكون له كارهة؟!

ثم إنها - رضي الله عنها - لو أرادت ذلك لتوجهت بمن معها إلى علي في المدينة مقاتلين له ناقضين بيعته، وإنما توجهوا إلى البصرة ولم يتوجهوا إلى المدينة مطالبة بدم عثمان ولرأب الصدع وجمع شتات المسلمين.

يقول ابن حزم: "فقد صحَّ صِحَّة ضرورية لا إشكال فيها، أنهم لم يمضوا إلى البصرة لحرب علي ولا خلافًا عليه، ولا نقضًا لبيعته، ولو أرادوا ذلك لأحدثوا بيعة غير بيعته، هذا مما لا يشك فيه أحد ولا ينكره أحد، فصح أنهم إنما نهضوا إلى البصرة لسد الفتق الحادث في الإسلام من قتل أمير المؤمنين عثمان ﷺ ظلمًا"[5].

وإذا كان المسلمون قد اتفقوا على بيعة علي بعد عثمان - رضي الله عنهما - فإنه الإمام بحق، وما ظهر منه قط إلى

---

١. موقف الشيعة الاثنى عشرية من صحابة رسول الله ﷺ، د. عبد القادر بن محمد عطا صوفي، مرجع سابق، ج٣، ص١٤١٣.

٢. علي بن أبي طالب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٤٨٧.

٣. موقف الشيعة الاثنى عشرية من صحابة رسول الله ﷺ، د. عبد القادر محمد، مرجع سابق، ج٣، ص١٤١١.

٤. تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة، د. محمد أمحزون، مرجع سابق، ص٤١٤.

٥. المرجع السابق، ص٤٥٨.

أن مات ﷺ شيء يوجب نقض بيعته، وما ظهر منه قط إلا العدل والجد، والبر والتقوى... وأما أم المؤمنين، والزبير، وطلحة ﷺ ومن كان معهم فما أبطلوا قط إمامة علي ولا طعنوا فيها، ولا أحدثوا إمامة أخرى، ولا جدَّدوا بيعة لغيره، هذا ما لا يقدر أن يدعيه أحد بوجه من الوجوه، بل يقطع كل ذي علم على أن كل ذلك لم يكن[1].

وخلاصة القول أن سابقة علي ﷺ وفضله، والتزامه بأحكام الكتاب والسنة، وتمسكه الشديد بالعمل، وتعهُّده في خُطَبه بتطبيق الأوامر والنواهي الشرعية، ما كان ليفتح لأحد باب الطعن في ولايته على المسلمين[2].

ولعل فيما حدث بعد موقعة الجمل ما يبطل ما ادَّعاه المزيفون من كراهية السيدة عائشة - رضي الله عنها - لعلي بن أبي طالب ﷺ أو العكس؛ فقد جاء أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ إلى الدار التي فيها أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - فاستأذن عليها ورحبت به، ثم أرسلها معززة مكرمة إلى المدينة مع أخيها محمد بن أبي بكر، واختار لها نسوة من نساء أهل البصرة المعروفات لصحبتها - رضي الله عنها -[3] ولم نسمع في هذا الوقت، أو لم يبدر منها ما يدُلّ على كراهية منها له، أو أنها ادعت عدم أهليته للخلافة، فأين الكراهية إذن؟

هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنها - رضي الله عنها - لو كانت كارهة له وخرجت لمقاتلته ونقض بيعته، لما قبلت الصلح، ولما كان ذهابها إلى البصرة، بل إلى المدينة، ولما دعت إلى بيعته، بل لنقضت بيعته ودعت الناس للخروج عليه، بل ودعت إلى قتله، بَيْد أن شيئًا من هذا كله لم يكن وحاشاها أن يكون®.

الخلاصة:

- المطالع لفضائل السيدة عائشة - رضي الله عنها - وعلمها وفقهها يعلم يقينًا أن هذا العلم يأبى عليها أن تنقض بيعة علي بن أبي طالب ﷺ التي أمضاها أهل الحل والعقد له؛ إذ لم يكن في وقته من هو أحق بالخلافة منه.
- كان مقتل عثمان ﷺ مصيبة للأمة الإسلامية، وقد أحدث توجعًا عند المسلمين، وقد رَأَوْا جميعًا إقامة القصاص على قتَلَته، بيد أنهم اختلفوا في التقديم والتأخير؛ فعلي ﷺ كان يرى تأخير ذلك حتى يستَتِبَّ الأمن، في حين رأي بعض المسلمين ضرورة التعجيل بإقامة الحد على القتلة وعدم تأخيره.
- كان خروج عائشة وطلحة والزبير ﷺ إلى البصرة، للمطالبة بحق إقامة القصاص على قتلة عثمان والمطالبة بدمه لإعزاز الإسلام.
- لم يرد أحد من صحابة النبي من الفريقين الحرب ألبتة، وإنما كانوا يريدون الإصلاح، ولم يكن ذلك في مصلحة قَتَلَة عثمان ﷺ فأوقعوا بين الفريقين؛ لأنهم علموا أن الدائرة سوف تكون عليهم، ولا يشك أحد ممن قرأ التاريخ بعين الإنصاف في هذا؛ إذ تجمع الفريقان على الصلح، ولم يحدث بينهما قتال حتى كان من أمر السبئية ما كان.
- لم تخرج عائشة - رضي الله عنها - لمقاتلة علي ﷺ،

1. المرجع السابق، ص٤١٤، ٤١٥ بتصرف.
2. المرجع السابق، ص٤٢٠.
3. علي بن أبي طالب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٥٢١.

® في **"خروج طلحة والزبير للمطالبة بقتلة عثمان لا للقتال"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثامنة والثلاثين، من هذا الجزء.

ولو كان ذلك لتوجهت إلى المدينة حيث موطن علي وليس إلى البصرة، وإن أحدًا لم ينقل أن عائشة ومن معها نازعوا عليًّا الخلافة، ولو أرادوا ذلك لأحدثوا بيعة غير بيعته، ولدعوا إلى نقض بيعة علي، وهذا ما لم يقل به أحد.

- ما زعمه المزيفون من نقض السيدة عائشة - رضي الله عنها - خلافة علي لا يستقيم و لا يثبت؛ فالصحيح خلافه، إذ كانت تدعو لخلافته؛ وقصة الأحنف بن قيس خير شاهد على هذا، وما زُعِم من كراهية عائشة لعلي أو العكس، ينقضها ما حدث بينهما بعد المعركة، من إرسال علي لها مكرمة إلى المدينة.

الشبهة الثامنة والثلاثون

ادعاء أن طلحة والزبير رضي الله عنهما خرجا على علي ﷺ طمعًا في الخلافة(*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المشككين أن خروج طلحة والزبير - رضي الله عنهما - على علي بن أبي طالب ﷺ كان بسبب طمعهما في الخلافة، باغين من وراء ذلك الطعن في أخلاق الصحابة وتقواهم وعلاقتهم فيما بينهم، ومن ثم الطعن في عدالتهم ﷺ.

وجوه إبطال الشبهة:

١) تمت بيعة علي بن أبي طالب ﷺ بالاختيار، وثبتت مبايعة كل من طلحة والزبير - رضي الله عنهما - له بروايات صحيحة.

٢) خرج طلحة والزبير - رضي الله عنهما - للمطالبة بدم عثمان ﷺ والقصاص من قاتليه، ولم يَنْشَقَّا عن خليفتهم الشرعي، ولم تذكر المصادر التاريخية أنهما طالبا بالخلافة قطّ.

٣) إذا كان طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام - رضي الله عنهما - طامِعَيْنِ في الخلافة؛ فلماذا تنازلا عنها لغيرهما، وذلك حينما رشّحهما عمر بن الخطاب ﷺ ضمن ستة من الصحابة الكرام الذين حصر الخلافة فيهم؟!

التفصيل:

أولا. تمت بيعة علي بن أبي طالب ﷺ بالاختيار، وثبتت بروايات صحيحة مبايعة كل من طلحة والزبير له ﷺ:

يتحدث د. علي الصلابي عن بيعة علي بن أبي طالب ﷺ الخليفة الرابع الراشد فيقول: "تمت بيعة علي ﷺ بالخلافة بطريقة الاختيار، وذلك بعد أن استشهد الخليفة الثالث الراشد عثمان بن عفان ﷺ على أيدي الخارجين المارقين الشُّذَّاذ الذين جاءوا من الآفاق ومن أمصار مختلفة وقبائل متباينة لا سابقة لهم، فبعد أن قتلوه ﷺ ظلمًا وعدوانًا يوم الجمعة لثماني عشرة ليلة مضت من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين من الهجرة، قام كل من بقي بالمدينة من أصحاب رسول الله ﷺ بمبايعة علي ﷺ بالخلافة، وذلك لأنه لم يكن أحد أفضل منه على الإطلاق في ذلك الوقت®، فلم يدَّعِ الإمامة لنفسه أحد

(*) قصة الحضارة، ول ديورانت، مرجع سابق.

® في "انعقاد الإجماع على جدارة علي بالإمامة" طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الحادية والأربعين، من هذا الجزء.

بعد عثمان رضي الله عنه ولم يكن أبو السبطين رضي الله عنه حريصًا عليها، ولذلك لم يقبلها إلا بعد إلحاح شديد ممن بقي من الصحابة بالمدينة، وخوفًا من ازدياد الفتن وانتشارها، ومع ذلك لم يسْلَم من نقد بعض الجهّال إثر تلك الفتن كموقعة الجمل وصِفّين التي أوقد نارها وأنشبها الحاقدون على الإسلام كابن سبأ وأتباعه الذين استخفهم فأطاعوه؛ لفِسْقهم ولزيغ قلوبهم عن الحق والهدى، وقد روى الكيفيةَ التي تمّ بها اختيار علي رضي الله عنه للخلافة بعض أهل العلم.

فقد روي عن محمد بن الحنفية أنه قال: كنت مع علي ـ رحمه الله ـ وعثمان محصور قال: فأتاه رجل فقال: إن أمير المؤمنين مقتول الساعة، قال: فقام علي، قال محمد: فأخذت بوسطه تخوفًا عليه فقال: خلّ لا أم لك، قال: فأتى على الدار، وقد قُتِلَ الرجل، فأتى داره فدخلها فأغلق بابه، فأتاه الناس فضربوا عليه الباب فدخلوا عليه فقالوا: إن هذا قد قتل ولا بد للناس من خليفة ولا نعلم أحدًا أحق بها منك، فقال لهم علي: لا تريدوني فإني لكم وزير خير مني لكم أمير، فقالوا: لا والله لا نعلم أحدًا أحق بها منك، قال: فإن أبيتم علي فإن بيعتي لا تكون سرًّا، ولكن أخرج إلى المسجد، فبايعه الناس.

وفي رواية أخرى يقول عبد الله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: فلقد كرهت أن تأتي المسجد؛ كراهية أن يشغب عليه، وأبى هو ـ أي: علي ـ إلا المسجد، فلما دخل المسجد جاء المهاجرون والأنصار فبايعوا وبايع الناس[1].

- **بيعة طلحة والزبير رضي الله عنهما:**

عن أبي بشير العابدي قال: كنت بالمدينة حين قُتِل عثمان رضي الله عنه واجتمع المهاجرون والأنصار وفيهم طلحة والزبير فأتوا عليًّا، فقالوا: يا أبا الحسن هلم نبايعك، فقال: لا حاجة لي في أمركم، أنا معكم، فمن اخترتم فقد رضيت به.. فاختاروا، فقالوا: والله ما نختار غيرك.. إلخ، وفيها تمام البيعة لعلي رضي الله عنه.

والروايات في هذا كثيرة ذكر بعضها ابن جرير في تاريخه، وهي دالة على مبايعة الصحابة رضي الله عنهم لعلي رضي الله عنه واتفاقهم على بيعته بما فيهم طلحة والزبير.

وأما ما جاء في بعض الروايات من أن طلحة والزبير بايعا مكرهيْنِ، فهذا لا يثبت بنقل صحيح، والروايات الصحيحة على خلافه؛ فقد روى الطبري عن عوف بن أبي جميلة قال: أما أنا فأشهد أني سمعت محمد بن سيرين يقول: إن عليًّا جاء فقال لطلحة: ابسط يدك يا طلحة لأبايعك. فقال طلحة: أنت أحق، وأنت أمير المؤمنين، فابسط يدك، فبسط علي يده فبايعه.

وعن عبد خير الخيواني أنه قام إلى أبي موسى فقال: يا أبا موسى، هل كان هذان الرجلان ـ يعني طلحة والزبير ـ ممن بايع عليًّا؟ قال: نعم. كما نصَّ الإمام المحقق ابن العربي المالكي على بطلان ما يُدَّعى من أنهما بايعا مُكْرَهَيْنِ، وذكر أن هذا مما لا يليق بهما ولا بعلي؛ قال: فإن قيل بايعا مُكْرَهَيْنِ قلنا: حاشا لله أن يُكرها، لهما ولمن بايعهما، ولو كانا مُكْرَهَيْنِ ما أثّر ذلك؛ لأن واحدًا أو اثنين تنعقد بهما البيعة وتتم، ومن بايع بعد ذلك فهو لازم له، وهو مُكْرَه على ذلك شرعًا، ولو لم يبايعا ما أثر ذلك فيهما، ولا في بيعة الإمام، وأما من قال: يد شلاء

---

1. علي بن أبي طالب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٢١١، ٢١٢.

وأمر لا يتم[1]، فذلك ظن من القائل أن طلحة أول من بايع، ولم يكن كذلك، فإن قيل: قال طلحة: بايعت واللج على قفي! قلنا: اخترع هذا الحديثَ من أراد أن يجعل في (القفا) لغة (قفي)، كما يجعل في (الهوى) (هَوَي) وتلك لغة هذيل لا قريش، فكانت كذبة لم تدبر، وأما قولهم: (يد شلاء) لو صح فلا متعلق لهم فيه، فإن يدًا شُلَّت في وقاية رسول الله ﷺ يتم لها كل أمر، ويُتَوقّى بها من كل مكروه، وقد تم الأمر على وجهه، ونفذ القدر بعد ذلك على حكمه، وجهل المبتدع ذلك، فاخترع ما هو حجة عليه.

إن الروايات التي تقول بأن طلحة والزبير أُكْرِها على البيعة روايات باطلة، وهناك روايات صحيحة أشارت - كما أسلفنا - إلى بيعتهما لعلي ﷺ؛ من ذلك الرواية الصحيحة التي أوردها ابن حجر عن طريق الأحنف بن قيس، وفيها أن عائشة وطلحة والزبير ﷺ قد أمروا الأحنف بمبايعة علي ﷺ بعدما استشارهم فيمن يبايع بعد عثمان ﷺ.

إن سابقة علي ﷺ وفضله، والتزامه بأحكام الكتاب والسنة، وتمسُّكه الشديد بالعمل بهما، وتعهده في خطبه بتطبيق الأوامر والنواهي الشرعية، ما كان ليفتح لأحد باب الطعن في ولايته على المسلمين.

ويمكننا القول: أن عليًّا كان أقوى المرشحين للإمامة بعد مقتل عمر ﷺ؛ فالفاروق عيَّنه في الستة الذين أشار بهم، وهو واحد منهم، على أن الأربعة من رجال الشورى، وهم عبد الرحمن وسعد وطلحة والزبير بتنازلهم عن حقهم فيها له ولعثمان تركوا المجال مفتوحًا أمام الاثنين، فلم يبق إلا هو وعثمان رضي الله عنهما، وهذا إجماع من أهل الشورى على أنه لولا عثمان لكانت لعلي، وبعد موت عثمان، قدمه ورجحه أهل دار الهجرة فصار مستحقًّا للخلافة.

على أن أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ الموجودين في ذلك الحين لم يكن أحق بالخلافة من علي ﷺ؛ فهو من السابقين والمهاجرين الأولين، وابن عمّ رسول الله ﷺ، وصهره، بالإضافة إلى ذلك له من القدرة والكفاءة ما لا يُنْكَرُ، وله من الشجاعة والإقدام والذكاء والعقلية القضائية النادرة، والحزم في المواقف، والصلابة في الحق، وبُعْد نظره في تصريف الأمور، فكل هذه العوامل تجعله المرشح الوحيد لإمامة المسلمين بلا منازع في تلك الفترة الحساسة من حياتهم، ومع هذا كله فإن خلافته صحَّت بعدما انعقد إجماع المهاجرين والأنصار عليه ومبايعتهم له.

- **انعقاد الإجماع على خلافة علي ﷺ:**

انعقد إجماع أهل السنة والجماعة على أن عليًّا ﷺ كان متعينًا للخلافة بعد عثمان ﷺ؛ لبيعة المهاجرين والأنصار له، لما رأوا من فضله على من بقي من الصحابة، وأنه أقدمهم إسلامًا، وأوفرهم علمًا، وأقربهم بالنبي ﷺ نسبًا، وأشجعهم نفسًا، وأحبهم إلى الله ورسوله، وأكثرهم مناقب وأفضلهم سوابق، وأرفعهم درجة وأشرفهم منزلة، وأشبههم برسول الله ﷺ هديًا وسمتًا، فكان ﷺ متعينًا للخلافة دون غيره، وقد قام من بقي من أصحاب النبي ﷺ بالمدينة بعقد البيعة له

١. يشير إلى ما جاء في بعض الروايات من أن أول من بايع عليًّا ﷺ هو طلحة، وكان بيده اليمنى شلل، لَّما وقى رسول الله ﷺ يوم أُحد، فقال رجل في القوم: أول يد بايعت أمير المؤمنين شلاء، لا يتم هذا الأمر.

بالخلافة بالإجماع، فكان حينئذ إمامًا حقًّا وجب على سائر الناس طاعته وحَرُمَ الخروج عليه ومخالفته.

وقد نقل الإجماعَ على خلافته كثيرٌ من أهل العلم، وسنكتفي هنا بذكر ما قاله محمد بن سعد ناقلًا إجماع من له قَدَمُ صدق وسابقة في الدين من أصحاب النبي ﷺ بالمدينة على بيعة علي ﷺ، يقول: "وبويع لعلي ﷺ بالمدينة الغد من يوم قتل عثمان ﷺ بالخلافة، بايعه طلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل وعمار بن ياسر وأسامة بن زيد وسهل بن حنيف وأبو أيوب الأنصاري ومحمد بن مسلمة وزيد بن ثابت، وخزيمة، ومنهم: ابن ثابت، وجميع من كان بالمدينة من أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم"[1].

ثانيًا. خروج طلحة والزبير ـ رضي الله عنهما ـ كان مطالبة بدم عثمان، ولم تذكر المصادر التاريخية أنهما طالبا بالخلافة أو انشقا على الخليفة:

وقد كان الناس يحبون عثمان ﷺ حبًّا عظيمًا لحسن سياسته، ولمكانته من رسول الله ﷺ وأحاديثه في الثناء عليه، وزواجه من ابنتيه حتى سُمِّي بذي النورين، فهو من الصحابة الكبار الذين بُشِّروا بالجنة، ولقد تعرَّض للظلم في حياته من بعض الغوغاء، وكان في استطاعته أن يقضي عليهم ولكنه امتنع خوفًا من أن يكون أول من يسفك الدماء في أمة محمد ﷺ، فقد كانت سياسته في التعامل مع الفتنة قائمة على الحلم والتأني والعدل، وقد منع الصحابة من قتال الغوغاء، وأحب أن يقي المسلمين بنفسه، ولذلك كان مقتله سببًا لحدوث كثير من الفتن الأخرى التي ألقت بظلالها على الأحداث المتتالية من الفتن، ولقد كان مقتله عظيمًا على المسلمين، ولذلك تصدّع المجتمع الإسلامي لهذا الحادث الجلل وانقسم الناس.

ومما يزيد من مكانته وبراءته مما نسب إليه مواقف الصحابة من قتله، فقد أجمع الجميع على براءته واتفقوا على القصاص من قتلته، إلا أن المواقف اختلفت في الكيفية، وهذا ما سيأتي بيانه، على أننا نودُّ أن نسلط الأضواء على أهمّ الأحداث التي سبقت معركة الجمل:

- **دور عبد الله بن سبأ ومن معه في تحريك الفتنة:**

أجمع القدماء على وجود شخصية عبد الله بن سبأ بلا استثناء وخالف في ذلك قلة من المعاصرين، ويمكننا أن نقرر مطمئنين أن شخصية ابن سبأ حقيقة تاريخية لا لَبْس فيها في المصادر السنية والشيعية المتقدمة والمتأخرة على السواء، وكذا عند غالبية المستشرقين.

وفي السنوات الأخيرة من خلافة عثمان ﷺ بدت في الأفق سمات الاضطراب في المجتمع الإسلامي نتيجة عوامل التغيير، وأخذ بعض اليهود يتحيَّنون فرصة الظهور، مستغلين عوامل الفتنة ومتظاهرين بالإسلام واستعمال التَّقِيَّة، ومن هؤلاء عبد الله بن سبأ الملقب بابن السوداء.

وإذا كان ابن سبأ لا يجوز التهويل من شأنه كما فعل بعض المغالين في تضخيم دوره في الفتنة، فإنه كذلك لا يجوز التشكيك فيه أو الاستهانة بالدور الذي لعبه في إحداث الفتنة باعتباره عاملًا من عواملها، على أنه أبرزها وأخطرها؛ إذ إن هناك أجواء للفتنة مهدت له، وعوامل أخرى ساعدته، وغاية ما جاء به ابن سبأ آراء

1. علي بن أبي طالب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٢١٧: ٢٢٣ بتصرف.

ومعتقدات ادّعاها واخترعها من قِبَل نفسه وافتعلها من يهوديته الحاقدة، وجعل يروِّجها لغاية يَنْشُدها وغرض يستهدفه، وهو الدَّس في المجتمع الإسلامي بغية النيل من وحدته، وإذكاء نار الفتنة وغرس بذور الشقاق بين أفراده، فكان ذلك من جملة العوامل التي أدّت إلى قتل أمير المؤمنين عثمان بن عفان ﷺ وتفرُّق الأمة شيعًا وأحزابًا.

وخلاصة ما جاء به: أن أتى بمقدمات صادقة وبنى عليها مبادئ فاسدة راجت لدى السُّذَّج الغلاة وأصحاب الأهواء من الناس، وقد سلك في ذلك مسالك ملتوية لبّس فيها على من حوله حتى اجتمعوا عليه، فطرق باب القرآن يتأوّله على زعمه الفاسد؛ حيث قال: لَعجَبٌ ممن يزعم أن عيسى يرجع، ويكذب بأن محمدًا يرجع، وقد قال ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ (القصص: ٨٥)، فمحمد أحق بالرجوع من عيسى.

كما سلك طريق القياس الفاسد من ادعاء إثبات الوصية لعلي ﷺ بقوله: إنه كان ألف نبي، ولكل نبي وصي، وكان علي وصي محمد، ثم قال: محمد خاتم الأنبياء، وعلي خاتم الأوصياء.

وحينما استقر الأمر في نفوس أتباعه انتقل إلى هدفه المرسوم، وهو خروج الناس على الخليفة عثمان ﷺ، فصادف ذلك هوى في نفوس بعض القوم إذ قال لهم: من أظلم ممن لم يجز وصية رسول الله ﷺ ووثب على وصي رسول الله ﷺ وتناول أمر الأمة؟ ثم قال لهم بعد ذلك: إن عثمان أخذها بغير حق، وهذا وصيّ رسول الله ﷺ فانهضوا في هذا الأمر فحركوه، وابدءوا بالطعن على أمرائكم وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تستميلوا الناس وادعوهم إلى هذا الأمر، وبث دعاته، وكاتَبَ من كان في الأمصار، وكاتبوه ودعوْا في السر إلى ما عليه رأيهم، وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجعلوا يكتبون إلى الأمصار بكتب يضعونها في عيوب ولاتهم ويكاتبهم إخوانهم بمثل ذلك، ويكتب أهل كل مصر منهم إلى مصر آخر بما يصنعون، فيقرؤه أولئك في أمصارهم وهؤلاء في أمصارهم حتى تناولوا بذلك المدينة، وأوسعوا الأرض إذاعة، وهم يريدون غير ما يظهرون، ويُسِرُّون غير ما يبدون، فيقول أهل مصر: إنّا لفي عافية مما فيه الناس.

إن كبار المؤرخين والعلماء من سلف الأمة وخلفها يتفقون على أن ابن سبأ ظهر بين المسلمين بعقائد وأفكار وخطط سبئية؛ ليفتن المسلمين عن دينهم وطاعة إمامهم ويوقع بينهم الفرقة والخلاف، فاجتمع إليه من غوغاء الناس ما تكوّنت به الطائفة السبئية المعروفة التي كانت عاملًا من عوامل الفتنة المنتهية بمقتل أمير المؤمنين عثمان بن عفان ﷺ، وما ترتب على قتله من فتن كمعركة الجمل وصفين وغيرهما.

والذي يظهر من خطط السبئية أنها كانت أكثر تنظيمًا؛ إذ كانت بارعة في توجيه دعايتها ونشر أفكارها لامتلاكها ناصية الدعاية والتأثير بين الغوغاء والرِّعاع من الناس، كما كانت نشيطة في تكوين فروع لها سواء في البصرة أم في الكوفة أم في مصر، مستغلة العصبية القبلية، ومتمكنة من إثارة مكامن التذمر عند الأعراب والعبيد والموالي، عارفة بالمواضع الحساسة في حياتهم وبما يريدون.

- **اختلاف الصحابة ﷺ في الطريقة التي يؤخذ بها القصاص من قتلة عثمان ﷺ:**

إن الخلاف الذي نشأ بين أمير المؤمنين علي من جهة، وبين طلحة والزبير وعائشة من جهة أخرى، ثم بعد ذلك بين علي ومعاوية ـ لم يكن سببه أن هؤلاء كانوا يقدحون في خلافة أمير المؤمنين علي ﷺ وإمامته وأحقيته بالخلافة والولاية على المسلمين، فقد كان هذا محلّ إجماع بينهم.

قال ابن حزم: ولم ينكر معاوية قطّ فضل علي واستحقاقه الخلافة، ولكن اجتهاده أدّاه إلى أن رأى تقديم أخذ القَوَد[1] من قتلة عثمان ﷺ على البيعة، ورأى نفسه أحق بطلب دم عثمان ﷺ.

إن منشأ الخلاف لم يكن قدحًا في خلافة أمير المؤمنين علي ﷺ وإنما اختلافهم في قضية الاقتصاص من قتلة عثمان، ولم يكن خلافهم في أصل المسألة، وإنما كان في الطريقة التي تعالج بها هذه القضية؛ إذ كان أمير المؤمنين علي موافقًا من حيث المبدأ على وجوب الاقتصاص من قتلة عثمان ﷺ، وإنما كان رأيه أن يرجئ الاقتصاص من هؤلاء إلى حين استقرار الأوضاع وهدوء الأمور واجتماع الكلمة.

قال الإمام النووي ـ رحمه الله ـ: واعلم أن سبب تلك الحروب أن القضايا كانت مشتبهة، فلشدة اشتباهها اختلف اجتهادهم وصاروا ثلاثة أقسام:

- قسم ظهر لهم بالاجتهاد أن الحق في هذا الطرف، وأن مخالِفه باغ، فوجب عليهم نصرته وقتال الباغي فيما اعتقدوه ففعلوا ذلك، ولم يكن يحل لمن هذه صفته التأخر عن مساعدة إمام العدل في قتال البغاة في اعتقاده.

- وقسم ـ عكس هؤلاء ـ ظهر لهم بالاجتهاد أن الحق في الطرف الآخر، فوجب عليهم مساعدتهم وقتال الباغي عليهم.

- وقسم ثالث اشتبهت عليهم القضية، وتحيروا فيها، ولم يظهر لهم ترجيح أحد الطرفين فاعتزلوا الفريقين، وكان هذا الاعتزال هو الواجب في حقهم؛ لأنه لا يحل الإقدام على قتال مسلم حتى يظهر أنه مستحق لذلك، ولو ظهر لهؤلاء رُجْحَان أحد الطرفين، وأن الحق معه، لما جاز لهم التأخر عن نصرته في قتال البغاة عليه.

موقف المطالبين بدم عثمان؛ كطلحة والزبير وعائشة ومعاوية ﷺ ومن كان على رأيهم:

- **السيدة عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها:**

لما سمعت السيدة عائشة ـ رضي الله عنها ـ بموت عثمان ﷺ في طريق عودتها من مكة إلى المدينة، رجعت إلى مكة، ودخلت المسجد الحرام، وقصدت الحجر فتستَّرت فيه، واجتمع الناس إليها، فقالت: أيها الناس، إن الغوغاء من أهل الأمصار وأهل المياه، وعبيد أهل المدينة اجتمعوا أن عاب الغوغاء على هذا المقتول بالأمس الإرب، واستعمال من حدثت سنّه، ولقد استعمل أسنانهم قبله، ومواضع من مواضع الحمى حماها لهم، وهي أمور قد سُبق بها لا يصلح غيرها، فتابعهم، ونزع لهم عنها استصلاحًا لهم، فلما لم يجدوا حجة ولا عذرًا خَلَجوا[2]، وبادروا بالعدوان، ونبا

١. القَوَد: القصاص.

٢. خَلَج: ترك واضطرب.

فعلهم عن قولهم، فسفكوا الدم الحرام، واستحلوا البلد الحرام، وأخذوا المال الحرام، واستحلوا الشهر الحرام، والله لإصبع عثمان خير من طباق الأرض أمثالهم، فنجاة[1] من اجتماعكم عليه حتى يُنكَّل بهم غيرهم، ويشرد من بعدهم، ووالله لو أن الذي اعتدوا به عليه كان ذنبًا لخلص منه كما يخلص الذهب من خبثه أو الثوب من درنه إذ ماصوه كما يماص الثوب بالماء.

وجاء في رواية: أن عائشة ـ رضي الله عنها ـ حين انصرفت راجعة إلى مكة أتاها عبد الله بن عامر الحضرمي ـ أمير مكة ـ فقال لها: ما ردّك يا أم المؤمنين؟ قالت: ردني أن عثمان قتل مظلومًا، وأن الأمر لا يستقيم ولهذه الغوغاء أمر، فاطلبوا بدم عثمان تُعِزوا الإسلام.

- **طلحة والزبير رضي الله عنهما:**

طلب طلحة والزبير ومن معهما من الصحابة ﷺ من أمير المؤمنين علي ﷺ تعجيل إقامة القصاص من قتلة عثمان ﷺ، فقال لهم أمير المؤمنين ﷺ: "يا إخوتاه إني لست أجهل ما تعلمون، ولكني كيف أصنع بقوم يملكوننا ولا نملكهم؟! ها هم هؤلاء قد ثارت معهم عبدانكم، وثاب إليهم أعرابكم، وهم خلالكم يسومونكم ما شاءوا، فهل ترون موضعًا لقدرة على شيء مما تريدون؟ قالوا: لا، قال: فلا والله لا أرى إلا رأيًا ترونه إن شاء الله، إن هذا الأمر أمر جاهلية، إن لهؤلاء القوم مادة، وذلك أن الشيطان لم يشرع شريعة قط فيبرح الأرض من أخذ بها أبدًا.

إن الناس من هذا الأمر إن حُرِّك على أمور؛ فرقة ترى ما ترون، وفرقة ترى ما لا ترون، وفرقة لا ترى هذا ولا هذا حتى يهدأ الناس وتقع القلوب مواقعها وتؤخذ الحقوق، فاهدءوا عني، وانظروا ماذا يأتيكم، ثم عودوا".

ولكن هذه السياسة الحكيمة لم يتفهَّمْها بعضهم، فالناس في حال غضبهم وسيرهم وراء عواطفهم، لا يدركون الأمور إدراكًا واقعيًّا يمكِّنهم من التقدير الصحيح، فتنعكس في تقديرهم الأوضاع ويظنون المستحيل ممكنًا، ولذلك قالوا: نقضي الذي علينا ولا نؤخِّره، وهم يعنون الطلب لإقامة الحدود على قتلة عثمان، وأُخْبِرَ علي بمقالتهم، فرغب أن يريهم أنه لا يستطيع هو ولا هم أن يفعلوا شيئًا في مثل تلك الظروف، فنادى: برئت الذمة من عبد لم يرجع إلى مواليه، فتذامرت السبئية والأعراب، وقالوا: لنا غدًا مثلها ولا نستطيع أن نحتجَّ فيهم بشيء.

وكأن رواد الفتنة من السبئية تبادر إلى أذهانهم أن الخليفة يريد أن يجردهم من أعوانهم الذين يشدون أزرهم ويقفون إلى جوارهم، فعصوا ذلك الأمر وحرّضوا الأعراب على البقاء فأطاعوهم وبقوا في أماكنهم، ففي اليوم الثالث بعد البيعة خرج علي وقال لهم: أخرجوا عنكم الأعراب، وقال: يا معشر الأعراب الحقوا بمياهكم، فأبت السبئية وأطاعهم الأعراب، ثم دخل بيته ودخل عليه طلحة والزبير في عدة من أصحاب النبي ﷺ فقال: دونكم ثأركم، فقالوا: عَشُوا[2] عن ذلك، فقال لهم علي: هم والله بعد اليوم أعشى وآبى، ثم أنشد يقول:

---

١. نجاة: اطلبوا النجاة باجتماعكم عليهم.

٢. عَشِي: ضعف بصره.

ولو أنَّ قومي طاوَعَتْني سُرَاتُهُم
أَمَرْتُهُمُ أَمْرًا يُدِيخُ الأعادِيَا

حتى هذه اللحظة، فإن عليًّا وطلحة والزبير والصحابة جميعًا ﷺ كانوا متفقين تمامًا على ضرورة إقامة الحدود على من فرّقوا أمر الجماعة وخالفوا وقتلوا الخليفة؛ دفعًا لضررهم على الدين كله، وكانوا متعاونين في ذلك، ولكن كيف يصنعون بهؤلاء الغوغاء الذين تحكموا في الأمور، وحركوا معهم العبيد والأعراب، وهم بين أهل المدينة يسومونهم ما شاءوا، لم تكن هناك إذن قدرة على قتالهم.

وتقدم طلحة والزبير بمقترح لعلي لمواجهة السبئية الموجودة حوله، فقد قال طلحة لعلي: دعني فلآت البصرة فلا يفجؤك إلا وأنا في خيل، وقال الزبير: دعني آت الكوفة فلا يفجؤك إلا وأنا في خيل، ولكن عليًّا ﷺ نراه يتريث ويقول لهما: حتى أنظر في ذلك.

ولعل عليًّا ﷺ كان يخشى الفتنة وتحوُّل الأمر إلى حرب أهلية داخل المدينة لا تُحْمَد عقباها، ولذلك لم يُجِب طلحة والزبير إلى طلبهما، وكان اقتراح الزبير وطلحة على علي دليلًا على اقتناعهما في الوقت نفسه بما قال علي ﷺ، من كون هؤلاء الغوغاء متغلغلين في داخل الصف يملكون المسلمين ولا يملكهم المسلمون، فحاولا بهذا الطلب اختصار وقت تعطيل حَدٍّ من أهم الحدود، وتقوية جانب علي حتى يتمكن من إقامتها، على أن الصحابة قد انتظروا أن ينظر علي في ذلك، لكن عليًّا ﷺ كان يرى أن هذا الأمر الذي وقع لا يدرك إلا بإماتته، وإنها فتنة من النار كلما سُعِّرت ازدادت واستنارت.

ولما رأى الزبير وطلحة ومن وافقهما من الصحابة أن أربعة أشهر قد مرت على مقتل عثمان ولم يستطع علي أن يقيم القصاص على قتلته بسبب قوة شوكة الخارجين على عثمان وتغلغلهم في جيش علي، عندئذ قال طلحة والزبير لعلي: ائذن لنا أن نخرج من المدينة، فإما أن نكابر، وإما أن تدعنا، فقال: سأمسك الأمر ما استمسك، فإذا لم أجد بدًّا فآخر الدواء الكي، فقد كان علي ﷺ يعرف أن خروجهم من المدينة كان محاولة منهما للوصول إلى حل، فلم يمنعهما من ذلك، ربما لأنه كان يتمنى الوصول إلى حل أيضًا، بل كان يحاوله ولكن بطريقته الخاصة[1].

وعن هذه الحقبة وما فيها من أحداث مثيرة يحدثنا الأستاذ عثمان بن محمد الخميس، فيقول: "لما بُويع علي بن أبي طالب استأذن طلحة والزبير عليًّا في الذهاب إلى مكة، فأذن لهما، فالتقيا هناك بأم المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ وكان الخبر قد وصل إليهما أن عثمان ﷺ قد قتل، فاجتمعوا هناك في مكة وعزموا على الأخذ بثأر عثمان.

فجاء يَعْلَى بن مُنْية من البصرة، وجاء عبد الله بن عامر من الكوفة، واجتمعوا في مكة على الأخذ بثأر عثمان ﷺ. فخرجوا من مكة بمن تابعهم إلى البصرة يريدون قتلة عثمان؛ إذ إنهم يرون أنهم قد قصّروا في الدفاع عن عثمان ﷺ. وكان علي ﷺ في المدينة، وكان عثمان بن حنيف ﷺ واليًا على البصرة من قِبَلِ علي بن أبي طالب. فلما وصلوا إلى البصرة أرسل إليهم عثمان بن حُنَيف: ماذا تريدون؟ قالوا: نريد قتلة عثمان. فقال لهم:

١. علي بن أبي طالب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٤٥١: ٤٦٦ بتصرف.

حتى يأتي علي، ومنعهم من الدخول. ثم خرج إليهم جَبَلَة، وهو أحد الذين شاركوا في قتل عثمان فقاتلهم في سبعمائة رجل فانتصروا عليه، وقتلوا كثيرًا ممن كان معه، وانضم كثير من أهل البصرة إلى جيش طلحة والزبير وعائشة ﷺ.

ثم خرج علي ﷺ من المدينة إلى الكوفة، وذلك لما سمع أن قتالًا وقع هناك بين عثمان بن حنيف - وهو والي علي ﷺ على البصرة - وطلحة والزبير وعائشة ومن معهم، فخرج علي ﷺ وجهّز جيشًا قوامه عشرة آلاف مقاتل.

وهنا يظهر لنا جليًّا أن علي بن أبي طالب هو الذي خرج إليهم ولم يخرجوا عليه، ولم يقصدوا قتاله كما تدعي بعض الطوائف ومن تأثر بهم، ولو كانوا يريدون الخروج على علي لذهبوا إلى المدينة مباشرة وليس إلى البصرة.

فطلحة والزبير وعائشة ﷺ ومن كان معهم لم يحدث قطّ أنهم أبطلوا خلافة علي ولا طعنوا عليه، ولا ذكروا فيه جرحًا ولا بايعوا غيره ولا خرجوا لقتاله إلى البصرة فإنه لم يكن بالبصرة يومئذ.

وقد مَرَّ بنا أن الأحنف بن قيس قال: لقيت طلحة والزبير بعد حصر عثمان، فقلت: ما تأمراني فإني أراه مقتولًا؟ قالا: عليك بعلي. قال: ولقيت عائشة بعد قتل عثمان في مكة، فقلت: ما تأمريني؟ قالت: عليك بعلي.

مفاوضات قبيل القتال:

وأرسل علي المِقْداد بن الأسود والقَعْقَاع بن عمرو ليتكلما مع طلحة والزبير، واتفق المقداد والقعقاع من جهة، وطلحة والزبير من جهة أخرى على عدم القتال وبيَّن كل فريق وجهة نظره.

فطلحة والزبير يريان أنه لا يجوز ترك قتلة عثمان، وعلي يرى أنه ليس من المصلحة تتبع قتلة عثمان الآن، بل حتى تستتب الأمور، فقتل قتلة عثمان متفق عليه، والاختلاف إنما هو في توقيت ذلك.

وبعد الاتفاق نام الجيشان بخير ليلة، وبات السبئية - وهم قتلة عثمان - بشرِّ ليلة؛ لأنه تم الاتفاق عليهم، وهذا ما ذكره المؤرخون الذين أرّخوا لهذه المعركة أمثال: الطبري وابن حزم وابن الأثير وابن كثير - رحمهم الله - وغيرهم.

عند ذلك أجمع السبئيون رأيهم على ألا يتم هذا الاتفاق، وفي السحر والقوم نائمون، هاجم مجموعة من السبئيين جيش طلحة والزبير وقتلوا بعض أفراده وفروا، فظن جيش طلحة أن جيش علي غدر بهم، فناوشوا جيش علي في الصباح، فظن جيش علي أن جيش طلحة والزبير قد غدر، فاستمرت المناوشات بين الفريقين حتى كانت الظهيرة فاشتعلت المعركة.

محاولات وقف القتال:

وقد حاول الكبار من الجيشين وقف القتال، ولكن لم يفلحوا، فكان طلحة يقول: أيها الناس أتنصتون؟ فأصبحوا لا ينصتونه فقال: أف أف فَرَاشُ نارٍ، وذُبَّان طَمَع، وعلي يمنعهم ولا يردون عليه، وأرسلت عائشة كعب بن سور بالمصحف لوقف المعركة، فَرَشَقَه السبئيون بالنِّبال حتى أَرْدُوه قتيلًا.

وذلك أن الحرب إذا اشتعلت لا يستطيع أحد أن يوقفها، وقد ذكر البخاري أبياتًا من الشعر لامرئ القيس:

الحَــرْبُ أوَّلُ مـــا تكـــونُ فَتِيَّـــةً

تَـسْعَى بزِيْنَتِهـا لكـلِّ جَهُــولِ

حتَّـى إذا اشـتَعَلَتْ وشَـبَّ ضِرَامُهَـا

ولَّـتْ عَجُـوزًا غـيرَ ذاتِ حَلِيـلِ

شَــمْطَاءَ يُنْكَــرُ لونُهــا وتَغَــيَّرتْ

مَكْرُوهــةً للــشَّمِّ والتَّقْبِيـــلِ

قال ابن تيمية: والفتنة إذا وقعت عجز العقلاء فيها عن دفع السفهاء، فصار الأكابر ﷺ عاجزين عن إطفاء الفتنة وكفّ أهلها، وهذا شأن الفتن كما قال تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً ۖ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٢٥﴾ ﴾ (الأنفال).

وكانت موقعة الجمل في سنة ست وثلاثين من الهجرة، أي في بداية خلافة علي ﷺ، وبدأت بعد الظهر وانتهت قبيل مغيب الشمس من اليوم نفسه. وكان مع علي عشرة آلاف، وأهل الجمل كان عددهم ما بين الخمسة والستة آلاف، وراية علي كانت مع محمد بن علي بن أبي طالب، وراية أهل الجمل مع عبد الله بن الزبير. وقتل في هذا اليوم كثير من المسلمين.

مقتل طلحة والزبير:

وقُتل طلحة والزبير ومحمد بن طلحة، أما الزبير فلم يشارك مشاركة فعلية في هذه المعركة ولا طلحة، وذلك أنه يروي أن الزبير ﷺ لما جاء إلى المعركة لقي علي بن أبي طالب، فقال له علي: أتذكر أن رسول الله ﷺ قال: "تقاتل عليًّا وأنت ظالم"، فرجع الزبير في ذلك اليوم ولم يقاتل.

فالصحيح أنه لم يقاتل، ولكن هل وقع هذا بينه وبين علي؟ الله أعلم؛ لأنه ليس للرواية سند قوي ولكن هي المشهورة في كتب التاريخ. والمشهور أكثر أن الزبير لم يشارك في هذه المعركة، وقتل الزبير غدرًا على يد رجل يقال له ابن جرموز.

وقُتل طلحة بسَهْم غَرَب[1]، والمشهور أن الذي رماه مروان بن الحكم أصابه في قدمه مكان إصابة قديمة، فمات منها ﷺ عنه، وهو يحاول منع الناس من القتال، وانتهت هذه المعركة، وقُتِلَ الكثير خاصة في الدفاع عن جَمَلِ عائشة؛ لأنها كانت تمثل رمزًا لهم، فكانوا يستبسلون في الدفاع عنها.

ولذلك بمجرد أن سقط الجمل هدأت المعركة وانتهت، وانتصر علي بن أبي طالب ﷺ، وإن كان الصحيح أنه لم ينتصر أحد، ولكن خسر الإسلام، وخسر المسلمون في تلك المعركة.

فلما انتهت المعركة صار علي ﷺ يمر بين القتلى فوجد طلحة بن عبيد الله، فقال بعد أن أجلسه ومسح التراب عن وجهه: عزيزٌ علي أن أراك مُجَدَّلًا تحت نجوم السماء أبا محمد. وبكى علي ﷺ وقال: وددت أني مِتُّ قبل هذا بعشرين سنة. وكذلك رأى علي محمد بن طلحة فبكى، وكان محمد بن طلحة يلقب بـ "السّجّاد" من كثرة عبادته ﷺ. وندم كل الصحابة الذين شاركوا في هذه المعركة على ما وقع.

وابن جرموز هذا استأذن للدخول على علي ﷺ، فلما سمعه علي قال: "بشر قاتل ابن صفية بالنار"[2] لم يأذن

١. سَهْم غَرَب: غير مقصود.

٢. إسناده حسن: أخرجه أحمد في مسنده، مسند العشرة المبشرين بالجنة، مسند علي بن أبي طالب ﷺ (٦٨١)، والحاكم في مستدركه، كتاب معرفة الصحابة ﷺ، باب ذكر مقتل الزبير بن العوام (٥٥٨٠)، وحسن إسناده الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

له بالدخول عليه.

ولما انتهت المعركة أخذ علي ﷺ أم المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ وأرسلها معززة مكرمة إلى مدينة الرسول ﷺ كما أمره ﷺ.

والسؤال الآن: لماذا لم يقتل علي قتلة عثمان؟

إن عليًّا ﷺ كان ينظر نظر مصلحة ومفسدة، فرأى أن المصلحة تقتضي تأخير القصاص لا تركه، فأخّره من أجل هذا، كما فعل النبي ﷺ في حادثة الإفك.

وكذلك علي ﷺ رأى أن تأخير القصاص أقل مفسدة من تعجيله؛ لأنه ﷺ لا يستطيع أن يقتل قتلة عثمان أصلًا؛ لأنهم غير معروفين بأعيانهم، وإن كان هناك رءوس للفتنة ولهم قبائل تدافع عنهم، والأمن غير مستتب وما زالت الفتنة قائمة، ومن يقول إنهم لن يقتلوا عليًّا ﷺ؟ وقد قتلوه بعد ذلك، ولذلك لما وصلت الخلافة إلى معاوية لم يقتل قتلة عثمان أيضًا، لماذا؟ لأنه صار يرى ما كان يراه علي[١].

ويبدو أن طلحة والزبير وعائشة ومعاوية ﷺ اعتقدوا أن قتل عثمان ﷺ منكر من أعظم المنكرات، وإزالة المنكر من حيث هو لمن قدر عليه فرض كفاية لا يتوقف على إمام يرجع إليه فيه، ومنزلتهم في الإسلام وعند المسلمين تُخَوِّل لهم ذلك، وهذا ما يسوِّغ خروجهم إلى البصرة، إلا أنهم متأوِّلون في فهمهم هذا في استعجالهم إزالة هذا المنكر، حيث خفي عليهم ـ كما خفي على معاوية ﷺ ـ أن إزالة هذا المنكر يتعلق بالقصاص من المرتكبين له، وأخذ القصاص منهم يتوقف على الإمام وإقامة أولياء المقتول البينة على الجاني عنده، ثم حكمه بمقتضى ذلك، لكن اجتهادهم أدّاهم إلى ذلك، فما يمكن أن يقال فيهم: إنهم مجتهدون مخطئون لهم أجر على اجتهادهم.

وأما من قال بأن الباعث لخروج طلحة والزبير هو ما كانا عليه من الطمع في الخلافة والتآمر على الناس بذلك فقد أخطأ، وينفي ابن شبة في كتابه "أخبار البصرة" هذا الزعم بقوله: "إن أحدًا لم ينقل أن عائشة ومن معها نازعوا عليًّا في الخلافة، ولا دعوا إلى أحد منهم ليولُّوه الخلافة، وإنما أنكروا على علي منعه من قتل قتلة عثمان وتأخّر الاقتصاص منهم".

ويقول ابن حزم: "فقد صَحَّ صحة ضرورية لا إشكال فيها أنهم لم يمضوا إلى البصرة لحرب علي ولا خلافًا عليه، ولا نقضًا لبيعته، ولو أرادوا ذلك لأحدثوا بيعة غير بيعته، هذا ما لا يشك فيه أحد ولا ينكره أحد، فَصَحَّ أنهم إنما نهضوا إلى البصرة لسد الفَتْق الحادث في الإسلام من قتل أمير المؤمنين عثمان ﷺ ظلمًا"[٢].

وبهذا التفصيل يتبين لنا بطلان الادعاء القائل بأن الصحابة كانوا طامعين في الخلافة، ويتضح لكل منصف أن الخلاف كان بسبب مطالبة طلحة والزبير وغيرهما بالقصاص من قتلة سيدنا عثمان ﷺ.

ثالثا. لو كان طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام ـ رضي الله عنهما ـ يطمعان في الخلافة، فلماذا تنازلا عنها لغيرهما حينما رشّحهما عمر ﷺ لها:

ومن الثابت تاريخيًّا أن عمر بن الخطاب ﷺ استطاع

١. حقبة من التاريخ، عثمان بن محمد الخميس، مرجع سابق، ص١٧٥: ١٨٣ بتصرف.

٢. تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة، د. محمد أمحزون، مرجع سابق، ص٤٥٤: ٤٥٨ بتصرف يسير.

في اللحظات الأخيرة من حياته أن يبتكر طريقة جديدة لم يُسْبَقْ إليها في اختيار الخليفة الجديد، وتعتمد هذه الطريقة على ترشيح ستة من صحابة رسول الله ﷺ، كلهم يصلحون لتولي الأمر.

وهؤلاء الستة هم: علي بن أبي طالب، وعثمان بن عفان، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، والزبير بن العوام، وطلحة بن عبيد الله ﷺ.

ولم يكد يفرغ الناس من دفن عمر ﷺ حتى أسرع رَهْط الشورى وأعضاء مجلس الدولة الأعلى إلى الاجتماع في بيت عائشة، وعندما اجتمع أهل الشورى قال لهم عبد الرحمن بن عوف ﷺ: اجعلوا أمركم إلى ثلاثة منكم، فقال الزبير: جعلت أمري إلى علي، وقال طلحة: جعلت أمري إلى عثمان، وقال سعد: جعلت أمري إلى عبد الرحمن بن عوف، وأصبح المرشحون ثلاثة: علي بن أبي طالب وعثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف ﷺ.

واستمرت المفاوضات والمشاورات ثلاثة أيام كاملة، حتى إذا كان اليوم الرابع وقع اختيار أهل الحل والعقد على عثمان بن عفان ﷺ فبويع خليفةً ثالثًا للمسلمين في اليوم الأخير من شهر ذي الحجة، سنة ٢٣هـ[١] ®.

هذا، وإن المرء ليعجب مما ادّعاه مثيرو هذه الشبهة من أن طلحة والزبير - رضي الله عنهما - خرجا على علي ﷺ طمعًا في الخلافة، متجاهلين الحقائق التاريخية الثابتة التي لا مجال لإنكارها، وإنّا نتوجه إلى هؤلاء بتساؤلات يطرحها فِقْه ما حدث بعد وفاة عمر بن الخطاب إلى أن بويع عثمان ﷺ:

لو كان طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام طامِعَين في الخلافة يومًا - فلماذا ضيّعا الفرصة التي سنحت لهما، عندما رشحهما عمر بن الخطاب ﷺ ضمن الصحابة الستة الذين حصر فيهم الخلافة؟!

ولماذا لم يستبدّ أحدهما أو كلاهما بالأمر دون من سواه من سائر الستة؟!

وهل يُعْقل أن يكون طلحة طامعًا في الخلافة، ثم يتنازل عن حقه فيها لعثمان بن عفان، أو أن يكون الزبير طامعًا في الخلافة، ثم يتنازل عن حقه فيها لعلي ﷺ ؟!

وإذا كان الزبير لا يرى عليًّا أهلًا للخلافة ولا جديرًا بها - كما يزعمون - فلماذا تنازل له عن حقه فيها؟! وهل يُعْقَل أن يَظَل الرجلان اثنتي عشرة سنة - وهي مدة خلافة عثمان - طامِعَيْنِ في الخلافة، ولا تَصْدُر منهما أية معارضة أو مخالفة لعثمان ﷺ؟!

الخلاصة:

- إن خروج طلحة والزبير وأنصارهما كان طلبًا للقصاص من قتلة عثمان ﷺ؛ وذلك لأنهم يرون أنهم قصَّروا في الدفاع عنه ﷺ؛ ولو أرادوا نزع الخلافة من علي ﷺ لخرجوا إلى المدينة - مستقر علي ﷺ وحاضرة الخلافة - وليس إلى البصرة.
- لم يبطل طلحة أو الزبير أو عائشة ﷺ خلافة علي ﷺ، ولا طعنوا فيه، ولا ذكروا فيه جرحًا، ولا بايعوا غيره.
- كان علي بن أبي طالب ﷺ يرى أن تأخير القصاص أقل مفسدة من تعجيله؛ وذلك ليأمن الفتنة التي ما زالت قائمة، ولما صارت الخلافة لمعاوية ﷺ لم

١. عثمان بن عفان، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٦٣: ٧٥.
® في **"بيان موقف أهل الشورى الستة من الخلافة"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثلاثين، من هذا الجزء.

يقتل قتلة عثمان أيضًا؛ لأنه أدرك ما كان يراه علي رضي الله عنه قبله وارتأى رأيه.

- لو كان الزبير وطلحة طامعيْنِ في الخلافة يومًا، فلماذا تنازلا عن حقهما فيها، وذلك عندما رشّحهما عمر رضي الله عنه ضمن الصحابة الستة الذين حصر الخلافة فيهم رضي الله عنهم؟! ولماذا لم يصدر منهما أية معارضة أو مخالفة طوال فترة حكم عثمان رضي الله عنه وقد كانت اثنتي عشرة سنة؟! ثم لماذا بَايَعَا عليًّا بالخلافة ؟! وإذا أراد أن يخرجا طمعًا في الخلافة، فلماذا لم يكن هذا في بداية خلافة علي مباشرة دون انتظار عدة أشهر؟!

الشبهة التاسعة والثلاثون

ادِّعاء أن عليًّا رضي الله عنه رفض القصاص من قتلة عثمان وأن معاوية رضي الله عنه اتخذ هذا الرفض ذريعة لمعارضته(*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المشككين أن علي بن أبي طالب رفض أن يسلِّم قتلة عثمان بن عفان لمعاوية رضي الله عنه؛ كي يقتص منهم، وما كان هذا الرفض من علي إلا لأنهم نصَّبوه خليفة، إذ كانوا أوّل من بايعه، فكيف يتنكَّر لصنيعهم هذا ويسلمهم بيده للقتل؟! ويقولون: إن معاوية رضي الله عنه قد اتخذ من طلبه القصاص من قتلة ابن عمه - عثمان رضي الله عنه - ذريعة لبلوغ أهدافه السياسية، والوصول إلى كرسي الخلافة. ويهدفون من وراء ذلك إلى تشويه تاريخ صحابيين جليلين، وتصويرهما على أنهما من ذوي الأهواء الشخصية.

وجوه إبطال الشبهة:

١) إن محاصري عثمان رضي الله عنه وقاتليه ليسوا معيَّنين، وإن نصَّت بعض مصادر التاريخ - على خلاف بينها - على أسماء من باشر قتله، فليس من السهولة بمكان - إذًا - أن يقتص من قاتليه قبل أن يستتبّ الأمن، وتقوم البيِّنة.

٢) أجمعت الروايات التاريخية الصحيحة على أن المهاجرين والأنصار جميعهم بايعوا عليًّا بالخلافة، ولم يكن لقتلة عثمان أية علاقة ببيعته.

٣) إن الصحابة جميعًا برآء من دم عثمان، وقد انقسموا بصدد مسألة القصاص من قاتليه إلى طوائف ثلاث؛ فطائفة اعتزلت الفتنة، وطائفة طالبت بدم عثمان، وثالثة تريَّثت في تنفيذ القصاص، وعلى رأس هذه الطائفة علي رضي الله عنه الذي رأى أن المصلحة تقتضي تأخير القصاص لا تركه.

٤) لم يتخذ معاوية طلبه بتعجيل القصاص من قتلة عثمان ذريعة لبلوغ أهدافه السياسية، والوصول إلى كرسي الخلافة، والأدلة على ذلك كثيرة؛ منها: أنه لم يدَّعِ الخلافة، ولم ينازع عليًّا فيها، بل اعترف بأحقيته بها.

التفصيل:

أولا. لم يتعين لعلي رضي الله عنه قتلة عثمان ولا محاصروه، ولم يكن من السهولة بمكان أن يقتص منهم إلا بعد استتباب الأمر وقيام البيِّنة:

من الثابت تاريخيًّا أن الصحابة الكرام رضي الله عنهم اتفقوا على البيعة لعثمان بن عفان رضي الله عنه بالخلافة في اليوم الأخير من شهر ذي الحجة سنة ٢٣ هـ، الذي يقابل اليوم السادس

(*) الهجمات المغرضة على التاريخ الإسلامي، د. محمد ياسين مظهر صديقي، مرجع سابق.

من نوفمبر سنة ٦٤٤م[1]، وكانت مدة خلافته اثنتي عشرة سنة، قسمها المؤرخون إلى عهدين؛ عهد سلام وأمان وطمأنينة، وعهد اضطرابات ونزاعات وفتن.

يقول الإمام الزهري: "ولي عثمان ﷺ اثنتي عشرة سنة أميرًا للمؤمنين، أول ست سنين منها لم ينقم الناس عليه شيئًا، وإنه لأحب إلى قريش من عمر بن الخطاب ﷺ؛ لأن عمر كان شديدًا عليهم، أما عثمان فقد لان لهم ووصلهم، ثم حدثت الفتنة بعد ذلك، وقد سمّى المؤرخون المسلمون الأحداث في النصف الثاني من ولاية عثمان (٣٠: ٣٥هـ) "الفتنة" التي أدت إلى استشهاد عثمان ﷺ"[2].

ولا يهمنا الآن أن نسرد الأسباب والعوامل التي أدَّت مجتمعة إلى هذه الفتنة، التي كان من أهم نتائجها مقتل الخليفة الراشد عثمان ﷺ سنة ٣٥ هـ[3]. وإنما الذي يهمنا هنا أن نثبت ما حدث في أيام الفتنة الأخيرة قبيل استشهاد عثمان ﷺ؛ فنعرض لما قام به الباغون وقتئذ من خروجهم عليه، وحصارهم إياه في بيته، مركزين على مشهد قتله ﷺ؛ لنحاول الإجابة عن هذا السؤال: هل نصَّت مصادر التاريخ قديمها وحديثها على هؤلاء المحاصرين القتلة البغاة بأعيانهم وذواتهم، أو أن الأمر كان على خلاف ذلك؟!

تذكر كتب التاريخ أن أناسًا من أهل البصرة، وأناسًا من أهل الكوفة، وأناسًا من أهل مصر، خرجوا في السنة الخامسة والثلاثين من هجرة النبي ﷺ يظهرون أنهم يريدون الحج، وقد أبطنوا الخروج على عثمان ﷺ واختُلف في أعدادهم، وليست هناك إحصائية دقيقة لها، ولكنهم - على أية حال - لا يقلون عن ألفين ولا يزيدون عن ستة آلاف.

وقد دخل هؤلاء مدينة رسول الله ﷺ وكانوا من فرسان قبائلهم، جاءوا لعزل عثمان ﷺ إما بالتهديد وإما بالقوة، وحاصروا بيته، وأمروه أن يخلع نفسه من الخلافة، وقد اختُلف في مدة الحصار، ولكنها - على أية حال - لا تزيد عن واحد وأربعين يومًا، وقد منع هؤلاء البغاة عثمان ﷺ من الصلاة بل ومن الماء[4].

ويعرض ابن الأثير للحظات الأخيرة في حياة ذي النورين عثمان ﷺ فيقول: "ثار قتيرة وسودان بن حمران والغافقي، فضربه الغافقي بحديدة معه وضرب المصحف برجله، فاستدار المصحف واستقر بين يديه، وسالت عليه الدماء، وجاء سودان وضرب عثمان فقتله، وقيل: الذي قتله كنانة بن بشر التجيبي، وكان عثمان رأى النبي ﷺ تلك الليلة يقول له: إنك تفطر الليلة عندنا، فلما قُتِل سقط من دمه على قوله ﷻ: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾ (البقرة: ١٣٧)، ودخل غلمة لعثمان مع القوم لينصروه، فلما ضربه سودان ضرب أحد الغِلْمان رقبة سودان فقتله، ووثب قتيرة على الغلام فقتله، وأما عمرو بن الحمق فوثب على صدره وبه رمق، فطعنه تسع طعنات، قال: فأما ثلاث منها فإني طعنتهن إياه لله ﷻ، وأما ست فلما كان في صدري عليه، وأقبل عمير بن ضابئ فوثب عليه، فكسر ضلعًا من أضلاعه، وقال: سجنت أبي حتى مات في السجن، وكان قتله

---

١. عثمان بن عفان، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٧٥.

٢. المرجع السابق، ص٣٦٧.

٣. انظر: تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة، د. محمد أمحزون، مرجع سابق، ص٢٣٧: ٢٧٠.

٤. حقبة من التاريخ، عثمان محمد الخميس، مرجع سابق، ص١٥٨.

لثماني عشرة خلت من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين يوم الجمعة"[1]. وقيل: المشهور أن الذي قتله رجل من مصر يقال له "جَبَلَة"[2].

فلدينا ستة بُغاة باشروا قتل عثمان رضي الله عنه، فلقد توزَّع دمه بين أكثر من قاتل، وجاء قتله على مراحل عدة، ولم يكن دفعة واحدة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الذين حاصروه داخل بيته، وخارجه ليسوا معروفين بذواتهم وأعيانهم.

ولسنا نستبعد أن يشارك أحد البغاة ممن لم ينص المؤرخون على أسمائهم في قتل عثمان، وعلى أية حال فإن محاصري عثمان داخل بيته وخارجه، والذين منعوه الماء ـ أهم مقومات الحياة ـ لا يمكن بحال أن يستثنوا ممن أطلق المؤرخون عليهم (قتلة عثمان)®.

ثانيًا. هل شارك قتلة عثمان في بيعة علي؟

لقد ادعى مثيرو هذه الشبهة أن قتلة عثمان رضي الله عنه هم الذين نصَّبوه خليفة للمسلمين عقب قتلهم عثمان رضي الله عنه؛ ليرتِّبوا على ادعائهم هذا شبهة الطعن في علي رضي الله عنه، مؤداها أنه رضي الله عنه امتنع بعد أن عُيِّن خليفة عن أن يدفع بهؤلاء القتلة إلى معاوية رضي الله عنه كي يقتص منهم، وما كان امتناع علي عن ذلك إلا ردًّا لجميل هؤلاء، وشكرًا لصنيعهم، إذ عينوه خليفة، فكيف يعينونه خليفة، ثم يأتي هو بعد ذلك فينكر جميلهم ويسلمهم لمعاوية ليقتص منهم؟! إنهم يلمحون بادعاءاتهم هذه إلى أن عليًّا كان راضيًا عما صنعه البغاة بعثمان، متطلعًا للخلافة بعده!

لقد رمى هؤلاء الطاعنون بالوقائع التاريخية ـ التي تثبتها كتب التاريخ الصحيحة ـ عَرْض الحائط، وراحوا يستندون إلى روايات ضعيفة لا تقوم على أساس ولا تقوى أمام ما تثبته مصادر التاريخ الصحيحة.

فلنرجع إذًا إلى المصادر التاريخية لنطالع ما روته من بيعة علي رضي الله عنه، وهل كان قتلة عثمان رضي الله عنه ضمن المبايعين، فضلًا عن أن يستبدوا بهذا الأمر دون من عداهم من الصحابة الكرام رضي الله عنهم ويعينوه خليفة أم لا؟!

تذكر المصادر التاريخية أن بيعة علي رضي الله عنه تمت بطريقة الاختيار، وذلك بعد أن استشهد الخليفة الراشد عثمان رضي الله عنه على أيدي الخارجين المارقين الذين جاءوا من الآفاق ومن أمصار مختلفة، وقبائل متباينة، فبعد أن قتلوه ظلمًا وعدوانًا، قام كل من بقي بالمدينة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بمبايعة علي رضي الله عنه بالخلافة؛ وذلك لأنه لم يكن أحد أفضل منه على الإطلاق في ذلك الوقت، ولم يكن علي حريصًا عليها؛ ولذلك لم يقبلها إلا بعد إلحاح شديد ممن بقي من الصحابة بالمدينة، وخوفًا من ازدياد الفتن وانتشارها.

وجاء عن محمد بن الحنفية أنه قال: "كنت مع علي ـ رحمه الله ـ وعثمان محصور، قال: فأتاه رجل فقال: إن أمير المؤمنين مقتول، ثم جاء آخر فقال: إن أمير المؤمنين مقتول الساعة، قال: فقام علي، قال محمد: فأخذت بوسطه تخوُّفًا عليه، فقال: خلِّ لا أم لك، قال: فأتى علي الدار وقد قُتل الرجل رضي الله عنه، فأتى داره فدخلها، وأغلق بابه، فأتاه الناس فضربوا على الباب، فدخلوا عليه،

---

١. الكامل في التاريخ، ابن الأثير، مرجع سابق، ج٣، ص٩٠.

٢. حقبة من التاريخ، عثمان بن محمد الخميس، مرجع سابق، ص١٦٢.

® في **"حَرَاجة موقف علي عند مقتل عثمان وصعوبة اقتصاصه من قتلته"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة التاسعة والثلاثين. والوجه الأول، من الشبهة الحادية والأربعين؛ من هذا الجزء.

فقالوا: إن هذا قد قُتل - يقصدون عثمان - ولا بد للناس من خليفة، ولا نعلم أحدًا أحق بها منك، قال لهم علي: لا تريدوني؛ فإني لكم وزير خيرٌ مني لكم أمير، فقالوا: لا، والله لا نعلم أحدًا أحق بها منك، قال: فإن أبيتم علي فإن بيعتي لا تكون سرًّا، ولكن أخرج إلى المسجد، فمن شاء أن يبايعني بايعني، قال: فخرج إلى المسجد فبايعه الناس"[1][2].

وتنص كتب التاريخ على أن المشهور من أمر بيعة علي، أنه بُويع من المهاجرين والأنصار جميعهم، وأن سعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عمر، ومحمد بن مسلمة تخلفوا عن القتال معه، أما البيعة فقد بايعوه[3].

ونخلص من هذا كله إلى أن الرجوع إلى مصادر التاريخ الصحيحة ينفي نفيًا قاطعًا أن يكون قتلة عثمان ﷺ هم الذين نصَّبوا عليًّا خليفة للمسلمين، واستبدوا بهذا الأمر دون أهل الحل والعقد من الصحابة الكرام.

كما ينفي أن يكون هؤلاء هم أول من بايع عليًّا، وأن بعض الصحابة أُكره على البيعة، كما ذهب هؤلاء استنادًا إلى روايات لا أصل لها ولا سند يُعتدُّ به.

ثالثًا. انقسم الصحابة بصدد القصاص من قتلة عثمان إلى طوائف ثلاثة؛ طائفة اعتزلت الفتنة، وأخرى طالبت بدم عثمان، وثالثة تريثت:

إن الصحابة جميعًا ﷺ برآء من دم عثمان ﷺ، ومن قال خلاف ذلك فكلامه باطل، ولا يستطيع أن يقيم عليه أي دليل ينهض إلى مرتبة الصحة؛ ولذلك أخرج خليفة بن خياط في تاريخه عن عبد الأعلى بن الهيثم عن أبيه قال: قلت للحسن: أكان فيمن قتل عثمان ﷺ أحد من المهاجرين والأنصار؟ قال: لا، كانوا أعلاجًا من أهل مصر[4].

لقد كان مقتل عثمان ﷺ سببًا مباشرًا في خلق أزمة أخرى، تضاربت فيها الآراء، وتباينت فيها وجهات النظر، واختلفت الاجتهادات في وسيلة الانتقام من الثُّوار الذين قتلوا عثمان ﷺ، وقد أدى اختلاف الصحابة ﷺ في اجتهادهم في كيفية التعامل مع الأحداث زمن الفتنة، إلى انقسامهم إلى طوائف ثلاث[5]:

١. **طائفة معتزلي الفتنة**: وهم أغلب الصحابة ﷺ.

٢. **طائفة المطالبين بدم عثمان ﷺ**: وقد رأت هذه الطائفة أن أول واجب على الأمة هو الثأر لخليفتها الشهيد، والقصاص من القتلة الآثمين. ومن الصحابة الذين مثلوا هذه الطائفة: طلحة، والزبير، وعائشة، ومعاوية ﷺ.

٣. **طائفة المتريثين في تنفيذ القصاص**: وعلى رأس هذه الطائفة: علي، وعمار، والقعقاع ﷺ.

والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا لم يقتل علي ﷺ ومن معه قتلة عثمان؟!

---

١. أخرجه أحمد بن حنبل في فضائل الصحابة (٢/ ٥٧٣) برقم (٩٦٩)، وأبو بكر الخلال في السنة (٢/ ٤١٥) برقم (٦٢٠).

٢. علي بن أبي طالب، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٢١١، ٢١٢.

٣. حقبة من التاريخ، عثمان بن محمد الخميس، مرجع سابق، ص١٧٣.

٤. الدولة الأموية: عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار، د. علي الصلابي، مؤسسة اقرأ، مصر، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ج١، ص١٠١.

٥. انظر: تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة، د. محمد أمحزون، مرجع سابق، ص٤٤٩ وما بعدها.

كان علي ﷺ ينظر إلى مسألة "القصاص من قتلة عثمان ﷺ" نظر مصلحة ومفسدة، فرأى أن المصلحة تقتضي تأخير القصاص لا تركه، فأخّر القصاص من أجل هذا؛ وذلك أنه لا يستطيع أن يقتل قتلة عثمان؛ لأنهم غير معروفين بأعيانهم، وإن كان هناك رءوس للفتنة، ولهم قبائل تدافع عنهم، والأمن غير مستتب، وما زالت الفتنة قائمة، ومن يقول: إنهم لن يقتلوا عليًّا ﷺ[1]؟

"إن عليًّا ﷺ كان ينتظر بقتلة عثمان أن يستوثق الأمن، وتجتمع الكلمة، ويرفع الطلب من أولياء الدم، فيحضر الطالب للدم والمطلوب، وتقع الدعوة، ويكون الجواب، وتقوم البينة، ويجري القضاء في مجلس الحكم بالحق، ولا خلاف بين الأمة أنه يجوز للإمام تأخير القصاص إذا أدى ذلك إلى إثارة الفتنة، وتشتيت الكلمة"[2].

يضاف إلى هذا أن العلاقة التي جمعت بين علي وعثمان ـ رضي الله عنهما ـ في حياة عثمان، وأقوال علي التي روتها كتب التاريخ، والسير الصحيحة بعد وفاة عثمان ﷺ تنفي نفيًا قاطعًا أن يكون لعلي يد في مقتل عثمان، أو أنه حمى قاتليه وأيّدهم كما يدعي الطاعنون.

ولننظر معًا إلى مقتطفات موجزة من هذه العلاقة، وتلك الأقوال:

- كان علي أول من بايع عثمان بعد عبد الرحمن بن عوف.
- كان علي طائعًا معترفًا بإمامة عثمان وخلافته، لا يعصي له أمرًا.
- لما جمع عثمان ﷺ الناس على قراءة واحدة، قال علي ﷺ: لو وليت الذي ولي، لصنعت مثل الذي صنع.
- أنكر علي ﷺ قتل عثمان ﷺ وتبرأ من دمه، وكان يُقْسم في خطبه علي أنه لم يقتله ولا أمر بقتله ولا مالأ ولا رضي، وقد ثبت ذلك عنه بطرق تفيد القطع.
- عن محمد بن الحنفية قال: بلغ عليًّا أن عائشة ـ رضي الله عنها ـ تلعن قتلة عثمان، قال: فرفع يديه حتى بلغ بهما وجهه، قال: وأنا ألعن قتلة عثمان، لعنهم الله في السهل والجبل، قالها مرتين أو ثلاثًا[3].

نخلص مما سبق كله إلى أن ثمة ثلاثة أدلة تنفي نفيًا قاطعًا أن يكون علي راضيًا عما صُنِع بعثمان، فضلًا عن أن يكون مؤيدًا لقاتليه وحاميًا إياهم؛ ومن هذه الأدلة ما يأتي:

- التفسير الصحيح لعدم تعجيله بالقصاص من هؤلاء القتلة.
- العلاقة الحميمة التي جمعت بين الصحابيين الكريمين، والتي لم تشبها أية شائبة.
- أقوال علي في عثمان ـ كلما تذكَّر مقتله ـ والتي روتها كتب التاريخ والسير الصحيحة.

رابعًا. الأدلة على أن معاوية ﷺ لم يتخذ من طلبه بتعجيل القصاص من قتلة عثمان ذريعة لبلوغ أهدافه السياسية:

ليس صحيحًا ما ادعاه مثيرو هذه الشبهة من أن

---

١. انظر: حقبة من التاريخ، عثمان بن محمد الخميس، مرجع سابق، ص١٨٢: ١٨٤.

٢. تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة، د. محمد أمحزون، مرجع سابق، ص٤٦٩.

٣. انظر: عثمان بن عفان، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٤٨٤: ٤٨٧.

معاوية ﷺ اتخذ من الطلب بتعجيل القصاص من قتلة ابن عمه عثمان ﷺ ذريعة لبلوغ أهدافه السياسية، والوصول إلى كرسي الخلافة، وذلك بمحاربته عليًا ﷺ ومن معه.

إن المطالع لما روته كتب التاريخ والسير الصحيحة في هذا الصدد ليجد أن ثمة أربعة أدلة تنقض هذا الادعاء من أساسه، وتبرئ معاوية ﷺ مما نسب إليه، وإليك هذه الأدلة:

الدليل الأول: سيرته ﷺ منذ أسلم[1]:

إن سيرة معاوية ﷺ ناصعة البياض، شأنها شأن سيّر الصحابة الكرام جميعهم، وإنا نحيل مثيري هذه الشبهة ممن وصفوه بأنه رجل دنيا إلى كتب التاريخ والسير؛ ليروا نقاء سيرته منذ أسلم.

لقد أحبه النبي ﷺ ودعا له الدعوة المباركة التي سطرها التاريخ: "اللهم اجعله هاديًا مهديًا واهده واهد به"، ولا غرابة في هذا؛ فقد كان من كتبة الوحي، وممن شهد حنين والطائف، وقد أهلته صفاته الخلقية والنفسية لأن يكون واليًا على بلاد الشام في خلافتي عمر وعثمان - رضي الله عنهما - وقد جاهد في سبيل الله، ففتح الله ﷻ على يديه قيسارية، وقبرص.

الدليل الثاني: التفسير الصحيح لأمر تعجيله بطلب القصاص من قتلة عثمان:

أشرنا منذ قليل إلى أن معاوية ﷺ كان في مقدمة المطالبين بتعجيل القصاص من قتلة عثمان ﷺ، ولقد اعتقد هو ومن معه من الصحابة الكرام ﷺ "أن قتل عثمان - وهو ابن عم معاوية - ﷺ منكر من أعظم المنكرات، وإزالة المنكر من حيث هو لمن قدر عليه فرض كفاية، لا يتوقف على إمام يُرْجَع إليه فيه، ومنزلتهم في الإسلام وعند المسلمين تخوِّل لهم ذلك، وهذا ما يبرر خروجهم إلى البصرة، إلا أنهم متأولون في فهمهم هذا في استعجالهم إزالة هذا المنكر، حيث خفي عليهم أن إزالة هذا المنكر يتعلق بالقصاص من المرتكبين له، وأخذ القصاص منهم يتوقف على الإمام وإقامة أولياء المقتول البينة على الجاني عنده، ثم حكمه بمقتضى ذلك، لكن اجتهادهم أداهم إلى ذلك، فما يمكن أن يقال فيهم أنهم مجتهدون مخطئون لهم أجر واحد على اجتهادهم"[2]. فمعاوية إذًا كان صادقًا في إظهاره الطلب بدم عثمان، ومتسقًا مع المعهود من شريعة الإسلام وقيم العرب[3].

الدليل الثالث: لم يدَّع معاوية الخلافة، ولا نازع عليًا فيها:

هل نازع معاوية عليًا الخلافة[4]؟

إن الخلاف الذي نشأ بين أمير المؤمنين علي من جهة، وطلحة، والزبير، وعائشة ﷺ من جهة أخرى، ثم بين علي ومعاوية - رضي الله عنهما - بعد ذلك لم يكن سببه ومنشؤه أن هؤلاء كانوا يقدحون في خلافة علي وإمامته،

---

١. أصحاب الرسول ﷺ، محمود المصري، دار التقوى، مصر، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ج١، ص٥١٠: ٥١٦. وللمزيد انظر: معاوية بن أبي سفيان، د. علي الصلابي، دار الإيمان، الإسكندرية، ٢٠٠٦م.

٢. تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة، د. محمد أمحزون، مرجع سابق، ص٤٥٤، ٤٥٥.

٣. الدولة الأموية المفترى عليها، د. حمدي شاهين، مرجع سابق، ص١٩١.

٤. الدولة الأموية، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ج١، ص١٠٤، ١٠٥. وللمزيد انظر: حقبة من التاريخ، عثمان بن محمد الخميس، مرجع سابق، ص١٨٥، ١٨٦.

وأحقيته بالخلافة والولاية علي المسلمين، فقد كان هذا محل إجماع بينهم.

قال ابن حزم: ولم ينكر معاوية قط فضل علي، واستحقاقه الخلافة. وقال ابن تيمية: ومعاوية لم يدَّعِ أنه خليفة، ولم يبايَع له بها حين قاتل عليًّا، ولم يقاتل على أنه خليفة، ولا أنه يستحق الخلافة.

ومما يقطع ألسنة المغرضين ويبهتهم تلك الرواية التي رُويَت عن أبي مسلم الخولاني، وهاك نصها: عن أبي مسلم الخولاني أنه دخل على معاوية ﷺ فقال له: أنت تنازع عليًّا، أأنت مثله؟ فقال معاوية: لا، والله إني لأعلم أن عليًّا أفضل وأحق بالأمر، ولكن ألستم تعلمون أن عثمان ﷺ قتل مظلومًا؟ وأنا ابن عمه، وأنا أطلب بدمه[١].

الدليل الرابع: الأقوال التي أُثرت عن معاوية حينما بلغه مقتل علي:

تذكُر كتب التاريخ أن معاوية ﷺ لما جاءه خبر قتل علي ﷺ جعل يبكي، فقالت له امرأته: أتبكيه وقد قاتلته؟ فقال: ويحك إنك لا تدرين ما فقد الناس من الفضل، والفقه، والعلم.

كما تذكر أنه كان يسأل عليًّا عما ينزل به، فيفتيه، فلما بلغه قال: ذهب الفقه، والعلم بموت ابن أبي طالب، فقال له أخوه عتبة: لا يسمع هذا منك أهل الشام، فقال له: دعني عنك[٢].

ونخلص مما سبق إلى أن غاية ما يقال فيما حدث من فتنة بين علي ومعاوية ـ رضي الله عنهما ـ أن كلّ واحد منهما كان لا يريد إلا الله والدار الآخرة، وقد اجتهدا، والمجتهد إذا أصاب فله أجران، وإذا أخطأ فله أجر واحد، ونحن على يقين من أن أصحاب الرسول ﷺ كلهم عدول لا يريدون الدنيا وزينتها الفانية، ولا يطمعون في شيء من حطامها[٣].

الخلاصة:

- إن محاصري عثمان ﷺ وقاتليه ليسوا معروفين بأعيانهم، وإن نصت بعض مصادر التاريخ ـ على خلاف فيما بينها ـ على أسماء القتلة الذين باشروا قتله ﷺ، والثابت أن قتله لم يأت دفعة واحدة، بل إن ثمة أكثر من قاتل، اشتركوا في قتله ﷺ، ومن هنا كان اختلاف المصادر التاريخية في النص على قاتله، فليس من السهولة بمكان إذًا أن يُقْتَصَّ من قاتليه قبل أن يستتب الأمن، وتقوم البيِّنة.
- اعتمد مثيرو هذه الشبهة على روايات تاريخية موضوعة، استندوا إليها في ادعائهم أن قتلة عثمان هم الذين نصَّبوا عليًّا خليفة للمسلمين، أو على الأقل هم أول من بايعه. وهذه الروايات المكذوبة لا تقوى أمام الروايات التاريخية الصحيحة التي تنص على أن المهاجرين والأنصار جميعهم بايعوا عليًّا.
- إن الصحابة جميعًا برآء من دم عثمان ﷺ، ومن قال خلاف ذلك فكلامه باطل، وقد أدى اختلاف اجتهادهم ـ بصدد قتلة عثمان ـ إلى انقسامهم إلى طوائف ثلاث: طائفة اعتزلت الفتنة، وأخرى طالبت بدم عثمان، وثالثة تريثت في تنفيذ القصاص، وثمة ثلاثة أدلة تنفي

١. ذكره ابن حجر في الفتح (١٣/ ٨٦) وجوَّد إسناده.

٢. معاوية بن أبي سفيان، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٢٠٠.

٣. أصحاب الرسول ﷺ، محمود المصري، مرجع سابق، ص٥١٤ بتصرف.

نفيًا قاطعًا أن يكون علي راضيًا عن قتل عثمان، أو مؤيدًا لقاتليه، وهي:

- التفسير الصحيح لعدم تعجيله بالقصاص من هؤلاء القتلة.
- العلاقة الحميمة التي جمعت بين الصحابيين الكريمين.
- أقوال علي في عثمان، كلما تذكر مقتله.

• إن ثمَّة أربعة أدلة تنفي نفيًا قاطعًا أن يكون معاوية ﷺ متخذًا من الطلب بتعجيل القصاص من قتلة ابن عمه عثمان ﷺ ذريعة لبلوغ أهدافه السياسية، والوصول إلى كرسي الخلافة، بدلًا من أن يكون مجرد والٍ على بلاد الشام، وهذه الأدلة هي:

- سيرته ﷺ منذ أسلم.
- التفسير الصحيح لأمر تعجيله بطلب القصاص من قتلة عثمان ﷺ.
- عدم ادعائه الخلافة، وعدم منازعته عليًّا فيها، واعترافه بأحقية علي بها.
- الأقوال التي أُثِرت عنه حينما بلغه مقتل علي ﷺ.

• إن المسلم لا يشك لحظة في سلامة قَصْد الصحابة المعاصرين للفتنة، والواجب أن يكون على يقين من عدالتهم، وأن أحدًا منهم لم يرد بشيء فعله غير الله والدار الآخرة، وكل ما هنالك أنه اجتهاد؛ للمخطئ فيه أجر، وللمصيب أجران.

الشبهة الأربعون

الزعم أن أبا هريرة انحاز إلى بني أمية ضد علي ﷺ رغبة في الثراء(*)

مضمون الشبهة:

يزعم بعض المغرضين أن أبا هريرة ﷺ انحاز إلى معاوية ﷺ لما شبَّت الحرب بين علي ومعاوية - رضي الله عنهما - وأنه لم يصبح من الأغنياء إلا بعد أن صانع بني أمية وتزلّف إليهم، فكانوا يُنيبونه عن ولاتهم في المدينة إن غابوا. ويهدف هؤلاء من وراء ذلك إلى الطعن في أخلاق أبي هريرة ﷺ والتشكيك في خلوص نيته وسلامة قصده.

وجوه إبطال الشبهة:

١) أبو هريرة ﷺ من أكثر الصحابة الذين نالهم الطعن من قِبَلِ أعداء الإسلام الذين لم يعرفوا قَدْره ومكانته، بالرغم من مناقبه الكثيرة.

٢) من الثابت تاريخيًّا أن أبا هريرة ﷺ لم يصانع أحدًا على حساب دينه، وأنه التزم النصح للمسلمين والاعتزال أثناء الفتنة، مع وافر حُبِّه لأهل البيت.

٣) إن ثراء أبي هريرة ﷺ كان لأسباب أخرى غير ما يدعيه هؤلاء المغرضون، وإن الواقف على دين أبي هريرة وأمانته وخلقه؛ ليدرك بما لا يدع مجالًا للشك بطلان ذاك الادعاء الظالم المتجنِّي على ذاك الصحابي الجليل.

(*) دفاع عن السنة، محمد محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

التفصيل:

أولا. المفارقة الحادة بين مناقب أبي هريرة ونيل أعداء الإسلام منه:

وفي هذا الصدد يحدثنا د. محمد عجاج الخطيب فيقول: "لم يرُق لأعداء الإسلام أن يروا هذا الدين، قد صلب عوده، واستوى سوقه، وأثمرت أزهاره، وأينعت ثماره، مما حال بينهم وبين استغلال المسلمين، واستنزاف خيرات بلادهم، وقضى على مصالحهم الاستغلالية، ولم تعد تُفْلِح وسائل القوة في تحقيق مآربهم والوصول إلى غاياتهم، فرأوا أن يدسُّوا السم في عقائد المسلمين، ليسلخوهم عنها، فعملوا على تغيير وجه الإسلام وتشويهه بمختلف طرق الدعاية الجذابة، وافتَنُّوا في وسائل التشويه المغرية، فشككوا بعض ضعاف القلوب في تعاليمه وأحكامه.

وكان من الصعب عليهم أن يعبثوا بالقرآن الكريم - الأصل التشريعي الأول - فحاولوا أن يطرقوا باب السنة، فاتهموا كبار نَقَلَتها، وأئمة حُفَّاظها، لإضعاف جانب عظيم من الحديث النبوي؛ قاصدين من وراء هذا تشكيك المسلمين في السنة الطاهرة، ليطَّرحوها - وهي المفسرة والمبينة للقرآن الكريم - فتبعد الشُقة بين المسلمين وفهم قرآنهم، ويبدو القرآن غريبًا عنهم مع مر الزمن، وبهذا يتم لأعداء الإسلام ما يريدون.

وقد شاعت هذه الأفكار في أبحاث بعض المستشرقين، وحملها عنهم بعض من يُنْسَب إلى أهل العلم، وروَّجها أشياعُهم من أهل الأهواء.

وقد أجمعت الأمة على عدالة الصحابة ﭫ، الذين سمعوا من رسول الله ﷺ وتخرجوا في حلقاته، وبذلوا النفس والنفيس في سبيل الدعوة إلى الله، وإرساء قواعد الإسلام وحفظ الشريعة الحنيفة.

وكان الصحابي الجليل أبو هريرة ﭬ أحد كبار الصحابة الذين رووا عن الرسول الأمين ﷺ الكثير الطيب، وروى عنه كثير من التابعين، فكان أكثر صحابي رُويت عنه أحاديث رسول الله ﷺ؛ لذلك وجه إليه أعداء الإسلام، وبعض أهل الأهواء سهام طعونهم فأعلنوها عليه حربًا شعواء لا هوادة فيها، وتحاملوا عليه، واتهموه في بعض ما روي عنه، واستهزءوا ببعض مرويَّاته"[1].

ومن مناقب أبي هريرة ﭬ الذائعة كذلك: أنه حفظ القرآن واعتنى به وتعلمه وأخذه عرضًا عن أُبَي بن كعب، بل إن القراءة الأكثر شهرة عند المسلمين - وهي قراءة الإمام نافع - مدارها على أبي هريرة ﭬ، وظاهر كلام الحافظ ابن الجزري أنه لا يشاركه فيها أحد فيقول: "تنتهي إليه قراءة أبي جعفر ونافع"؛ فإسقاط أبي هريرة إسقاط لقراءة كل من نافع وأبي جعفر.

كان أبو هريرة ﭬ متعبدًا زاهدًا، بارًّا بأمه حين تمنى إسلامها وأسلمت وكان سببًا في إسلامها، وكان كريمًا اشتهر بعتقه للعبيد وإحسانه لمواليه، وكفالته للأيتام، فأعتق أبا مسلم الأغر بن سليك المدني، بالاشتراك مع أبي سعيد الخدري، وكفل اليتيم معاوية بن معتب، وكان في حجره وعلمه مما يعلم حتى صار أحد التابعين الرواة.

وكان ﭬ طليق الوجه يألف ويُؤْلف، فيه دعابة

---

١. أبو هريرة راوية الإسلام، د. محمد عجاج الخطيب، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، ص٥، ٦ بتصرف.

ـ أي: حُسْنَ البِشْر إذا لقي الغير ـ وقد استغل الطاعنون فيه هذه الدعابة فاتهموه بأنه كان ضعيف العقل مهذارًا. مع أن المزاح لم يكن خلقًا معيبًا، وقد كان رسول الله ﷺ يمازح أصحابه.

وكان أبو هريرة ﷺ أهلًا للفتوى، وكان ممن يتثبَّتون فيها، ولقد وثَّق النبي أبا هريرة حين سأله: من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ فقال له النبي ﷺ: "لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أوَّل منك لِمَا رأيت من حرصك على الحديث"[1].

وأقر له ﷺ بالخير وذلك عندما سأله: "ممن أنت"؟ قال: من دوس، قال: "ما كنت أرى أن في دوس أحدًا فيه خير"[2]. ودعا له النبي ﷺ بالحفظ[3].

أما الصحابة الكرام ﷺ فتتابعوا على توثيقه؛ فهذا ابن عمر يقول: يا أبا هريرة أنت كنت ألزمنا لرسول الله وأحفظنا لحديثه.

وهذا ابن عباس يروي عنه كما في صحيح البخاري، وجمع غفير من الصحابة الكبار، منهم جابر بن عبد الله، وأبو أيوب الأنصاري، وعبد الله بن الزبير، وأنس بن مالك يروون عنه.

وهذه أم المؤمنين عائشة ـ رضي الله عنها ـ تُجلسه في مجلسها، بل هو الذي صلى عليها، وحمل جنازة أم المؤمنين حفصة.

وقد شهد مع النبي ﷺ خيبر، كما شهد غزوة ذات الرِّقاع، وشهد إجلاء يهود المدينة، وشهد الفتح الأكبر وحنين والطائف، وشهد تبوك، وشهد غزوة مؤتة، واشترك في قمع المرتدين، وشهد اليرموك، وغزوات أرمينية وجهات جرجان، وهذا مبسوط مشهور في كتب السير وكتب السنة.

بينما ترى الكذابين الأفاكين ينفون جهاده، ومنهم من يقول: "إن أبا هريرة لم يشارك في غزوة أو سرية، لم يحمل سيفًا كي يحارب به أو يدفع عن الإسلام شرًّا، رجل قضى كل حياته يخدم من حوله مقابل ملء بطنه، لم يتعفف، ولم يحفظ كرامته". سبحانك ربنا هذا بهتان عظيم.

ثانيًا. من الثابت أن أبا هريرة لم يصانع أحدًا على حساب دينه ولم يسلك للثراء طريقًا غير مشروع؛ بل التزم النصح للمسلمين، واعتزل الفتنة، مع وافر حبه لأهل البيت:

ويتابع د. محمد عجاج الخطيب فيقول: "إن أهل العلم جميعًا يعلمون أن أبا هريرة كان محبًّا لأهل البيت، ولم يناصبهم العداء قط، ومشهور عنه أنه تمسك بسنة رسول الله ﷺ فكان يحب من أحبه رسول الله ﷺ، وأبو هريرة هو الذي كشف عن بطن الحسن بن علي ـ رضي الله عنهما ـ وقال: أَرِني أُقبِّل منك حيث رأيت رسول الله ﷺ يقبِّل، وقبّل سُرَّته.

ثم إن أبا هريرة لم يكن دائمًا على صلة حسنة بمعاوية، فقد كان يعزله عن المدينة ويعين مروان بن الحكم، ومن العجيب أن يدعي إنسان أن أبا هريرة كان يكره عليًّا وأهله، ولا سيَّما بعد أن يسمع ما دار بين مروان بن

١. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب الحرص على الحديث (٩٩).

٢. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه، كتاب المناقب، باب مناقب أبي هريرة ﷺ (٣٨٣٨)، وصححه الألباني في صحيح الترمذي (٣٠١٤).

٣. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب البيوع، باب ما جاء في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُواْ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ ﴾ (الجمعة: ١٠) (١٩٤٢).

الحكم وأبي هريرة، حين أراد المسلمون دَفْن الحسن مع النبي ﷺ، فكان مما قاله: "والله ما أنت بِوالٍ، وإن الوالي لغيرك فدعه، ولكنك تدخل فيما لا يعنيك، إنما تريد بهذا إرضاء من هو غائب عنك. يعني معاوية.."، ولكن المغرضين المتحاملين على أبي هريرة والذين امتلأت قلوبهم ضغنًا وحقدًا عليه يرون هذا مجرد رياء ومؤامرة مدبرة بينهما.

ثم إننا نرى أبا هريرة ينكر على مروان بن الحكم في مواضع عدة، فهل هذا الإنكار أيضًا من باب المؤامرات التي يدبرها مروان وأبو هريرة لمخادعة العامة؟!

لقد أنكر عليه عندما رأى في داره تصاوير فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: يقول الله ﷻ: "ومن أظلم ممن ذهب يخلق خلقًا كخلقي! فليخلقوا ذرَّة، أو ليخلقوا حبة أو شعيرة"[1].

وأبطأ مروان بن الحكم يومًا بالجمعة فقام إليه أبو هريرة فقال له: "أتظل عند ابنة فلان تُرَوِّحك بالمراوح وتسقيك الماء البارد، وأبناء المهاجرين والأنصار يُصْهَرون من الحر؟ لقد هممت أن أفعل وأفعل، ثم قال: اسمعوا من أميركم". فهل هذا موقف المتشيع لبني أمية، النازل على رغباتهم في الحديث، الداعي لهم!! أم أن هذا موقف ملتزم الحق؟ إنه أنكر على الأمير تأخُّره، وحفظ له حقه فأمر المسلمين بالسماع إليه، وهذا دليل آخر على مكانة أبي هريرة بين المسلمين. فلو كان حقيرًا مهينًا ما سمع منه المسلمون وما تحمله مروان.

وكان الأجدر بالمشككين أن يتهموا أبا هريرة بالتشيع لأهل البيت، لما روى عنه عن رسول الله ﷺ في مناقبهم ومدحهم مما ورد في صحاح السنة المطهرة، وهذا أولى لهم من أن يتتبعوا الأحاديث الضعيفة، والموضوعة على أبي هريرة في مدح الأمويين، ليتَّهموه بموالاتهم وتأييدهم، بالرغم من وضوح وضع تلك الأحاديث، ومعرفة الكذبة الواضعين لها، وجلاء أمرها.

ولو كان أبو هريرة منحازًا للأمويين لأبى أن يروي بعض فضائل أهل البيت، وبوجه خاص فضائل أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، ولكن شيئًا من هذا لم يقع، وكان أبو هريرة أسمى وأعلى من أن يكتم حديث رسول الله ﷺ لميل أو هوى، وأرفع من أن يكذب على حبيبه الصادق المصدوق محمد ﷺ، وإننا نراه يروي في فضائل علي ما لا يخفى.

من هذا ما جاء عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال يوم خيبر: "لأُعطينَّ هذه الراية رجلًا يحبُّ الله ورسوله، يفتح الله على يديه". قال عمر بن الخطاب: ما أحببت الإمارة إلا يومئذ، قال: فتساورت لها رجاء أن أدعى لها، قال: فدعا رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب، فأعطاه إياها، وقال: "امش، ولا تلتفت"، فصرخ: يا رسول الله! على ماذا أقاتل الناس، قال: "قاتلهم حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، فإذا فعلوا ذلك، فقد منعوا منك دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله"[2].

---

١. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾ ﴾ (الصافات) (٧١٢٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتًا فيه كلب ولا صورة (٥٦٦٥)، واللفظ للبخاري.

٢. أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٦٣٧٥).

إننا نرى المنصفين من أهل العلم لم يتهموا أبا هريرة - لروايته هذا الحديث - بالتشيع لعلي ﷺ وبالعداء لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب؛ فأبو هريرة لا يتحزب لأحد ولا يمالئ أحدًا، ولا يسير وراء هوى أو شهوة جامحة، إنما هو ذلك الصحابي العظيم الذي عرفنا استقامته وعدالته، وتقواه وورعه وأمانته.

وقد تصور الواهمون المغرضون أن ما بين يدي أبي هريرة ﷺ من نعمة وخير هي أفضال من الأمويين عليه، وإكرام منهم له، لما بذله في سبيل تدعيم ملكهم!! ونسوا أو تناسوا أن أبا هريرة كان يحب العمل إلى جانب حبه العلم، ونسوا ما كان له من أعطيات وتجارة، كما نسوا أنه ولي البحرين للخليفة عمر بن الخطاب ﷺ وجاءه من هناك بخراج عظيم بلغ خمسمائة ألف درهم، كلها من حلال طيب، ولو كان أبو هريرة ممَّن يَسْعون وراء الإثراء، ولو بطريق غير مشروع، لاحْتَجَز لنفسه شيئًا من هذا المال الجزيل، لكنه أداه كما يؤدي الشريف الأمين، وبين له مورد ماله الذي جاء به، لكن المتقولين توهَّموا أن جميع ما بين يديه من منح بني أمية له، فهم الذين كسوه الخز، وألبسوه الكتان، وبنوا له في العقيق قصرًا، وهم الذين زوجوه بُسْرة بنت غزوان، أخت الأمير عتبة بن غزوان؛ ويستشهدون لذلك بما رواه مضارب بن حزن حين سمع أبا هريرة يكبِّر في الليل، قال مضارب: "بينما أنا أسير تحت الليل، إذا رجل يكبِّر، فألحقه بعيري، فقلت من هذا؟ قال: أبو هريرة. قلت: ما هذا التكبير؟ قال: شكر. قلت: على مه؟ قال: كنت أجيرًا لبسرة بنت غزوان بعقبة رجلي، وطعام بطني، وكانوا إذا ركبوا سُقْت بهم، وإذا نزلوا خدمتهم، فزوجنيها الله!! فهي امرأتي".

فأبو هريرة يشكر الله ﷻ على نعمه وتوفيقه لزواجه من بسرة، وأي شيء في هذا؟ أي شيء أكثر من طيب نفس أبي هريرة وصفائها، ورضائها بما قسم الله له، واحترامه لأنْعُم الله ﷻ وتواضعه وتذكره ما كان عليه وإقراره بفضل الله ﷻعليه. ولكن المشككين استغلوا طيب نفس أبي هريرة للتشهير به، ورأوا في كل ذلك مادة غزيرة يشوِّهونها كما رضوا وأحبوا.

وفي هذا كله يرون أن الأمويين استعبدوه ببرِّهم، فملكوا قِياده، واحتلُّوا سمعه وبصره وفؤاده، فإذا هو لسان دعايتهم في سياستهم، يتطور فيها على ما تقتضيه أهواؤهم.

هكذا أراد المغرضون أن يصوروا أبا هريرة، الذي عرفنا اعتزاله الفتن، وسَيْره مع الحق، وحبه لأهل البيت. ويأبى الله إلا أن يقوض ما حاكه أعداء أبي هريرة من شبهات ضده، ويكشف النقاب عن وجه الحق، ليزهق الباطل، وصدق الله العظيم إذ يقول: ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ ﴾ (الأنبياء: ١٨).

ثالثًا. إن الواقف على دين أبي هريرة ﷺ وأمانته وخلقه ليوقن أن هذا الادعاء مكنوب وأن لثراء أبي هريرة أسبابًا أخرى غير ما ادَّعاه هؤلاء:

كان أبو هريرة ﷺ رجلًا زاهدًا لا أَرَب له في الدنيا، وكان راضيًا منها بالشيء اليسير، ولم يكن له من الأهل والولد أو التجارة والزراعة ما يشغله عن طلب العلم وتتبُّع النبي ﷺ، وكان ﷺ عفيف النفس مع فقره، فياض اليد، مبسوط الكف، جوادًا، يحب الخير، ويُكْرم الضيوف، لا يبخل بما بين يديه، وإن كان قليلًا، فلم

يحمله فقره على الشُّحِّ، ولم يجعله دنيء النفس يتكفَّف الناس.

بل آثر أن يأكل الجوعُ بطنه من أن يأكل هو فتات الموائد، وفضلات الطعام، وفي عسره كله كان ضيف الإسلام وضيف رسول الله وصحبه، حتى إذا ما يسر الله عليه، لم يجعله غناه قاسي القلب، متحجر الفؤاد، بل كان علمًا من أعلام الجود والكرم؛ قال الطُّفاوي: نزلت على أبي هريرة بالمدينة ستة أشهر، فلم أرَ من أصحاب رسول الله ﷺ رجلًا أشد تشميرًا، ولا أقوم على ضيف من أبي هريرة.

وقال أبو عثمان النهدي: تضيفت أبا هريرة سبعًا فكان هو وامرأته وخادمه يعتقبون الليل أثلاثًا.

كان أبو هريرة رضي الله عنه طيِّب الأخلاق، صافي السريرة، يحب الخير؛ حتى إنه تصدق بدار له في المدينة على مواليه!!

ويكفيه من الكرم أن يتصدَّق بكل ما يتيسر له، ويظهر هذا فيما يرويه لنا كاتب مروان بن الحكم، قال: بعث مروان إلى أبي هريرة بمائة دينار، فلما كان الغد بعث إليه: إني غلطت ولم أردك بها، وإني إنما أردت غيرك.

فقال أبو هريرة: قد أخرجتها، فإذا خرج عطائي فخذها منه ـ وكان قد تصدق بها ـ وإنما أراد مروان اختباره.

ذلكم أبو هريرة رضي الله عنه في فقره وغناه، في عسره ويسره، كان يفعل كل هذا لا يريد جزاء ولا شكورًا، يبتغي وجه الله بعمله، وكان على ذلك منذ أيامه الأولى في الإسلام؛ فيوم هاجر مسلمًا إلى رسول الله ﷺ في المدينة، كان له غلام قد أبق منه، ولقي أبو هريرة رسول الله ﷺ وأعلن إسلامه، وإذا بغلامه يأتي، فيقول رسول الله ﷺ: "يا أبا هريرة، هذا غلامك"، فيقول أبو هريرة: هو لوجه الله، فأعتقه[1].

لقد أعتق أبو هريرة رضي الله عنه مملوكه قربة لله، فرحًا مسرورًا، وهو أحوج ما يكون إليه، فعوضه الله خيرًا منه، الإسلامَ وصحبة رسول الله ﷺ، وفي هذا قرة عين له، وسعادة أبدية، تفوق كل سعادة.

كان يحب أن يتصدق من ماله، ليشعر بالراحة النفسية، وينال أجره مرتين، قيراطًا لعمله، وآخرَ لصدقته، يروى عنه أنه قال: درهم يكون من هذا ـ وكأنه يمسح عن جبينه ـ أتصدق به، أحب إلي من مائة ألف، ومائة ألف، ومائة ألف من مال فلان.

وعن أسباب غناه وثرائه نؤكد أولًا أن أبا هريرة رضي الله عنه عاش فقيرًا، ولم يكن ـ كما ذكرنا ـ ممن يحرصون على الدنيا.

وفي عهد عمر رضي الله عنه استعمله على البحرين، كما ذكرنا منذ قليل، فقدم بمال جزيل وكان معه من ماله الشخصي عشرة آلاف، فقال له عمر: استأثرت بهذه الأموال يا عدو الله، وعدو كتابه؟ فقال أبو هريرة: فقلت: لست بعدو الله وعدو كتابه، ولكني عدو من عاداهما. قال: فمن أين هي لك؟ قلت: خيل نتجت، وغلة رقيق لي، وأعطية تتابعت علي. فنظروا، فوجدوا كما قال. فهذه هي الموارد المالية الحقيقية لأبي هريرة رضي الله عنه، وهي موارد مباحة كما يرى، ليس فيها شبهة أو غموض أو اختلاط بمال مسلم أو معاهَد.

ومع ذلك فقد قاسمه عمر رضي الله عنه مع جملة من العمال، وكان أبو هريرة يقول: اللهم اغفر لأمير المؤمنين.

١. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب قصة دوس والطفيل بن عمرو (٤١٣٢).

وبعد ذلك دعاه عمر ليوليه، فأبى، فقال: تكره العمل وقد طلب العمل من كان خيرًا منك، يوسف عليه السلام ؟! فقال: يوسف نبي ابن نبي، وأنا أبو هريرة بن أميمة، وأخشى من عملكم ثلاثًا واثنتين. قال: فهلا قلت خمسًا؟ قال: لا، أخاف أن أقول بغير علم وأقضي بغير حلم، وأن يضرب ظهري، ويُنزع مالي، ويُشتم عرضي[1].

وهكذا يتبين لنا أن أبا هريرة رضي الله عنه بريء مما نسب إليه وأنه لم يَثْرَ عن طريق علاقة مريبة مع أي جهة سياسية، بل ثراؤه وغناه قديمان منذ عهد عمر رضي الله عنه، وأنه كان مثل غيره من الصحابة راغبًا في الآخرة، مكتفيًا من الدنيا بما يقيم صلبه، فلم يطمع في ثراء، وإنما عمل وتاجر ليرتزق ويكتسب.

وبهذا التفصيل يتضح لنا أن الطعن في هذا الصحابي الجليل، إنما دافعه ومحرِّكه الحقد على الإسلام؛ لأن أعداء الإسلام وجدوه أكثر الصحابة حديثًا، فلو رُدت أحاديثه لسقطت السنة وضاع الدين[2].

الخلاصة:

- الطعن في أبي هريرة رضي الله عنه محاولة مغرضة للنيل من السنة النبوية؛ لأنه من أكثر الصحابة رواية لها. وقد أغفل الطاعنون في هذا الصحابي الجليل فضله وقَدَمه ومناقبه الذائعة المتواترة.
- كان أبو هريرة رضي الله عنه محبًّا لآل البيت، وقد روى في فضلهم أحاديث كثيرة، ولم يكن - قط - ذلك الرجل الذي تحركه المصالح الشخصية أو القوى السياسية؛ فلقد كان كثير النقد لولاة بني أمية، وكان ممن اعتزل أحداث الفتنة فلم يشترك فيها ولم يحمل من دمائها شيئًا.
- كان أبو هريرة رضي الله عنه ثريًّا، لكن ثراءه هذا لم تكن فيه شبهة أو غموض في مصدره، فلقد كان واليًا لعمر بن الخطاب على البحرين، وقد اتَّجَر واكتسب، وكان له عطاءٌ متراكم، وغلةُ رقيقٍ له، ونتاج خيل، وكان هذا قبل خلافة بني أمية، وهذا أوضح ما ينفي عنه كل شبهة أو ظن أنه ثَرِي من طريق غير مشروع، لعلاقة مريبة ببني أمية كما يزعم المدّعون.

الشبهة الحادية والأربعون

الزعم أن عليًّا رضي الله عنه كان قليل الحظ من الذكاء السياسي(*)

مضمون الشبهة:

يزعم بعض المغرضين أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه لم يكن رجل دولة وسياسة، ويستدلون على ذلك بإسراعه إلى الحرب والقتال، وخطئه في عزل الولاة - على رأسهم معاوية - مما ألَّبهم عليه، وقد يزيدون على هذا أنه كان مستضعفًا في أصحابه، يُمْضُون عليه كلمتهم. ويُراد بذلك الطعن في إمامة خليفة راشد، يُجمع المسلمون على جَدارَته بالإمامة وقُدْرَته عليها.

---

1. أبو هريرة راوية الإسلام، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص٨٤: ٨٧ بتصرف. دفاع عن السنة، د. محمد محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص١٧٦ وما بعدها.
2. أبو هريرة الصحابي المفترى عليه، أبو طلحة المصري، مكتبة سلسبيل، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص١٧، ١٨ بتصرف.

(*) الإسلام والغرب، روم لاندو، ترجمة: منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٢م.

وجوه إبطال الشبهة:

١) استفحلت الفتنة بمقتل عثمان ، ولم تتهيَّأ لعلي ظروف مناسبة لرَدِّ الأمور إلى نصابها.

٢) ملابسات خلافة علي لم تُظْهِر كفاءته السياسية على وجه بيِّن.

٣) لم يكن هناك نزاع حول أحقِّية علي بالخلافة؛ فإن ذلك لم يخالف فيه أحد حتى معاوية نفسه.

٤) كانت لعلي رؤية سياسية في عزله العُمّال والولاة.

٥) لم يكن علي مستضعفًا في أصحابه، وإنما كان يشاورهم كغيره من الخلفاء قبله.

التفصيل:

أولا. فتنة قتل عثمان وصعوبة موقف علي :

إن حياة علي بن أبي طالب تحفل بالعظمة والإجلال والإعجاز، وتمتلئ بالأمجاد والمكرمات، فقد كان بعيد النظر، شديد القوى، يقول فصلًا ويحكم عدلًا، طويل الفكرة، عظيم الذكاء، شديد الورع، وكان في خلافته من أعدل الناس، وأرحمهم بالرعية، يقول على المنبر: "أيها الرِّعاء، إن لرعيتكم حقوقًا؛ الحكم بالعدل، والقسم بالسوية، وما من حسنة أحبّ إلى الله من حكم إمام عادل".

ولقد كان علي ذا نظر ثاقب، وحُنْكة سياسية، ولكنَّ قدره أن الخلافة لم تأته على طبق من ذهب بل دُفع إليها، والفتنة مشتعلة وقد انفجرت نيرانها، وتشعبت أبعادها حتى صارت "فتنة تترك الحليم حَيْرانَ"[1].

وماذا كان بوُسْع علي أن يفعله، وقد ادْلَهَمَّت الخطوب، وتجمعت عليه الفتن من كل حَدَب وصوب، وتفرقت الكلمة، فهؤلاء الصحابة الذين كان يمكن أن يقضي بهم على كل فتنة اجتهدوا بمنأى عنه في كيفية علاج الأمر، فتباين رأيهم عن رأيه؛ فكانت أم المؤمنين ومعها طلحة والزبير، وكان معاوية ومعه أهل الشام، وكان المعتزلون للفتنة مثل ابن عمر، هذا كله في جانب الصحابة الذين كان ينبغي عليهم أن يجتمعوا ويتَّحدوا مع علي ضد المتمردين من السبئيَّة والخوارج... ومع كون الصحابة كلهم عُدولًا وأهدافهم وغاياتهم واحدة، فإنهم اجتهدوا كل جماعة منهم بمعزل عن الأخرى.

أليس هؤلاء هم الصحابة الذين بهم وبمجهودهم وتعاونهم قضى أبو بكر على فتنة المرتدين؟! غير أن الأمر يومها كان جليًّا جلاء الشمس في رابعة النهار... أليس هؤلاء هم الصحابة الذين قاموا مع عمر وعثمان فوطدوا أركان الدولة المسلمة، ونشروا الدين وعمَّموا الفتوحات؟! هل كان بوسع أبي بكر أو عمر أو عثمان أن يفعلوا ما فعلوا بدون تعاون الصحابة معهم؟! كذلك كان علي لا يقل كفاءة عن الخلفاء الثلاثة السابقين عليه ولكن الأمور في عهده اختلفت وصار وحيدًا، لا يجد معاونة من الصحابة.

ولسنا نحمِّلهم ولا نحَمِّله خطأ، ولكن نقول: إن الصف لم يكن متحدًا كما كان أمس، أيًّا كانت أسباب الشِّقاق ومن يتحمل مسئوليته، ونؤكد من وراء ذلك أن علاج الفتنة في ظل هذا التشرذم والتفرق لم يكن أمرًا هينًا، ولا سيما أنه في هذا الجو المليء بالصراعات، والمشحون بالاضطرابات استفحلت عصابات الخوارج

١. أصحاب الرسول، محمود المصري، مرجع سابق، ج١، ص٢٠١.

والمتمردين وعَمِلُوا على استمرار الفتنة وتزويد نيرانها بالوقود، فكلما أراد المصلحون إطفاءها سارعوا إلى تزويد وقودها وهم مندسّون بين صفوف الفريقين، وهؤلاء هم الجانب الآخر الذي ظهر على مسرح الأحداث، ونستطيع حصرهم في السبئيين المندسين في ثنايا الصفوف، وكذلك الخوارج المارقون، وأصحاب النفوس الضعيفة من ذوي الأهواء والأغراض، والغوغاء الذين انْطَلَت عليهم الدعاوى البراقة التي كان يردِّدها السبئية...

يقول د. فهمي عبد الجليل موضحًا عوامل انقسام المسلمين واشتعال الأزمة واضطراب الموقف في صفوف المسلمين: " والحقيقة التي يطمئن إليها الباحث المحايد في أمر هذا النزاع أن هناك حقًّا، تدبيرًا خفيًّا وراء الأحداث، وأن هناك من خطَّط لاستغلال وقائع الفتنة لتأكيد الخلاف والخصومة بين المسلمين بعضهم وبعض، حتى تَنْقسم وحدتهم وتذهب ريحهم، لكن هذا التخطيط والاستغلال للظروف والأحداث لم يكن من جانب معاوية أو غيره من صحابة النبي ﷺ الأجلاء، بل من جانب جماعة السبئية الذين أغراهم ما حققوه من نجاح في الفتنة وقتل أمير المؤمنين عثمان، فخطَّطوا لاستمرار هذا الدور الخطير من أجل تحطيم كيان الأمة الإسلامية وتفتيت وحدتها، وكانت أولى خطواتهم في هذا السبيل إشاعة الأخبار الكاذبة عن موقف علي بن أبي طالب وبعض الصحابة بالمدينة من أمير المؤمنين عثمان في أثناء حصار الثائرين له في داره... ومن يتأمل الإشاعات الكاذبة التي وضعها وروَّجها رجال السبئية ضد أمير المؤمنين عثمان، يلاحظ أن نصيب علي فيها هو النصيب الأكبر، والهدف من ذلك غير خافٍ، وهو إثارة بني أمية وشيعة عثمان ـ وهم كثرة في سائر الأمصار ـ ضد الرجل الذي تولى شئون المسلمين؛ كي تستمر الفتنة وتتسع الخصومة بين المسلمين، وساعدهم على ذلك أن هذه الإشاعات التي اخترعوها وجدت تقبلًا سريعًا من نفوس الأمويين وذوي قرابتهم ومواليهم... ولقد هيج نفوس أهل الشام ذلك القميص الذي أُرْسِل إليهم مُلَطَّخًا بدم عثمان؛ فصاروا عندئذ وكأنهم أولياء المقتول وباتوا يحرضون معاوية على الطلب بدم عثمان... ولا شك أن بعض أبناء البيت الأموي تأثروا بنزعتهم العصبية نحو الأسرة الأموية، في موقفهم من المطالبة بالثأر لعثمان والقصاص ممن اتُّهِموا بقتله، ولكن الآخرين من المسلمين ـ وعلى رأسهم بعض كبار الصحابة الذين سعوا إلى القصاص ـ لم تُحَرِّكْهم دوافع خاصة إلى اتخاذ هذا الموقف، ولم يدفعهم إلى ذلك سوى شعورهم بالواجب نحو إقامة حد من حدود الله، فيه إعزاز لشرع الله، وفيه استعادة لهيبة السلطان، واندساس المشبوهين والمتهمين من السبئية وزعماء الفتنة حول أمير المؤمنين علي جعل طائفة كبيرة من المسلمين تمتنع من البيعة له بالخلافة، ومنهم غالبية أهل الشام وجماعة العثمانية بمصر والعثمانية بالبصرة، بل إن بعضهم تمادى به سوء الظن إلى اتهام أمير المؤمنين علي بالاشتراك في قتل عثمان"[1].

وهكذا اشتعلت الفتنة بين طائفتين عظيمتين من المؤمنين، أَدَّت إلى حد الاحتكام للسيف والقتال بين

---

١. من قضايا التاريخ الأموي، د. فهمي عبد الجليل، نشر المؤلف، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، ص٣: ١٩ بتصرف يسير.

أهل العراق تحت قيادة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وأهل الشام بقيادة معاوية بن أبي سفيان، ولما كان القتال بين المؤمنين بعضهم لبعض امتنع أهل المدينة وكبار الصحابة من الخروج مع علي، فلم يخرج معه إلا ستة أو سبعة من أهل بدر، ومن الذين أبوا الخروج معه سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر ومحمد بن سلمة، وحجتهم في ذلك أنهم لا يقاتلون أهل القِبْلة من المسلمين، ودارت الحرب بين أهل الشام وأهل العراق، هؤلاء يَدْعُون إلى علي بالبيعة وتأليف الكلمة على الإمام، وهؤلاء يدعون إلى التمكين من قتلة عثمان، ويقولون: لا نبايع مَنْ يُؤْوِي القتلة، وعلي يقول: لا أمكِّن طالبًا من مطلوب ينفذ فيه مراده بغير حكم ولا حاكم[١]، وهكذا تشعبت الأمور وعظم الخَطْب.

ثم إذا كان هؤلاء المدَّعون يأخذون على الإمام علي دخوله في الصراع مع أهل الشام فكيف يفسرون إسراعه ﷺ إلى الصلح عندما وجد فرصة للصلح والمفاوضات، مما يدل على أنه ﷺ كان يودُّ حلَّ المشكلة بأي وسيلة سَنَحَت له؛ ولأجل ذلك رَضِي بالتحكيم.

يقول د. فهمي عبد الجليل: "والحقيقة التي لا شك فيها أن عليًّا بادر إلى قبول ما عرضه أهل الشام بل رحب باستجابتهم إلى حكم القرآن، وقال لما سمع برفعهم للمصاحف: "أنا أولى بذلك، بيننا وبينكم كتاب الله"[٢]. لكن ما ذنب الإمام علي في أن يفشل الحكمان؟!

ويعرض د. فهمي عبد الجليل خطورة القرار الذي توصل إليه الحكمان والنتائج الوخيمة التي ترتبت عليه قائلًا: "وبعدما فشل الحكمان في الاتفاق على اختيار أحد للخلافة، لم يجدا بدًّا من إعلان الأمر الذي اتفقا عليه وهو عَزْل علي ومعاوية، وتَرْك الأمر شورى للمسلمين يولون عليهم من أحبوا، لكنهما بهذا لم يفيا بالعهد الذي قطعاه على نفسيهما للمسلمين أن عليهما عهد الله وميثاقه أن يحكما بين هذه الأمة ولا يُرُدّاها في حرب ولا فرقة، فهما لم يُقدِّرا نتائج هذا القرار الذي أعلناه في دومة الجندل، ولم يُقدِّرا أن هذا القرار سيؤدي إلى عودة الحرب بين أهل العراق وأهل الشام، بل إنَّه سوف يُكْسب موقف أهل الشام شرعية جديدة في خلافهم مع علي وأنصاره من أهل العراق حيث أعفاهم هذا القرار من وجوب البيعة لعلي، وأعطاهم حق اختيار من يرونه أهلًا للخلافة؛ ولهذا حكم علي ﷺ على قرار الحكمين بالفساد، ومجافاة حكم القرآن فقال:

ألا إن هذين الرجلين اللذين اخترتموهما حكمين قد نبذا حكم القرآن وراء ظهورهما، وأَحْييا ما أمات القرآن، واتبع كل منهما هواه بغير هدي من الله، فحكما بغير حجة بينة، ولا سنة ماضية، واختلفا في حكمهما، وكلاهما لم يَرْشُد[٣].

ثانيًا. نبوغ الإمام علي ﷺ السياسي وخبرته الإدارية:

وبعد عرضنا لأحداث الفتنة وكيف تطورت نودُّ هنا أن نستعرض ما تحلَّى به الإمام علي من الكياسة والرأي والسياسة قبل خلافته وأثنائها، وهذا ما يوضحه لنا د. محمد أمحزون قائلًا[٤]: ليس ثمة شك أنَّ

١. العواصم من القواصم، ابن العربي، تحقيق: د. عمار طالبي، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م، ص٣٠٥.

٢. من قضايا التاريخ الأموي، د. فهمي عبد الجليل، مرجع سابق، ص٣: ١٩ بتصرف.

٣. المرجع السابق، ص١٩.

٤. تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة، د. محمد أمحزون، مرجع سابق، ص٤٢١، ٤٢٤.

هناك من الدلائل ما لا يدع مجالًا للريب في أن عليًّا كان ذكيًّا غاية الذكاء، بصيرًا بالأمور، حصيف الرأي، وكان أبو بكر وعمر وعثمان يعرفون ذلك فاتخذوه مستشارًا لهم، وكيف يكون الحصيف العاقل ضعيف السياسة، والسياسة الصحيحة تستند إلى الرأي، والرأي يستند إلى العقل والحكمة، وقد كان علي ﷺ متصفًا بهما!

- **حُنْكَة علي ﷺ السياسية:**

فأما خبرة علي بن أبي طالب ﷺ في السياسة، فلا أدل على ذلك من كون الرسول ﷺ أمره بتبليغ أوامر شرعه إلى جميع العرب في موسم الحج، وتلاوته عليهم أوائل سورة براءة، ولا أدل عليه أيضًا من كونه ﷺ بعثه إلى اليمن قائدًا، فأسلمت همدان كلها وكثير من أهل اليمن على يديه بدون حرب، فالطاعن فيه بأنه جاهل بالسياسة طاعن في الرسول ﷺ الذي ولاه تلك المهام الجسيمة.

وكان الشيخان - رضي الله عنهما - يستشيرانه كثيرًا في الأمور السياسية؛ فقد ذكر الإمام الطبري أنَّ فارسًا لما تجمعوا بنَهاوَنْد في جمعٍ عظيمٍ لحرب المسلمين جَمَعَ عمر ﷺ الناس واستشارهم في المسير إليهم بنفسه، فأشار عليه عامة الناس وبعض رجال الشورى بذلك، فأعاد ﷺ استشارة الناس، فقام إليه علي ﷺ فقال: "أما بعد، يا أمير المؤمنين! فإنك إن أشخصت أهل الشام من شامهم سارت الروم إلى ذراريهم، وإنك إن أشخصت أهل اليمن من يمنهم سارت الحبشة إلى ذراريهم، وإنك إن أشخصت من هذه الأرض انتفضت عليك العرب من أطرافها وأقطارها؛ حتى يكون ما تدع وراءك أهم إليك مما بين يديك من العورات والعيالات، أَقِرَّ هؤلاء في أمصارهم، واكتب إلى أهل البصرة فليتفرقوا ثلاث فرق؛ فرقة في حرمهم وذراريهم، وفرقة في أهل عهدهم حتى لا ينتقضوا، ولتَسْر فرقة إلى إخوانهم بالكوفة مددًا لهم. إن الأعاجم إن ينظروا إليك غدًا قالوا: هذا أمير العرب وأصلها، فكان ذلك أشد لتكالبهم عليك. وأما ما ذكرت من مسير القوم فإن الله هو أكره لمسيرهم منك، وهو أقدر على تغيير ما يكره، وأما عددهم فإنا لم نكن نقاتل فيما مضى بالكثرة ولكن بالنصر. فقال عمر: هذا هو الرأي كنتُ أحبُّ أن أتابع عليه".

- **خبرة علي ﷺ في الإفتاء والمشورة:**

وكان علي ﷺ مفتيًا يستفتيه عمر ﷺ كثيرًا في معضلات المسائل الشرعية ومستشارًا نبيهًا في الأمور السياسية المدلهمة، وهذه شهادة عمر فيه؛ فعن ابن عباس ﷺ قال: قال عمر: "أقرؤنا أُبَي وأقضانا علي"[1].

وعن أبي سعيد الخدري ﷺ أنه سمع عمر ﷺ يقول لعلي وقد سأله عن شيء فأجابه: "أعوذ بالله أن أعيش في قوم لستَ فيهم يا أبا الحسن"[2].

وعن يحيى بن عقيل قال: كان عمر يقول لعلي إذا سأله ففرج عنه: "لا أبقاني الله بعدك يا علي"[3]. وعن سعيد بن المسيب قال: "كان عمر بن الخطاب يتعوَّذ من مُعْضِلة ليس لها أبو الحسن، يعني عليًّا[4]، وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - قال: "إذا حدثنا ثقةٌ عن علي

1. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب سورة البقرة (٤٢١١).
2. أخرجه الحاكم في مستدركه، أول كتاب المناسك (١٦٨٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣/ ٤٥١) برقم (٤٠٤٠).
3. ذكره المحب الطبري في الرياض النضرة (١/ ٢٦٧).
4. أخرجه أحمد بن حنبل في فضائل الصحابة (٢/ ٦٤٧) برقم (١١٠٠).

الفتيا لا نَعْدُوها"[١][٢]، وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: "أَقْضَى أهل المدينة علي"[٣].

- **خبرته رضي الله عنه الإدارية:**

وتتجلَّى خبرة علي الإدارية حين عرض على أبي بكرة إمارة البصرة بعد وقعة الجمل، وأبو بكرة من الصحابة الذين نزلوا البصرة مبكِّرين عند تأسيسها، فهو إذن يعلم بها وبما يصلحها أكثر من غيره، فإذا تولى إمرتها أحسن إدراتها وساسها بما يصلِحُها ويصلح أهلها.

فلما اعتذر أبو بكرة أخذ علي رأيه فيمن يوليها، وهو لا شك أحسن الاختيار ورشح لها من هو أقدر على تسيير الأمور فيها؛ إذ أشار بتولية ابن عباس، فأخذ علي برأيه وولَّى ابن عباس إمارة البصرة، واختار معه زياد بن أبي سفيان لولاية الخراج وبيت المال، وهو ممن اعتزل القتال ولم يشترك فيه.

ولعل عليًّا رضي الله عنه قد اختار زيادًا ليكون مساعدًا لابن عباس وعينه على الخراج وبيت المال؛ ليعيد بذلك الطمأنينة لأهل البصرة، ويهدئ من روعة الحرب التي أخذتهم؛ فإن الغالب في مثل هذه الأحوال أن يولي المنتصر رجالًا يقهرون مَنْ حاربوه ليذلهم ويذيقهم عاقبة تمرُّدهم وعصيانهم.

فإذا اختار علي رضي الله عنه بعد انتصاره في الجمل رجلًا محايدًا لم يشترك من قريب ولا من بعيد في الحرب، ولم يناصر أحد الطرفين المتنازعين، فهو يريد بذلك الإنصاف والعدل، ويحرص على استقرار الأمور، ولا يقصد مطلقًا الانتقام والتشفِّي مما يؤدي إلى إعادة الطمأنينة إلى النفوس والشعور بالأمن.

وبقدر ما في هذه المواقف من الحنكة والسياسة الشرعية البارعة، فإن فيها كذلك احترامًا لحق الغير في الاجتهاد، والمحافظة على حرمات المسلمين؛ فبعد أن تم له النصر لم يُجْهِز على جريح، ولم يقتل مدبرًا، ولم يسلب مالًا، ولم يهتك سترًا، وهي إجراءات تدل على تقدير الموقف من جوانبه المختلفة.

ويذكر الإمام الباقلاني خبرة علي السياسية وحسن تدبيره وثاقب رأيه وفطنته وذكاءه فيقول: هذا مع ما ظهر من إعظام كافة الصحابة له واتفاقهم على علمه وفضله وثاقب فهمه ورأيه وفقهه، وقول مثل عمر فيه: "لولا علي لهلك عمر"، وكثرة مطابقتهم له في الأحكام، وسماع قوله في الحلال والحرام، ثم ما ظهر من فقهه وعلمه في قتال أهل القبلة من استدعائهم، ومناظرتهم، وترك مبادأتهم، والنبذ إليهم قبل نصب الحرب معهم، وندائه: لا تبدءوهم بالحرب حتى يبدءوكم، ولا يُتَّبع مُدْبِر، ولا يجهز على جريح، ولا يكبس بيت، ورده رحالات القوم إليهم، وترك اغتنام أموالهم، وكثرة الأمر لابن عباس وغيره بقبول شهادة أهل البصرة وصفين إذا اختلطوا ووضعت الحرب أوزارها، والصلاة خلفهم، وقوله لمن سأل عن ذلك: ليس في الصلاة والعدالة اختلفنا، وإنما اختلفنا في إقامة حد من الحدود، فصلوا خلفهم واقبلوا شهادة العدول منهم، إلى غير ذلك مما سنه من حرب المسلمين؛ حتى قال جلة أهل العلم: لولا حرب علي لمن خالفه لما عُرِفت السنة

---

١. نَعْدُو: نتجاوز.

٢. أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢/ ٣٣٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٤٠٧).

٣. أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢/ ٣٣٨)، والحاكم في مستدركه، كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، باب ذكر إسلام أمير المؤمنين علي رضي الله عنه (٤٦٥٦).

في قتال أهل القبلة.

هذا مع ما علم من شجاعته وغنائه وإحاطته علمًا بتدبير الجيوش وإقامة الحدود والحروب، وقوله ـ أي علي ـ ظاهرًا من غير رد أحد حفظ عليه: إن قريشًا تقول: إن ابن أبي طالب رجل شجاع، ولكن لا رأي له في الحرب، لله درهم، ومن ذا يكون أبصر بها مني وأشد لها مراسًا، والله لقد نهضت فيها وما بلغت العشرين، وها أنا اليوم قد ذرفت ـ أي: زدت على الستين ـ ولكن لا إمرة لمن لا يطاع[1].

ثالثًا. تنازع الصحابة ﷺ إنما كان في أمر قَتَلَة عثمان لا في أحقية علي بالخلافة:

إن الخلاف الذي نشأ بين أمير المؤمنين علي من جهة، وبين طلحة والزبير وعائشة ﷺ من جهة ثانية، ثم بين علي ومعاوية ـ رضي الله عنهما ـ من جهة ثالثة لم يكن منشؤه أن هؤلاء كانوا يقدحون في خلافة أمير المؤمنين علي وإمامته، وأحقيته بالخلافة والولاية على المسلمين، فقد كان هذا محل إجماع بينهم، قال ابن حزم: "ولم ينكر معاوية قط فضل علي، واستحقاقه الخلافة، ولكن اجتهاده أدّاه إلى أن رأى تقديم أخذ القَوَد من قتلة عثمان ﷺ على البيعة، ورأى نفسه أحق بطلب دم عثمان".

وقال ابن تيمية: "ومعاوية لم يَدَّعِ الخلافة، ولم يُبايَعْ لهُ بها حين قاتل عليـًّا، ولم يقاتل على أنه خليفة، ولا أنه يستحق الخلافة، وقد كان معاوية يقر بذلك لمن سأله عنه، ولا كان معاوية وأصحابه يرون أن يبتدئوا عليـًّا وأصحابه بالقتال، ولا فعلوا"، وقال أيضًا: "وكل فرقة من المتشيعين مُقِرّةٌ مع ذلك بأنه ليس معاوية أكفأ للخلافة من علي، ولا يكون خليفة مع إمكان استخلاف علي، فإن فضل علي وسابقته وعلمه ودينه وشجاعته، وسائر فضائله كانت عندهم ظاهرة معلومة، كفضل إخوانه أبي بكر وعمر وعثمان ﷺ".

إن منشأ الخلاف لم يكن قدحًا في خلافة أمير المؤمنين علي ﷺ وإنما اختلافهم في قضية الاقتصاص من قتلة عثمان، ولم يكن خلافهم في أصل المسألة، وإنما في الطريقة التي تعالج بها هذه القضية، إذ كان أمير المؤمنين علي ﷺ موافقًا من حيث المبدأ على وجوب الاقتصاص من قتلة عثمان، وإنما كان رأيه أن يُرجِئ الاقتصاص من هؤلاء إلى حين استقرار الأوضاع وهدوء الأمور واجتماع الكلمة، وهذا هو الصواب.

قال النووي: واعلم أن سبب تلك الحروب أن القضايا كانت مشتبهة، فلِشِدَّة اشتباهها اختلف اجتهادهم وصاروا ثلاثة أقسام؛ قسم ظهر لهم بالاجتهاد أن الحق في هذا الطرف، وأن مخالفه باغ، فوجب عليهم نصرته، وقتال الباغي عليه فيما اعتقدوه ففعلوا ذلك، ولم يكن يحل لمن هذه صفته التأخر عن مساعدة إمام العدل في قتال البغاة في اعتقاده، وقِسْم عكس هؤلاء: ظهر لهم بالاجتهاد أن الحق في الطرف الآخر، فوجب عليهم مساعدتهم وقتال الباغي عليه، وقسم ثالث: اشتبهت عليهم القضية، وتحيروا فيها، ولم يَظْهر لهم ترجيح أحد الطرفين فاعتزلوا الفريقين.

وكان هذا الاعتزال هو الواجب في حقهم؛ لأنه لا يحل الإقدام على قتال مسلم حتى يظهر أنه مستحق لذلك، ولو ظهر لهؤلاء رجحان أحد الطرفين، وأن

1. تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة، د. محمد أمحزون، مرجع سابق، ص٤٢١: ٤٢٤.

الحق معه، لما جاز لهم التأخر عن نصرته في قتال البغاة عليه[1].

رابعًا. رؤية علي ﷺ السياسية في عزل العمال والولاة:

إذا كان بعضهم يرى أن من أسباب تفاقُم الفتنة عزل علي ﷺ لجميع ولاة عثمان قبل أن تصل إليه بيعة أهل الأمصار، وقد حذره المغيرة بن شعبة عاقبة ذلك، فإن من الملاحظ أن هذا المأخذ غير وجيه لعدة أمور؛ وهي:

الأول: أن عليًّا ﷺ إمام مجتهد له أن يعزل جميع عُمَّال عثمان إذا رأى المصلحة في ذلك، وقد ولَّى رسول الله ﷺ - وهو المعصوم - خالد بن سعيد بن العاص على صنعاء، وعمرو بن العاص على عمان، فعزلهما الخليفة الصديق ﷺ من بعده؛ عزل خالدًا وولى مكانه المهاجر بن أبي أمية، وعزل عمرًا وولى مكانه حذيفة بن محصن، وقد ولى أبو بكر ﷺ القائدين العظيمين خالد بن الوليد والمثنى بن حارثة - رضي الله عنهما - مكانهما، وولَّى على الكوفة المغيرة بن شعبة ﷺ، فعزلهما ذو النورين، وولى على مصر ابن أبي سرح، وعلى الكوفة سعد بن أبي وقاص.

فهل ينتقد عاقل الصديق والفاروق وذا النورين في عزلهم هؤلاء العمال الأكْفَاء؟! إن لكل وقت أحوالًا وظروفًا تطرأ، فيحمل اللاحق على ما لا يراه السابق من الاجتهاد، ويرى الشاهد ما لا يراه السابق من الاجتهاد، ويرى الشاهد ما لا يراه الغائب.

الثاني: أن قولهم: بأن عليًّا ﷺ عزل جميع عمال عثمان ليس صحيحًا؛ لأن العزل لم يتحقق إلا في معاوية بن أبي سفيان في الشام، وخالد بن أبي العاص بن هشام في مكة، وأبي موسى الأشعري في الكوفة، على أنه أقره بعد ذلك. أما البصرة فخرج منها عبد الله بن عامر ولم يول عثمان عليها أحدًا، وفي اليمن أخذ أميرها يعلى بن منية ﷺ مال جباية اليمن وقدم مكة بعد مقتل عثمان وانضم إلى حزب طلحة والزبير وحضر معهم موقعة الجمل، ووفد ابن أبي سرح عامل مصر، واستناب ابن عمه عليها، فلما رجع إليها وجد ابن أبي حذيفة تغلب عليها فطرده عنها، فذهب إلى الرملة بفلسطين ومكث بها حتى مات.

وهكذا فإن أميري اليمن والبصرة عزلا أنفسهما، وأمير مصر عزله المتغلب عليها ابن أبي حذيفة، وأمير الكوفة أقره علي ﷺ في منصبه، فلم يرد العزل حقيقة إلا في حق معاوية والي الشام وخالد بن أبي العاص والي مكة.

ومن المؤكد أن عليًّا ﷺ لم يول أحدًا ممن كان له ضلع في مقتل عثمانﷺ، بل ولَّى أخيار الناس على المسلمين، فمن الولاة الذين ولَّاهم على الأقاليم: سهل بن حنيف على الشام، وهو صحابي جليل شهد بدرًا وأحدًا، وثبت مع النبي ﷺ، وشهد أيضًا الخندق والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، وولَّى عثمان بن حنيف على البصرة، وهو صحابي من الأنصار كان عاملًا لعمر على العراق. كما ولى قيس بن سعد بن عبادة على مصر، وكان صاحب شرطة النبي ﷺ، وكان جوادًا من ذوي الرأي والذكاء، وولى عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب على اليمن، وهو أصغر من أخيه عبد الله بسنة، وكان كريمًا مُمَدَّحًا نبيلًا.

الثالث: وأما قولهم: إنه عزل العمال قبل أن تصل إليه

---

1. معاوية بن أبي سفيان، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص١٣٢: ١٣٤.

بيعة أهل الأمصار، فإن تولية الإمام العمال على الأمصار غير مشروطة بوصول بيعة أهلها له عند جميع المسلمين، فمتى بايع أهل الحل والعقد - أي خليفة - لزمت بيعته جميع البلدان النائية عن مركز خلافته شرعًا وعقلًا.

ولو كانت تولية الخليفة العمال على الأمصار متوقفة على وصول بيعة أهلها له ما تمت بيعة الصدّيق ؓ؛ لأنه تصرف بإرسال بعث أسامة ومحاربة المرتدين ومانعي الزكاة قبل وصول بيعة أهل مكة والطائف وجُواثَى في البحرين. وكذلك الفاروق ؓ فإنه استهل خلافته بعزل خالد بن الوليد وتولية أبي عبيدة بن الجراح قائدًا عامًّا على جيوش المسلمين بالشام قبل وصول بيعة أهل اليمن وجيوش المسلمين بالشام والعراق إليه. وتصرف ذو النورين ؓ في أمور المسلمين أيضًا قبل وصول بيعة الأمصار إليه.

الرابع: بالنسبة لما نقله هؤلاء الباحثون من كتب التاريخ من تحذير المغيرة بن شعبة عليًّا عاقبة عزله العمال في وقت مبكر ثم راجعه ونصحه بعزلهم، وقول ابن عباس لعلي: لقد نصحك في الأولى وغشك في الثانية، فهو باطل من عدة أوجه:

الجمع بين نصيحة علي أولًا وغشه ثانيًا لا يصدر من أي صحابي كان، فكيف بالمغيرة وهو من أفاضلهم؛ إذ ليس الغش من أخلاق المسلمين، وقد صح عنه ﷺ أنه قال: "من غشنا فليس منا"[1].

ذكر الإمام الطبري في رواية أن المغيرة بن شعبة من الذين لم يبايعوا عليًّا، وإذا صحَّ هذا، فكيف نتصور نصيحته إياه وهو الذي لم يبايعه بعد؟!

على تقدير صحة هذه الرواية، لما امتاز المغيرة بن شعبة وحده بنصيحته من دون الصحابة؟! ثم هل كان المغيرة بن شعبة مستشارًا خاصًّا للخلفاء من قبله حتى يلام على عدم قبول نصيحته؟!

وأما ما قيل عن استعمال علي ؓ القوة في غير موطنها بإيثاره الحرب على السلم والرفق في الأمور، فإن ذلك لم يُعْهد في سياسة علي ؓ إلا عند الضرورة، وعندما تفرض عليه الحرب فرضًا.

ويمكن القول أن عليًّا وإن كان شجاعًا بطلًا مغوارًا في الحروب؛ فإن ذلك ليس بِداعٍ ليلجأ إلى الحرب كل مرة، فلم يكن يلجأ إلى الحروب إلا حين لا يمكنه إخماد الفتنة إلا بها، ولم يكن هذا المسلك من عمله وحده، بل له شاهد في السيرة الراشدة؛ فهذا أبو بكر ؓ حين امتنع بعض العرب عن دفع الزكاة حاربهم؛ لأنه رأى أنه لا يجوز له التساهل في ذلك لقول الرسول ﷺ: "أمرتُ أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقها، وحسابه على الله"[2]. وبيَّن للصحابة وجه الاستدلال بهذا الحديث في قوله في الحديث السابق: "فإن الزكاة حق المال".

والمعهود من أسلوب علي ؓ في مواقفه استعمال الحكمة وعلاج الأمر بالرفق ما أمكن علاجه، فإذا لم يتمكن من ذلك؛ لجأ إلى الحرب، فعندما التقى بوفد أهل

١. أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: "من غشنا فليس منا" (٢٩٤).

٢. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة (١٣٣٥)، وفي مواضع أخرى، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله (١٣٣).

الكوفة بذي قار قال لهم: "... وقد دعوتكم لتشهدوا معنا إخواننا من أهل البصرة، فإن يرجعوا فذاك ما نريد، وإن يلجوا داويناهم بالرفق، وبايَنّاهم حتى يبدءونا بظلم".

وحين نزل الكوفة قام خطيبًا في الناس، فحمد الله وأثنى عليه وقال: "يا أيها الناس املكوا أنفسكم، كفوا أيديكم وألسنتكم عن هؤلاء القوم، فإنهم إخوانكم، واصبروا على ما يأتيكم، وإياكم أن تسبقونا، فإن المخصوم غدًا من خصم اليوم".

وعندما وصل إليه الخبر بعدم سماح جند معاوية لواليه على بلاد الشام أن يدخلها دعا طلحة والزبير فقال لهما: "سأمسك الأمر ما استمسك، فإذا لم أجد بدًّا فآخر الدواء الكي".

وفي صفين كان ﷺ يقول لأصحابه: "لا تقاتلوا القوم حتى يبدءوكم، فأنتم بحمد الله ﷻ على حجة، وتَرْككم إياهم حتى يبدءوكم حجة أخرى لكم"[1].

وليس أدل على ذلك من موقفه من قتلة عثمان ﷺ؛ فقد كانت سياسته تجاههم هي أخذهم بالحكمة وتحين الفرصة المناسبة لإقامة حد القصاص عليهم؛ فحين فرغ من أمر البيعة خطب في الناس، وكان من بين الأشياء التي أفصح عنها حرمات الله التي حرمها ولا سيما حرمة المسلم، وأن المسلم من سلم الناس من لسانه ويده إلا بالحق، وأن أذى المسلم لا يحل إلا بما يجب.

وكأنه ﷺ في هذا الخطاب يشير من بعيد إلى قتل عثمان ﷺ وأن قتلته استحلوا دمه وآذوه بما لا ينبغي. على أن قتلة عثمان فهموا بعضًا من سياسة علي من خلال هذه الخطبة، فأرادوا أن ينبهوه إلى شوكتهم فيحتاط في أمرهم، ولذلك قال قائلهم بعد فراغه من خطبته:

خُـذْها إليـكَ واحْـذَرَنْ أبـا الحَسَن
إنَّـا نُمِـرُّ الأَمْـرَ إمـرارَ الرَّسَـن
صَـوْلَةَ أقـوامٍ كأسـدادِ الـسُّفُن
بمَـشْرَفِيّاتٍ كغُـدْرانِ اللَّـبَن
ونَطْعَـنُ المُلْـكَ بِلَـينٍ كالـشَّطَن
حتـى يُمَـرَّن عـلى غـيرِ عَـنن

ورد عليهم علي ﷺ قائلًا:

إنّي عَجَـزتُ عَجـزَةً لا أَعتَـذِر
سَـوفَ أَكيـسُ بَعـدَها وأَسْـتَمِر
أَرفَـعُ مِـن ذَيـلِي مـا كُنـتُ أَجُـر
وأَجْمَـعُ الأَمـرَ الـشَتيتَ المُنتَـشِر
إن لَمْ يُبـاغِتْني العَجـولُ المُنتَـصِر
أَو تَترُكـوني والـسِّلاحُ يَبتَـدِر

ويبدو من أول وهلة أن الموقف الذي بنى عليه علي ﷺ سياسته تجاه قتلة عثمان هو الأناة والتريث والكياسة؛ إذ كان يفهم أبعاد الموقف تمامًا، ويعرف ما يجب أن يُفْعَل وما يجب أن يُتْرَك في مثل هذه الظروف.

وقد دلَّت إجابته للمُطالِبين بتقديم قتلَة عثمان لإقامة الحد عليهم على فطنةٍ وسياسةٍ لا تقل روعة عن عبقريته القضائية والفقهية. والخبرة في السياسة من لوازم الحاكم الناجح؛ إذ بها يستطيع تقدير الأمور ووضع كل شيء في موضعه الصحيح، خصوصًا في مثل الأحوال التي تولَّى فيها علي ﷺ إمرة المسلمين، حيث الفتنة مشتعلة،

---

١. أخرجه الطبري في تاريخ الرسل والملوك (٣/ ٨٢).

والأمور مضطربة، والآراء متباينة، والناس يمتلكهم الخوف، وأبعاد هذه الفتنة لازالت مجهولة؛ لأن الخوارج المتربصين لم يغادروا المدينة بعد قتل عثمان ولا بعد تولية علي، فماذا يريد هؤلاء بعد ذلك؟

من أجل هذا كله كان على أمير المؤمنين أن يتحفَّظ في معاملة هؤلاء المتمردين، وأن يستعمل معهم أقصى ما يمكن استعماله من الرفق واللين؛ حتى يحين الوقت المناسب لتنفيذ حكم الله فيهم. لكن الذين لم يُوَفَّقُوا لفهم أبعاد هذه السياسة، والذين حكَّموا عواطفهم في قتلة عثمان أصروا على الانتقام منهم بسرعة.

إن الإصرار على المطالبة بدم عثمان منذ اليوم الأول لتولية علي ﷺ لا يمت إلى السياسة الحكيمة بصلة، وإن الإلحاح على الخليفة الجديد لتقديم قتلة الخليفة السابق للقصاص على الفور ليس من الحكمة في شيء؛ لما فيه من إحراج للخليفة الجديد حيث تبقى الفتنة مشتعلة أكثر، ويظل الهرج والقتل قائمًا على أشُدِّه وما يَتْبع ذلك من عواقب وخيمة لا يعلم مداها إلا الله ﷻ.

ولكن عليـًا ﷺ قد احتاط لكل ما يمكن أن يكون وراء المطالبة بدم عثمان، وحاول أن يشرح للمطالبين وعلى رأسهم طلحة والزبير - رضي الله عنهما - وجهة نظره في تأجيل ذلك الأمر، فقال لهم في حوار هادئ: "يا إخوتاه، إني لست أجهل ما تعلمون، ولكن كيف أصنع بقوم يملكوننا ولا نملكهم؟ هاهم هؤلاء قد ثارت معهم عبدانُكم وثابَتْ إليهم أعرابُكم، وهم خلالكم يسومونكم ما يشاءون، فهل ترون موضعًا لقدرة على شيء مما تريدون"؟ وعندئذ ثابَتْ إليهم عقولهم وعادت إليهم أحلامهم فقالوا جميعًا: لا.

وحين رأى علي ﷺ تفهُّمهم للأمر، وتأكد من وقوفهم على حقيقة ذلك أفصح مبدئيًّا عن موافقته لرأيهم، وأنه لا يختلف معهم في شناعة ما اقترفت تلك الأيدي الآثمة، فتابع كلامه قائلا: "فلا والله لاأرى إلا رأيًا ترونه - إن شاء الله - إن هذا الأمر أمر جاهلية، وإن لهؤلاء القوم مادة، وذلك أن الشيطان لم يشرع شريعة قط فيبرح الأرض من أخذ بها أبدًا".

وزاد في التوضيح فأخبرهم أن الناس مختلفون وليسوا على رأي واحد فيما يقال، فمنهم من يخالف رأيهم، ومنهم من يوافقهم على ما يريدون ومنهم المحايدون، قال: "إن الناس من هذا الأمر إذا حرك على أمور؛ فرقة ترى ما ترون، وفرقة ترى ما لا ترون، وفرقة لا ترى هذا ولا ذاك". ثم كشف عن موقفه النهائي بقوله: "حتى يهدأ الناس، وتقع القلوب مواقعها، وتؤخذ الحقوق، فاهدءوا عني، وانظروا ماذا يأتيكم ثم عودوا".

لكن هذه السياسة الحكيمة لم يتفهمها بعضهم ولم تكن مقنعة لهم، فالناس في حال غضبهم وسيرهم وراء عواطفهم لا يدركون الأمور إدراكًا واقعيًّا يمكِّنهم من التقدير الصحيح، فتنعكس في تقديرهم الأوضاع ويظنون المستحيل ممكنًا، ولذلك قالوا: "نقضي الذي علينا ولانؤخره، والله إن عليـًا مستغن برأيه عنا".

ثم يخبر علي ﷺ بمقالتهم، فيرغب أن يريهم أنه لا يستطيع وإياهم أن يفعلوا شيئًا في مثل تلك الظروف فينادي: "برئت الذمة من عبد لم يرجع إلى مواليه، فتذامرت السبئية والأعراب وقالوا: لنا غدًا مثلها ولا نستطيع أن نحتجّ فيهم بشيء".

وكأن رواد الفتنة من السبئية تبادر إلى أذهانهم أن الخليفة يريد أن يجرِّدهم من أعوانهم الذين يشدون أزرهم ويقفون إلى جوارهم، فعصوا ذلك الأمر وحرضوا الأعراب على البقاء، فأطاعوهم وبقوا في أماكنهم، ففي اليوم الثالث بعد البيعة خرج علي إلى الناس وقال لهم: أخرجوا عنكم الأعراب، وقال: يا معشر الأعراب، الحقوا بمياهكم، فأبت السَّبئيَّة وأطاعهم الأعراب، ثم دخل بيته ودخل عليه طلحة والزبير في عدة من أصحاب النبي ﷺ فقال: دونكم ثأركم، فقالوا: عَشُوا عن ذلك، فقال لهم علي: هم والله بعد اليوم أَعْشَى وآبَى، ثم أنشد:

ولو أنَّ قومِي طاوَعَتْني سُرَاتُهمْ

أَمَرْتُهُمُ أمرًا يُدِيخُ الأعادِيَا

وعلى الرغم من بوادر الاقتناع التي بدت من طلحة والزبير - رضي الله عنهما - على أثر تحليل علي للموقف وبيانه لما اختاره من سياسة على ضوء ظروف الواقع، فإنهما كانا يريان خلاف ذلك باعتقادهما أن أنجح وسيلة لضرب أولئك الخوارج هو الذهاب إلى البصرة والكوفة ومفاجأتهم بخيل من هناك، قال الزبير: "دعني آت الكوفة فلا يفجؤك إلا وأنا في خيل". وقال طلحة: "دعني، فلآت البصرة فلا يفجؤك إلا وأنا في خيل". ولكن علياً ﷺ نراه يتريث ويقول لهما: "حتى أنظر في ذلك". ولعل علياً كان يخشى الفتنة، وتحول الأمر إلى حرب أهلية داخل المدينة لا تحمد عقباها، ولذلك لم يُجِبْ طلحة والزبير إلى مطلبهما[1].

١. تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة، د. محمد أمحزون، مرجع سابق، ص٤٢٥ : ٤٣١.

ومن هنا ندرك أن سياسة الإمام علي ﷺ تقوم على أن الحفاظ على المبدأ هو معيار المِصداقيَّة في لجُة السياسة، وإن لم يؤدِّ إلى النجاح بمقاييس النجاح الدنيوي الظاهري، وعكسه التلوُّن والتغيُّر والتكيُّف حسب الظروف، ودون مراعاة للمبادئ، وإن أصاب سالكه النجاح وواتاه الفوز في الظاهر.

وعلي ﷺ رجل مبدأ، وافقته الظروف وساعدته الأحوال أم عاكسته، ومن ثم فهو لا ينتهج في سياسته وتصرُّفاته مبدأ: الغاية تبرِّر الوسيلة أو ما هو قريب منه، وإنما منهجه أن الغاية الشريفة يجب أن تؤدي إليها وسيلة شريفة. ومن ثم فأمثاله يُحكم عليهم بمدى إخلاصهم لمبادئهم السامية، لا بمقدار ما أحرزوه من نجاح دنيوي، سواء أسعفتهم الظروف أو لم تسعفهم، وحينها ليس من الإنصاف وصفهم بعدم الدهاء وقلة الخبرة وافتقاد الكَياسة. فهل تخلِّي الإنسان عن مبادئه المُعْلَنة نزولًا على مقتضيات الحال يُعَدُّ كياسةً ودهاء؟ أم هو تميُّع ومراوغة؟!

خامسًا. لم يكن علي ﷺ مستضعفًا في أصحابه، ولكن كان يُشاورهم في الأمر كسابقيه من الراشدين:

وكل ما قيل عن ضعف علي ﷺ مع أصحابه، لا يمكن تفسيره إلا بخضوعه لمبدأ الشورى، وهو مبدأ محمود في الشريعة الإسلامية؛ إذ وردت فيه آيتان صريحتان: أمرًا واجبًا في إحداهما، ووصفًا يُمدح فاعلوه المتصفون به في الثانية؛ ففي الآية الأولى يخاطب القرآن الكريم رسول الله ﷺ فيقول: ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِى ٱلْأَمْرِ ﴾(آل عمران:١٥٩)،

والآية الثانية هي قول الله عز وجل: ﴿ وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣٨﴾ ﴾ (الشورى).

أما السنة النبوية فإنها زاخرة بالأمثلة العملية لاستشارة الرسول ﷺ لأصحابه؛ حتى أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: "ما رأيت أحدًا أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله ﷺ"[1].

وكذلك الخلفاء الراشدون كانوا يتبعون مبدأ الشورى ويستشيرون أولي النُّهى والرأي من أصحابهم، وينزلون عند رأي الرعية، وكان أصحاب علي رضي الله عنه يرون رأيًا، فلا يستطيع أن يخالفه، لاضعفًا ولا خذلانًا، بل نزولًا عند رأي الجماعة، ومع ذلك لم يكن دائمًا ينزل عند رأي أصحابه، بل كان يتشبث برأيه عندما يظهر له أنه موافق للصواب، فيلزم الحق؛ ومن ذلك على سبيل المثال أنه رضي الله عنه خالف أصحابه في مسألة التحكيم حين رأى الذين خرجوا عليه فيما بعد مواصلة الحرب ضد معاوية وجند الشام، بينما رأى هو تحكيم كتاب الله في أمر الخلاف بينه وبينهم عندما طلبوا منه ذلك، وقال لرسول معاوية: أنا أولى منكم بكتاب الله.

والحقيقة أن الأمر ليس أمر ضعف وقصور في الرأي وإخفاق في السياسة، بل اختلف الوضع عما سبق، فتناول هذا الاختلاف، تغير الجماعات المحيطة بالخليفة، فهم غير أصحاب أبي بكر وعمر؛ إذ يغلب على هؤلاء عنصر الأعراب والموالي، وشتان ما بين الفئتين، وقد قيل لعلي رضي الله عنه: يا أمير المؤمنين، كيف اختلف الناس على عثمان وعليك، ولم يختلفوا على أبي بكر وعمر؟ فقال للسائل: "رعية أبي بكر وعمر كانت مثلي ومثل عثمان وسعد وعبد الرحمن، أما رعية عثمان ورعيتي فأشباهك".

مغزى هذا الكلام أن الناس لم يدينوا للشيخين؛ لعلوِّ سياستهما عن سياسة عثمان وعلي، فللجميع ما لهما من حسن السياسة، بل لأن رعيتهما كانت من الصحابة الذين تربوا في أحضان النبوة، فهذَّبتهم وخلصت شمائلهم من شَنْشَنة الجاهلية، وقد انقرض غالب هذه الطبقة المباركة في آخر خلافة الفاروق رضي الله عنه، وتغلب على من بقي منهم كثرة الموالي والأعراب المرتدين الذين أرجعهم الصديق رضي الله عنه إلى الدين قسرًا بسيوف أولئك البَرَرة.

وتناول هذا الاختلاف أيضًا مركز الخلافة، إذ انتقل من الحجاز إلى العراق؛ من الحجاز - حيث السنة النبوية المطهرة - إلى العراق - حيث تتحكم المصلحة والنزعات الشخصية والأهواء المتباينة - وربما أدرك أحد الصحابة هذا الأمر؛ فهذا عبد الله بن سلام رضي الله عنه يأخذ بعنان فرس علي رضي الله عنه عندما تجهز للخروج من المدينة يريد العراق فقال له: "يا أمير المؤمنين، لا تخرج منها - من المدينة - فوالله لئن خرجتَ منها لا ترجع إليها ولا يعود إليها سلطان المسلمين أبدًا".

وطرأ أيضًا تغيير في الأحوال المادية؛ فعصر الراشدين الأول عصر تقشُّف وزُهْد، أما عهد علي فقد أصبح عهد ثروة عمَّت الناس ودخلت في حياتهم، فبدَّلت وغيَّرت، بينما كان علي رضي الله عنه مُشْبَعًا بجِبِلَّته الأولى الراشدية، زاهدًا في الدنيا، يأخذ الأموال بحقها ويصرفها في مصارفها الشرعية، فقد سأله أخوه عقيل ذات مرة شاكيًا حاجته إليه، فقال له علي: "اصبر حتى

1. أخرجه الشافعي في الأم (٧/ ١٥٧).

يخرج عطائي، فألحَّ عليه، فقال: انطلق فخذ ما في حوانيت الناس، قال: تريد أن تتخذني سارقًا! قال: وأنت تريد أن تتخذني سارقًا وأعطيك أموال الناس! فقال: لآتين معاوية، قال: أنت وذاك، فسار إلى معاوية فأعطاه مائة ألف".

ويلمس المرء كذلك تغيرًا في الأفكار وتعددًا في المذاهب من جَرّاء الفتنة، فبعد أن كان الناس على مذهب واحد قبل الفتنة، هاهم ينقسمون بعدها شيعًا وأحزابًا، ينحاز الواحد منهم إلى فئة أو رأي والآخر إلى خلافه، ولا شك أن هذا الانقسام والاختلاف أدَّى إلى مزيد من الفرقة والخلاف، مما أضعف - بطبيعة الحال - مركز الخليفة وقبضته على زمام الأمور.

وإذا كانت رياح التغيير تعتبر مؤشرًا على تبدل الأحوال في عهد علي ﷺ في الجماعات المحيطة بالخليفة، ومركز الخلافة، والآراء، والمذاهب، والوسائل المادية، فإن موقف علي ﷺ ظل رغم هذا كله ثابتًا لم يتلوَّن بلون ذلك الجيل، ولم يرغب أن يواكب التطور الحادث، إذ آثر الإخفاق في كل شيء على الإخفاق في راشديته وعَدْله.

وإن كانت السياسة هي: الاستجابة لروح العصر ومساره، وانتهاز الفرص، وتحقيق المصالح الذاتية والمنافع الشخصية للحاكم والجماعات المحيطة به، فإن عليًّا لم يكن سياسيًّا بهذا المعنى، وإن كانت السياسة الرفيعة؛ كالعدل والمساواة والمعروف، فعلي ﷺ كان على درجة عظيمة من ذلك.

والقول الفصل أن عليًّا كان من خير رجال السياسة والحكم لو بقي عصر الخلافة الراشدة كما كان عليه في أيامه الأُول، أما وروح الزمان كانت تسير على غير ما كانت تسير عليه، فمذهبه في السياسة لم يعد مناسبًا لتلك الأوضاع، ولذلك عُدَّ في نظر البعض غير سياسي[١].

وفي السياق نفسه يقول د. حلمي صابر - بعد مناقشات مطولة -: "ومن هنا وبناءً على ما تقدَّم تسقط دعوى الخصوم في اتهام علي بأنه رجل حرب وليس رجل سياسة؛ فقد كانت للإمام علي عبقريته السياسية كما كانت له عبقريته العسكرية، وهو لم يكن بأقل من معاوية وعمرو بن العاص حِكْمة ودهاء، ولكن الظروف واكبت معاوية ومن معه ولم تواكب الإمام علي. فقد كان الناس غير الناس والزمن غير الزمن، ولم يكن الوقت وَقْت خلافة، وإنما وقت يستشرف الناس فيه إلى الملك.. وقد كانت بليَّة الإمام الحقيقية في أنه لم يجد على الخلافة أعوانًا... أيعقل أن يكون الإمام الذي كان محل مشورة الخلفاء السابقين في كل أمر، بل كان هو المُدَّخر عند كل مُعْضِلة كما قال عمر: معضلة ولا أبا حسن لها، أيعقل أن يكون الإمام غير كفء للخلافة؟ أو أنه ليست عنده الحُنْكة السياسية للأمة، وإذا كانت الظروف لم تساعده في تحقيق ما كان يرجوه، فليس ذلك لعيب فيه، وإنما هو عيب الناس وعيب الفترة التي قُدِّر له أن ينوء بحملها ﷺ"[١].

الخلاصة:

- كان مقتل عثمان ﷺ مثار اضطرابات سياسية واجتماعية كبيرة ظلت قائمة طوال خلافة علي ﷺ،

---

١. تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة، د. محمد أمحزون، مرجع سابق، ص٤٣١: ٤٣٥.

١. نظرات في تاريخ الخلفاء الراشدين، د. حلمي صابر، مرجع سابق، ص٣٢٦، ٣٢٧.

وملاحظة هذه الملابسات الخاصَّة التي ولي علي ﷺ فيها خلافة المسلمين تفسِّر كثيرًا من نواحي سياسته، وتُقيم له أعذارًا فيما قد يحسبه بعض الدارسين خلاف الصواب.

- هذه الملابسات الخاصة التي أشرنا إليها أظهرت الجانب العسكري والنزاع الداخلي المسلَّح على الجانب السياسي والإداري، فإن شُغْلَ علي ﷺ بحرب مناوئيه لم يُتِح له أن يحدث إصلاحات داخلية كبيرة في مجال النُّظم والإدارة، وإن كان ذلك لا يعني غيابها أو أنه لم يَقُمْ بشيء منها.
- النزاع الذي شَهِدَتْه خلافةُ علي ﷺ لم يكن حول جدارته بالإمامة أو أحقيَّته بها؛ فلم يكن أحدٌ يومذاك يَعْدِل بعلي أحدًا، ولا كان معاوية نفسه ينازع عليًّا على الخلافة، إنما رأى تقديم القصاص من قَتَلة عثمان على البَيْعة، ورأى نفسه أَوْلى من يطلب دَمَه.
- تنعقد البيعة بإجماع أهل الحل والعَقْد، فلا تتوقف على مبايعة الأمصار، فلذلك كان من حق علي - وهو الإمام - أن يولِّي ويعزل من يراه صالحًا دون انتظار للأمصار التي يرسل إليها عُمَّاله حتى تبايع، وهو لم يعزل ولاة عثمان جميعهم، ولا ولَّى على مصر أحدًا يُشَكُّ في مشاركته في فِتْنة عثمان، وبذلك لا يبقى وجه للاعتراض على علي ﷺ في مسألة عزل الولاة.
- يجب ألا نخلط بين ضعف علي المزعوم وبين مشاورته لأصحابه فيما يُقْدمون عليه من الأمور، فإن هذه الشورى والنزول على رأي الجماعة مبدأ إسلامي وسنة اتبعها الخلفاء من قبله.

الشبهة الثانية والأربعون

الزعم أن اتباع السَّلَف الصالح رجعيَّة وتخلُّف(*)

مضمون الشبهة:

يزعم بعض المتقولين أن في اتباع المسلمين للسلف الصالح رجعية وتخلفًا عن ركب الحضارة. ويرمون من وراء ذلك إلى حَجْب القُدْوة الصالحة عن المسلمين وإسقاط النموذج الإيماني والمثل الأعلى من مخيِّلتهم؛ وبذلك يصير المسلمون همجًا رِعَاعًا أتباعًا لكل ناعق.

وجوه إبطال الشبهة:

١) اتباع السلف الصالح لا يتعارض مع الأخذ بأسباب التقدم الحضاري، بل لو أحسن المسلمون اتباع أسلافهم واقتفوا آثارهم لتقدموا، ولوجدوا أن الأخذ بأسباب المدنيَّة والحضارة من مقتضيات اتباعهم لهم.

٢) الطعن في اتِّباع السلف محاولة لهدم الإسلام عن طريق حَجْب القدوة الصالحة عن المسلمين.

٣) إن الإسلام هو الرسالة الوحيدة التي بمقدروها - بما اشتملت عليه من تعاليم وقيم - أن تُنقذ العالم من التخلّف والانهيار، والمسلمون - على الرغم مما أصيبوا به من ضعف - لا يزالون الأمة الوحيدة التي تمتلك المقومات الحقيقية لقيادة الأمم.

التفصيل:

أولا. اتباع السَّلف لا يتعارض مع الأخذ بأسباب التقدّم الحضاري:

الإسلام هو شرعة هذه الأمة ومنهاجها كما أوحاه

(*) تهافت العلمانية في الصحافة المعاصرة، سالم علي البهنساوي، دار الوفاء، مصر، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

الله إلى رسوله المبعوث إليهم ﷺ، رحمة منه وفضلًا، يأخذون ما آتاهم، وينتهون عما نهاهم، ويتخذون وحي الله ﷻ المجموع في القرآن إمامًا لا يأْتمون بسواه، ولا تَطْمح أبصارهم إلى غيره، ولا تنزع قلوبهم إلى ما عداه.

وقد آمن الرسول ﷺ والسلف الصالح بما جاءهم من الحق، سواء عرفوا وجه الحكمة فيما يأخذون وما يدَعُون، أو لم يعرفوه، إيمانًا وتسليمًا، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾﴾ (الأنعام).

وإذا تجاوزنا هذا قلنا: إن الحضارة لغةً: الإقامة في الحضر، والحضر خلاف البدو، وهي تطلق الآن ـ اصطلاحًا ـ على كل ما يُنْشئه الإنسان في كل ما يتصل بمختلف جوانب نشاطه ونواحيه، فهي ـ في إطلاقها وعمومها ـ قصة الإنسان في كل ما أنجزه على اختلاف العصور، وتَقلُّب الأزمان، وما صُورت به علائقه بالكون وما وراءه[1].

ولقد أشار القرآن الكريم بكل وضوح وشفافية إلى شروط التمكين، ولوازم الاستمرار فيه، ولقد فهم السلف الصالح ﷺ أن التمكين لدين الله تعالى، وإبدال الخوف أمنًا، وعد من الله تبارك وتعالى متى حقَّق المسلمون شرطه؛ إذ قال ﷻ: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٥٥﴾ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٥٦﴾﴾ (النور).

فشروط التمكين ـ كما أشارت الآيات الكريمة ـ هي: الإيمان بكل معانيه، وبكافة أركانه، وممارسة العمل الصالح بكل أنواعه، والحرص على كل أنواع الخير وصنوف البِرِّ، وتحقيق العبودية الشاملة، ومحاربة الشِّرك بكل أشكاله وأنواعه وخفاياه، وأما لوازم استمرار التمكين فهي: إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، وطاعة الرسول ﷺ[2].

ولقد فهم السلف الصالح ﷺ أن الأخذ بالأسباب التي تؤدي إلى التمكين أمر أرشدنا إليه القرآن الكريم، وحثَّنا على الأخذ به سيد المرسلين محمد ﷺ، فقد أمر الله ﷻ بالإعداد الشامل فقال ﷻ: ﴿وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِن شَىْءٍ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿٦٠﴾﴾ (الأنفال).

ومعلوم أن الإعداد في حقيقته أخذ بالأسباب. وإن من أهم السُّنن الربّانية التي ترتبط بالتقدم والتمكين سُنَّة الأخذ بالأسباب؛ ولذلك يجب على الأفراد والجماعات العاملة على التمكين لدين الله من فهمها واستيعابها وإنزالها على أرض الواقع، كما فعل ذلك من قبلنا سلفنا الصالح، والقاعدة تقول: إن البدايات المتشابهة تعطي

١. الإسلام والحضارة الغربية، محمد محمد حسين، دار الرسالة، السعودية، ط٩، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م، ص٥، ٦.

٢. فقه النصر والتمكين في القرآن الكريم، د. علي الصلابي، دار الإيمان، الإسكندرية، ٢٠٠٣م، ص١٨٧.

نتائج متشابهة، وعليه، فليس مطلوبًا منا سوى الأخذ بالأسباب؛ لنصل - في الدنيا - إلى المكانة التي نرجوها ونرضاها لأنفسنا.

هذا وقد أمر الله عباده المؤمنين بضرورة العمل والسعي، والأخذ بالأسباب؛ فقال تعالى: ﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ (١٠٥) ﴾ (التوبة)، وقال ﷻ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ (١٥) ﴾ (الملك)، ولقد أخبرنا القرآن الكريم أن الله تعالى طلب من السيدة مريم - عليها السلام - أن تباشر الأسباب وهي في أشد حالات ضعفها؛ فقال ﷻ: ﴿ وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا (٢٥) ﴾ (مريم). وهكذا يؤكد القرآن الكريم على ضرورة مباشرة الأسباب في كل الأمور والأحوال.

ولقد قدر الله ﷻ لدينه أن ينتصر، وللمسلمين أن يُمَكَّنوا، وللمشركين أن ينهزموا، ومع ذلك فهل قال الله تبارك وتعالى للمسلمين: ما دُمتُ قَدَّرتُ لكم النصر والتمكين، فاقعدوا وانتظروا إنفاذ قدري، وهو لا بد نافذ؟ كلا، وإنما قال لهم: ﴿ وَأَعِدُّوا۟ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ ﴾ (الأنفال: ٦٠)، وقال ﷻ: ﴿ ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَا۟ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ ﴾ (محمد: ٤)، وقال ﷻ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِن تَنصُرُوا۟ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ (٧) ﴾ (محمد)، فلا بد من اتخاذ الأسباب للنصر والتمكين للأمة، حتى وإن كان هذا النصر وذاك التمكين قدرًا مقدورًا من عند الله تعالى.

وليس الله ﷻ عاجزًا عن نُصرة الحق بغير الأدوات البشرية، فهو الذي يقول للشيء كن فيكون، ولكن هكذا اقتضت مشيئته، وهكذا تجري سُنَّته، ورسول الله ﷺ وهو أفضل المتوكلين، كان أوعى الناس لهذه السنة الربانية؛ فكان ﷺ - إبان إرسائه دعائم الدعوة الإسلامية - يأخذ بكل ما في وسعه من أسباب، ولا يترك شيئًا يسير جزافًا، والمُتتبِّع للسيرة النبوية يلمس ذلك تمامًا... ففي الهجرة - على سبيل المثال - لم يترك رسول الله ﷺ أمرًا من الأمور إلا أعَدَّ له عُدَّته، وحسب له حِسابه، ورسم له خُطَّته على نَحْوٍ يستوعب كل الطاقات والوسائل.

فقد أعد النبي ﷺ الرواحل والدليل، واختار الرفيق والمكان الذي سيتوارى فيه - هو وصاحبه - حتى يهدأ الطَّلب، وتفتُر الحماسة، وأحاط ذلك كله بما يمكن للبشر من أخذ الحذر، والكِتْمان، وأسباب الاحتياط، وترك للإرادة الإلهية - بعد ذلك - ما لا حيلة له فيه. وكذلك الأمر بالنسبة لغزوة بدر، وأُحُد، والأحزاب... وجميع غزواته ﷺ وكل أموره.

وكان النبي ﷺ يُوجِّه أصحابه الكرام ﵃ دائمًا إلى مراعاة هذه السنة الربانية في أمورهم الدنيوية والأخروية على السواء؛ ففي أمورهم الدنيوية كان النبي ﷺ يرشدهم دائمًا إلى الأخذ بما يمكن من أسباب الوصول إلى حياة كريمة بعيدًا عن ذلِّ السؤال ومهانة العَوَز والحاجة.

روى ابن عمر - رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ أنه قال: "ما يزال الرجل يسأل الناس حتى يأتي يوم القيامة

ليس في وجهه مُزْعَة[1] لحم"[2]. وروى أبو هريرة عن النبي ﷺ قال: "لأن يأخذ أحدكم حَبْله ثم يغدو - أحسبه قال: إلى الجبل - فيحتطب فيبيع فيأكل ويتصدق، خير له من أن يسأل الناس"[3].

وهذا المعنى نفسه الذي أشار إليه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ حين قال للكُسالى القابعين في المسجد ينتظرون الرزق: لا يقعدن أحدكم عن طلب الرزق، ويقول: "اللهم ارزقني" وقد علم أن السماء لا تمطر ذهبًا ولا فضة، وإن الله ﷻ يقول: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ ٱلصَّلَوٰةُ فَٱنتَشِرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَٱبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِ ٱللَّهِ وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ (الجمعة).

نعم، لا بد من بذل الجهد؛ لأن الأخذ بالأسباب والكَدْح للحصول على ما يرغب الإنسان في تحقيقه هو ذاته من سنن الله تعالى...

إن استيعاب وفهم سنة الأخذ بالأسباب لأفراد الأمة الإسلامية وجماعتها، كما فهمها السَّلف الصالح هو السبيل إلى انتشال المسلمين من تَخَلُّفهم عن رَكْب الحضارة، وهو - بعد الله ﷻ - المُعين لهم على التَّقدم والرُّقي والعزَّة.

إن التغيير الإسلامي الذي تَنْشُده الأمة لا يمكن تحقيقه من غير جهاد، وبدون صياغة جيل مجاهد؛ فالمهمة التغييرية مهمة شاقة، فالقوى الظاهرة والخفية القابضة على الزمام في العالم قوى شريرة، وقد هيأها أعداء الإسلام لهذا الدَّور من زمن بعيد، وهي تعمل ليل نهار على خفت صوت الإسلام بشتى الطرق والوسائل، وإزالة هذه القوى، وإقامة الإسلام مكانها ليس بالأمر السهل، فهي ستتشبَّث بمواقعها حتى النَّفس الأخير، وذلك يحتاج - أولًا وقبل كل شيء - إلى تربية جهادية تُخْرج أنماطًا من المجاهدين، يُحِبُّون الموت كما يحب الناس الحياة، ويعيشون همّ الإسلام وقضاياه ليلهم ونهارهم.

ولا بد من بناء قاعدة صلبة متينة تستطيع أن تَصْمُد في هذا الصراع الجبار، وتقف في وجه المؤامرات، وتجاهد في كل المجالات والجبهات، وتدفع ثمن التمكين لدين الله في الأرض من زهرة أبنائها الشهداء.

إن الواجب على الأمة الإسلامية اليوم لتنهض وتتقدم وترقى في مصاعد المجد، أن تجاهد بمالها ونفسها الجهاد الذي أمرها الله به في القرآن الكريم مرارًا وتكرارًا؛ فالجهاد بالمال والنفس هو العِلْم الأعلى الذي يهتف بالعلوم كلها، فإذا تعلمت الأمة هذا العلم وعملت به دانت لها سائر العلوم والمعارف"[4] ®.

وبهذا التفصيل يتبيَّن لنا أن الزاعمين أرادوا خَلْط الأمور وتشويه الحقائق، ولكن الحق خلاف ما زعموا،

١. المُزْعَة: القطعة.

٢. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب من سأل الناس تكثرًا (١٤٠٥)، ومسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب كراهة المسألة للناس (٢٤٤٥).

٣. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، باب قوله تعالى: ﴿ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا ﴾ (البقرة: ٢٧٣) (١٤١٠).

٤. فقه النصر والتمكين في القرآن الكريم، د. علي الصلابي، مرجع سابق، ص٢٤٨: ٢٦١ بتصرف.

® في **"عدم منافاة التوكل للأخذ بالأسباب"** طالع: الوجه الرابع، من الشبهة الثانية، من الجزء السادس (العقيدة الإسلامية وقضايا التوحيد). وفي **"اللوط بين التوكل والأخذ بالأسباب"** طالع: الشبهة التاسعة والعشرين. وفي **"يوسف بين التوكل والأخذ بالأسباب"** طالع: الشبهة الثامنة والثلاثين؛ من الجزء التاسع (الأنبياء والرسل١).

فاتباع السلف الصالح هو سبيل المسلمين إلى التقدم والتطُّور والصَّدارة.

ثانيًا. محاولة وصَمْ اتّباع السلف بمصطلحات لا أصل لها، ليس إلا محاولة لتعميق الهوة بين المسلمين ونموذج القدوة:

وليس من شك في أن مثل تلك الهُوَّة من شأنها أن تُجرِّد المسلمين من تَمَثُّل النموذج المحتذى؛ فيصيروا بذلك همجًا رعاعًا، أتباعًا لكل ناعق، وبذلك يصير كل مسلم محض إمَّعة، إن أحسن الناس أحسن، وإن أساءوا أساء.

وضمن منظومة التغريب، وتحت ضغط نزوات الغزو الثقافي، لم يدَّخر أولئك المغرِّبون جُهْدًا في استبدال كل ما هو سَلَفِي[1]؛ إيمانًا منهم بأن "هدم القِمَم طريق مختصر إلى هدم الإسلام"؛ فبذلك الهدم تتسع الهوَّة ـ على نحو ما ذكرنا سابقًا ـ فيسهل هدم الدين وإطفاء نوره[2].

على أنه ينبغي ألَّا يغيب عن الأذهان أننا حين ننفي كون اتِّباع السلف جمودًا وتخلُّفًا لا نقصد بذلك ـ فقط ـ الدفاع عن ذاك الجيل الفريد، بقدر ما نقصد إلى الذب عن تعاليم القرآن الكريم والسنة المطهرة التي تمثَّلها ذلك الجيل تمثُّلًا دقيقًا حتى أصبحا وجهين لعملة واحدة.

ولا يبعد هذا عن اتِّهامهم ذاته؛ فهو لا يحمل من الطَّعن في أولئك الرجال بقدر ما يطعن في الدين الذي تمثَّل فيهم، ولعل هؤلاء انتهزوا فرصة ضَعْف المتأخرين من هذه الأمة وتخلفهم عن ركب أسلافهم وتعاليم دينهم وأخذوا يوهمونهم بأن ما هم فيه من التخلُّف إنما هو بسبب اتباعهم أسلافهم وليس الأمر كذلك؛ إذ هؤلاء أبعد ما يكونون عن نهج أسلافهم، لكن أولئك الملأ استغلوا الفرصة وحقَّقوا غير قليل مما قصدوا إليه من حملتهم هذه وتشكيكاتهم تلك.

ومعلوم أن "الغرب استطاع أن يضع يده على العالم الإسلامي كله منذ قرن أو أكثر، وكان المسلمون في حال يُرثى لها من التخلُّف المادي والأدبي، على حين كانت النهضة الصناعية مزدهرة في أقطار أوربا وتيقَّظت معها علوم وفلسفات إنسانية كثيرة، فلما قدم الصليبيون الجُدُد كانت الأرض ممهدة لهم كي يصنعوا ما شاءوا، وقد شرعوا لفورهم يعملون ضد الإسلام فمزجوا الختل بالقتل، ومشى الغزو العسكري بين طلائع من الغزو الفكري، وأحكم المُغيرون خطتهم هذه المرة، فإذا الغارة الجديدة تفتك بالإسلام فتكًا ذريعًا، وتُحقِّقُ في القرن العشرين ما لم تحقِّقْه في حروبها من عشرة قرون"[3].

وإذا كان هؤلاء يخبطون في أحكامهم خَبْط عشواء دونما برهان يُثْبِت، أو دليل يعضد ويؤكد؛ فقصورهم عن إيجاد دليل على زعمهم هو أدل دليل على كذبهم، والتماس الدليل فيما لا يعد دليلًا ضرب من فقدان المرجعية والحجَّة.

---

١. السَّلَفِي: كلُّ من ينتمي لنَهْج سَلَف الأمَّة من جيل الصحابة ومن تبعهم.

٢. حرمة أهل العلم، د. محمد بن إسماعيل المقدم، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م، ص٣٣١ بتصرف يسير.

٣. ظلام من الغرب، محمد الغزالي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، ص١٤٤.

ثالثًا. الإسلام هو الرسالة الوحيدة التي تستطيع إنقاذ العالم من التخلُّف والانهيار؛ وذلك لما اختصَّت به من مقومات الحياة وخصائصها:

من الواقع الغريب أن المسلمين قد أصبحوا في الزمن الأخير ـ في كثير من نواحي الأرض حتى في مراكز الإسلام وعواصمه ـ حلفاء للجاهلية الأوربية وجنودًا متطوعين لها، بل صارت بعض الشعوب والدول الإسلامية ترى في الشعوب الأوربية، التي تزعَّمت حركة الجاهلية منذ قرون ونفخت فيها روحًا جديدة، وركَّزت أعلامها على الشرق والغرب، ناصرًا للمسلمين حاميًا لذمار الإسلام المستَضْعف، حاملًا لراية العدل في العالم قوَّامًا بالقِسْط.

ورضي عامة المسلمين بأن يكونوا ساقة عسكر الجاهلية بدلًا من أن يكونوا قادة الجيش الإسلامي، وسرت فيهم الأخلاق الجاهلية ومبادئ الفلسفة الأوربية سريان الماء في عروق الشجر، فترى المادية الغربية في البلاد الإسلامية في كثير من مظاهرها وآثارها، ترى تهافتًا على الشهوات ونهمًا للحياة، نهم من لا يؤمن بالآخرة، ولا يوقن بحياة بعد هذه الحياة، ولا يدخر من طيباتها شيئًا.

كما ترى تنافُسًا في أسباب الجاه والفخار وتكالبًا عليها، فعل من يغلو في تقويم هذه الحياة وأسبابها، وترى إيثارًا للمصالح والمنافع الشخصية على المبادئ والأخلاق، شأن من لا يؤمن بنبي ولا بكتاب، ولا يرجو معادًا، ولا يخشى حسابًا.

وترى حبًّا للحياة وكراهة للموت، دأب من يعد الحياة الدنيا رأس بضاعته، ومنتهى أمله ومبلغ علمه، وترى افْتِتانًا بالزخارف والمظاهر الجَوْفاء، كالأمم المادية التي ليست عندها أخلاق ولا حقيقة حيَّة، وترى خضوعًا للإنسان، واستكانة للملوك والأمراء والحكام، وتقديسهم شأن الأمم الوثنية وعَبَدَة الأصنام.

ولكن برغم كل ما أصيب به المسلمون من عِلَّة وضَعْف فإنهم لا يزالون الأمة الوحيدة على وجه الأرض، التي تُعَدّ خصيمَ الأمم الغربية وغريمتها ومنافِستها في قِيادة الأمم، ومزاحمتها في وضع العالم، والتي يعزِم عليها دينها أن تراقب سَيْر العالم وتحاسب الأمم على أخلاقها وأعمالها ونزعاتها، وأن تقودها إلى الفضيلة والتقوى، وإلى السعادة والفلاح في الدنيا والآخرة، وتحول بينها وبين جهنم بما استطاعت من القوة، والتي يحرم عليها دينها ويأبى وضعها وفطرتها أن تتحول أمَّة جاهلية"[1].

هذا ولن ينهض العالم الإسلامي إلا برسالته التي وكلها إليه مؤسسه ﷺ والإيمان بها والاستماتة في سبيلها، وهي رسالة قوية واضحة مُشْرِقة، لم يعرف العالم رسالة أعدل ولا أفضل ولا أيمن للبشرية منها"[2].

وبإمكاننا بمقارنة سريعة بين جيل الصحابة ﷺ والأجيال التي تعيش اليوم في الجاهلية الأوربية المعاصرة أن نحسم الكلام في هذه النقطة، فأيهما هو الإنسان في أعلى صُورة؟ أيهما الذي يعيش بمشاعر الإنسان وأفكار الإنسان وأخلاقيات الإنسان وسعة

١. ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، أبو الحسن الندوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، ص١٩٦، ١٩٧.

٢. المرجع السابق، ص١٩٩.

أفق الإنسان والعمل والكدح اللائق بالإنسان؟

الإجابة واضحة دون شك، وحاسمة كذلك.. إن ذلك الجيل الذي لم يكن يملك من أشكال الحضارة المادية والتنظيمية إلا القَدْر الأدنى هو أعظم أجيال البشرية قاطبة غير منازع. والأجيال التي تعيش اليوم في الجاهلية المعاصرة هي من أسوأ أجيالها إن لم تكن أسوأها، وإن كانت تملك أعلى قدر من الحضارة المادية والتنظيمية في تاريخ البشرية، وذلك لأنها تعرَّت من القِيَم وتنكَّرت لها إلا القيم النفعية البحتة، لذلك نسمي حضارتها حضارة هابطة، في مُقابل الحضارة الرفيعة المتمثِّلة في ذلك الجيل الفريد، حضارة القيم العليا والمبادئ السامية.

من هنا نقول باطمئنان: إن الإسلام هو الحضارة، وإن المجتمع المسلم ـ كامل الإسلام ـ هو المجتمع المتحضِّر، أيًّا كان القَدْر الذي يشتمل عليه من الأشكال المادية والتنظيمية. ولكن الأمر الطبيعي في الفطرة السوية أنها تسعى لإشباع الجوانب الحسية والجوانب المعنوية معًا في ذات الوقت بلا تعارض ولا تناقض، بل على توازن واتساق.

وهذا التكامل في الفطرة وفي الحياة الواقعية علامة صحية بالنسبة للإنسان، الذي خلقه الله من قبضة من طين الأرض ونفخ فيه من روحه؛ يقول عز وجل: ﴿ إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّى خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ (٧١) فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ (٧٢) ﴾ (ص).

ولئن كان الإسلام قد وضع القيم المعنوية في المقدمة ـ كما ينبغي لها أن تكون ـ فإنه لم يهمل الجوانب الأخرى ولا دعا إلى مصادرتها، بل أعطى كل ذي حق حقه؛ فقال تبارك وتعالى: ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ (١٤) قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ۚ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ (١٥) ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ إِنَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ (١٦) ٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْمُنفِقِينَ وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ (١٧) ﴾ (آل عمران).

فأما إذا جنح الإنسان بأحد جانبيه على حساب الآخر، فهنا يحدث الخلل في حياته، سواء جنح إلى الجانب الروحي وأهمل المادي كما تصنع الرهبانية والهندوكية والبوذية، أو جنح إلى الجانب المادي وأهمل الروحي، كما تصنع الجاهلية المعاصرة.

إنما يسعى الإسلام لإشباع الجوانب كلها، فينتج من ذلك الإنسان السوي الذي يحقق التوازن على المستوى الرفيع؛ لذلك كان قيام الجانب المادي والتنظيمي من الحضارة ـ بعد استكمال الجانب المعنوي القائم على القيم العليا والمبادئ السامية ـ أمرًا طبيعيًّا في حياة المجتمع المسلم، وعلامة صحية كذلك.

ولئن كان هذا الأمر قد استَغْرق فترة من الوقت، فقد كان ذلك بالنسبة لخُلُوِّ الحياة العربية السابقة من كثير من أشكال الحضارة المادية والتنظيمية، وعدم شعورها بالحاجة إلى تغيير واقعها الذي تعيشه بكل تفصيلاته[1].

١. واقعنا المعاصر، محمد قطب، مؤسسة المدينة للصحافة والنشر، السعودية، ط٣، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م، ص١٠٢، ١٠٣.

ولا يضير الدين الإسلامي ولا أتباعه الذين تمثَّلوه خير تمثُّل أنْ خَلَف من بعدهم خلف ورثوا الكتاب يأخذون عرض هذا الأدنى، وليس تخلُّف بعض من يُنسبون لما كان السلف يقيمونه على أنفسهم منهاج حياة دليلًا على تخلف المسلمين عامة ورجعية دينهم الإسلام، والواقع يشهد بذلك، وصدق الشاعر حين قال:

يقولون في الإسلامِ ظُلْمًا بأنه
يَصُدُّ ذَوِيْهِ عن طريقِ التَّقدُّمِ
فإن كان ذا حقًّا فكَيْفَ تقدَّمَتْ
أوائلُه في عهدِها المتقدِّمِ
وإن كان ذَنْبُ المسلمِ اليومَ جَهْلَه
فماذا على الإسلامِ من جَهْلِ مُسْلِمِ

ولعل من الأقرب للصواب أن نشهد لمتبعي هذا الدين بتعاليمه ونظمه بالسبق - إن تمثَّلوه التمثُّل الأمثل - على نحو ما كان المسلمون الأُول، ولو أن المتأخرين اتبعوه حقًّا لسادوا وما سيدوا وقادوا وما قيدوا، ولما عُلم أن الفرق بين الأوائل والمتأخرين من المسلمين في السيادة والتبعية بيِّن، وعُلِم أن المسلمين الأُول كانوا ينهجون الإسلام منهاج حياة؛ علم بذلك أصالة أن المتأخرين أهملوا ما اهتموا به، فحُرِموا ما رزقه أولئك من التمكين، ولو كانوا متبعين حقًّا لكان لهم ما كان لأسلافهم!

على أنَّ الأمة الإسلامية التي قضت على وثنية الجاهلية فأبدلتها، وقلبت موازين المجتمع وتحوَّلت به تحوُّلًا خطيرًا قصيرًا في حساب التاريخ، من الممكن "أن تعود في حين من الأحيان خطرًا على النظام الجاهلي الذي بسطته أوربا في الشرق والغرب، وأن تُحبط مساعيها"[1]. ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝٦٣﴾ (النور).

الخلاصة:

- ليس في اتِّباع الخلف للسلف ما يزعمه بعض المتقولين من رجعية وتخلف، بل لن يُصْلِحَ آخر هذه الأمة - وينقذه من براثن التبعيّة، ومهاوي الضياع - إلا ما صَلَح به أولها.
- إن الطعن في سلف الأمة ليس في مجمله سوى محاولة صريحة لتغييب الهوية، وإسقاط النموذج القدوة من حياة المسلم؛ فيصير المسلمون جميعًا همجًا رعاعًا سوقة، أتباعًا لكل ناعق.
- لا يخفى علينا أن وَصْم السلف الصالح ﷺ بالتخلُّف والرجعية لا يطعن فيهم أشخاصًا، بقدر ما يطعن في الدين الحق الذي تمثَّلوه وصاروا وإياه وجهين لعملة واحدة، لاتنفكُّ مواثيقها، ولا تنفصم عُراها.
- إذا كان هؤلاء الأدعياء يخبطون في أحكامهم خَبْطَ عَشْواء دونما بَيِّنَةٍ تشهد، أو حجة تعضد، أو دليل يؤكد، فقصورهم عن إيجاد الدليل على مزاعمهم أدلُّ دليل على ضعف موقفهم، ومعلوم أن التماس الدليل فيما لا يُعدُّ دليلًا ضرب من فقدان المرجعية والحجية.
- إن دعواهم تلك تندرج تحت منظومة التغريب ضمن حملة الغزو الثقافي، تحت شعار التقدمية، بسيف هدم القمم، وهو أخصر طريق خطَّط به الأعداء لهدم الإسلام.

---

[1] . ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، أبو الحسن الندوي، مرجع سابق، ص١٩٧.

• إننا مع إقرارنا بما آلَ إليه واقع المسلمين وحالهم - في الآونة الأخيرة - من تبعية للجاهلية الأوربية - نقول: إن المسلمين برغم هذا الضعف وتلك التبعية لا يزالون الأمة الوحيدة التي تقف موقف الغريم المنافس للغرب في قيادة الأمم، ومزاحمتها في وضع العالم.

• إن الأمة الإسلامية التي قضت - في زمن قصير جدًّا - على وثنية الجاهليين، لمن الممكن أن تعود في حين من الأحيان بشكل يمثل خطرًا واضحًا على جاهلية الأوربيين المبسوطة غربًا وشرقًا؛ يقول ﷻ: ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾ ﴾ (النور).

الشبهة الثالثة والأربعون

دعوى انقسام صحابة النبي ﷺ إلى حِزْبَي يمين ويسار(*)

مضمون الشبهة:

يعمد بعض مروِّجي المنهج المادي إلى إسقاط مبادئه على عصر الرسالة الإسلامية؛ وذلك لأنه في نظرهم قانون اجتماعي شامل يصدق على التاريخ كله فلا يُستثنى منه عصر، وذلك لما يقوم عليه من افتراض وحدة باطنة في تطور المجتمعات، تتمثل فيما بين نقائض هذه المجتمعات من صراع.

(*) تهافت العلمانية في الصحافة العربية، سالم علي البهنساوي، مرجع سابق.

وليس اليمين واليسار - في هذا السياق - إلا لفظين يشيران إلى أطراف هذا الصراع الذي تعول عليه المادية التاريخية في تفسير التطور الاجتماعي.

ويرمون من وراء ذلك إلى تنحية القيم والمعاني الدينية تمامًا ليتقدم النزاع الذي تغذيه فوارق العِرْق، وهذه المعالجة تمثل في الثقافة الإسلامية هبوطًا بالعصر كله، وخَرْقًا للهيبة التي يعامل بها المسلمون مشكلاته ورجاله.

وجوه إبطال الشبهة:

١) القراءة المادية وحدها لا تكفي لتفسير الأحداث التاريخية.

٢) غياب فكرة الطبقة - بالصورة التي عرفتها المجتمعات الغربية - عن التاريخ الإسلامي لا سيما عصر الرسالة؛ يؤكد بطلان زعمهم.

٣) القول بأن صحابة النبي ﷺ يمثلون اليمين واليسار لا يستند إلى وعي سليم بمواقفهم.

التفصيل:

أولا. قصور القراءة المادية عن تفسير الأحداث والوقائع التاريخية:

مما يلفت النظر في حياتنا الفكرية أنه كلما ظهرت فكرة أو نظرية التمس أناس لها سبيلًا إلى التراث الإسلامي؛ قد يكون مثالًا صالحًا يتفق مع مبادئها، أو لعلهم يلتمسون فيه ما عساه أن يكون أصلًا لها أو مبشرًا بها، وكيفما كان الأمر فإن محصوله عدة كتابات، تقدم هذا التراث أو أقسامًا منه، تقديمًا طريفًا، وفي هذا السياق يأتي كلام من تكلم عن اليمين واليسار في الإسلام.

واليمين واليسار هما اسمان للضدين اللذين لا يخلو منهما اجتماع إنساني، حسبما يقضي به القانون الأول للجدل الماركسي الذي يقرر أن المادة تتحرك وتتطور اعتمادًا على تناقضاتها التي تعيش دائمًا في صراع[١]، والمظهر الاجتماعي لهذه التناقضات هو صراع الطبقات الذي هو عنصر جوهري في تغير التاريخ[٢].

وإذن فتطبيق المنهج المادي على عصر تاريخي يستدعي بالضرورة التفتيش عن طبقات ينشأ فيما بينها صراع يُعَوَّل عليه في تحويل المجتمع من طور إلى طور؛ فهي - إذن - نية مبيتة وتصور محدد سلفًا قبل دراسة العصر المعين، وقبل تعرف وقائعه وتوجُّهاته، والوقوف على قِيَمه ومفاهيمه التي تشكِّل تكوينه النفسي الذي لعله لا يعرف صراعًا يبعث عليه التفاوت المادي.

لكن شيئًا من ذلك لم يكن معتَبرًا في ذلك المنهج الذي هو - عند منشئيه وكذا عند حامليه إلينا - قانون اجتماعي شامل لا يستثني عصرًا من عموم مبادئه، وبذلك اختزل النشاط الإنساني بجملته في حدود ضيقة، وحين يعمد بمثل هذا إلى فترات زمنية بعيدة وممتازة في خصائصها وتصوراتها كعصر الرسالة يبدو هذا المنهج - مع ضيقه - متعثرًا في غاية التكلف والشطط في مقدماته ونتائجه على سواء.

"إن نقطة الخلل في التفسير المادي للتاريخ تَكْمُن في اعتباره التفسير الوحيد الصحيح الجامع لكل جوانب التاريخ؛ أي: في اعتبار عموميته وشموله لكل الظواهر المتعلقة بالإنسان، وقد يُغرِي بهذا الظن صدق بعض جزئيات هذا التفسير، وخصوصًا فيما يتصل ببعض الأحداث السياسية والتغييرات الاجتماعية أو الثقافية، ولم يقل أحد إننا نستبعد العوامل الاقتصادية والاجتماعية في سير التاريخ، ولكننا نرى ذلك غير كاف في تفسير كل جوانبه، على الأخص الجانب الديني. ولعل تيقُّن كثير من الباحثين من حقيقة عدم كفاية النظرة المادية في تفسير التاريخ أو الدين؛ هو ما جعلهم يراجعون أنفسهم في حقيقة التاريخ وطبيعته"[٣].

ومن العجب أن ترفع المادية مقولة "المادة فوق القيم الروحية والدينية، والمشاعر الوجدانية"، بزعم أنها تطمح إلى تحقيق العدل الاجتماعي، مع أن العدالة ليست فكرة تؤخذ من الطبيعة الصماء، ولا هي فكرة ترسخ لأجلها مفاهيم الحقد الطبقي وتنازع البقاء، "لا عدالة إلا في مذهب يعترف بماهية إنسانية مشتركة بين أفراد النوع، وبحياة إنسانية أرفع من الحياة المادية، وهذان ركنان لا يعترف بهما المذهب المادي"[٤].

والحق أن العدل الاجتماعي لم يعدم مناصرين له قط، دون أن يحتاج هؤلاء أن يكونوا ماديين في دعوتهم، أو أن يعرفوا هذه الجرعات المُرَّة التي لا يسيغها طبع سليم، وتاريخ الأديان التي تتنكَّر لها الماركسية حافل بنماذج من المصلحين الذين دعوا إلى العدل الاجتماعي، وإلى نَبْذ المادية معًا.

---

١. مقدمة في الفلسفة العامة، د. يحيى هويدي، دار الثقافة، القاهرة، ط٨، ١٩٧٤م، ص١٨٩.

٢. الماركسية والنقد في الفلسفة والأدب والاجتماع، أوجست كورنو، ترجمة: محمود الشنيطي، دار القرن العشرين، القاهرة، د. ت، ص١٥.

٣. الإسلام بين الأديان، د. محمد كمال جعفر، مكتبة دار العلوم، القاهرة، ١٩٧٧م، ص٩٨.

٤. تاريخ الفلسفة الحديثة، يوسف كرم، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٨٦م، ص٤٠٤.

ومن هؤلاء في تاريخنا الفكري الحديث الشيخ جمال الدين الأفغاني الذي "كان يَعرف - كما يقول الأستاذ العقاد - خصائص المادية بالبداهة الصادقة قبل شيوع الماركسية في الديار الأوربية؛ فمن كلامه عن الماديين في رسالته "الرد على الدهريين" أنهم كانوا يظهرون في أوقات بدعوى السعي في تطهير الأذهان من الخرافات وتنوير العقول بحقائق المعلومات، وتارات يتمثلون في صور محبِّي الفقراء وحماة الضعفاء وطلاب خير المساكين.

وكيفما ظهر الماديون، وفي أي صورة تمثلوا، وبين أي أقوام تجمعوا - كانوا صدمة على بناء قومهم، وصاعقة مجتاحة لثمار أممهم. وهذا يكتب قبل سبعين سنة[١]، وقبل أن يسمع الغرب - فضلًا عن الشرق - كلامًا عن التفسير المادي للتاريخ"[٢].

والأفغاني الذي يرى هذا الرأي، ويعادي الفكرة المادية حتى في صورتها الأولى الساذجة هو نفسه الذي خطب الناس في الإسكندرية بهذا القول الصادم: "أنت أيها الفلاح المسكين تشق قلب الأرض لتنبت ما تسد به الرمق، وتقيم أَود العيال، فلِمَ لا تشق قلب ظالمك؟! لماذا لا تشق قلب الذين يأكلون ثمرة أتعابك"[٣] ®؟

وبهذا يتبين أن الإصلاح الاجتماعي قضية لا يستبد بها هؤلاء الماديون، ولا هي قَصْر على دعاتهم، فهذا هو الأفغاني المصلح المسلم يقول في حقوق الفلاح هذا القول الشديد.

ثانيًا. المجتمع الإسلامي وفكرة الطبقة:

إن يكن التأويل المادي للتاريخ، على وجه العموم - محل نظر طويل - لا سيما بعد إخفاقه المدَوِّي وتراجعه عالميًّا حتى في بيئاته الأولى - فإن فترة الرسالة النبوية في التاريخ الإسلامي حيِّز زمني مناسب لبيان وجوه القصور في هذا المنهج؛ فإنه فشل في معالجة تلك الفترة فشلًا مدهشًا يفجأ النظر! بل لا نحسب أحدًا يقرأ كلامًا عن اليمين واليسار بين الصحابة إلا علت شفتيه بسمة هازئة، وإنما سببها إحساس طبيعي بمدى العُسر والتعنُّت في إقحام مثل هذه التعبيرات في دراسة مجتمعات، هي أبعد شيء عن سياق النظم الاجتماعية والسياسية، التي أنتجت هذه المقولات.

ذلك أن مفهوم الطبقة - كما عرفته المجتمعات الغربية - شيء لم تعرفه المجتمعات الإسلامية رأسًا، فضلًا عن أن تتصارع فيما بينها وتُطَوِّرَ تاريخ هذه المجتمعات؛ "فالطبقة في الاصطلاح الجدلي - كما يقول الأستاذ محمد قطب - وضع اجتماعي اقتصادي سياسي يورث جيلًا بعد جيل، وليس وضعًا فرديًّا قابلًا للتغيير، وهذا الوضع الطبقي يتعلق في الجاهلية "أي في المجتمعات غير الإسلامية" بقضية التشريع، فالمالكون لهم حق التشريع، وغير المالكين عليهم التنفيذ. أما الغنى والفقر في المجتمع الإسلامي فليس طبقة؛ لأنه لا تتعلق به حقوق تشريعية"[٤].

١. كتب الأستاذ العقاد هذا الحديث سنة ١٩٥٤م.

٢. رواد الوعي الإنساني في الشرق الإسلامي، د. عثمان أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١م، ص٣١، ٣٢.

٣. المرجع السابق، ص٢٣.

® في **"التفسير المادي للتاريخ وأخطاؤه"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الثامنة عشرة، من الجزء الخامس (النظم الحضارية).

٤. الدولة الأموية المفترى عليها، د. حمدي شاهين، مرجع سابق، ص١٠٠.

ودور التشريع في هذه المجتمعات هو أن يضفي الشرعية على الأوضاع الاجتماعية القائمة، ويحفظها بقوة القانون، ومن ثم يَنْمو فِصَام نفسي لفئة غير المالكين عن النظام الاجتماعي والسياسي، الذي سيبدو وكأنه هيئة مستقلة لم يضعوها، وإنما وضعت لهم لاستبقائهم على حالهم من التبعية والهامشية، وهذا منشأ الصراع وفكرة الثورة وأحزاب اليسار، وهو المعنى الذي تدقُّ عليه الأدبيات الماركسية دقًّا طويلًا مستمرًا.

ولا شيء من ذلك يكون؛ حيث لا يستلزم التفاوت في العرق أو الثروة أية امتيازات تشريعية، كما هو حال نظام الإسلام الذي قضى على جرثومة التنازع الطبقي من كلتا جهتيه القبلية والمالية، ففي جانب الانتساب القبلي "جعل كتاب الله وسنة رسوله دستور الأمة، ومع أن القبائل بقيت وحدات اجتماعية، تتحمل بعض المسئوليات كالدية والفدية في إطار الأمة - فإن الولاء والمسئولية يرتبطان بالأمة، وصارت العدالة والأمن والشئون العامة تهم الأمة ورئيسها، ولم تكن الأمة محدودة بحدود بشرية أو أرضية، بل تتَّفق وانتشار الإسلام"[1].

هذا المفهوم الجديد - مفهوم الأمة - إنما أقره الإسلام بعد رفضه نزعات التنفُّخ بالأنساب، فكان رسول الله ﷺ لا يفتُر ينشر هذا المعنى ويؤكده ويقرره كيما ينتزع به إلف الجاهلية وقيمها، ومن ذلك قوله ﷺ: "من قُتل تحت راية عمية يدعو عصبية أو ينصر عصبية فقتلة جاهلية"[2]. وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: كنا في غزاة، فكسع رجل من المهاجرين رجلًا من الأنصار، فقال الأنصاري: ياللأنصار!، فقال المهاجري: ياللمهاجرين! فقال النبي ﷺ: "دعوها، إنها منتنة"[3]! ولقد آتى هذا التعليم ثمراته في ذلك الرعيل الطيب حتى قال قائلهم:

أبِي الإسلامُ لَا أبَ لِي سِواهُ

إذا افتخروا بقَيْسٍ أو تَمِيمِ

وهو قول إذا تأملناه بدا عجيبًا، بمقياس عصره، وبمقياس كل عصر بعده! وأما جهة التفاوت في الثروة فإن التفاضل فيها وفي غيرها من سنن الله العامة في كونه وخلقه؛ فلذلك أقرَّ الإسلام الملكية الفردية، لكنه قيَّدها بقيدين يكفلان لها ألَّا تفحُش فتستذلَّ لها رقاب المعوزين:

أحدها: ألَّا يكون التفاوت في الغنى كبيرًا، وهو ما نهى عنه الإسلام في قوله عز وجل: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ﴾ (الحشر: ٧)، وكشف عنه تصرف الرسول بتوزيع فيء بني النضير على المهاجرين واثنين فقط من الأنصار كانا من الفقراء.

والثاني: ألَّا يؤدي الغنى إلى الترف، وشاهده قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أُتْرِفُوا فِيهِ وَكَانُوا مُجْرِمِينَ (١١٦)﴾ (هود). وقول النبي ﷺ: "فوالله

---

١. التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي، د. عبد العزيز الدوري، مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت، ط٣، ١٩٨٦م، ص٣٨.

٢. أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن (٤٨٩٨).

٣. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب سورة المنافقون (٤٦٢٤)، ومسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب نصر الأخ ظالمًا أو مظلومًا (٦٧٤٨).

لا الفقر أخشى عليكم، ولكن أخشى أن تبسط عليكم الدنيا كما بسطت على من كان قبلكم؟ فتنافسوها كما تنافسوها، فتهلككم كما أهلكتهم"[1][2].

وأكثر من ذلك أن النبي ﷺ حين قال: "المسلم أخو المسلم لا يظلمه، ولا يُسْلمه"[3]. لم يجعله فقهاء المسلمين خالصًا للوعظ، فنجد ابن حزم يعلق عليه بقوله: "من تركه يجوع ويعرى فقد أسلمه"، حتى يبلغ الأمر بالجائع أن يقاتل على حقه في فائض الطعام، فيقول ابن حزم: "فإن قتل الجائع فعلى قاتله القصاص، وإن قتل المانع فإلى لعنة الله"[4]!

ويطول بنا المقام جدًّا لو تعرضنا لسياسة المال في الإسلام، فذلك باب واسع تقوم عليه مصنفات برأسها، وإنما تعنينا هنا الإشارة إلى أن الإسلام حين يتخذ وسائله في التكافل الاجتماعي، إنما يحوطها بقيم دينية وأخلاقية، تقي النظام الإسلامي ما يحدث أحيانًا عن الإحسان من سلبيات نفسية، يقول الأستاذ سيد قطب: "وبعض الباحثين النفسيين في هذه الأيام يقررون أن رد الفعل الطبيعي في النفس البشرية للإحسان هو العداء في يوم من الأيام!

١. أخرجه البخاري في صحيحه، أبواب الجزية والموادعة، باب الجزية والموادعة من أهل الذمة والحرب (٢٩٨٨)، ومسلم في صحيحه، كتاب الزهد والرقائق (٧٦١٤).

٢. الاقتصاد الإسلامي ومشكلة الفقراء، د. محمد شوقي الفنجري، كتاب العربي الرابع عشر، ١٩٨٧م، ص١٨٣ بتصرف.

٣. أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المظالم، باب لا يظلم المسلم ولا يسلمه (٢٣١٠)، ومسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم (٦٧٤٣).

٤. الاقتصاد الإسلامي ومشكلة الفقراء، د. محمد شوقي الفنجري، مرجع سابق، ص١٨١.

وهم يعللون هذا بأن الآخذ يحس بالنقص أمام المعطي، ويظل هذا الشعور يحز في نفسه، فيحاول الاستعلاء عليه بالتجهم لصاحب الفضل عليه، وإضمار العداوة له.. وقد يكون هذا صحيحًا في المجتمعات الجاهلية ـ وهي المجتمعات التي لا تسودها روح الإسلام ولا يحكمها الإسلام ـ أما هذا الدين فقد عالج المشكلة على نحو آخر، عالجها بأن يقرر في النفوس أن المال مال الله، وأن الرزق الذي في أيدي الواجدين هو رزق الله.. وهي الحقيقة التي لا يجادل فيها إلا جاهل بأسباب الرزق البعيدة والقريبة، وكلها منحة من الله لا يقدر الإنسان منها على شيء"[5].

وبهذه الحقيقة لا يكون إعطاء المعطي ولا أخذ الآخذ مثارًا لاستعلاء ذاك ولا لضغينة هذا.

ثالثًا. حول صحابة اليسار واليمين:

يراد باليمين ـ في سياق هذا التوظيف التاريخي ـ السلطة السياسية التي تستند إلى قوة اجتماعية من جهة الانتساب القبلي، ومن جهة الثروة، ويقابل اليسار ذلك كله من جميع وجوهه، فيتألف من فئة المستضعفين والمهمشين الذين يغلب عليهم الفقر المادي، وانعدام القدرة على التوجيه السياسي، وهؤلاء ـ عند نضج الوعي الطبقي ـ سرعان ما يقومون بالثورات ويقودون حركات المعارضة، وهذا هو المظهر الحسي للصراع الاجتماعي بين الفئات المسيطرة والفئات المسحوقة.

وقد أسلفنا من قبل ذكر شيء من وجوه النقص في هذا الكلام، وأن العدل الاجتماعي هو أقرب متناولًا

٥. في ظلال القرآن، سيد قطب، دار الشروق، القاهرة، ط١٣، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ج١، ص٣٠٧.

من هذا الدوران والتعقيد، وأن التعاليم الإسلامية لا تقيم وزنًا للنسب العرقي ولا للثروة في تقدير الأفراد، وليس من سياسة المجتمع وسياسة المال ما يرد التفاوت في ذلك، وهذا إلى توازن طبقي لا صراع طبقي.

وقد تقدمت إشارات إلى ذلك كله، وعلينا هنا في المقام الأول أن نجيب عن سؤال مؤداه: لماذا خص بعض صحابة النبي ﷺ بأن يكونوا حزب يمين وبعضهم بأن يكونوا من حزب اليسار؟ وعلى أي أصل كان هذا؟

إن نظرة واحدة في أسماء الصحابة الذين أدرجوا في حزب اليسار من أمثال سلمان الفارسي وأبي ذر، وعمار وصهيب ـ نظرة واحدة إلى هؤلاء تكفي في تصور الأساس الذي انبنت عليه هذه القِسْمة؛ فهؤلاء عامتهم من المستضعفين الذين لا تمنعهم عشيرة ولا يملكون مالًا يستجلبون به ملق الأتباع، وفيهم من هو غير عربي أصلًا كبلال، وصهيب، وسلمان، وهذا زيادة في التهميش والضعف الاجتماعي؛ فلذلك كانوا يساريين، مصنفين ضمن هذا الحزب دون سواه! وهذا الرأي يشبه أن يكون تزييفًا لواقع ذلك العصر وشهادة عليه بقولٍ زورٍ!

إن هذا الرأي ـ أولًا ـ يُغْفِل الفارق الكبير بين نفسية الزاهد، ونفسية الفقير التي يُلْهِبها الحقد على الموسرين، وإن عامة هؤلاء إنما كانوا زهادًا ولم يكونوا فقراء على الوجه المحبط الذي يشعل صراعًا بين الطبقات، ولو أنهم أرادوا المال لسعوا إليه سعيه ولنالوا منه نوالًا حسنًا، ومن عجب أن يجعل مثل علي بن أبي طالب على رأس صحابة اليسار مع شرفه القبلي والديني معًا، ومع قدرته المادية، تلك التي أبان عنها أبو جعفر في قوله: ما مات علي بن أبي طالب ﷺ حتى بلغت غلته مائة ألف، ولقد مات يوم مات، وعليه سبعون ألفًا دينًا! فقيل له: من أين كان عليه هذا الدين؟ قال: كانت تأتيه حاميته من أصهاره ومعارفه ممن لا يرى لهم في الفيء نصيبًا فيعطيهم".

فهو ـ إذن ـ جود نفسٍ وسخاء جعله يملك مائة ألف، ثم يموت مدينًا، فليس هو فقر غير الواجدين، وكذلك صهيب الرومي الذي لما أراد الهجرة إلى المدينة قال له أهل مكة: أتيتنا صعلوكًا حقيرًا فتغيَّر حالك! قال: أرأيتم إن تركت مالي أَمُخَلُّون أنتم سبيلي؟ قالوا: نعم، فخلع لهم ماله، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: "ربح صهيب ربح صهيب"[1].

وليست هذه نفسية من يثور لشيء من الدنيا، لكن هؤلاء الماديين لا يعرفون هذه الفئة من البشر ولا ما يصنعه الإيمان فيها، فينكرون ذلك كله كما ينكر المرء ما يجهله.

ثم إن هذا الرأي يُغْفِل حقيقة أن هؤلاء لم يكونوا في إسلامهم من المستضعفين في مجتمع المسلمين، ولم يكونوا يحسون من أنفسهم ذلك حتى لقد اجترءوا على أبي سفيان، وهو يومئذ شيخ قريش وسيدها؛ فعن عائذ بن عمرو أن أبا سفيان أتى على سلمان وصهيب وبلال في نفر؛ فقالوا: والله ما أخذت سيوف الله من عدو الله مأخذها! فقال أبو بكر: أتقولون هذا لشيخ قريش وسيدهم؟ فأتى النبي ﷺ فأخبره، فقال ﷺ: يا أبا بكر، لعلك أغضبتهم، لئن كنت أغضبتهم لقد أغضبت ربك! فأتاهم أبو بكر فقال: يا إخوتاه، أغضبتكم؟،

١. صحيح: أخرجه ابن حبان في صحيحه (١٥/ ٥٥٧) برقم (٧٠٨٢)، وصححه الألباني في فقه السيرة (١٥٢).

قالوا: لا. يغفر الله لك يا أُخَي[1]!

إن هؤلاء لم يكونوا يحسون ضعفًا في أنفسهم، ولم يكن المسلمون يضمرون لهم شعور الاستضعاف والاستهانة؛ ذلك أن تقدير الناس - في عرف الإسلام - له موازين أخرى، كهذا الميزان الجديد الذي ينبِّه عليه قول ابن عمر: "ما قدّم المهاجرون الأولون العصبة[2] قبل مقدم النبي ﷺ، كان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة، وكان أكثرهم قرآنًا! "وهكذا أمَّهم سالم - وهو مولى - لأنه أكثرهم قرآنا، وسالم هذا هو الذي قال فيه النبي ﷺ: "الحمد لله الذي جعل في أمتي مثل هذا"[3]! وهو نفسه الذي رآه عمر الفاروق ﷺ أهلًا لخلافة المسلمين، فقال: "لو كان سالم مولى أبي حذيفة حيًّا لاستخلفته".

ولما طُعن عمر ﷺ استناب صهيبًا ليصلي بالناس، فكان يقال: صلى عمر على أبي بكر، وصلى صهيب على عمر! وكان عمار بن ياسر - رضي الله عنهما - عاملًا لعمر بن الخطاب على الكوفة، فأين ضعف العشيرة هنا وأين أثره، لكنه النظر الطائش الذي يتلمس روايات عذابهم في بدء الدعوة، وسابقتهم في الدين، فيظن أن هذه حالة لم تغادرهم مدى حياتهم، وأنهم ظلوا أبدًا مستضعفين، وليس الأمر كذلك؛ بل إن الله استخلفهم في أرضه، ومكن لهم دينهم، بدلهم من بعد خوفهم أمنًا بموجب إيمانهم به وبمقتضى الوعد الإلهي: ﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾ (النور).

وهذا الرأي أيضًا يغفل جانب العقيدة الدينية التي يأخذ بها هؤلاء، والتي تبعثهم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو خُلُق إسلامي، رفع الإسلام قدره حتى جعله من أسباب خيرية هذه الأمة، تمتاز به عن الأمم، التي لم يكن أهلها يتناهون عن منكر فعلوه، فبهذا الواجب الديني نَهَوْا وأمروا، لا بوازع الحقد على الموسرين كما هو شأن اللصوص وصعاليك الجاهلية.

فهذا عمار بن ياسر يقول وهو يسير إلى صفين يقول: "اللهم لو أعلم أنه أَرْضَى لك عني أن أرمي بنفسي من هذا الجبل فأتردى فأسقط فعلت، ولو أعلم أنه أرضى لك عني أن أوقد نارًا عظيمة فأقع فيها فعلت، اللهم لو أعلم أنه أرضى لك عني أن ألقي نفسي في الماء فأغرق نفسي فعلت، وإني لا أقاتل إلا وأنا أريد وجهك، وأنا أرجو ألا تخيبني وأنا أريد وجهك"[4]!

ورُوي عن أبي ذر الغفاري ﷺ أنه قال: "أوصاني خليلي ﷺ بسبع؛ حُب المساكين وأن أدنو منهم، وأن أنظر إلى من هو أسفل مني ولا أنظر إلى من هو فوقي، وأن أصل رحمي وإن جفاني، وأن أكثر من قول لا حول ولا قوة إلا بالله، وأن أتكلم بمُرِّ الحق ولا تأخذني في الله

١. أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل سلمان وصهيب وبلال ﷺ (٦٥٦٨).

٢. العصبة: موضع بقباء.

٣. صحيح: أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب في حسن الصوت بالقرآن (١٣٣٨)، والحاكم في مستدركه، كتاب معرفة الصحابة ﷺ، باب ذكر مناقب سالم مولى أبي حذيفة ﷺ (٥٠٠١).

٤. أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣/ ٢٥٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٣/ ٤٥٧).

لومة لائم، وألّا أسأل شيئًا"[١].

فالدنو من المساكين وقول الحق في غير خوف من لومة لائمة ـ هي هنا أخلاق دينية، يقدم عليها هؤلاء الصحابة بباعث من دينهم، ولا نحس هنا شيئًا يشير إلى فوارق الطبقة، أو أن ذلك خُلُق اليسار مع اليمين!

وأما القول بأن النبي ﷺ كان يدني إلى مجلسه السادة والأشراف يستشيرهم، ويقصي عنه هؤلاء المستضعفين فادعاء باطل لا يشهد له شيء من سيرته ﷺ، بل المعروف أنه ﷺ كان يستشير الحاضرين معه دون تفريق بين شريف ومولى، فإن شرف الإسلام كان يفاضل بينهم حتى يكون أكرمهم أتقاهم، وذلك ما كان منه يوم بدر حين أقدمت قريش على حرب المسلمين بعد أن أفلتت العير، فقد استشار النبي ﷺ من كان حاضرًا معه ممن سيتولون القتال بأنفسهم.

ويوم أحد كان رأي النبي ﷺ ألا يخرجوا من المدينة، ثم عدل عن رأيه لما أفضت إلى ذلك الشورى، بل كان أكثر الذين تحمسوا لأمر الخروج من الشبان.

ويوم الخندق قال سلمان ﷺ: "يا رسول الله، إنا كنا بأرض فارس إذا حُوصِرْنا خَنْدقنا"[٢]، فأخذ النبي ﷺ بقوله، ولا يمنع من ذلك أنه ليس عربيًّا، فذلك لم يكن بالشيء المعتَبر في ذلك الزمان.

وأما أن الدعوة الإسلامية كانت ستمضي على غير سيرتها إن كان مجلس النبي ﷺ مشكلًا من الصحابة المستضعفين الذين يجعلهم هؤلاء الزاعمون "حزب يسار"، فذلك أيضًا زعم غريب.

فأي سيرة هي خير مما سارت عليه الدعوة؟ وأي نقص كان فيها؟ إن نجاح الدعوة الإسلامية أمر مقرر بين جميع دارسيها، وإنما يختلف غير المسلمين في تفسير هذا النجاح.

الخلاصة:

- يعمد المنهج المادي إلى مبادئ محددة سلفًا يطبِّقها على العصور التاريخية بعامة، بزعم أنه قانون عام، وهو بذلك يحصر الظاهرة الإنسانية في تصوراتها ومشاعرها، وتوجهاتها في حدود ضيقة، وهذه هي نقطة الخلل الرئيسية في ذلك المنهج، لقد ظنه الماديون كافيًا وحده في تفسير التاريخ في حين أنه غير كاف، وأوجه قصوره تظهر عند تطبيقه، ومحاولة تطبيقه على عصر الرسالة الإسلامية مثال لهذه المحاولات القاصرة.
- فكرة الطبقة الاجتماعية ـ بالمفهوم الماركسي ـ إنما تعبر عن وضع اجتماعي واقتصادي ظهر في المجتمعات الغربية، ولم تعرفها المجتمعات الإسلامية في تاريخها، بل اتخذ الإسلام عدة وسائل لمنع التنازع الطبقي بما جاء به من سياسة للمجتمع وسياسة للمال.
- تصنيف فئة من الصحابة على أنه من "حزب اليسار" لا يستند على أكثر من أنهم كانوا من المستضعفين قبل إسلامهم، أو كانوا من غير العرب، وكلا المعنيين أُهمل إهمالًا كاملًا بعد ظهور الإسلام، وقيام دولته التي لم توافق على قيم الجاهلية وموازينها في تقدير الناس.



١. صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٨١) برقم (٣٤٣٥٠)، والطبراني في المعجم الكبير (٢/ ١٥٦) برقم (١٦٤٩)، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٨١١).

٢. أخرجه الطبري في تاريخه (١/ ٤٩٥).

الشبهة الرابعة والأربعون

الطعن في إسلام بني أمية وخلافتهم (*)

مضمون الشبهة:

يطعن بعض المغرضين في إسلام بني أمية جملة واحدة، ويرون أنهم إنما أسلموا عند غلبة المسلمين ليجعلوا الخلافة كُرَة يتداولونها بينهم لا تخرج عن عشيرتهم؛ ويبرهنون على ذلك بأن بني أمية كانوا الأخيرين إسلامًا السابقين إلى جعل الخلافة ملكًا عضوضًا جائرًا، ثم جَعْلِها إرثًا يبقى في أعقابهم! ويرمون من وراء ذلك إلى وصم هذه الحقبة من عُمْر التاريخ الإسلامي بما يذهب بجهود مضنية بذلها خلفاؤها في نشر الدين وتوسيع رقعة الدولة الإسلامية.

وجوه إبطال الشبهة:

١) ليس يخفى علينا أن تاريخ الأمويين الذي لم يُسجَّل في عهدهم تعرَّض لغير قليل من انتقاص العباسيين ومؤرخيهم، وهذا ما ينبغي أن نأخذه في اعتبارنا حين نقرأ تاريخ هذه الحقبة من الخلافة الإسلامية.

٢) لعل فيما طرأ على المجتمع المسلم زمن الأمويين من متغيرات ما يفسر لنا بعض ما التبس علينا من مشكلات ولاية العهد وغيرها.

٣) إن ما حقَّقه بنو أمية من جهود إدارية وتعريب وتثقيف من جهة، وما توسعوا فيه من فتوحات مُترامية الأطراف من جنوبي فرنسا إلى حدود الصين من جهة أخرى؛ ليشْهد بأفضلية القوم وحرصهم على تأكيد العروبة ونشر الإسلام.

التفصيل:

أولا. كتابة التاريخ الأموي:

الكلام عن بني أمية وحضارتهم وحقيقة تاريخهم مما تضيق عن تفصيله واستيفائه مصنفات برأسها؛ ذلك أن هذه الدولة التي نشأت وقضت في قرون يعتقد المسلمون خيريتها، وأنها قرون فاضلة قد شهدت ممارسات لبعض الولاة تركت أثرًا سيئًا في النظر إليها وإلى عموم تاريخها، وتوارت إلى جوارها محاسن ما صنعت في خدمة العلم والدين. والسائغ هنا أن نسوق مُجْملًا عامًّا يكشف بعض الخطوط العريضة والملامح الكلية لهذه الدولة بقدر ما يردُّ المطعن ويدرأ الشبهة.

يعسُر على الباحث المُنْصف أن يقبل تاريخ بني أمية على الوجه الذي وصل إلينا عن مُؤرِّخين متأخرين عن العصر الأموي، صنَّفوا تواريخهم في عهد خصومهم السياسيين، الذين شُغْلُهم أن يمحوا آثار الأمويين ويطمسوا مفاخرهم، لا سيَّما حين نجحت فئة منهم أن يحيوا دولتهم في أرض الأندلس بعد زوالها في المشرق، وهناك استطاعوا أن ينشئوا تاريخًا مستقلًّا عن الخلافة العباسية في السياسة والحضارة على السواء.

يقول د. أحمد شلبي: "لقد تحالفت ظروف كثيرة على الحطِّ من شأن الأمويين بقصد أو بدون قصد، وتكاد المراجع التي بين أيدينا تخلو خلوًّا تامًّا من كلمة مدح أو ثناء على أكثر خلفاء هذه الدولة، أمّا عبارات القذف والطعن فقد أسهبت فيها كتب كثيرة واقتصدت كتب

(*) التشكيك في الدين في روايات نجيب محفوظ ونظرائه، إيمان سالم البهنساوي، مرجع سابق. المفترون: خطاب التطرف العلماني في الميزان، فهمي هويدي، مرجع سابق.

أخرى، وكان أيسرها ما اكتفى باللوم والتقريع.

فأمّا رواة الشيعة وكُتّابهم فقد وقفوا يُعْلنون سُخْطهم على بني أُميَّة، ويصفونهم بالقسوة والوحشية، وأما غير هؤلاء من الرواة والكُتَّاب، فربما لم يروا هذا الرأي، ولكنهم خافوا شعور الجماهير فآثروا السلامة وأغفلوا الموضوع كله أو لم يتعمَّقوا فيه.

ولا نزاع أن الأمر كان سيختلف اختلافًا كبيرًا لو هبَّ معاوية يتَّهم رجلًا غير علي بأنه آوى قتلة عثمان وكوَّن منهم جيشه، ولو نشط يزيد في وجه ثائر آخر غير الحسين فهزمه، وهكذا دواليك.

فالمسألة في الحقيقة ليست إلا استغلالًا لدماء القَتْلى باعتبارهم من آل البيت، وكان مدَّعو التشيع في أغلب فترات ذلك العهد يُكوِّنون طبقة الغوغاء ويثيرون الفوضى للنيل من الإسلام والمسلمين حتى يثأروا لأديانهم وعقائدهم المهزومة، وكانوا لا خَلاق لهم مع علي نفسه ومع أبناء علي، فطالما خدعوهم، بل قُل: إنهم هم الذين قتلوهم بسيوفهم، ولما فرغوا من دمائهم أخذوا ينوحون عليهم أو يتظاهرون بذلك ويطلبون الأخذ بثأرهم.

وطبقة كهذه من الغوغاء كانت مخيفة أزعجت الرواة فلم ينقلوا من مفاخر الأمويين كل ما كان يمكن أن يُنْقل، وأزعجت الكُتَّاب فلم يُدوِّنوا ما وصلهم من أقوال الرواة، وضاعت الحقائق التاريخية بين هذا الظلام.

وسقطت الدولة الأموية قبل عهد التدوين، وقامت على أثرها دولة بني العباس، وقد مسحت دولة بني العباس كل ما يمكن أن يكون قد بقي حيًّا من مفاخر بني أمية، وبدلًا من ذلك أضفت على تاريخ الأمويين ألوانًا من الظلام وصُنوفًا من التَّشويه، ولا نزاع أن المسلمين عانوا من بني العباس أكثر مما عانوه من بني أمية، ولكن ذلك لم يدون تدوينًا كافيًا؛ لأن بني العباس امتدَّ بهم العمر ودُوِّن التاريخ في عهدهم، فتأثر كثير من المُؤرِّخين بسلطانهم ونفوذهم فيما كتبوه عنهم.

لقد اتُّهم يزيد بن معاوية بالجهل وسوء السيرة، واتُّهم بذلك يزيد بن عبد الملك وابنه الوليد، ولا شك أنه وُجِد بين خلفاء العباسيين والفاطميين من كانوا كذلك، ومع هذا فقد أسدل التاريخ الستار على كثير من مساوئ هؤلاء، واهتم المؤرخون بانتقاص بني أمية باحثين عن أسباب الانتقاص هنا وهناك"[1].

ويُؤكِّد فكرة الغَبْن الذي حاق بالأمويين وتاريخهم ـ في جرأة ـ د. حسين مؤنس في قوله: "مصادرنا القديمة ـ بصورة عامة ـ لا تنصف بني أمية، بل إن المؤلفين ـ في الغالب ـ لا يرضون عنهم، ويرون أنهم ظلمة وجبابرة، ويذهب البعض إلى اتهامهم بالكفر، حتى أولئك الذين يذكرون فتوحهم وما أضافوه إلى أرض الإسلام، وهو يزيد في مجموعه على ما تَمَّ فتحه في العصر الراشدي، حتى هؤلاء يشتدّون في الحكم على بني أمية، ولا يخطر ببالهم أن يضعوا الحسنات إلى جانب العيوب، والإيجابيات إلى جانب السلبيات، ثم يكون حكمهم بعد ذلك على هذا الأساس.

ونحن في الحقيقة إذا وضعنا محاسن بني أمية أمام عيوبهم ازداد قدرُهم في نظرنا؛ فهم ـ دون شك ـ أكبر الأمم الفاتحة في تاريخ الإسلام، ولا نريد بذلك سعة الفتوحات فحسب، بل نضيف إلى ذلك أن فتوح بني

١. موسوعة التاريخ الإسلامي، د. أحمد شلبي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط٦، ١٩٨٢م، ج٢، ص١٧: ١٩.

أمية في مجموعها هي أبقى الفتوحات - بعد فتوح الرسول ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان ؓ - وأبعدها أثرًا في اتساق نطاق العروبة والإسلام.

فقد فتح الغزنويون في المشرق فتحًا ضاع، والغالبية العظمى مما فتح الأتراك العثمانيون في الغرب ضاع، وما انتشر من الإسلام فيما فتحوه أقل بكثير مما كنا نتوقع، ولم يستَعْرب منه شيء طبعًا، أما بنو أمية فكانوا عربًا فاتحين وقد نشروا الإسلام والعروبة في كل ما فتحوا، ولولا ظروف طارئة حالت دون اسْتِعْراب إيران وردِّتها إلى الفارسية، لكان شرق الدولة الإسلامية كله اليوم عربيًّا، كما كانت الحال مع غربها... ثم إن العروبة والإسلام لم يخسرا مما فتح بنو أُمية إلا الأندلس، وكانت لذلك ظروفه التي لا يُسأل عنها بنو أُمية، وهم يظَلّون - رغم ما حدث للأندلس - أعظم الفاتحين العرب والمسلمين على الإطلاق، غير أن الفضل العظيم لا يدخل في الحساب عند قدماء مؤرِّخينا؛ لأن غالبية هؤلاء المؤرخين مغرضون قبل أن يمسكوا بالقلم، والغرض هنا عاطفي عام"[1].

وقد نتحفظ على هذا الحكم القائل بأن غالبية المؤرخين مغرضون؛ فقد فشا في مناهجهم منذ البدء أن إسناد الخبر يغنيهم عن تكلُّف تمحيصه ونقده، وهم في ذلك متفاوتون، لكنهم هم أنفسهم - على كل حال - لا يُقِرّون بصِحَّة جميع ما يروونه ويُثْبتونه في تواريخهم الجامعة.

ثانيًا. الخلافة الأموية وولاية العهد:

شهدت دولة الأمويين منذ قامت أحداثًا شتّى صدمت المشاعر الإسلامية أيامَها؛ وذلك لخصوصية الزمن الذي وقعت فيه، وخصوصية الرجال الذين شاركوا فيها؛ فقد كانت لهم من المنزلة في الدين، والسابقة في الإسلام ما يوجب لهم أن يُخَصّوا بضرب من المعاملة يناسب محلَّهم ذلك، وأن هذه الأحداث لو تأخرت في الزمن لفقدت كثيرًا من أثرها السيئ الذي تركته في الناس.

وليس من همنا هنا أن نُبرِّئ ساحة بني أمية البراءة الخالصة، ولا أن ندفع عنهم خطأً أثبته التاريخ في حقهم، وإنما قصارى جهدنا أن نثبت خلوص القصد إن لم يخلص الفعل، وأن نوزِّع قسمًا من مسئولية هذه الأحداث بينهم وبين مخالفيهم على غير تسوية بين الجانبين.

فأول ما يساق في شأن الطعن في دولة بني أمية ما ثار من نزاع بين علي ومعاوية رضي الله عنهما، وهو طعن في شرعية الدولة من جهة نشأتها، وليس سائغًا أن نفصل القضية ونعيد القول فيها ونبديه؛ فذلك ما كُفيناه من قَبْل في القديم والحديث، وإنما نكتفي هنا بمسائل عامة حول هذا الموضوع:

إنّ معاوية لم يكن ينازع عليًّا على الخلافة كما يُظَنُّ، وإنما مبدأ الأمر أنه طلب إليه أن يُسلِّمه قتلة - ابن عمه - عثمان؛ ليأخذهم بحكم الشرع فيما جنوا، وقد جاء عن أبي مسلم الخولاني أنه دخل على معاوية فقال له: "أنت تنازع عليًّا، أأنت مثله؟ فقال معاوية: لا والله إني لأعلم أن عليًّا أفضل وأحق بالأمر، ولكن ألستم تعلمون أن

---

١. تنقية أصول التاريخ الإسلامي، د. حسين مؤنس، دار الرشاد، القاهرة، ط١، ١٩٩٧م، ص٥٣، ٥٤. ويراجع في أسباب تحريف التاريخ الأموي: الدولة الأموية المفترى عليها، د. حمدي شاهين، مرجع سابق، ص٢٧: ٤١.

عثمان قُتِل مظلومًا؟ وأنا ابن عمه، وأنا أطلب بدمه، فأتوا عليًّا فقولوا له: فليدفع إلي قتلة عثمان، وأسلم له الأمور، فأتوا عليًّا فكلَّموه فأبى عليهم ولم يدفع القتلة".

فمعاوية إذن لم يقل: إنه خليفة، ولم ينازع عليًّا الخلافة أبدًا، ولذلك لما تنازعا وصار التحكيم وكُتِب: هذا ما عاهد عليه علي أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان، قال: لا تكتب أمير المؤمنين، لو بايعتُكَ على أنك أمير المؤمنين ما قاتلتك، ولكن اسمك واسمي فقط، ثم التفت إلى الكاتب وقال: اكتب اسمه قبل اسمي؛ لفضله وسابقته في الإسلام.

ولم يكن القتال بين علي ومعاوية قتالًا بين خليفة وخليفة أبدًا، ولكن القتال سببه أن عليًّا يريد أن يعزل معاوية، ومعاوية رافض للعزل حتى يقتل قتلة ابن عمه أو يُسلَّمون إليه، فلم يكن الموضوع الخلافة كما يُشاع[1].

ثم إن التغيرات التي طرأت على بنية المجتمع الإسلامي يومئذ مما يجب أن يؤخذ في الاعتبار، وأن يُنَوَّه بخطره في تسيير مجرى الأحداث في تلك الفترة، ولسنا نعني فحسب رخاء الحياة واستفاضة المال، بل إلى جوار هذا أن كثيرًا من النزعات القبلية القديمة قد عادت مرة أخرى إلى الصَّدارة، وأصبحت الزَّعامات العِرْقِيَّة تمثل أهل الشوكة الذين يوكل إليهم أمر الحَلِّ والعَقد، كان هذان السببان معًا ـ مع الاتفاق على أن إمامة المفضول في وجود الفاضل جائزة ـ مما دفع معاوية إلى التفكير في استخلاف ولده يزيد؛ لما يعرفه من أن بني أمية وعصبية أهل الشام لا يقبلون بتسلُّط عشيرة غيرهم عليهم؛ فآثر ـ رحمه الله ـ اجتماع الكلمة على تقديم الأحقّ.

وكان ابن خلدون أشهر من ألحَّ على دور العصبية والتحول الاجتماعي في تفسير كثير من وقائع تلك الفترة، ومن ذلك قوله: "ولما وقعت الفتنة بين علي ومعاوية وهي مقتضى العصبية كان طريقهم فيها الحق والاجتهاد، ولم يكونوا في محاربتهم لغرض دنيوي أو لإيثار باطل أو لاستشعار حِقْد كما قد يتوهَّمه ويَنْزع إليه مُلْحد، وإنما اختلف اجتهادهم في الحق وسفَّه كل واحد نظر صاحبه باجتهاده في الحق؛ فاقتتلوا عليه، وإن كان المُصيب عليًّا فلم يكن معاوية قائمًا فيها بقصد الباطل؛ إنما قصد الحق وأخطأ، والكل كانوا في مقصدهم على حق.

ثم اقتضت طبيعة المُلك الانفراد بالمجد واستئثار الواحد به. ولم يكن لمعاوية أن يدفع ذلك عن نفسه وقومه فهو أمر طبيعي ساقته العصبية بطبيعتها، واستَشْعره بنو أمية، ومن لم يكن على طريقة معاوية في اقتفاء الحق من أتباعهم فاعصوصبوا عليه واستماتوا دونه، ولو حملهم معاوية على غير تلك الطريقة وخالفهم في الانفراد بالأمر لوقع في افتراق الكلمة التي كان جمعها وتأليفها أهم عليه من أمر ليس وراءه كبير مخالفة.

وقد كان عمر بن عبد العزيز ﷺ يقول إذا رأى القاسم بن محمد بن أبي بكر: " لو كان لي من الأمر شيء لوليته الخلافة"، ولو أراد أن يعهد إليه لفعل؛ ولكنه كان يخشى من بني أمية أهل الحل والعقد لما ذكرناه؛ فلا يقدر أن يحوِّل الأمر عنهم لئلا تقع الفُرْقة وهذا كله إنما حمل

---

١. حقبة من التاريخ، عثمان بن محمد الخميس، مرجع سابق، ص١٨٥، ١٨٦.

عليه منازع الملك التي هي مقتضى العصبية، فالملك إذا حصل وفرضنا أن الواحد انفرد به وصرفه في مذاهب الحق ووجوهه لم يكن في ذلك نكير عليه، ولقد انفرد سليمان وأبوه داود بملك بني إسرائيل لما اقتضته طبيعة الملك فيهم من الانفراد به، وكانوا على ما علمت من النبوة والحق.

وكذلك عهد معاوية إلى يزيد خوفًا من افتراق الكلمة بما كانت بنو أمية لم يرضوا تسليم الأمر إلى من سواهم. فلو قد عهد إلى غيره اختلفوا عليه؛ مع أن ظنهم كان به صالحًا، ولا يرتاب أحد في ذلك، ولا يظن بمعاوية غيره، فلم يكن ليعهد إليه، وهو يعتقد ما كان عليه من الفسق، حاشا الله لمعاوية من ذلك"[1].

وأخيرًا.. فإن معالجة أحداث تلك الفترة ينبغي أن يتجاور فيها الشرع والتاريخ، فالرجال الذين صنعوها ليسوا فحسب رجال دولة وسياسة، بل هم صحابة النبي ﷺ، ونقلة تعاليم المِلّة والصدر الأول المُقْتدى بأعمالهم، والمنظور إليهم، ولا نُحيل عليهم الخطأ، بل ننزِّههم عن تنافس الدنيا، وسوء الطَّوِيَّة والقصد.

" فحقيق على المتديِّن - كما يقول إمام الحرمين - أن يَسْتَصْحب لهم ما كانوا عليه في دهر الرسول ﷺ فإن نُقِلَت هَناةٌ فليتدبَّر النقل وطريقه، فإن ضعُف ردَّه، وإن ظهر وكان آحادًا لم يقدَحْ فيما عُلِم تواترًا منه، وشهدت له النصوص، ثم ينبغي ألا يألوَ جهدًا في حمل كل ما ينقل على وجه الخير، ولا يكاد ذو دِين يعدم ذلك، فهذا هو الأصل المغني عن التفصيل والتطويل"[2].

ثالثًا. حول منجزات الأمويين الحضارية:

شهدت الحياة الإسلامية دفعة حضارية غير مسبوقة في العهد الأموي؛ فقد حققت هذه الدولة، "إنجازات كبرى في مجالات الفكر والعلم والأدب، وشهدت قفزات هائلة لم تتكرر في مجال الفتح ونشر الإسلام، وقدمت شخصيات فذَّة تركت آثارًا ضخمة في ميدان السياسة والحرب والإدارة، واستمرَّت تقود المسلمين آنذاك - على اختلاف أجناسهم وألوانهم وطموحاتهم - أكثر من تسعين عامًا في دولة واحدة، امتدت من حدود الصين إلى جنوبي فرنسا"[3].

ولقد كان حرص الأمويين على توكيد الهُوِيَّة العربية للدولة دافعًا لهم إلى تعريب الدواوين، وهذه خطوة حضارية وثقافية ضخمة لا يجحدها أشد مناوئي بني أمية وتاريخهم إعراضًا عن الحق، وعنها يقول د. عبد العزيز الدوري: "وكان لسياسة التعريب التي اتخذها الأمويون أثرها البالغ في نشر العربية؛ فقد بدأ عبد الملك بن مروان هذه السياسة، وشملت تعريب الدواوين، والقراطيس، وتعريب النقد وإصلاحه، وتناول تعريب النقد إلغاء آثار الصّور والكتابات، فَهْلويّة ويونانية، على النقود وإحلال كتابات عربية محلها، ولشكل النقود أثر في تعزيز العربية والإسلام.

---

١. مقدمة ابن خلدون، تحقيق: د. علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة، ط٣، ١٩٨١، ج٢، ص٦٠٣، ٦٠٤. وانظر: العواصم من القواصم، ابن العربي، مرجع سابق، ص٣٣٢: ٣٣٧.

٢. الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، أبو المعالي الجويني، تحقيق د. محمد يوسف موسى، وعلي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م، ص٤٣٣.

٣. الدولة الأموية المفترى عليها، د. حمدي شاهين، مرجع سابق، ص٥.

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل أعاد عبد الملك النظر في وزن النقود فجعل الدينار عشرين قيراطًا أو ٢٥٫٤ جم بدلًا من ٩٨٫٣ جم. ومثل هذا الإصلاح يتطلَّب أن تكون للدولة قوة اقتصادية كبيرة ليَثْبُت. وقد نجح الإصلاح الجديد، وكان له أثره في استقلال الخلافة اقتصاديًّا وفي ارتفاع شأن النقد العربي الإسلامي ليصبح عملة دولية في التجارة في الشرق والغرب.

ويهمنا في هذا المجال تعريب الدواوين المالية التي كانت تستَعْمل الفَهْلويّة في المشرق واليونانية مع القبطية في مصر والمغرب لتحتل العربية محلها، وتعريب الدواوين يعني إغناء العربية بمصطلحات جديدة، كما يعني دفع المُثقّفين من غير العرب إلى إتقان العربية للعمل في الدواوين، وبالتالي دخولهم في خط التعريب. وهكذا أصبحت العربية لغة الثقافة والإدارة بصورة شاملة للجميع في بلاد الخلافة"[١].

"ومن هذه الإنجازات الحضارية ما اتَّجه إلى ميدان العمارة التي افتتن بها بعض الخلفاء والولاة، فخلَّفوا لنا عديدًا من المساجد الخالدة كالمسجد الأموي، وعديدًا من المدن الباقية كالقيروان وتونس وغيرها، وعديدًا من القصور التي مازالت بعض آثارها ماثلة في بادية الشام.

وشارك الأمويون مشاركة نشطة في نهضة العلوم والمعارف في دولتهم، فدفعوا باللغة العربية إلى الأمام خطوات واسعة بالتقعيد لها والتعريب لغيرها، وأَثْروا الحركة الشِّعْرية في عصرهم إثراء واسعًا، كما اهتموا ـ على نحو مثير ـ بالترجمة إلى العربية ونقل العلوم التجريبية وتيسير النبوغ فيها أو المعرفة بها للعرب والمسلمين"[٢].

ولا مِرَاء لدى غالبية الباحثين والمؤرخين القُدامى والمُحدثين الشرقيين والغربيين أن المسلمين بعامة والأمويين بخاصة بفتحهم الأندلس وإنجازاتهم فيها قد حوَّلوها ـ من ظلام أوربا في العصور الوسطى ـ إلى كعبة علم ومنارة حضارة.

يقول د. محمد الرميحي: "ولو استَنْطَقْنا التاريخ؛ فإنه سيشهد بأن الأندلس لم تعرف نهضة عمرانية كالتي عرفتها في فترة الخلافة الأموية، فقد كان الناصر مولعًا بالبناء وفي عهده بُني أروع ما عرفت الأندلس من قصور ومساجد، ووصلت قرطبة إلى أَوْج جمالها وأناقتها وعمرانها حتى امتلأت بالقصور والحدائق المجمَّلة بالنافورات، ولم يقتصر البناء والتجميل على قرطبة؛ وإنما شمل الأندلس التي عاشت عصرها"[٣].

أيحقُّ بعد كل هذا التاريخ الزاهر وتلك الأمجاد والمفاخر أن تُختزل هذه الفترة في مقولة سطحية ركيكة متجنية مُفادها أن الأمويين قد ورثوا الإسلام ولم يؤمنوا به، فماذا إذن عن عثمان بن عفان ثالث الراشدين؟ ويزيد ومعاوية من قادة الفتح ببلاد الشام وعمر بن عبد العزيز خامس الراشدين وقبله الوليد بن عبد الملك فاتح الدنيا، ومن وصلت جيوشه إلى حدود لم تبلغها يد مسلمة فاتحة فيما بعد؟ وإذا كان في الأمويين مثل أبي سفيان الذي تأخَّر إسلامه وآمن بعد عناد ومطاولة،

---

١. التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي، د. عبد العزيز الدوري، مرجع سابق، ص٥٦.

٢. الدولة الأموية المفترى عليها، د. حمدي شاهين، مرجع سابق، ص٤٧١.

٣. إسبانيا أصوات وأصداء عربية، د. محمد الرميحي، كتاب العربي، ١٩٩٩م، ص١٠.

ففي بني هاشم مثلًا من تأخر إسلامه كالعباس ومن ثبت على كفره كأبي لهب وأبي طالب، وإذا كان هذا طابع إسلام بني أمية، فكيف كان إسلام العباسيين والعَلَويين ممن تحاملوا على الأمويين؟! تلك إذن جولة من جولات تاريخ المسلمين لها ما لها وعليها ما عليها، غير أن موازنة المآخذ والمحامد تُثْبت أنها جولة لا تقل عن غيرها فضلًا وأثرًا، إن لم تزد.

الخلاصة:

- لم يُكْتَب التاريخ الأموي بأقلام مؤرخين معاصرين لبني أمية، بل عامة تاريخهم الذي وصل إلينا مُدَوَّن في العصر العباسي وما بعده، وقد كان انتقاص الأسرة الأموية شغلًا لطائفة من الخلفاء العباسيين، وقد جاراهم بعض مؤرخيهم في أهوائهم تلك.
- ظهرت في المجتمع الإسلامي ـ في نحو منتصف القرن الأول من الهجرة ـ عناصر تُبْطِن من الأغراض والعقائد غير ما تُظْهِر، وعناصر أخرى لم تستكْثر من صُحْبة النبي ﷺ ولم تهذِّبها آدابه وسيرته، وهؤلاء غلبتهم قَبَلِيَّتهم القديمة على الأعراف الدينية المتبعة يومذاك.
- إن المتغيرات التي طرأت على المجتمع الإسلامي زمن الأمويين بدَّلت كثيرًا في مفهوم أهل الحل والعقد وأهل الشوكة، ومراعاة هذه المتغيرات يكفل لنا تفسير مشكلات ذلك العصر من مثل ولاية العهد ليزيد بن معاوية مع الجزم بأن غيره خير منه دينًا وسابقة في الإسلام.
- أبدى الأمويون حرصًا لافتًا على تأكيد عُروبة الدولة ممثلًا في تعريب الدواوين، وسك العملة، وتعريب نقوشها الفارسية أو الرومية، ولهم من رعاية العلم والدين، والإبداع في مجالات الحُكم والإدارة، وبَسْط اليد على دولة ترامت أطرافها من جنوبي فرنسا إلى حدود الصين، لهم من ذلك كله ما يكفل لهم أثرًا خالدًا في التاريخ الإسلامي بعامة.

الشبهة الخامسة والأربعون

الزعم أن الشافعي كان متعصبًا لقريش ممالئًا لبني أمية(*)

مضمون الشبهة:

يزعم بعض المغرضين أنَّ الشافعي ـ رحمه الله ـ كان معروفًا بالانحياز للقُرشيَّة، وأنه الفقيه الوحيد من فقهاء عصره الذي تعاون مع الأمويين مختارًا راضيًا خاصة بعد وفاة أستاذه الإمام مالك بن أنس، ويزعمون ـ جهلًا ـ أن الشافعي وَلِي للأمويين عملًا بنجران.

وجوه إبطال الشبهة:

١) إذا علمنا أن مولد الشافعي كان سنة ١٥٠هـ وانتهاء حكم الأمويين كان في سنة ١٣٢هـ؛ تساءلنا كيف يلي لهم عملًا بعد انتهاء حكمهم بنحو عقدين من الزمان؟!

٢) رُوي أنَّ الشافعي ولي بعض الأعمال للعباسيين فلو كان منحازًا لقوم لانحاز لهم.

٣) اتهام الشافعي بالانضمام للعلويين وهم خصوم العباسيين يؤكد عدم انحيازه للأسرة الحاكمة سواء

(*) الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية، نصر أبو زيد، دار سينا للنشر، مصر، ط١، ١٩٩٢م.

كانت أموية أو عباسية.

التفصيل:

أولا. مولد الشافعي بعد انتهاء حكم الأمويين بثمانية عشر عامًا!

وقد اتفقت الروايات على أن الشافعي ـ رحمه الله ـ ولد سنة ١٥٠هـ، أي: بعد انقراض ملك الأمويين وسقوط دولتهم سنة ١٣٢هـ بحوالي عقدين من الزمان، فكيف يلي للأمويين عملًا وهو الذي لم يشهد دولتهم وإنما سمع عنها كما سمع الناسُ أحداث من سبقوا وتاريخهم؟!

ثانيًا. ولاية الشافعي التي اتسمت بالعدل والقسط في عهد العباسيين:

يُروى أن الشافعي ولي ـ وليست الولاية محرمة على الفقهاء بل يكونون أصلح من غيرهم، إن عملوا بعلمهم ـ لوالي اليمن زمن العباسيين عملًا بنجران، وقام فيه بالعدل والقسط والأخذ على يد الظَّلَمَة من أهل السلطان فنالته محنة من جراء ذلك وأنجاه الله منها.

ويروي خبر هذه الولاية وملابساتها الشيخ أبو زهرة؛ فيقول: "ولما مات مالك ﷺ، وأحس الشافعي أنه نال من العلم أَشْطُرًا ـ وكان إلى ذلك الوقت فقيرًا ـ اتجهت نفسه إلى عمل يكتسب منه ما يدفع حاجته، ويمنع خصاصته، وصادف في ذلك الوقت أن قدم إلى الحجاز والي اليمن، فكلَّم بعض القرشيين والي الحجاز في أن يصحبوا الشافعي فأخذه ذلك الوالي معه. ويقول الشافعي في ذلك: ولم يكن عند أمي ما تعطيني ما أتحمَّل به، فرهنت دارًا فتحملت معه، فلما قدمنا عملت له على عمل.

وفي هذا العمل تبدو مواهب الشافعي وكفاءته وذكاؤه وعلمه ونبل نسبه، فيشيع ذكره عادلًا ممتازًا، ويتحدث الناس باسمه في بطاح مكة، ويبلغ الفقهاءَ والمحدثين الذين تلقى عنهم أو التقى بهم ذِكْرُه، فيختلفون إليه، ومنهم من يلومه على دخوله في العمل وينصح له بتركه.

سياسة الشافعي وعدله:

وتولى عملًا بنجران فأقام العدل ونشر لواءه، وكان الناس في نجران ـ كما هم في كل عصر، وفي كل بلد ـ يصانعون الوُلاة والقُضاة ويتملَّقونهم، ليجدوا عندهم سبيلًا إلى نفوسهم، ولكنهم وجدوا في الشافعي عدلًا لا سبيل إلى الاستيلاء على نفسه بالمصانعة والملق، ويقول هو في ذلك: وُلِّيتُ نجران وبها الحارث بن عبد المدان وموالي ثقيف، وكان الوالي إذا أتاهم صانعوه، فأرادوني على نحو ذلك، فلم يجدوا عندي.

أغلق الشافعي إذن باب المصانعة والملق؛ لكيلا يصل إلى نفسه أحد، وهو الباب الذي يلجُ منه صغار النفوس إلى كبارها، ليحوِّلوا نفوسهم عن مجرى العدل والحق، فالشافعي إذ أغلقه قد حصَّن نفسه من كل شر وظلم؛ ولذا صار كله للعدل، ولكن العدل دائمًا مَرْكب صعب لا يقوى عليه إلا أولو العزم من الرجال، وهم يتعرَّضون لخشونة الزمان وأذاه وكذلك كان الشافعي.

ثالثًا. اتهام الشافعي بالانضمام إلى العلويين خصوم العباسيين:

لقد نزل الشافعي باليمن، ومن أعمالها نجران، وبها والٍ ظلوم غشوم، فكان الشافعي يأخذ على

يديه، ويمنع مظالمه أن تصل إلى من تحت ولايته، وربما نال الشافعي من ذلك الوالي بما يملكه العلماء من سيف يحسنون استعماله، ويكثرون من إرهافه وهو النَّقد، فلعله كان ـ من باب الأخذ على يديه ـ يناله بنقده، ويسلُقُهُ بلسانه، فإذا ذلك الوالي يكيد له، بالدَّس والسعاية والوشاية، وكلٌّ ميسر لما خلق له.

كان العباسيون يعدُّون العلويين خصومهم الأقوياء؛ لأنهم يُدْلُون بمثل نسبهم، ولهم من رحم رسول الله ﷺ ما ليس لهم. فإذا كانت دولة العباسيين قامت على النسب، فأولئك يمتُّون بمثله وبرحم أقرب؛ ولذا كانوا إذا رأوا دعوة علوية قضوا عليها وهي في مهدها، ويقتلون في ذلك على الشبهة لا على الجزم واليقين؛ إذ يرون أن قتل بريء يستقيم به الأمر لهم، أولي من ترك متَّهم يجوز أن يُفْسد الأمن عليهم.

جاءهم الوالي الظالم من هذه الناحية الضعيفة في نفوسهم، واتَّهم الشافعي أنه مع العلوية، فأرسل إلى الرشيد أنّ تسعة من العلوية تحركوا، ثم قال في كتابه: إني أخاف أن يخرجوا وإنَّ هاهنا رجلًا من ولد شافع المطلبي لا أمر لي معه ولا نهي. وفي بعض الروايات أنه قال في الشافعي: يعمل بلسانه ما لا يقدر عليه المقاتل بسيفه، فأرسل الرشيد أن يحضر أولئك النفر التسعة من العلوية ومعهم الشافعي.

ويقول الرُّواة: إنه قتل التسعة، ونجا الشافعي بقوة حُجَّته، وشهادة محمد بن الحسن، أما قوة حجته فكانت بقوله للرشيد ـ وقد وجَّه إليه التهمة بين النطع والسيف ـ: يا أمير المؤمنين ما تقول في رجلين أحدهما يراني أخاه، والآخر يراني عبده، أيهما أحبُّ إلي؟ قال: الذي يراك أخاه، قال: فذاك أنت يا أمير المؤمنين، إنكم ولد العباس، وهم ولد علي، ونحن بنو عبد المطلب، فأنتم ولد العباس ترونا إخوتكم، وهم يروننا عبيدهم.

وأما شهادة محمد بن الحسن؛ فذلك لأن الشافعي استأنس لما رآه في مجلس الرشيد عند الاتهام، إذ إن العلم رَحِمٌ بين أهله، فذكر بعد أن ساق ما ساق أن له حظًّا من العلم والفقه، وأن القاضي محمد بن الحسن يعرف ذلك، فسأل الرشيد محمدًا، فقال: له من العلم حظ كبير، وليس الذي رُفِعَ عليه من شأنه، قال: فخذه إليك، حتى أنظر في أمره، وبهذا نجا"[1].

هذه هي القصة بتمامها، فما الذي يَشين فيها ويَعيب؟! إن هي إلا الأهواء وأمراض النفوس وسَقَمُ الفكر الذي ينبش عظام القبور ويفتش بين السطور، علّه يعثر على شبهة تمكنه من اختلاق فِرْية ينعق بها بين الناس كغراب لا يجد أنيسًا.

فلا علاقة للشافعي بالأمويين على الإطلاق ـ عكس ما تزعمه هذه الشبهة التي نناقشها ـ إذ لم يَعِشْ في عصرهم، وهو قد ولي عملًا زمن العباسيين، فقام فيه بالعدل والإنصاف والأمانة خير قيام، فما المشكلة في هذا؟!

الخلاصة:

- لقد ولد الشافعي سنة ١٥٠هـ باتفاق الآراء، أي بعد انقراض ملك الأمويين بنحو عقدين من الزمان، فكيف تكون له علاقة بالأمويين؟!! وكيف يتولى لهم عملًا وقد انتهى حكمهم؟!!

١. تاريخ المذاهب الإسلامية، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦م، ص٤٢٩: ٤٣١.

• نعم، تشهد المصادر التاريخية أن الشافعي تولى بعض الأعمال، ولكن ذلك كان في عهد العباسيين لا الأمويين، وقد قام بعمله بما توجبه عليه أمانة القيام به من عدل و إنصاف وإحقاق للحق دون أن يخاف في الله لومة لائم.

• حقد عليه بعض مناوئيه و حسَّاده، فألصقوا به إحدى التهم الرائجة في ذلك الوقت، وهي انضمامه للعلويين ضد العباسيين، وهي فرية استطاع الشافعي بقوة حجته أن ينجو منها.

• لعل في التناقض البيِّن بين القول بممالأة الشافعي لبني أمية، وبين اتهامه بالانضمام للعلويين - في هذا ما يؤكِّد عدم انحيازه لأسرة حاكمة أموية أو عباسية وكانت سياسته في العدل معروفة شهد له بها الجميع إلا قلة من الحاقدين، الذين لا يشهدون بالحق، ولا يرضيهم الحق.

الشبهة السادسة والأربعون

ادِّعاء أن بعض خلفاء المسلمين في العصر الفاطمي اتَّصفوا بالجنون والتوحُّش(*) ®

مضمون الشبهة:

يزعم بعض المدعين أن بعض ملوك المسلمين وحكامهم في العصر الفاطمي قد اتصفوا بالجنون والتوحش؛ ويمثلون لذلك بالخليفة الحاكم بأمر الله الفاطمي، وذكروا أنه كان رجلًا غليظ القلب، لا يعرف الرحمة، يضطَّهد المسيحيين ويعتدي على مقدساتهم.

وجها إبطال الشبهة:

١) الحاكم بأمر الله كان شخصية شاذة التفكير والسلوك؛ لذا لا يقاس عليه بقية حكام المسلمين.

٢) التاريخ يشهد بأن غير المسلمين كانوا من أسعد الناس في ظل الدولة الإسلامية مما لاقوه من العدل والتسامح في ظل الحكم الإسلامي عامة والعصر الفاطمي خاصة، وبهذا يشهد المنصفون من الغربيين أيضًا.

التفصيل:

أولا. الحاكم بأمر الله نموذج لا يقاس عليه:

تواتر الكلام لدى المؤرِّخين عن تقلُّب أحوال الحاكم بأمر الله واتخاذه قرارات متضاربة، وشذوذ تصرفاته، فضلًا عن ولعه الشديد بسفك الدماء؛ ويصور هذه الأحوال د. عبد الفتاح فتحي بقوله: "ولي الحاكم بأمر الله بعد وفاة والده العزيز، وكانت سِنُّه يومئذ حوالي إحدى عشرة سنة ونصف، وطبيعي ألا يكون الحاكم - في تلك السن المبكرة - قادرًا على الاضطلاع بمسئوليات الحكم في دولة متَّسعة الأرجاء كالدولة العُبيدية.

وقد كان الحسن بن عمار شيخ كتامة ذا مكانة بارزة أيام العزيز، وتولى إدارة الدولة للحاكم، الذي خلع عليه في الثالث من شوال سنة ٣٨٦هـ، ولقَّبه أمين الدولة، فصارت إليه مقاليد الأمور.

وقد أشار عليه أصحابه بالتخلُّص من الحاكم، لكنه

(*) الإسلام والغزو الفكري، محمد عبد المنعم خفاجي، وعبد العزيز شرف، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
® في **"تسامح الإسلام مع أهل العقائد الأخرى"** طالع: الشبهة الثامنة عشرة، من الجزء السادس (العقيدة الإسلامية وقضايا التوحيد). والشبهة الثانية، من الجزء السادس عشر (أصالة التشريع الإسلامي).

لم يعبأ بذلك استهانة به لصغر سنه، وفي الوقت ذاته، كان بَرْجَوان - الوصي عليه - يلازم الحاكم ويحرسه، ويمنعه الركوب والظهور من قصره، ويترّبص بابن عمار الدوائر؛ كي ينفرد بالوصاية على الحاكم من دونه، ويستمر الصراع بين الرجلين حتى ينتهي بعزل ابن عمار، ثم قتله وانفراد برجوان بالنفوذ... إلى أن يقول: وفجأة دبَّر الحاكم مع الخادم رَيْدان وبعض العبيد مؤامرة قتل برجوان، وتم تنفيذها في السادس عشر من ربيع الآخر سنة ٣٩٠هـ، وقد أحدث قتل برجوان غيلة هزة عنيفة في الدولة بين الأولياء والعوامّ على سواء، حتى اضطر الحاكم إلى جمع الناس وشرح ملابسات قتله برجوان، بل أصدر مرسومًا ضمَّنه أسباب ذلك، حتى هدأت الأحوال واستقرت البلاد.

ودخل الحاكم - بعد تخلُّصه من برجوان - مرحلة جديدة، انفرد خلالها بالحكم، وتخلَّص من الوصاية التي كانت مفروضة عليه، فإذا به وكأنما أُطلِق من عِقال، وفُكَّ من إسار، وإذا به يقوم بعدة إجراءات، ويصدر مجموعة من القرارت الغريبة التي هزَّت المجتمع هزًّا، وتحوَّل إلى وحش كاسر مُتعطش إلى الدماء، يسفكها بغزارة، ولا يكاد ينجو من سيفه البتَّار أحد من رجالات دولته المقرَّبين إليه، وانعكس ذلك - ولا شك - على الناس جميعًا بجميع فئاتهم وطبقاتهم، فكأنهم يعيشون في سجن كبير.

وقد حاول الباحثون تعليل هذه الظاهرة العجيبة - عهد الحاكم وأفعاله - وحاولوا تفهُّمه وتعليل تصرفاته، وتلمُّس الجوانب المضيئة خلال فترة حكمه، ورغم ذلك فإني أعتقد أننا لا نزال في حاجة لتضافر الجهود لدراسة نفسية هذا الرجل، وتحليلها على النحو المَرْضي.. وتمضي الأمور على هذا النحو إلى سنة ٤١١هـ حين يفاجأ الناس باختفاء الحاكم بأمر الله، وبعد فترة من البحث تبيَّن مقتله، وإن لم يتم العثور على جثَّته، لكن شواهد عديدة دلت على تلك النهاية المأساوية له، ويرجح الباحثون تآمر أخته ست الملك على قتله، مُسْدلة الستار على فترة من أكثر فترات ذلك العصر غموضًا وإثارة"[1].

ثانيًا. يشهد التاريخ أن غير المسلمين كانوا من أسعد الناس في ظل الدولة الإسلامية؛ لأنهم عوملوا بالعدل والإنصاف والتسامح:

الغالب على معاملة حُكَّام المسلمين رعيتهم من غير المسلمين - والنصارى على رأسهم - هو التسامح والإنصاف بل المجاملة في أحيان كثيرة، تلك هي القاعدة، والعكس هو الاستثناء الذي يؤكد القاعدة ولا يلغيها.

يقول مراد هوفمان: "يصعب على كثيرين من مراقبي الغرب تفهُّم المسلمين حين يزعمون أن الإسلام إنما هو دين السماحة المطلقة بلا منازع، ومع ذلك فإن هذا هو الحق كل الحق"[1].

ويقول د. خلف الجراد مترجم كتاب "الإسلام والمسيحية" على لسان لأليكسي جورافسكي: "والشيء الأكيد الثابت أن التساهل هو الذي كان سائدًا أو مسيطرًا في العالم الإسلامي، ولا سيما في مجال ممارسة الشعائر الدينية، وتطبيق القوانين الخاصة بمسائل

---

١. تاريخ مصر الحضاري والسياسي، د. عبد الفتاح فتحي، دار الهاني، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص٢١٥: ٢١٩.

١. الإسلام كبديل، مراد هوفمان، مؤسسة بافاريا، ط١، ١٩٩٣م، ص١١٥.

الأحوال الشخصية"[٢] .

ويثبت لنا الأستاذ فهمي هويدي بالأدلة الناطقة من التاريخ كيف حفظ المسلمون عهدهم لغير المسلمين، وكيف عاش غير المسلمين في حرية وأمن وسلام، موفورة لهم جميع الحقوق في كنف الدولة الإسلامية، على عكس ما يحدث مع الأقليات المسلمة من اضطهاد وتعذيب وصل إلى حد الإبادة الجماعية، كما حدث في الأندلس وما حدث للمسلمين في روسيا الشيوعية، وما يحدث حاليًّا للمسلمين في كل مكان من مآسي الاستئصال والإبادة، يقول: "ما حكم المسلمون بلدًا إلا وأبقوا على ما فيه من ديانات وملل، وما حكم غير المسلمين بلدًا إلا وألغوا كل اعتقاد آخر، ولم يبقوا فيه إلا على دينهم أو مذهبهم، تلك شهادة ينطق بها سجل علاقات المسلمين بغيرهم على مدار التاريخ.

ذلك أن اعتزاز الإسلام بالإنسان كمخلوق مهما كان اعتقاده ولونه وجنسه، ثم إيمان المسلمين بالسابقين من الأنبياء، وبشرعية وجود أصحاب الديانات الأخرى، الذين اعتبرهم القرآن الكريم "أهل كتاب" لهم مكانهم في المجتمع الإسلامي، هذه العناصر في مجموعها هي التي أفسحت المجال لبقاء واستمرار تلك الجماعات غير المسلمة وسط مجتمعات المسلمين عبر ذلك التاريخ الطويل، وهي التي أفرزت في النهاية ما قد نسميه الآن قضية "حقوق الأقليات غير المسلمة".

وبالمقابل فإن أوربا المسيحية ـ ونحن هنا نتحدث عن التاريخ ـ اختصرت الطريق من بدايته، وكان رفض اعتراف الكنيسة بنبوة محمد ﷺ، وبتعاليمه، وهي القضية التي لم تُحسَم في الفاتيكان إلى الآن. كان هذا الموقف هو الأساس الذي بنت عليه أوربا المسيحية موقفها في عدم الاعتراف بشرعية وجود المسلمين.

وكان من نتيجة هذا الموقف أن أوربا المسيحية لم تسمح باستمرار وجود المسلمين فيها، وما جرى في الأندلس وصقلية خير شاهد على ذلك، فقد كانت الخيارات التي وُضعت أمام المسلمين في هذين البلدين، كانت في حقيقة الأمر ثلاثة: القتل أو التنصير أو الطرد؛ أي أنها كانت درجات في اقتلاع الجذور وإلغاء كيان الأقلية المسلمة، وهذا ما حدث بالفعل وأدى في النهاية إلى اختفاء الإسلام تمامًا من الأندلس وصقلِّية® .

يروي الأمير شكيب أرسلان في مقال بعنوان "التعصب الأوربي أم التعصب الإسلامي" أن أحد الوزراء العثمانيين كان مرة في أحد المجالس، في جدال مع بعض رجال دولة أوربا فيما يتعلق بهذا الموضوع، فقال لهم الوزير العثماني: إننا نحن المسلمين من تُرْك وعرب وغيرهم، مهما بلغ بنا التعصب في الدين فلا يصل بنا إلى درجة استئصال شَأْفَة أعدائنا، ولو كنا قادرين على استئصالهم.

ولقد مرت بنا قرون وأدوار كنا قادرين فيها على ألا نبقي بين أظهرنا إلا من أقر بالشهادتين، وأن نجعل بلداننا كلها صافية للإسلام، فما هجس في ضمائرنا خاطر كهذا الخاطر أصلًا، وكان إذا خطر هذا ببال أحد من ملوكنا ـ كما وقع للسلطان سليم الأول العثماني ـ تقوم في وجهه الملة؛ مثل زنبيلي علي أفندي شيخ

---

٢. سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢١٥، ١٩٩٦م، ص١٨٥.

® في "نماذج تاريخية من التنكيل بالمسلمين" طالع: الوجه الخامس، من الشبهة الحادية عشرة، من الجزء الثالث (التاريخ الإسلامي١).

الإسلام، ويقول له بلا محاباة: ليس لك على النصارى واليهود إلا الجزية، وليس لك أن تزعجهم عن أوطانهم، فيرجع السلطان عن عزمه امتثالًا للشرع الشريف؛ فبقي بين أظهرنا حتى أبعد القرى وأصغرها نصارى ويهود وصابئة وسامرة ومجوس، وكلهم كانوا وافرين لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين.

هذا عن المسلمين، أما معاشر الأوربيين فلم يطيقوا أن يبقى بين أظهرهم مسلم واحد واشترطوا عليه إذا أراد البقاء بينهم أن يتنصر. ولقد كان في إسبانيا ملايين وملايين من المسلمين، وكان في جنوبي فرنسا وفي شمالي إيطاليا وفي جنوبها مئات ألوف منهم، ولبثوا في هاتيك الأوطان أَعْصُرًا مديدة، وما زالوا يستأصلون منهم حتى لم يبق في جميع هذه البلدان شخص واحد يدين بالإسلام. ولقد طفت بلاد إسبانيا كلها فلم أعثر فيها على قبر واحد يعرف أنه قبر مسلم".

وتاريخيًّا، فإن هذا الموقف الرافض للتعايش مع الأديان الأخرى لم يكن مقصورًا على المسلمين وحدهم، ولكنه أصاب غير المسلمين أيضًا، ومما يذكره المطران ستيفن نيل أن شارلمان أمر بذبح ٤٥٠٠ من الساكسون في يوم واحد؛ لأنهم لم يُقْبِلوا على اعتناق الدين المسيحي. وكان من القوانين التي أصدرها: كل ساكسوني لا يعتنق المسيحية أو يحاول التهرب أو الرفض، فإنه يقتل، ويضيف المطران أنه في سبيل توحيد مملكته النصرانية اعتمد الإمبراطور ليو الثالث طريقة تنصير اليهود بالقوة"[1].

ويعدِّد الأستاذ فهمي هويدي المزايا التي بلغها غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، خصوصًا أهل الكتاب، ويستشهد بشهادات المؤرخين غير المسلمين التي وصلت إلى حدِّ قول أحدهم عن توسع استخدام الدولة الإسلامية للنصارى في الوظائف المختلفة: وكأن النصارى هم الذين يحكمون المسلمين في بلاد الإسلام.

وترسم شهادات التاريخ الموثقة صورة واضحة المعالم بيِّنة القَسَمات عن الوظائف التي ترقَّى إليها أهل الكتاب في مختلف مواقع المسئولية في المجتمع الإسلامي، وفيما يلي نسوق طرقًا منها:

روى الخطيب البغدادي عن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قاتل معه قوم من اليهود في بعض حروبه، فأسهم لهم مع المسلمين. وعندما أجاز الإمام الشافعي اشتراك أهل الذمة في جيوش المسلمين، استدل بأن الرسول ﷺ استعان في غزوة خيبر بعدد من يهود بني قينقاع، واستعان في غزوة حنين بصفوان بن أمية وهو مشرك. وذكر البلاذري أن أبا زيد الطائي - الشاعر النصراني - حارب إلى جانب المسلمين ضد الفرس في وقعة الجسر، على عهد عمر ﷺ، وكان الطائي قد أتى من الحيرة في بعض أموره، وخرج مع المسلمين حمية بهم، وقتالًا إلى جانبهم.

وعندما لاحظ آدم ميتز كثرة العمال والمتصرفين غير المسلمين في الدولة الإسلامية في عصورها المبكرة، كان تعليقه هو " كأن النصارى هم الذين يحكمون المسلمين في بلاد الإسلام"؟

ففي العهد الأموي أسند معاوية بن أبي سفيان الإدارة المالية في الدولة لأسرة مسيحية توارث أبناؤها الوظائف لمدة قرن من الزمان بعد الفتح الإسلامي، ومن أفرادها القديس والمؤرخ يوحنا الدمشقي المعاصر

---

١. مواطنون لا ذميون، فهمي هويدي، دار الشروق، القاهرة، ط٤، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ص٦٠: ٦٣ بتصرف.

لمعاوية ولولده يزيد، كما أسند معاوية إلى طبيبه ابن آثال جباية خراج حمص، وهي وظيفة مالية لم يسبق لنصراني قبله أن وصل إليها، وكان سرجون كاتبًا مسيحيًّا لمعاوية.

وكتب البلاذري: أنه لما نقلت الدواوين إلى العربية في عهد عبد الملك بن مروان قال سرجون لأبناء ملته: اطلبوا المعيشة من غير هذه الصنعة فقد قطعها الله عنكم!

وكان عبد الملك بن مروان قد اختار عالمًا مسيحيًّا من مدينة الرها يدعى أثناسيوس مؤدبًا لأخيه عبد العزيز. ورافق أثناسيوس هذا تلميذه إلى مصر، عندما عُين واليًا عليها. وهناك جمع ثروة طائلة؛ حتى قيل: إنه امتلك أربعة آلاف من العبيد، كما ملك كثيرًا من الدور والبساتين، وكان الذهب والفضة عنده كأنها الحصى، وكان أولاده يأخذون من كل جندي دينارًا عندما يتسلم راتبه، وقد بلغ أثناسيوس مرتبة الرئاسة في دواوين الإسكندرية، وكان يُنعت في المكاتبات الرسمية "بالكاتب الأفخم"، وكان بديوانه عشرون كاتبًا، ثم زادوا إلى أربعة وأربعين، حتى شغل أثناسيوس منصب "متولِّي الخراج" عند الخليفة عبد العزيز.

وكان في خدمة الخليفة المعتصم أخوان مسيحيان بلغا منزلة سامية عند أمير المؤمنين؛ أحدهما يُدْعى سلمويه، ويظهر أنه كان يشغل منصب قريب أشبه بمنصب الوزير في العصر الحديث، وكانت الوثائق الملكية لا تتخذ صفة التنفيذ إلا بعد توقيعه عليها، على حين عهد إلى أخيه إبراهيم بحفظ خاتم الخليفة، كما عهد إليه بخزانة بيوت الأموال في البلاد، وكان المنتظر من طبيعة هذه الأموال وتصريفها أن يوكل أمر الإشراف عليها إلى رجل من المسلمين.

وفي عهد المعتضد، كان عمر بن يوسف والي الأنبار مسيحيًّا، وعهد الموفق ـ وكان صاحب السلطان المطلق في عهد أخيه المعتضد ـ بأمر تنظيم الجيش إلى مسيحي يُدْعى إسرائيل، واتخذ ابنه المعتضد نصرانيًّا آخر كاتبًا له، وهو ملك ابن الوليد، وفي عصر متأخر تولى في أيام المقتدر نصراني آخر أَمْرَ ديوان الجيش.

"كذلك كان نصر بن هارون مسيحيًّا، وكان كبير وزراء عضد الدولة البويهي الذي حكم العراق جنوبي فارس، وقد ظلت دواوين الحكومة، وخاصة ديوان الخراج فترة طويلة مكتظة بالمسيحيين والفرس، وظلت الحال في مصر على هذا النحو حتى زمن متأخر جدًّا، حيث كان السواد الأعظم من المسيحيين يحتكرون أمثال هذه المناصب احتكارًا يكاد يكون تامًّا".

".. وكان إبراهيم بن هلال من الصَّابِئة[1] قد بلغ أرفع مناصب الدولة في العهد العباسي وتقلد الأعمال الجليلة، وكانت بينه وبين زعماء الأدب والعلم من المسلمين صلات حسنة، وصداقات وشيجة؛ حتى إنه لما مات رثاه الشريف الرضي شيخ الهاشميين العلويين ونقيبهم بقصيدته الدالية التي يقول فيها:

أَعَلِمتَ مَن حَمَلوا عَلى الأَعوادِ؟!

أَرَأَيتَ كَيفَ خَبا ضِياءُ النادي؟

ما كُنتُ أَعلَمُ قَبلَ حَطِّكَ في الثَرى

أَنَّ الثَرى يَعلو عَلى الأَطوادِ!

ويوضح السير توماس أرنولد أن إقصاء الذميين عن

١. الصَّابئة: هم قوم من المجوس لهم ديانة خاصة.

الوظاف الحكومية غالبًا ما كان يرجع بوجه عام إما إلى سخط شائع أثاره السلوك الخشن المتعجرف، الذي يسلكه الموظفون المسيحيون، أو إلى ثورات من التعصب حملت الحكومة على القيام بأعمال من التعسف، تتنافى مع الروح العامة التي ظهر بها الحكم الإسلامي، ولكنَّ مصير هذه الأعمال التعسفية قد آل إلى الزوال في أسرع وقت".

وجدير بالذكر هنا أن تزايد نفوذ غير المسلمين في مواقع القيادة والتأثير في مجتمعات المسلمين، لم يمر دون رد فعل من جانب بعض المسلمين، ففي عهد الخليفة الفاطمي العزيز بالله زاد نفوذ النصارى في بلاط الخليفة، الذي كان أصهاره من المسيحيين، فأرستس الذي عين بطريركًا لبيت المقدس كان شقيقًا لزوجة مسيحية للعزيز، وقد عين شقيقه أرمانيوس مطرانًا على مصر، وكان لها نفوذ وحساب عند الخليفة، الأمر الذي دعا الشاعر الحسن بن بشر الدمشقي إلى القول في أبيات شهيرة:

تَنَصَّرْ فالتَّنَصُّر دِينُ حَقٍّ
عليه زمانُنا هذا يَدلُّ
وقُلْ بثلاثةٍ عَزُّوا وجلُّوا
وعَطِّلْ ما سِواهم فَهْو عُطْلُ
فَيَعْقُوبُ الوزير أبٌ وهذا الـ
ـعزيز ابنٌ وروح القُدْس فَضْلُ

ثم إن هذا الخليفة ـ العزيز بالله ـ استوزر بعد ذلك عيسى بن نسطورس النصراني، واستناب بالشام يهوديًّا اسمه منشا، فاعتز بهما النصارى واليهود، وآذوا المسلمين، فكتب أهل مصر رقعة وجعلوها في يد صورة، وأقعدوا الصورة في طريق العزيز والرقعة بيدها، وفيها: بالذي أعز اليهود بمنشا، والنصارى بعيسى بن نسطورس، وأذل المسلمين بك، إلا كشفت ظلامتي؟! فلما رآها العزيز علم ما أراد، فقبض على الرجلين وصادرهما".

وفي مرحلة تالية، على عهد الخليفة الفاطمي الظاهر ـ ولي الوزارة بالقاهرة أبو نصر صدقة بن يوسف الفلاحي، وكان يهوديًّا ثم أسلم، وكان يدير الدولة معه أبو سعد التستري اليهودي؛ ولذلك قال الشاعر المصري الحسن بن خاقان:

يَهُودُ هذا الزمانِ قد بَلَغُوا
غايةَ آمالِهِم وقَدْ مَلَكُوا
العِزُّ فيهم والمالُ عندهمو
ومنهم المُسْتَشارُ والمَلِكُ
يا أَهْلَ مِصْرَ إنِّي قد نَصَحْتُ لَكُم
تَهَوَّدُوا قد تَهَوَّدَ الفَلَكُ

هل لا يزال هناك محل ـ بعد ـ للتساؤل عما إذا كان غير المسلمين تمتعوا بالجنسية أو حق المواطنة في المجتمع الإسلامي؟! ألا تنطق هذه الشهادات بأنهم، بوجه عام، لم يكونوا مواطنين فقط، بل كانوا مواطنين متميزين، حسدهم المسلمون في بعض الأحيان على ما تمتعوا به من سلطان ونفوذ وثراء، حتى شكا البعض في الأغلبية المسلمة من اضطهاد النافذين من الأقلية غير المسلمة لهم[1]!!

وكانت محصلة هذا كله ـ كما يشهد العالم الألماني

---

١. مواطنون لا ذميون، فهمي هويدي، مرجع سابق، ص٦٩: ٧٢ بتصرف.

الشهير آدم ميتز - أن صار "أكبر فرق بين الإمبراطورية الإسلامية، وبين أوربا التي كانت كلها على المسيحية في العصور الوسطى، يتمثل في وجود عدد هائل من أهل الديانات الأخرى بين المسلمين".

ثم يضيف قائلًا: "إن أهل الذمة استندوا إلى ما كان بينهم وبين المسلمين من عهود، وما مُنحوه من حقوق، فلم يرضوا بالاندماج في المسلمين، وقد حرص اليهود والنصارى على أن تظل دار الإسلام غير تامَّة التكوين؛ حتى إن المسلمين ظلوا دائمًا يُعدُّون في البلاد المفتوحة أنهم أجانب منتصرون، لا أهل وطن".

وليس أدل على ذلك الاستقلال المبني على الاحترام، من أن قبط مصر - مثلًا - لم يستخدموا اللغة العربية إلا في أواخر القرن الرابع الهجري؛ أي أنهم ظلوا حوالي ٣٥٠ عامًا بعد الفتح الإسلامي يتكلمون اللغة القبطية.

ويذهب ميتز إلى أن " وجود النصارى بين المسلمين كان سببًا لظهور مبادئ التسامح التي ينادي بها المصلحون المحدثون، وكانت الحاجة إلى المعيشة المشتركة وما ينبغي أن يكون فيها من وفاق، نوعًا من التسامح الذي لم يكن معروفًا في أوربا في العصور الوسطى، ومظهر هذا التسامح نشوء علم مقارنة الأديان؛ أي دراسة الملل والنحل على اختلافها، والإقبال على هذا العلم بشغف عظيم".

غير أن ما ينبغي أن يستوقفنا في هذا السياق حقًّا هو تلك الشهادة التي سجلها الأستاذ أدمون رباط في بحثه المهم "المسيحيون في الشرق قبل الإسلام"، وفيها يقول: "إنه للمرة الأولى في التاريخ انطلقت دولة هي دينية في مبدئها، ودينية في سبب وجودها، ودينية في هدفها، ألا وهو نشر الإسلام عن طريق الجهاد بأشكاله المختلفة؛ من عسكرية وتبشيرية، إلى الإقرار في الوقت ذاته بأن من حق الشعوب الخاضعة لسلطانها أن تحافظ على معتقداتها وتقاليدها وطراز حياتها، وذلك في زمن كان يقضي المبدأ السائد بإكراه الرعايا على اعتناق دين ملوكهم، بل حتى على الانتماء إلى الشكل الخاص الذي يرتديه هذا الدين، كما كان الأمر عليه في المملكتين اللتين كان يتألَّف منهما العالم القديم، وهو المبدأ السياسي المعروف بصيغته اللاتينية ***ejus reqio, cujus religio***؛ أي: لكل مملكة دينها، مما يؤدي لأن يصبح الشعب على دين الملك، هذه القاعدة التي لم تندثر في البلاد الغربية إلا بفضل الثورة الأميريكية والثورة الفرنسية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

وكان لا بد إذن لهذه السياسة الإسلامية، النابعة من القرآن أن تنتج عنها نتيجتان حاسمتان ما زالت آثارهما ماثلة في الشعوب العربية، وهما: قيام الطوائف المسيحية على أساس النظام الطائفي من جهة، ودخول سكان الأقطار التي فتحها العرب في دين الإسلام من جهة أخرى.

فتلك الجماهير الكثيفة، التي تشكل أغلبية أهالي سوريا ومصر والعراق، إنما كانت تدين بالمسيحية، وقد اعتنقت الإسلام أفواجًا متلاحقة، منذ القرن الأول من الهجرة، بمحض حريتها، في حين أن من بقي من هؤلاء النصارى، موزعين إلى طوائفهم المعروفة بتسمياتها المختلفة، إنما هم شهود عدل عبر التاريخ، ليس على سماحة الإسلام - وهو تعبير لا يفي بالواقع؛ لأن

وجودهم كأهل ذمة في الماضي، إنما كان مبنيًّا على قاعدة شرعية وليس على شعور - من طبيعته أن يتضاعف أو أن يضعف - وإنما على إنسانية هذا الدين العربي الذي جاء في القرآن، وهو الدين الذي أقر لغير المسلمين، بحقوقهم الفردية والجماعية الكاملة"[١].

وينقل د. القرضاوي عن ترتون في كتابه "أهل الذمة في الإسلام" قوله: "كان سلوك الحُكَّام المسلمين في الغالب أحسن من القانون المفروض عليهم تنفيذه على الذميين، وليس أدلّ على ذلك من كثرة استحداث الكنائس وبيوت العبادة في المدن العربية الخالصة، ولم تخلُ دواوين الدولة قط من العمال النصارى واليهود، بل إنهم كانوا يتولون في بعض الأحيان أرفع المناصب وأخطرها فاكتنزوا الثروات الضخمة، وتكاثرت لديهم الأموال الطائلة، كما اعتاد المسلمون المساهمة في الأعياد المسيحية"[٢].

بل إنه يزيد الأمر دِقَّة ووضوحًا فيقول: "إن كثيرًا من ظُلَّام الحُكَّام كان يرفق بأهل الذِّمَّة رعاية لذمَّتهم، على حين كان يقسو على أهل ملَّته من المسلمين ويَحِيف عليهم، حتى وجدنا الشيخ الدردير علَّامة المالكية، وشيخ علماء عصره في مصر يذكر عن أمراء زمانه أنهم أعزُّوا أهل الذمة، ورفعوهم على المسلمين؛ حتى يقول: ويا ليت المسلمين عندهم كمِعْشار أهل الذمة، وترى المسلمين كثيرًا ما يقولون: ليت الأمراء يضربون علينا الجزية كالنصارى واليهود، ويتركوننا بعد ذلك كما تركوهم"[٣] ®.

هذا بخصوص سلوك حُكام المسلمين بوجه عام تجاه أهل الذمة، أمَّا سلوك حكام الفاطميين - ومنهم الحاكم بأمر الله - خاصَّة، فيصفه د. حسن علي بقوله: "وحين قامت الدولة الفاطمية في مصر (٣٥٨: ٥٦٧هـ) وجدنا أهل الذِّمة يشغلون معظم المناصب والمراكز المهمة في الدولة؛ حتى إن هذا العصر يعد بحقٍّ العصر الذهبي لأهل الذمة، إذ تمتَّع النصارى واليهود بالهدوء والاستقرار، فضلًا عن النفوذ والأموال والمناصب المختلفة، إذ شغل أهل الذمة الكثير من المناصب، فكان منهم الوزراء، والكُتَّاب، وعُمَّال الدواوين، وحُكَّام الأقاليم، وخُدَّام القصر، وعُمَّال الخَرَاج.. وغير ذلك من الوظائف"[٤].

وتزيد د. نريمان عبد الكريم الأمر تفصيلًا فتقول: "وفي معرض العصر الفاطمي، والذي بلغ التسامح فيه أقصاه تجاه أهل الذمة، فمع زيادة سطْوتهم واشتطاطهم، وجدنا الخلفاء الفاطميين يحدُّون من سلطانهم، فقام الخليفة الحاكم بأمر الله بمراقبة أهل الذمة من خلال واجبات الحِسْبَة، كما عاد إلى الشروط العُمَرِيَّة - تقصد العهدة العُمَرِيَّة التي منحها الفاروق عمر بن الخطاب ﷺ لأهل الذمة التي تضمَّنت الحقوق

١. المرجع السابق، ص٦٤: ٦٦ بتصرف يسير.

٢. غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، د. يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣، ١٩٩٢م، ص٦٠.

٣. المرجع السابق، ص٧١.

® في **"شهادات المستشرقين بسماحة الإسلام"** طالع: الوجه الرابع، من الشبهة الحادية عشرة، من الجزء الثالث (التاريخ الإسلامي١). وفي **"شهادات أهل الذمة على تسامح المسلمين"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة السادسة عشرة، من الجزء السادس عشر (أصالة التشريع الإسلامي).

٤. أهل الذمة في المجتمع الإسلامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، سلسلة دراسات إسلامية، القاهرة، د. ت، ص١٢٠.

والواجبات ـ وبغضِّ النظر عما اتسمت به شخصية الحاكم، وفترة حُكْمه بشكل عام من اضطراب وتقلُّب، فإن تصرُّفاته تجاه أهل الذمة كانت محكومة بأسباب؛ منها: اشتداد بأس أهل الذمة على المسلمين منذ أن تمكَّنوا من الدولة أيام العزيز، وسيطرتهم البالغة على النواحي كافة.

وبدأ الحاكم بأمر الله في إصدار أوامره الخاصة بتمييز أهل الذمة عن المسلمين بملابس خاصة، ومع ذلك فقد رجع الحاكم في آخر سِنِي حُكْمه عما زاده على الشروط العمريَّة، واكتفى من أهل الذمة بلبس الزنار، ومما لا شك فيه أن أهل الذمة قد عُوملوا معاملة طيبة خِلال العصر الفاطمي، فأشارت وثائق الجنيزة إلى احتفاظ اليهود بحقوقهم المدنية كاملة، وحتى القيود التي ارتبطت بملابس اليهود وخاصة النساء، فقد ذكرت الوثائق أن ملابس اليهوديات كانت مماثلة للمسلمات، ولا يوجد أي تحديد في ارتداء لون معين، بل أكثر من ذلك أن الخلفاء كانوا يوزِّعون على موظَّفيهم من الذِّمِّيِّين وزوجاتهم بعض الملابس الأنيقة"[١].

وهكذا فإنه لا يجوز الإجمال وإطلاق الأحكام على عواهنها دون تدقيق واحتراز، فهذه حال الذِّمِّيِّين عامة والنصارى خاصة في عموم تاريخ المسلمين، وخصوصًا تاريخ الفاطميين وعلى وجه الخصوص عهد الحاكم بأمر الله.

الخلاصة:

- اتهام بعضِ المؤرخين والباحثين بعضَ حُكَّام المسلمين ـ وبخاصة الحاكم بأمر الله الفاطمي ـ بالتوحش والجنون وغلظة القلب، وهو اتهام غير صحيح ولا يجوز تعميمه على جميع حكام العصر الفاطمي، ولا يجوز رميهم جميعًا بأنهم كانوا شديدي القسوة في حق رعيتهم من أهل الذمة، كثيري الاعتداء على مقدساتهم.

- والمطالع لنصوص القرآن والسنة وواقع المسلمين يجد الأمر على غير ما زعموا في الغالب؛ فقد حض القرآن على الإحسان للمخالفين ـ خاصة في العقيدة ـ فقال ﷻ: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ (المائدة: ٨)، وقال ﷻ: ﴿ لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَـٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَـٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ ﴾ (الممتحنة)، وشدَّد الرسول ﷺ على حفظ ذمته في أهل الذمة من اليهود والنصارى، ومَنْ أُجري مجراهم كالصابئة والمجوس، وتهدَّد من جار في حقهم بالخصومة والمُحاجَّة.

- وعلى هذا سار المسلمون في علاقتهم بغيرهم فحفظوا ذمة الله ورسوله فيهم، وقد نال هؤلاء في كثير من العصور درجات عالية من الغنى والجاه والسُّلْطة، خصوصًا في العصر الفاطمي، أمّا ما وقع من استثناء لهذه القاعدة فقد ارتكبه حُكَّام جائرون بطبعهم في حق المسلمين قبل غير المسلمين.

- تواترت آراء المؤرخين حول تقلُّب أحوال الحاكم بأمر الله و غرابة تصرفاته وولعه الشديد بالدماء.

- إن أهل الذمة لم يشهدوا تسامحًا معهم كما شهدوه في ظل حكم المسلمين، و كان التسامح معهم هو

---

١. معاملة غير المسلمين في الدولة الإسلامية، د. نريمان عبد الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٦م، ص٦٦: ٦٨.

القاعدة التي سار عليها حكام المسلمين إلا في حالات نادرة لا يستنتج منها حكم عام.

- شهد مؤرخو النصارى ومنهم ترتون في كتابه "أهل الذمة في الإسلام" بالإنصاف والعدل والتسامح وغيرها من الصفات الإيجابية التي تعامل بها حكام المسلمين مع أهل الذمة من اليهود والنصارى.

الشبهة السابعة والأربعون

الزعم أن الحروب الصليبية قامت بسبب غلظة المسلمين ولم تكن بوازع ديني(*)

مضمون الشبهة:

يزعم بعض المشككين أن الحروب الصليبية لم تكن دينية وإنما قامت بسبب غلظة المسلمين وقسوتهم المعهودة والتي ولَّدت ردَّ فعل مضاد على الصعيد الآخر ارتأى أن مِنَ العار أن يسيطر هؤلاء الهمج المتأخرون على الأماكن المقدسة في فلسطين؛ ولذا وجبت محاربتهم. ويهدفون من وراء ذلك إلى التشكيك في تاريخ المسلمين وعدالة حكامهم والترويج لمشروعية الحملات الصليبية ونبل مقصدها.

وجها إبطال الشبهة:

١) الحملات الصليبية انطلقت من عقيدة عدائية تاريخية ممتدة منذ ظهور الإسلام حتى اليوم، وستظل ما دام في القوى الغربية النصرانية من يضمر للإسلام كيدًا وحقدًا.

ولقد كان الدافع وراء هذه الحروب ـ دائمًا ـ دينيًا في المقام الأول، وإن طَفَتْ على سطح الأحداث دوافع أخرى.

٢) لقد أحسن المسلمون معاملة غيرهم على مرِّ الزمن، وإن تخلل هذه الفترة حالات فردية مغايرة إلا أن الطابع العام والسائد كان حسن المعاملة، حتى شهد المنصفون الغربيون بهذا التسامح وتلك المعاملة الحسنة.

التفصيل:

أولا. لقد انطلقت الحملات الصليبية من عقيدة عدائية تاريخية بدافع ديني في المقام الأول:

الحروب الصليبية ـ تاريخيًّا ـ هي تلك الحملات الثمانية التي داهم بها الغربُ الأوربي الشرقَ الإسلامي خلال القرنين السادس والسابع الهجريين، الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين، وجاءت رافعة شعار الصليب؛ ومبتغية ـ كما ادّعى مثيروها ـ تخليص الأماكن المقدسة في الشرق من أيدي الكفار، يعنون المسلمين[1]!

ومبدأ الأمر أن السلاجقة التُّرك المسلمين قد هزموا الروم البيزنطيين في موقعة ملاذكرد سنة ٤٦٣هـ هزيمة ساحقة وأَسَرُوا إمبراطورهم رومانوس الرابع، وضغطوا عليهم جهة الغرب في آسيا الصغرى، فاستصرخ هؤلاء البابوية في روما، فأطلق البابا أوربان الثاني في مَجْمَع كليرمونت دعوته لبدء الحملات الصليبية

(*) هذا هو الحق: رد على مفتريات كاهن الكنيسة، ابن الخطيب، مرجع سابق. الإسلام والغزو الفكري، محمد عبد المنعم خفاجي، عبد العزيز شرف، مرجع سابق.

١. العدوان الصليبي على الشرق الإسلامي في العصور الوسطى، د. جمال فوزي، دار الهاني، القاهرة، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م، ص٥ بتصرف يسير.

نحو الشرق في ٢٧ نوفمبر ١٠٩٥م ـ ٤٨٩هـ.

وبناء على هذه الدعوة انطلقت ثماني حملات مشهورة جهة الشرق؛ الأولى والثانية والثالثة والسادسة ناحية بلاد الشام، والرابعة اتجهت نحو الشرق الإسلامي أوَّلًا، ثم نتيجة خلافات بين قادتها تحوَّلت وهي في عرض البحر نحو القسطنطينية، عاصمة البيزنطيين حيث الكنيسة الشرقية الأرثوذكسية، وبينها وبين الكنيسة البابوية الكاثوليكية الغربية خلاف كبير، وعندما أدركوا أن مصر تُمَثِّل ركيزة للدفاع الإسلامي، تُحطِّم جهودهم ببلاد الشام، وجَّهوا نحوها الحملتين الخامسة والسابعة، وقد قاد الأخيرة لويس التاسع ملك فرنسا الذي أُسر في النهاية وحُبس بدار ابن لقمان بالمنصورة، وأُطلق سراحه بعد ذلك بعد أن تعهد بعدم القيام بحملة جديدة، لكنه ما إن عاد إلى دياره حتى قاد حملة جديدة ثامنة ـ وأخيرة ـ اتجه بها وجهة غير تقليدية نحو شمالي إفريقيا حيث هُزم عند تونس، ومات هناك.

على أن هذا العداء التاريخي بين الغرب النصراني والشرق الإسلامي لم يقتصر على هذه الحملات الثمانية، بل سبقتها إرهاصات وصلت إلى العهد النبوي نفسه، فقد استثمر النبي ﷺ هدنة الحديبية بينه وبين المشركين وراسل الملوك، والأمراء، والزعماء، داعيًا إلى الإسلام، ومن بين من راسلهم الروم، والقبائل الموالية لهم ببلاد الشام كالغساسنة، وقد جاءت الردود متباينة، لكن أقساها كان قتل مبعوث رسول الله ﷺ على يد أمير غساني موالٍ للروم، فكانت هذه بداية العداوة بهذا العدوان على رسول أعزل يحمل رسالة هداية لا تمثل تهديدًا عسكريًا أو سياسيًا.

واستشعر الروم الخطر من وقتها، وأدركوا أن شبه جزيرة العرب لم تَعُد كما كانت قطاعًا مهملًا لا يقيمون له حسابًا، وقبائل متنازعة لا رابط بينها، بل إن دعوةً جديدة جمعت شمل أهلها وأَلَّفَتْ بين قلوبهم فتشكَّلت دولة جديدة، رأى الروم أنه لا بد من وَأْدِها في مهدها حتى لا تناوئهم وتقف في وجوههم.

ويُصوِّر حالة التوتر والعداء المبكِّر هذه بين المسلمين والروم بفعل تحرُّشات الروم وكيدهم صاحب الرحيق المختوم ـ بعد أن أشار إلى استقرار أمر الإسلام بشبه الجزيرة بعد فتح مكة سنة ٨ هـ ـ بقوله: "هناك قوة تعرَّضت للمسلمين من غير مبرر... تلك هي قوة الرومان ـ أكبر قوة عسكرية ظهرت على وجه الأرض في ذلك الزمان.

وكانت بداية هذا التعرض بقتل سفير رسول الله ﷺ الحارث بن عمير الأزدي ـ على يد شرحبيل بن عمرو الغساني ـ حينما كان السفير يحمل رسالة النبي ﷺ إلى عظيم بُصرى، وأن النبي ﷺ أرسل بعد ذلك سَرِيَّة زيد بن حارثة التي اصطدمت بالرومان اصطدامًا عنيفًا في مؤتة، ولم تنجح في أخذ الثأر من أولئك الظالمين المتغطرسين، إلا أنها تركت أروع أثر في نفوس العرب، قريبهم وبعيدهم.

ولم يكن قيصر ليصرف نظره عما كان لمعركة مؤتة من الأثر الكبير لصالح المسلمين، وعما كان يطمح إليه بعد ذلك كثير من قبائل العرب، من استقلالهم عن قيصر، ومواطأتهم للمسلمين، إن هذا كان خطرًا يتقدم ويخطو إلى حدوده خطوة بعد خطوة، ويهدد الثّغور الشامية التي تجاور العرب، فكان يرى وجوب القضاء على قوة

المسلمين قبل أن تتجسد في صورة خطر عظيم لا يمكن القضاء عليه، وقبل أن تثير القلاقل والثورات في المناطق العربية المجاورة للرومان.

ونظرًا لهذه المصالح لم يقضِ قيصر بعد معركة مؤتة سنة كاملة حتى أخذ يهيئ الجيش من الرومان والعرب التابعة لهم من آل غسان وغيرهم، وبدأ يجهز لمعركة دامية فاصلة، وكانت الأنباء تترامى إلى المدينة بإعداد الرومان للقيام بغزوة حاسمة ضد المسلمين، حتى كان الخوف يتسوَّرهم كل حين، لا يسمعون صوتًا غير معتاد إلا ويظنون زحف الرومان.

وهذا يدلُّ على خطورة الموقف الذي كان يواجهه المسلمون بالنسبة إلى الرومان؛ إذ بلغهم من الأنباط الذين يقدمون بالزيت من الشام إلى المدينة أن هرقل قد هيأ جيشًا عرمرمًا قوامه أربعون ألف مقاتل، وأعطى قيادته لعظيم من عظماء الروم، وأنه أجلب معهم قبائل لخم وجذام وغيرهما من مُتنصِّرة العرب، وأن مقدمتهم بلغت البلقاء، وهكذا تمثَّل أمامَ المسلمين خطر كبير[1]، وكانت هذه مقدمات غزوة تبوك التي انطلقت سنة ٩هـ وجهة حدود الروم لدرء هذا الخطر على طريقة: الهجوم خير وسيلة للدفاع.

كانت هذه هي الإرهاصات المبكرة للعدوان الصليبي، على أن الأمر لم يخل أيضًا من توابع لحقت الحملات الثمانية بعد انتهائها وتتابعت حتى يومنا هذا، وقد تكرر على لسان الرئيس الأمريكي قُبيل انطلاق ما يسمى بـ "الحملة الدولية على الإرهاب" وخلالها تعبير: "إنها حملة صليبية جديدة"، وهو وإن عاد فاعتذر أو اعتُذرَ عنه، إلا أن الأمر قد تكرر، مما يعني أن الأمر لم يكن مجرد فلتة لسان - كما قيل - ففلتات اللسان - إن تكررت - تنبئ عن صريح مكنون الجَنان[2]، وصدق زهير حين قال:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيْقَةٍ

وإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

ومن عجب أن تقتصر تلك الحملة على العالم الإسلامي وحده دون غيره، ويعبر المستشرق الألماني المسلم مراد هوفمان عن الطبيعة العدائية المتوترة للعلاقة التاريخية بين الشرق والغرب بقوله: "بعث النبي محمد في أخريات حياته برسائل إلى حكام المناطق المجاورة، مثل النجاشي ملك الحبشة، وخسرو الثاني في فارس (٥٩٠: ٦٢٨هـ)، وهرقل القيصر الرومي الشرقي (٦١٠: ٦٤١م) طالبًا إليهم في وضوح تام أن يُسلمُوا، مبينًا أن في ذلك خيرهم وخير رعيتهم.

بهذا الحدث في تاريخ الدبلوماسية الدولية تبدأ العلاقة بين الإسلام والغرب، وهي علاقة لم تُبْتَر قط، ولكن لم تتسم أيضًا بخلوِّها من التوتر أو التحفز، فقد صَحِبتها ملامح المجابهة، على امتداد ألف وأربعمائة عام، وذلك على الرغم من توافر التلاقي الفكري والاقتصادي المثمر بينهما.

لذا يرى المرء اليوم أمام خلفية الصراع الإسلامي المسيحي عالمي الشرق والغرب - أو المشرق والمغرب - عالَمين لا يتمم أحدهما الآخر في أغلب الأمر، بل عالمين متقابلين، أحدهما معادٍ للآخر، لا يتفهمه ولا يطمئن إليه، إن الذاكرة الجماعية لكليهما حافظة واعية متيقِّظة،

---

١. الرحيق المختوم، المباركفوري، دار المؤيد، الرياض، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، ص٤١٢: ٤١٤ بتصرف.

٢. الجَنان: القلب.

ترصد حركات الخصم وسكناته[١] .

ثم يحاول اقتراح الحل لفض هذا الاشتباك في هذه العلاقة الممتدة، فيقول: "نستخلص من تاريخ هذه العلاقة التي هي أقرب إلى أن تكون مدعاة للحزن، والتي عرفها كلا العالمين الإسلامي والمسيحي أربعمائة وألفًا من الأعوام، أن عليهما كليهما - خاصة في عصر أسلحة الإبادة الشاملة - أن تتم المواجهة بينهما في جو من التسامح والفهم المتبادل وتقبُّل وجهة نظر الآخر واحترامها، ذلك إذا كانا حريصين على أن يسود السلام العالم"[٢] .

إننا نستطيع باطمئنان شديد أن نقر بأن الدوافع الحقيقية وراء الحروب الصليبية كانت دينية في المقام الأول، وأن غرضها الانتقام من المسلمين، ورغم أن العدوان الصليبي قد انطلق نحو الشرق على أثر دعوة البابا - كما سبق ذكر ذلك - وهو أكبر رمز ديني في الغرب بل في العالم النصراني بعامة، ورغم أن الصليبيين هم من جاءوا رافعين شعار الصليب، ورغم أن الحملة الصليبية الشعبية التفَّ خلالها نصف مليون من العامة وراء بطرس الناسك - القسّ الذي تجوَّل في ربوع الغرب الأوربي على أثر دعوة البابا - يدفعهم الحماس الذي أثارته هذه الدعوة - رغم كل هذا فإن المؤرخين المسلمين - والمسلمين عامة - المعاصرين للحملات الصليبية لم يطلقوا عليها هذا المصطلح ولم ينعتوها بالصليبية، وإنما سمُّوها "حروب الفرنجة"، وإنما أطلق عليها ذلك المصطلح الباحثون الغربيون في فترة متأخرة - حوالي القرن الثامن عشر الميلادي - فسمَّوها "الحروب الصليبية" ***cross wars*** أو "المقدسة" ***Holy wars*** وسمُّوا من قاموا بها "الصليبيين" ***the crusades***، ورغم أن مصطلح "الحرب الصليبية" تردد - كما ذكرنا - في الآونة الأخيرة على لسان ساسة غربيين، رغم كل ما سبق فإن العجب كل العجب ممن يتحسب لمشاعر الآخرين، ويطالب بعدم استعمال الاسم الذي ارتضاه أهلها لأنفسهم وهو "الحروب الصليبية"، ويصرون على أنها كانت صراعًا عاديًّا كأي صراع اندفع بدوافع اقتصادية، واجتماعية، وليست بالضرورة دينية، ولنا أن نتساءل: إذا لم تكن دينية صليبية، فما تفسير كل الدلائل السابقة من قبل القوم أنفسهم؟! إن لم تشرْ أو تؤدِّ إلى الفهم بأنها كانت كذلك - دينية صليبية - وإن لم تكن كذلك فما الدافع لذبح أكثر من سبعين ألف مسلم في بيت المقدس وحدها وداخل المسجد الأقصى، وفيهم العلماء وطلاب العلم والزُّهاد والمجاورون لهذا الحرم، وهي الفعلة الشنيعة التي أرسل رجال الحملة الأولى بعد ارتكابها إلى البابا رسالة يفتخرون بها[١]، إن لم تكن كذلك، فماذا عساها أن تكون؟! أم أننا ملكيون أكثر من الملك نفسه!!

ولك أن تعرف - كي يطمئن قلبك إلى الدور الحاسم للدافع الديني عند الصليبيين وهو هنا بمعنى التعصب لا الالتزام الديني الصحيح، والتعصب هو طابع العصور الوسطى في تاريخ أوربا حتى إنها عُرفت بـ "عصور الإيمان" بمعنى التعصب للدين لا الالتزام

---

١. الإسلام كبديل، مراد هوفمان، مرجع سابق، ص٢١.

٢. المرجع السابق، ص٣٣.

١. القدس الخالدة، عبد الحميد زايد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د. ت، ص٢١٤.

بصحيحه بالضرورة ـ لك أيها القارئ الكريم أن تعرف أن رأس الحربة في هذا العدوان الصليبي كانت جماعات فُرْسان رُهْبان كنسية، ويعرِّفنا بدورها الفاعل د. علي حبيبة فيقول: "وعرفت بلاد الشام في عصر الحروب الصليبية عددًا من الهيئات الدينية المتعصبة، ومنها جماعات الفرسان الاسبتارية والداوية. وكانت لهم أملاك واسعة كسبوها عن طريق الهدايا والهبات، أو عن طريق الغزو والغارات على الآمنين من المسلمين.

وكان أفراد هذه الجماعات يأتون من طوائف الأتقياء من المسيحيين الذين رفضوا الحياة بسلام مع الزهد والعبادة في داخل الكنيسة، ورغبوا في المشاركة في حرب المسلمين، وكانوا أشد الناس نِكاية وقسوة عليهم، ولعلهم كانوا من الأسباب الظاهرة التي مَدَّت في أَجَل الكيان الصليبي ببلاد العرب؛ لأنهم كانوا يجمعون بين حياتي المتعبد والمحارب، وكانوا أعظم الجماعات المحاربة ثباتًا، وبالإضافة إلى جهودهم العسكرية كانوا يسهمون في الخدمات الاجتماعية، ويمنحون الحجاج المسيحيين تسهيلات اقتصادية تشجع وفودهم على قدوم بيت المقدس، ولعلهم كانوا دولة في داخل هذه الدَوْيلات؛ لأن اتجاهاتهم كانت مستقلة وكانوا لا يعترفون بالتبعيَّة للسلطات السياسية أو العسكرية في أماكنهم، وإنما كانت تبعيَّتهم للبابا وحده، وتهيأت لهم أسباب الحياة الجيِّدة؛ لأنهم كانوا يمتلكون مساحات واسعة من الأرض وكانوا يمتلكون بعض المدن والحصون، وكل ما يمكِّنُهم من مسئولية الدفاع عن الحياة الصليبية في بلاد المسلمين"[1].

ولكن الأشد غرابة من إنكار الملامح الدينية الصليبية لهذه الحروب تحسبًا لمشاعر الآخرين ـ وهو تحسب زائف ليس في محله ـ هو تحميل المسلمين مسئولية إشعال هذه الحروب بسبب غِلْظتهم وجفوتهم، وسوء معاملتهم للحُجَّاج القادمين لزيارة هذه الأماكن المقدسة بفلسطين.

وما أشنع أنْ تُرمَى الضحية ـ في أي عدوان ـ بتسببها في اعتداء الجاني عليها، فتكون قد جمعت عليها الإهلاك وعدم الإنصاف في الوقت نفسه، وقد يزيد بعض هؤلاء فيعتبرون أن المسلمين كانوا محتلين لهذه البلاد والأماكن المقدسة بها، وأن الصليبيين جاءوا لتحريرها كما زعم الصليبيون أنفسهم.

ثانيًا. عامل المسلمون غيرهم من غير المسلمين معاملة حسنة، شهد الغربيون أنفسهم على عدالتها وإنصافها:

وربما يسوغ هنا أن نورد عدة شهادات متنوعة عن أوضاع غير المسلمين ومقدساتهم في المجتمع والتاريخ الإسلامي بعامة، يقول الباحث الروسي أليكس جورافسكي: "إن ظهور الدين الإسلامي وترسخه السريع والقوي في أراضٍ آسيوية وأفريقية واسعة في أثناء مسيرة الفتوحات العسكرية الدينية للعرب ـ حدد بصورة حاسمة مصائر المسيحية الشرقية، التي قابلت الدين الجديد ـ الإسلام ـ دون أي مقاومة، بل بالترحاب في كثير من المناطق، ومردُّ ذلك الموقف إلى عدة عوامل؛ أهمها:

- تسامح الإسلام إزاء القضايا المتعلقة بإقامة طقوس العبادة المسيحية، بشرط التعاون السياسي.
- أن المسلمين الفاتحين حموا المسيحيين من تعدِّيات

---

1. الحروب الصليبية والشرق الإسلامي، د. علي حبيبة، دار الثقافة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص١١٩: ١٢١.

واعتداءات وملاحقات إمبراطوريَّة بيزنطة غير المتسامحة مطلقًا في ما يخصُّ التيارات المونوفيزية والنسطوريَّة.

• وهناك عامل مهم ثالث: يتجسَّد في حقيقة أن العرب المسلمين اعتمدوا ـ في السنوات الأولى بشكل خاص ـ على أبناء جلدتهم من المسيحيين، وهم قبائل قوية وواسعة التوزع والانتشار، فاستخدموا ـ في الأوساط المسيحية ـ اللغات المحلية بدلًا من الإغريقية، ولهذا التشجيع العربي الإسلامي ازدهرت موجة جديدة من الأدب بين القبط في القرنين السابع والثامن الميلاديين، وكانت ذات طبيعة قانونية تشريعية بالدرجة الأولى.

وفي مرحلة لاحقة ـ ومع الرسوخ السياسي واللاهوتي للدين الإسلامي، وتنامي النزعات والاتجاهات الانتقادية للمسيحية ـ تحوَّلت الكتلة الأساسية لمسيحيي الشرق الأدنى إلى الإسلام، أما الذين بقوا أوفياء لدينهم فقد استعربوا، عدا الأرمن الذين لم يخضعوا عمليًّا للاستعراب، وحافظ كل من الآشوريين، والأقباط، والموارنة على سماتهم الخاصة إلى حد كبير أو صغير، ولكنهم تكيَّفوا مع الواقع العربي الإسلامي في الميدان اللغوي محتفظين بلغاتهم الأصلية القديمة"[١].

وعن وضع أهل الذمة في المجتمع الإسلامي "نظريًّا وتطبيقيًّا" أجرت إحدى الباحثات دراسة موسَّعة تحت عنوان "معاملة غير المسلمين في الدولة الإسلامية"، تقول ملخصة فحواها: "تمخضت الدراسة عن عرض للإطار النظري والتطبيقي لمعاملة أهل الذِّمَّة في

١. الإسلام والمسيحية، إليكسي جورافسكي، ترجمة: خلف الجراد، عالم المعرفة، العدد ٢١٥، ١٩٩٦م، ص١٧٧، ١٧٨.

الإسلام، تناولنا في البداية ما جاء في القرآن والسنة النبوية، وما وضعه الفقهاء فيما يخصُّ الطوائف الدينية من غير المسلمين، ثم تناولت الدراسة كافة الجوانب التطبيقية من حرية دينية، ومشاركة في وظائف الدولة، ودورهم في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، من خلال المادة التاريخية المبعثرة في بطون المصادر، وكذا دراسة المراجع التي من خلالها أمكننا رسم صورة لوضعية أهل الذمة في الإسلام.

ويتضح من دراسة النصوص القرآنية أن الإسلام كان صريحًا فيما يتعلق بالدَّعوة إلى الإسلام، التي يجب أن تكون من خلال الإقناع، وهي نفس السياسة التي سار عليها الرسول ﷺ وكذا الفاتحون من بعده ساروا على نفس المنهاج القويم في الدعوة.

وانتهينا إلى أن عهود الأمان التي أُبرمت مع أهالي البلاد المفتوحة، قد أتاحت كافة الحُرِّيَّات الدينية والمدنية التي لم تُتَحْ لهذه الشعوب قبلًا.. وفيما يخص الحرية الدينية، وجدنا أن المسلمين قد أتاحوها لأهالي البلاد المفتوحة، تلك التي طالما افتقدوها، فقد جاء الإسلام في وقت ليس فيه حرية في كافة أرجاء المعمورة، بل اضطهاد وتعذيب، ثم شملت سماحة الإسلام كل هذه الأرجاء، مما جعل كثيرًا من أهل الذمة يدخلون في الإسلام، أمّا الذين ظلوا على دينهم فتمتَّعوا بحرية ممارسة شعائرهم وطقوسهم داخل معابدهم، وكنائسهم وبِيَعِهِم بِحُرّية تامة، ولهم أنظمتهم الداخلية التي لا دخل للدولة الإسلامية فيها"[١].

وبعد أن تستعرض ملامح هذه الحرية في بقية

١. معاملة غير المسلمين في الدولة الإسلامية، د. نريمان عبد الكريم، مرجع سابق، ص١٨٧ : ١٨٩.

المجالات التطبيقية، من نيلهم وظائف عُليا في الجهاز الإداري، وأدائهم دورًا واضحًا مؤثرًا في الحياة الاقتصادية، إلى غير ذلك، تُجمِل القضية في النهاية بقولها: "وأخيرًا، لنا أن نقرر أن أهل الذمة قد نعموا بجميع الحريات والحقوق في دار الإسلام، بما أتيح لهم من امتيازات سمحت لهم ـ كما أسلفنا ـ بالقيام بنشاط كبير على كافة الأَصْعدة السابقة، مما ترتب عليه تمتعهم بوضعية اجتماعية مميزة عاشت في كنف المسلمين حياة سهلة، فعايشوا المسلمين واختلطوا بهم، وإذا كانوا قد تعرضوا لبعض النواهي من خلال القرارات التي صدرت، فهذا يرجع أساسًا إلى اشتطاطهم في رغبة الحصول على أكثر مما ينبغي من حقوق وحريات من ناحية، وتسامح المسلمين من ناحية أخرى"[1].

ويزيد د. يوسف القرضاوي الأمر تأكيدًا وإيضاحًا مستشهدًا بكلام مستشرقين منصفين؛ فيقول: "وهذا التسامح مع المخالفين في الدين من قوم قامت حياتهم كلها على الدين، وتمَّ لهم به النصر والغلبة، أمر لم يُعْهَد في تاريخ الديانات، وهذا ما شهد به الغربيون أنفسهم، يقول العلَّامة الفرنسي جوستاف لوبون: رأينا من آي القرآن التي ذكرناها آنفًا أن مسامحة محمد لليهود والنصارى كانت عظيمة إلى الغاية، وأنه لم يقل بمثلها مؤسِّسُو الأديان التي ظهرت قَبْلُ كاليهودية والنصرانية على وجه الخصوص، وسنرى كيف سار خلفاؤه على سُنَّته، وقد اعترف بذلك التسامح بعضُ علماء أوربا المرتابون أو المؤمنون القليلون الذين أمعنوا النظر في تاريخ العرب، والعبارات الآتية التي اقتطفتها من كتب الكثيرين منهم تثبت أن رأينا في هذه المسألة ليس خاصًّا بنا، قال روبرتسن في كتابه "تاريخ شارلكن": "إن المسلمين وحدهم هم الذين جمعوا بين الغيرة لدينهم، وروح التسامح نحو أتباع الأديان الأخرى، وأنهم مع امتشاقهم الحُسَام نشرًا لدينهم، تركوا من لم يرغبوا فيه أحرارًا في التمسك بتعاليمهم الدينية"[2].

ويحسن بنا أن ننتقل ـ بعد هذا الاستطراد ـ من العام إلى الخاص لنورد شهادةً تُصوِّر أوضاع غير المسلمين ومقدساتهم ببلاد الشام خاصة قُبَيل مجيء الحملات الصليبية، للوقوف على مدى صحة الرأي القائل بأن المسلمين كانوا السبب في اندلاع الحروب الصليبية بعجرفتهم وقسوتهم في معاملة غير المسلمين ـ خاصة النصارى ـ في الشرق وتحكُّمهم في أدائهم شعائر دينهم في مقدساتهم كما يزعم المدعون.

يقول د. علي حبيبة: "وليس صحيحًا في كل الأحوال أن نقول: إن المسلمين وحدهم كانوا السبب في هذه الحروب كلها، وأنهم الذين جلبوا على أنفسهم هذا الشر بعد أن عرَّضوا حياة بعض المسيحيين في الشرق للخطر والاضطهاد، وبعد أن عطَّلوا حركة سير الحُجَّاج المسيحيين إلى بيت المقدس؛ لأنه إذا كانت هناك اضطهادات وقعت على المسيحيين في الشرق، فإنها لم تكن شاملة أو عنيفة تستدعي مثل هذه الحروب، وإذا كان هناك حاكم فاطمي مختلُّ التفكير أوقع بعض العقوبات الصارمة على المسيحيين أو اليهود ـ المقصود هنا الحاكم بأمر الله الفاطمي ـ فإن تصرُّفاته تلك كانت تشمل بقسوتها المسلمين كذلك، ولم يحدث أنه كان يأمر

---

1. المرجع السابق، ص١٩٠.
2. غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، د. يوسف القرضاوي، مرجع سابق، ص٢١، ٢٢.

بقتل المسيحيين أو غيرهم بسبب الخلافات الدينية وحدها®، وكذلك إذا كانت هناك بعض محاولات من جانب السلاجقة المسلمين المتحمسين لمنع المظاهرات المسيحية القادمة إلى بيت المقدس، فقد كان الغرض من ذلك منع الفوضى وانتشارها أو إظهار سلطة القانون في أوقات كانت فيها دولتهم كلها مشغولة بالحروب الداخلية وغيرها.

وهذا يعني أن الحروب الصليبية لم تكن رد فعل للاضطهادات التي تعرض لها المسيحيون في بلاد المسلمين؛ لأن هؤلاء عاشوا قبل ذلك زمنًا طويلًا في هذه البلاد في ظِلّ التسامح المعهود من أهل هذه البلاد ودينهم، وليست هناك حاجة للاستشهاد بالنصوص التاريخية الدالة على تسامح المسلمين مع المخالفين لعقيدتهم، ويذكر المؤرخون أقوالًا صريحة لبعض القساوسة المنصفين تشهد بتسامح المسلمين ورحمتهم، وأنهم لم يشهدوا مثل هذا التسامح طول تاريخهم حتى ممن كانوا معهم على دين واحد.

وليست الأمثلة الدالة على اضطهاد بعض المسلمين لأفراد مسيحيين أو لجاليات مسيحية - ليست هذه الأمثلة بأكثر من مثيلاتها التي تشير إلى اضطهاد المسيحيين في بلادهم بعضِهم البعضَ الآخر، والمعروف أنه قد صاحب انتشار المسيحية في أوربا مذابح رهيبة، واضطهادات داخلية بين أصحاب الدين الواحد، ولقد استمرَّت هذه الأحوال الخطيرة منذ القرن الرابع حتى نهاية العصور الوسطى في القرن الخامس عشر الميلادي أو بعده.

وهناك شهادات تاريخية موثوق بها تشير إلى أن المسلمين لم يسمحوا للمسيحيين بالاحتفاظ بكنائسهم القديمة فقط، وإنما كانوا يعطونهم الحق في بناء كنائس جديدة بديلة، وبعد عصر الاضطرابات في عهد الحاكم بأمر الله الفاطمي رجعت الأحوال بين المسلمين والمسيحيين إلى ما كانت عليه من التسامح والتفاهم، وعقد صلح بين البيزنطيين والفاطميين، ووفد الحجاج المسيحيون على بيت المقدس كما كانوا يفعلون طوال التاريخ المسيحي.

ورغم ذلك كانت البواعث الدينية في الحركة الصليبية بالغة الأثر؛ نظرًا للحماس الطارئ للمسيحية في أوربا كلها، وبسبب الادِّعاءات القائلة بأن المسيحيين الشرقيين كانوا في خطر داهم من جرَّاء اضطهاد الأتراك السلاجقة الأقوياء المتحمسين"[1].

وأخيرًا يُجمل د. علي حبيبة القضية كلها بقوله: "إذا كانت المسيحية تعرف التسامح وتوصي به، فإن المسيحيين لم يعرفوا هذا التسامح فيما بينهم، ولم يتواصوا به في التعامل مع الآخرين من حولهم. أما الإسلام فقد عرف التسامح، وأوصى به أهله، وكان المسلمون طول تاريخهم - عدا حالات غريبة وشاذة - من دُعَاة التسامح الديني وغيره، ومن الملتزمين به حتى مع خصومهم في أوقات الشدة.

ويقوم التسامح في الإسلام على أساس القدرة على

® في "معاملة غير المسلمين في التاريخ الإسلامي" طالع: الوجه الرابع، من الشبهة الحادية عشرة، من الجزء الثالث (التاريخ الإسلامي١). والوجه الثاني، من الشبهة السادسة والأربعين، من هذا الجزء. والشبهة الثامنة عشرة، من الجزء السادس (العقيدة الإسلامية وقضايا التوحيد). والشبهة الثانية، من الجزء السادس عشر (أصالة التشريع الإسلامي).

١. الحروب الصليبية والشرق الإسلامي، د. علي حبيبة، مرجع سابق، ص٩٠: ٩٢.

الانتقام، ومنح الرحمة لمن يستحقُّها دائمًا. وليس ذلك من المبادئ التي كانت سائدة في تلك العصور، ولا هو من المبادئ التي كانت تسود في كل العصور، فكثيرًا ما استغل الأقوياء قُوَّتهم في ظلم الآخرين، ولم يكن الحق عندهم يعني إلا ما يحقق مصالحهم وحدها، وكأن المسلمين التزموا بشيء لم يكن معهودًا في السلوك العام في عصرهم"[1]®.

بعد كل هذا ربما جاز لنا أن نقرر - بارتياح كبير - أن الدافع الأساسي وراء اندفاع الحملات الصليبية نحو الشرق دافعٌ ديني واضح، وإن تَلَبَّسَ بدوافع أخرى؛ اقتصادية، وسياسية، وما إلى ذلك.

والقول بغير هذا يُعَدُّ مغالطة ظاهرة، وظنًّا في غير محله، ونحن المسلمين إن قلنا بغير هذا نكون كالقاضي الذي ظلم نفسه وأهله لِيُقَال إنه عدل وأنصف في حق الآخرين. أو بعبارة أخرى، نكون ملكيين أكثر من الملك نفسه، كما يقولون.

الخلاصة:

- الحروب الصليبية هي تلك الحملات الثمانية التي داهم بها الغرب الأوربي الشرقَ الإسلامي خلال القرنين السادس والسابع الهجريين.
- الإرهاصات الأولى للعدوان الصليبي تمثلت في غزوة مؤتة التي كانت أول لقاء بين المسلمين والروم، ثم ظل هذا العداء مستمرًّا.
- زعم هؤلاء المغالطون أن دافع الحروب الصليبية هو قسوة المسلمين ووحشيتهم وسوء معاملتهم لمسيحيِّي الشرق وحجَّاج بيت المقدس من النصارى، بالإضافة إلى أشياء أخرى، ليس من بينها الدافع الديني الحماسي المتأجِّج في نفوس الصليبيين، وهو ما نعدُّه نحن - وعدد كبير من الباحثين - دافعًا أساسيًّا واضحًا في هذه الحروب.
- لقد اندفع الصليبيون نحو الشرق بناء على دعوة أكبر رمز ديني في الغرب وهو البابا، وجاءوا رافعين شعارًا دينيًّا لحملاتهم وهو الصليب، وقد أسماها مؤرخوهم الغربيون - لا المسلمين - حروبًا صليبية، وترددت هذه التسمية على ألسنة بعض ساسة الغرب المعاصرين، ثم إن ممارسات الصليبيين الشائنة ضد المسلمين كانت تنمُّ عن حقد دفين مبعثه العداوة في الدين.
- لا شك أن هناك دوافع عديدة وراء الحروب الصليبية، لكن الدافع الديني هو أول هذه الدوافع وأقواها في تحريك الغرب الأوربي نحو الشرق الإسلامي.
- وقد تمتع أهل الذمة في بلاد الإسلام قُبَيل الحروب الصليبية - وقبلها بكثير - بقدر كبير من الحرية في أداء شعائرهم والتسامح والإنصاف، بل تولى كثير منهم المناصب الإدارية الرفيعة في الدولة الإسلامية، ولم يحدث ضدهم أي اعتداء أو اضطهاد إلا في حالات نادرة شاذة لا يمكن لها أن تطغى على أخلاقيات السماحة والحرية التي كان يتمتع بها أهل الذمة في ديار الإسلام.
- وقد شهد الكثيرون من مؤرخي النصارى بهذا التسامح وذاك العدل الذي لم يسجل التاريخ له مثيلًا.

---

1. المرجع السابق، ص٩٢.

® في **"التسامح بين الإسلام والغرب"** طالع: الوجه الرابع، من الشبهة الثانية، من الجزء السادس عشر (أصالة التشريع الإسلامي).

• وليس من المنطق ولا الإنصاف في شيء بعد هذا كله أن يقال إن الحروب الصليبية قامت بسبب غلظة المسلمين؟!! أَتُتْرَكُ حقائق التاريخ الناصعة لمجرد اتهام من مجموعة من الحَقَدَةِ الموتورين؟!!

الشبهة الثامنة والأربعون

ادعاء أن الخليفة المستعصم تنصَّر بعدما كان متعصِّبًا للإسلام(*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المغرضين أن الخليفة العباسي المستعصم بعدما كان متعصبًا للإسلام، يحاول إجبار الناس على الدخول فيه، تنصَّر على يد راهب بارع، ويختلقون لذلك رواية مفادها أن الخليفة العباسي المستعصم لما عرف أن في الإنجيل: "لو كان لكم إيمان مثل حبَّة خَرْدَل لكنتم تقولون لهذا الجبل: انتقل من هنا إلى هناك فينتقل". (متى ١٧: ٢٠) ـ جمع النصارى، فكان أن تقدَّم راهب ضارع يرفع كفيه إلى السماء، وظل يناجي حتى اهتزت الأرض وتحول الجبل عن موضعه، فدخل خلق كثير في النصرانية، ومنهم الخليفة المستعصم نفسه الذي تزعم الرواية أنه تنصَّر سرًّا، وكان يخفي حول عنقه صليبًا عثر عليه بعد موته.

وجوه إبطال الشبهة:

١) لقد أورد هذه الحكاية السيد ماركو بولو في رحلاته، ورحلات ماركو بولو شاهدة على تحامله على الإسلام.

٢) هذه الرواية عن الخليفة المستعصم ليس لها سند تاريخي معروف.

٣) سياق هذه الرواية نفسه يتضمن أوجه ضعفها؛ فنحن نستبعد أن يكون المستعصم قد حمل عبارة الإنجيل على حقيقتها، ثم إن فيها أمورًا باطنة ليس في مقدور أحد الوقوف عليها إلا متقول مدع!

التفصيل:

أولا. ماركو بولو رحَّالة متعصب غير أمين فيما يرويه:

هذه فرية مضحكة اختلقها ماركو بولو ـ ولم يروها غيره فيما نعلم ـ وهو رحالة من القرن الثالث عشر الميلادي خرج من إيطاليا نحو الشرق فوصل إلى بلاد الصين في عصر أباطرة المغول، وعاد مكلفًا ـ بطلب موجه من البابا ـ بإرسال بعثة تنصيرية لهذه البلاد، في وقت تصارعت فيه أديان ثلاثة هي: الإسلام، والنصرانية، والبوذية على كسب المغول إلى صفها، ونجح الإسلام في النهاية، وظفر بمعظم الغنيمة، بينما دان بالبوذية فرع المغول بالصين ومنغوليا فقط، وخرجت النصرانية صفر اليدين إلا من أفراد قلائل، وعلى المستوى السياسي والعسكري جرت محاولات للتحالف بين المغول والصليبيين بالشرق والبابوية في الغرب ضد العدو المشترك وهو المماليك المسلمين لكنها باءت بالفشل لعوامل عديدة.

ثانيًا. رواية غير معروفة في المصادر التاريخية:

في هذا الجو جرت رحلة ماركو بولو، فجاءت ملاحظاته على المسلمين وبلادهم وعقيدتهم تحمل كثيرًا

(*) رحلات ماركو بولو، ماركو بولو، ترجمة: عبد العزيز جاويد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٥م.

مـن روح التعـصب والتحامـل والجهالـة، ومنهـا هـذه الفِرْيَـة التـي زعمهـا بحـق المستعـصم آخـر خلفـاء بني العباس، فلم يُعرف عن المستعصم عصبية وحرص على تحويل الناس جميعًا إلى دين الإسلام وتعصبه لذلك - كما تزعم الفرية - كما لم يسمع أحد بقصة هذا الراهـب الذي حوله إلى النصرانية، فظل بعد ذلـك يحمـل حـول عنقه صليبًا، يخفيه تحت ثيابه، وقد وُجِد حول عنقه عند مصرعه، وهذه من خرافات بولو وجهالاتـه المبثوثـة في رحلته التي تنمُّ عن تعصُّبه ضد المسلمين، وتبـدو هـذه الروح جلية لديـه في حديثـه عـن سـكان مدينـة تبريـز عاصـمة إيلخانـات المغـول بغـربي إيـران؛ إذ يقـول: "والـسكان المسلمون قـوم اتـصفوا بالخيانـة، والغـدر والتجرد من المبادئ، وهم يعتقدون أن ملـتهم تـرى أن كل ما سرق أو نهب من أبنـاء الـديانات الأخـرى فهـو أخذ حلال، وأن السرقة ليست جريمة، بينما يعد كل من لقي مصرعه على يد النصارى شهيدًا، فلو لم يمـنعهم أو يكبحهم إذن الـسلطان الـذي يحكمهـم الآن لارتكبـوا أفعالًا نكراء كثيرة، وهذه المبادئ شـائعة بـين المـسلمين جميعًا.

وعندما تحين منيَّتهم يـشهدهم قسيـسهم - هكـذا! - ويسألهم: أيؤمنون بأن محمدًا هو رسـول الله حقًّـا، فـإن أجابوا بالإيجاب وأنهم يؤمنون بذلك فعـلًا، تحقـق لهـم خلاصهم في الآخرة، ونتيجة لهذه التَّحلَّة من الـذنوب، وهو ما يفـسح المجـال لارتكـاب كـل معـصية شـائنة، نجحوا في أن يضموا إلى دينهم نسبة ضخمة مـن التتـار - وهـذا هـو سر عـصبية مـاركو بولـو وتحاملـه عـلى المسلمين؛ لفشله وأمثاله في تحويـل المغـول للنـصرانية - الذين يرون فيه وسيلة تزيح عن كاهلهم كل حَظْر عـلى ارتكاب الجرائم".

وهذا بالطبع كلام بطلانه أظهـر مـن أن يـرد عليـه، وليس غريبًا على صـاحبه أن يـزعم في حـق المستعـصم العباسي تحوله إلى النصرانية، وحمله الصليب!!

ثالثًا. ضعف السياق الداخلي للرواية:

إن يكن النقد الخارجي للروايـة يثبـت ضـعفها مـن جهة ضعف راويها، ومن جهة أن أحـدًا مـن المـؤرخين الثقات لم يُؤَيِّده فـيما حكـاه، فـضلًا عـن أن الملابـسات التاريخية لرحلـة مـاركو بولـو هـذا تـدفع إلى التزييـف لحساب النصرانية، التي لم تُحْرز انتشارًا يذكر في أوسـاط المغول قياسًا إلى ما أحرزه الإسلام والبوذية - إن لم يكن النقد الخارجي للرواية يثبت هذا الضعف كله فـإن نقـد متنها داخليًّا يزيد هذا الضعف ثبوتًا، وذلـك مـن جملـة وجوه؛ منها:

- أن الخليفة المستعصم بالله العباسي لم يُعْرَف عنه ما تعزوه إليه الرواية من عناية بأمر الأديان، وعقد مجـالس للمنـاظرات والجـدل، بـل إن تـصور الظـرف الزمنـي لخلافته، وما لابسها من قلاقـل واضـطرابات سياسـية وعسكرية، انتهت بمقتلـه، وسـقوط الخلافـة عـلى يـد المغول - نقـول: إن تـصور ذلـك كلـه تـصورًا واضـحًا يقضي باستبعاد هذه القصة استبعادًا تامًّا.
- أن دارس العهد الجديـد يلحـظ بوضـوح شـيوع العبارات المجازية على لسان المسيح - عليه السلام - الذي جرى في وعظه وإرشاده على التجوز والتوسع في الكلام وضرب الأمثال تعديلًا مـن المادية اليهوديـة وجفائهـا، وهـذه العبارة التي تزعم الرواية أن المستعصم تمـسك بهـا إنـما خرجت مخرج المثل لما يعطيه الإيمان - وإن كـان يـسيرًا -

من قوة للمؤمنين، وأبعد شيء فيها أن يكون معناها أن كل مؤمن ـ وإن كان ضعيف الإيمان ـ بوسعه أن يخرج فيحرك جبال الأرض وتلالها؛ فذلك ما لا يعرف عن أحد قبل هذا الراهب المبتكر الذي جعله ماركو بولو بطلًا لروايته.

• أن جمع الخليفة للنصارى وتحرك الجبل واهتزاز الأرض ـ حدثٌ عامٌّ تتوافر الدواعي لنقله والتنويه بشأنه، كما هي العادة في مثله وما هو أقل منه صيتًا وخطرًا، فكيف سكت عنه المؤرخون جميعهم حتى لم يذكره غير رحالة عابر؟!

• أن هذه الرواية تضمنت أمورًا باطنة لا سبيل إلى معرفتها، فلو كان الخليفة حقًّا تنصر سرًّا، فمن اطلع على سره؟! ولم يكن ماركو بولو إلا رجلًا من شهود الحادث لا يزيد علمه عن غيره من الحضور الذين كانوا مسلمين ونصارى، فلو أن شيئًا ما بدا منه؛ لرآه المسلمون أيضًا ولم يعد سرًّا يخفيه عنهم صونًا لخلافته، وقريب من هذه الوهانة قوله: إن الخليفة كان يخفي صليبًا حول عنقه، فلو كان ذا حقًّا؛ فمن ذا رآه وقد كان الخليفة يخفيه، ثم يقال: إن هذا الصليب عثر عليه بعد موت الخليفة، فهل كان ماركو بولو من خواص المستعصم الذين اطلعوا على حاله بعد موته؟!

الخلاصة:

• إن مطالعة ما سطره ماركو بولو في رحلاته يكشف بوضوح أن الرجل إما مختلق على الحياة الإسلامية وقتذاك وإما جاهل بها لم يحسن أن يقف على خصائصها، فإذا أضفت إلى هذا أنه كان مبعوثًا من قبل البابا لتنصير مغول الصين فلم يفلح فيما أُرْسِل من أجله، أدركت باعثًا قويًّا على الافتراء والتزوير.

• لم يعرف عن المستعصم شغله بالعقائد والأديان، حتى يجمع النصارى، ويطلب إليهم أن يحركوا الجبال أو يتحولوا عن النصرانية، ولقد كان في شغل عن هذا بالمتسلطين على خلافته على إثر الاضطرابات التي أحدثها التقدم المغولي السريع، الذي انتهى بقتله، وإسقاط الخلافة.

• النقد الداخلي لهذه القصة ـ فضلًا عن النقد الخارجي ـ يزيدها ضعفًا وتهافتًا من عدة وجوه؛ منها: أن عبارة الإنجيل مما يُستبعد أن يكون المستعصم حملها على حقيقتها، وأن العهد الجديد مليء بالعبارات المجازية على لسان المسيح عليه السلام، وأن الرواية تضمنت أمورًا باطنة لا سبيل إلى الوقوف عليها، فكيف تكون دليلًا على تنصر المستعصم؟!

الشبهة التاسعة والأربعون

ادِّعاء أن الخليفة العباسي كان شخصًا مُقدَّسًا، وأنَّه ظِلُّ الله في أرضه(*)

مضمون الشبهة:

يزعم بعض المغرضين أن المسلمين اعتبروا الخليفة العباسي شخصًا مقدسًا، وأنه ظِلُّ الله في الأرض، ويستدلون على ذلك بأن الدولة العباسيَّة لَمَّا قامت على أكتاف الفرس تأثَّرت بنُظُم الحكم الساساني المرتكز على

(*) شبهات حول العصر العباسي الأول، مؤيد فاضل ملا رشيد، دار الوفاء، مصر، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

نظرية الحق الملكي المقدس.

وجها إبطال الشبهة:

١) القول بأن للحاكم سلطة إلهية فكرة غير إسلامية دان بها أهل الملل الأخرى كالفرس والمصريين الفراعنة، أما خلفاء العباسيين فلم يَدَّعوا لأنفسهم القداسة، ولا اعتقدها أحد الرعية منهم.

٢) إن النفوذ الكبير الذي تمتع به الوزراء والقادة في البلاط العباسي، ينفي الزعم أن العباسيين اعتبروا أنفسهم ظلًّا لله في الأرض.

التفصيل:

أولا. سلطة الحاكم الإلهية فكرة غير إسلامية دان بها أصحاب الملل الأخرى، ولم يُؤْثَر عن أحد من الخلفاء العباسيين أنه قال ذلك:

إن محاولة إلحاق هذه الدعوى بتاريخ المسلمين أمرٌ باطل، لا دليل عليه وهو منها براء؛ وإنما مصدر فكرة تقديس الحُكَّام والملوك والأباطرة: راجع إلى طبيعة الحُكم في الأمم السابقة على الإسلام؛ ففي كثير منها تجبَّر الحاكمون وزعموا أنهم فوق مستوى البشر الذين يحكمونهم؛ لأن الدماء الإلهية تجري في عروقهم؛ فهم آلهة أو أنصاف آلهة على الأقل، وهذا معروف عن فراعنة مصر، وأكاسرة الفرس، وغيرهم.

إنها طبيعة الكنيسة ودورها في تاريخ أوربا في العصور الوسطى المُتخلِّفة، فالمعروف أن الكنيسة قد أدت خلال هذه العصور دورًا أساسيًّا محوريًّا في تاريخ الغرب، ويقارن د. عبد الرحمن سالم بين دور رجال الدين والكنيسة في أوربا في العصور الوسطى وصلاحياتهم، وبين طبيعة دور علماء الشريعة والفقهاء في الإسلام - فيقول: "والثيوقراطية ***theocracy*** هي الحكومة الدينية أو الإلهية، والمقصود بها: الحكومة التي تخضع لسيطرةٍ كَهَنُوتيَّة.

وكلمة ***theos*** في اليونانية معناها: الإله، وقد جاءت السابقة ***theo*** هنا لتشير إلى ما يوصف بأنَّه إلهي، وهكذا تسيطر طبقة رجال الدين على هذا النوع من الحكومات؛ فيصبغون تصرفاتهم بصبغة إلهية، ويجعلونها فوق مستوى المناقشة أو النقد؛ لأنها إرادة عُليا تسمو على عقول البشر.

وهذا يعني باختصار أنَّ الحكومة الثيوقراطية الدينية تؤول في النهاية إلى حكم ديكتاتوري مستبد لا يُلْقِي بالًا لإرادة الأُمَّة، بل يمكن القول: إن الحكومة الثيوقراطية - الدينية - أكثر استبدادًا أو تسلُّطًا من الحكومة الديكتاتوريَّة التي لا يزعم أصحابها أنَّهم مُمَثِّلُون للسلطة الإلهية.

إننا لسنا في حاجة إلى مجهود كبير لإثبات أن نظام الحكم في الإسلام لا يتفق مع النظام الثيوقراطي؛ فالإسلام لا يعرف الكهنوت، ومن هنا فالحاكم المسلم لا يستطيع الادِّعاء بأن قراراته إلهية لا تقبل النقد، وبأنه مُنِحَ وحده حق احتكار الدين والتحدث باسمه، وليس على الرعِيَّة إلا أن تسمع وتطيع، والكلمة التي قالها أبو بكر الصديق ﷺ عندما تولى الخلافة: "لقد وُليتُ عليكم ولست بخيركم" لها أبلغ الدلالة في هذا المقام، وينبغي أن نُذكِّر أنفسنا هنا بما قلناه قبل ذلك من أن الإسلام لا يعرف الخط الفاصل بين ما هو دين مجرد وما هو دنيا مجرَّدَة حتى على المستوى الفكري، أي: إن الإسلام - كما يقول علي عزت بيجوفيتش - لا يعرف كتابات دينية لاهوتية بالمعنى المفهوم في أوربا للكلمة،

كما أنه لا يعرف كتابات دُنْيَوِيَّة مُجَرَّدَة؛ فكل مفكّر إسلامي هو عالم دين، كما أن كل حركة إسلامية صحيحة هي حركة سياسية.

وقد وضَّح مفكرو الإسلام بُطلان دعوى اتهام النظام الإسلامي بالثيوقراطية توضيحًا لا يحتاج إلى مزيد بيان؛ يقول الإمام محمد عبده في ذلك: ليس في الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة، والدعوة إلى الخير والتنفير من الشر، وهي سلطة خوَّلها الله لأدنى المسلمين يقرع بها أنف أعلاهم، كما خوَّلها لأعلاهم ينال بها أدناهم.

ويقول الأستاذ عمر التلمساني في بحث له بعنوان "الحكومة الدينية": هل لي أن أتصور مفترضًا أن أصحاب هذا الشعار - أي هؤلاء الذين يتَّهمون الحكومة الإسلامية بأنها دينية - لا أتصور أن هؤلاء يتراءى في أذهانهم حال السلطة البابوية في القرون الوسطى، يوم أن كان البابا والمَطَارنة والقساوسة يُحلِّلون ما يشاءون ويُحرِّمون ما يشاءون، ويدخلون الجنة من يريدون، ويقذفون في النار من يكرهون.. !! وإلا فما كان لهم أبدًا أن يكتبوا للناس شيئًا اسمه الحكومة الدينية، ويخوفونهم منها، زعمًا منهم أن هذه الحكومة الدينية ستنتهي إلى مثل هذه الحكومة المسيحية في القرون الوسطى، إن هذه الصورة لا وجود لها في الإسلام على الإطلاق؛ لأن الله ﷻ ساوَى في الإسلام بين الناس جميعًا، رجالًا ونساء، ساوى بينهم في كل شيء من ناحية الحقوق والواجبات، وبين الحاكم والمحكوم.

ولكن المؤسف أنَّه على الرغم من وضوح هذا الأمر وبداهته إلا أن الكثيرين ما زالوا يصرُّون على ترديد اتهام نظام الحكم في الإسلام بالثيوقراطية"[1].

لا شك أن الفرق واضح بين نظام الحكم في الإسلام - نظرية وتطبيقًا - وبين هذا النظام الثيوقراطي أو الإلهي بالمفهوم الكَنَسِي.

وبناء على هذا نستطيع أن نقر بأن تاريخ المسلمين - فضلًا عن شريعتهم - خلا من شواهد على الحُكْم الثيوقراطي الإلهي، وأن الخلفاء العباسيين - أو غيرهم - لم يزعموا لأنفسهم قداسة ولم يدَّعوا أنهم ظِلُّ الله في الأرض على طريقة الفراعنة أو الأكاسرة أو بابوات العصور الوسطى في أوربا، وهي - أي الخلافة العباسية - وإن قامت على أكتاف الفُرس إلا أن نظرة الفرس التأليهية القديمة لأكاسرتهم لم تنسحب على تفكير خلفاء بني العباس وتصرفاتهم، وإن تجبَّرَ بعضهم وطغى واستبدَّ، فهذه نقرة، وتلك نقرة أخرى، والجهة بينهما منفكَّة، كما يقول المناطقة والأصوليون.

ثانيًا. كان لوزراء وقادة بني العباس قوة ونفوذ يصعب معه أن نتصور اعتبارهم أنفسهم ظلا لله في الأرض:

بعيدًا عن الضعف الواضح لخلفاء العصر العباسي الثاني (٢٣٢هـ: ٦٥٦هـ)، فإنه رغم قوة خلفاء العصر العباسي الأول (١٣٢: ٢٣٢هـ) وسطوتهم إلَّا أن بعض رجال الدولة نالوا مكانة رفيعة في عهودهم وتصرَّفوا في الأمور؛ يتضح ذلك من قول د. حسن علي عن نفوذ البرامكة زمن الرشيد: "غير أننا نلاحظ أن الوزارة أصبح لها شأن كبير في عهد هارون الرشيد، وربما يرجع

١. دراسات في النظام السياسي والمالي في الإسلام، د. عبد الرحمن سالم، دار الثقافة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص١٥٤: ١٥٦.

ذلك إلى اعتماد الرشيد على البرامكة الذين تمتَّعوا بخاص ثقته، وعظيم اقتناعه بهم، فنجد الرشيد اسْتَوْزَر يحيى البرمكي، وخوَّله صلاحيات جمَّة، وأعطاه سلطة نافذة فأخذ يشرف على الدواوين، والتوقيع على كل ما يصدر عن ديوان الخراج من كُتب، وقد كانت هذه التوقيعات قبل ذلك من صلاحيات الخليفة وحده".

ويقول في حق الفضل بن سهل وزير المأمون: "وفي عهد المأمون صار الفضل بن سهل ذا نفوذ واسع حيث سُمِّي "ذو الرئاستين" أي: السيف والقلم، وكانت وزارة الفضل هذه وزارة تفويض - تُفَوَّضُ الصلاحيات فيها للوزير ولا يكون مجرد مُنفِّذ - حيث أصدر الخليفة توقيعًا يقول فيه: قد جعلت لك مرتبة من يقول في كل شيء فيُسْمَعُ منه، ولا تتقدمك مرتبة أحد ما لزمت ما أمَّرْتك به، العمل لله ولنبيِّه والقيام بإصلاح دولة أنت ولي قيامها.

فهل يصدق في حق خلفاء هذه صلاحيات وزرائهم، ورجالهم أنهم كانوا يعتبرون أنفسهم ظِلَّ الله في الأرض يستبدُّون بكل أمر؟! ولا يَغُض من هذا أن البرامكة وابن سهل قد نكبوا بأوامر الرشيد والمأمون.

أما خلفاء العصر الثاني الضِّعاف الذين كانوا - في الغالب - أُلْعوبة في يد قادة الجند الترك وغيرهم، ولم يكن لهم ظل ولا حول ولا طول، فيكفي أن نُدلِّل على ضعف نفوذهم وتهافته، وهَوَانِ أمرهم بعبارة يقول فيها آدم متز: "أمّا الخلفاء المتأخِّرون فلم يكن لهم عمل فعلي في إدارة الدولة "[1].

ويقول في حق أحدهم: "وكان القاضي أبو حامد أحمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني قاضي بغداد المتوفى عام ٤٠٦هـ/ ١٠١٥م رفيع الجاه في الدنيا، وقد وقع من الخليفة ما أوجب أن كتب إليه الشيخ أبو حامد: اعلم أنك لست بقادر على عزلي عن ولايتي التي ولَّانيها الله تعالى، وأنا أقدر أن أكتب إلى خراسان بكلمتين أو ثلاث أعزلك عن خلافتك"[2]. أين مثل هؤلاء من أسطورة ظل الله؟!

الخلاصة:

- إن فكرة ظل الله تعالى في الأرض لم يعرفها الإسلام، و لكنها كانت معروفة في الأمم السابقة؛ كما هو الحال عند فراعنة مصر وأكاسرة الفرس؛ لذا حاول المغرضون إلصاقها بالإسلام الحنيف، واتهام نظام الحكم في الإسلام بأنه نظام ثيوقراطي ديني.
- إن خلفاء بني العباس لم يدَّعوا لأنفسهم القداسة أو احتكار الدين والتحدث باسمه يومًا من الأيام، بل عاملوا الرَّعية معاملة العدل والإنصاف، ورفعوا قدر العلماء وكانوا يستشيرونهم في كثير من القضايا، وأبرز الأمثلة على ذلك هو الإمام أبو حنيفة؛ حيث كان معاصرًا لبني العباس، وكانت له مكانته الدينية المعروفة، وهو أحد أقطاب المذاهب الفقهية الأربعة.
- شهدت المصادر التاريخية بالنفوذ الكبير الذي تمتع به وزراء الدولة العباسية، مما ينفي عن خلفاء بني العباس دعوى أنهم اعتبروا أنفسهم ظل الله في الأرض.

---

١. دراسات في التاريخ العباسي، د. حسن علي، دار الثقافة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص١٧٩: ١٨١ بتصرف يسير.

٢. المرجع السابق، ص٣٠٠.

الشبهة الخمسون

ادِّعاء أن العصر العباسي كان عصر ترفٍ وشذوذٍ واستعبادٍ للكادحين (*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المغرضين أن العصر العباسي كان عصر الترف والانحلال والشذوذ، وأن هذا الترف إنما كان يتمتَّع به الخلفاء وحواشيهم من البيت العباسي ومن القادة والوزراء والأُمراء، أما غيرهم من الكادحين فقد كانوا يتحمَّلُون من أعباء الحياة ما لا يطاق؛ لأن الخلفاء حرموا الشعب حقوقه، وطوَّقُوه بالاستعباد والاستبداد والعنف.

ويرمون من وراء ذلك إلى وصم حقبة من أزهى حِقب الخلافة بأنها كانت قبضة حديدية خرجت على الدين والعرف، وسخرت العامة.

وجها إبطال الشبهة:

١) إنه لخطأ منهجي فادح أن يعمَّم حكم ما على عصر من عصور التاريخ؛ فالعصر العباسي ـ شأن غيره من العصور التاريخية ـ له إيجابيات وسلبيات؛ فضلًا عن أن إيجابياته كانت أكثر من سلبياته؛ فقد كان عصر ازدهار وتفوق حضاري ومادي للمسلمين.

٢) عندما ضعفت الدولة العباسية، كانت قد خلفت في الولايات قوى جديدة، اضطلعت بحماية الإسلام، ومتابعة الفتوح، وتحقيق التفوق الحضاري الكامل للكيان الإسلامي.

التفصيل:

أولا. تعميم الأحكام التاريخية خطأ منهجي وعلمي، وقد كان العصر العباسي عصر ازدهار وتفوق حضاري ومادي للمسلمين:

لا يوجد إنسان باستثناء الأنبياء ـ عليهم السلام ـ مهما بلغ من التقوى والورع خِلْوٌ من الخطأ، كما لا يوجد إنسان ـ مهما انغمس في الشرِّ ـ قد تجرَّد من عمل الخير، وإذا وسَّعنا الدائرة نستطيع القول: إن عصرًا من العصور في تاريخ المسلمين لم يَخْلُ من الإيجابيات والسلبيات ـ على تفاوت بين العصور ـ على المستويين السياسي والاجتماعي.

ومن هنا يقع الخطأ في الأحكام التاريخية حين تُطلق وتُعمَّم، ويتحوَّل الاستثناء إلى قاعدة والعكس، فيوصف عصر طويل شاسع ـ زمانًا ومكانًا ـ بأنه عصر ترف ومجون وغلبة للَّهو والشرب وما إلى ذلك من مفاسد، وكأن من ذهب إلى مثل هذه الآراء الجامحة والأوصاف المطلقة غير المقيَّدة، والمنافية للموضوعيَّة والدقة العلمية، كأنه قد زار البلاد الواسعة في ذلك الزمان الأوَّل، ورحل في الأقاليم الشاسعة عبر دار الإسلام، ووجد الناس في أزقَّتها يتطوَّحون من السُّكْر، واطلع على خباياهم؛ فإذا هم كافة لا يبرءون من العُهْر، ووجد الخلفاء يسوقون الناس بسياطهم في الشوارع، ويضربون رقاب من يأنفون الذل والخضوع.

فلئن كان العصر العباسي الأوَّل قد شهد بعض مظاهر الترف والمجون، فقد حفل بالأعمال المجيدة على يد خلفائه الأقوياء ورجالهم، ولعل أبرز مَنْ ارتبط اسمه ـ في مُخيِّلة العامة وعند ذوي الأحكام المعمَّمة غير المتوازنة ـ بالإسراف في الترف واللهو هو هارون

(*) شبهات حول العصر العباسي الأول، مؤيد فاضل، مرجع سابق.

الرَّشيد، لكن الصورة على غير ظاهرها الشائع إلى حد كبير؛ يقول د. محمد الرفاعي: "وتَنْسب كتب الأدب إلى الرشيد (١٧٠ : ١٩٣هـ) أحاديث المجون ومجالس اللهو، ومنادمة السُّكَارى والعابثين، وهذا يتنافى مع ما بلغنا من سيرته؛ إذ يقول الطبري: إنه كان يصلِّي في كل يوم مائة ركعة تطوُّعًا إلى أن مات، لا يتركها إلا لِعِلَّة، ويتصدَّق من صلب ماله كل يوم بألف درهم.

وكان يحب العلم ويكرم أهله، ويعظم الحرمات ويكره المِرَاء في الدين أو معارضة النص، وكان يبكي إذا وُعِظَ، وكان يُصْغِي إلى عظات أبي معاوية الضرير المحدِّث، وابن السمّاك الواعظ، ومرَّة كان الرشيد يشرب ماء، وطلب من ابن السَّماك أن يعظه، فقال له: يا أمير المؤمنين، بكَمْ تشتري هذه الشَّربة لو مُنِعتها؟ قال: بنصف مُلْكِي، فقال: ولو مُنِعْتَ خروجها من بدنك بكم تشتري ذلك؟ قال: بنصف مُلْكِي الآخر. فقال له: إنَّ مُلْكًا لا يساوي شربة وبولة، لَخَلِيْقٌ ألا يُتنافس فيه. فبكى هارون. وكان الرشيد يكثر من الحج والغزو في سبيل الله؛ حتى قيل: إنه كان يحج سنة ويغزو أخرى، وقال فيه الشاعر:

فَمَنْ يَطْلُبْ لِقَاءَكَ أَوْ يُرِدْهُ ... فَبِالحَرَمَيْنِ أَوْ أَقْصَى الثُّغُورِ

ومن أشهر غزواته للروم "صائفة سنة ١٨٧هـ"، بعد أن نقض مَلِكُهم نَقْفُور الهُدْنة، وامتنع عن دفع الجزية، فكتب إليه الرشيد قائلًا: من هارون أمير المؤمنين إلى نقفور كَلْب الروم، قد قرأت كتابك يا ابن الكافرة، والجواب ما تراه لا ما تسمعه، وسار من يومه إلى مدينة هرقلة فخرَّبها، وحقَّق النصر المبين، وأجبر ملكهم على دفع الجزية وهو صاغر، و انطلقت أَلْسُن الشعراء بمدائح الرشيد وتخليد هذا الانتصار[1].

وقد ناقش ابن خلدون هذه المسألة، فكان من قوله: وأمّا ما تُمَوِّهُ به الحكاية من معاقرة الرشيد الخمر، واقتران سُكْره بسُكْر الندمان، فحاشا لله ما علمنا عليه من سوء، وأين هذا من حال الرشيد وقيامه بما يجب لمنصب الخلافة من الدين والعدالة، وما كان عليه من صحبة العلماء والأولياء، ومحاوراته للفُضَيْل بن عياض وابن السمّاك والعمري، ومكاتبته سفيان الثوري، وبكائه من مواعظهم، ودعائه بمكة في طوافه، وما كان عليه من العبادة والمحافظة على أوقات الصلوات وشهود الصبح لأول وقتها[2].

ومن خلفاء ذلك العصر الأوَّل أيضًا المأمون (١٩٨: ٢١٨هـ). الذي وصفه أحد الباحثين بقوله: "وكان المأمون من أعظم الشخصيات التي تولَّت منصب الخلافة العباسية؛ قال عنه السيوطي: "كان أفضل رجال بني العباسي حزمًا وعزمًا، وحلمًا وعلمًا، ورأيًا ودهاءً، وهيبةً وشجاعةً، وسُؤْدُدًا وسماحة، وله محاسن وسيرة طويلة.. وقد اجتهد المأمون أن يجعل لنفسه منهجًا في الحُكْم ودستورًا في السياسة يدنو به من مصاف الرَّعيل الأول من الخلفاء الراشدين؛ حيث خطب في خراسان، لما ظهرت بوادر الخلافة إليه فقال: أيُّها الناس، إنِّي جعلت لله على نفسي إن استرعاني أموركم أن أطيعه فيكم، ولا أسفك دمًا عمدًا لا تحلُّه حدوده وتسفكه فرائضه، ولا آخذ لأحد مالًا ولا أثاثًا، ولا أحكم بهواي

١. الخلافة العباسية والمشرق الإسلامي، د. محمد عبد الحميد الرفاعي، مكتبة النصر، القاهرة، ١٩٩٩م، ص٣٦، ٣٧

٢. مقدمة ابن خلدون، مرجع سابق، ص٣٠٣، ٣٠٤.

في غضبي ولا رضاي، إلا ما كان في الله له، جعلت ذلك كله لله عهدًا مؤكدًا، وميثاقًا مشدَّدًا، إني لفي رغبة في زيادته إياي في نعمه، ورهبة من مسألته إياي عن حقه وخلقه، فإن غيَّرتُ أو بدَّلت كنت للعِبَر مستأهلًا وللنَّكال متعرِّضًا، وأعوذ بالله من سخطه، وأرغب إليه في المعونة على طاعته، وأن يحول بيني وبين معصيته".

ويقول أيضًا: "وقد يكون من أهم الأعمال السياسية التي قام بها المأمون أنه أدرك بخبرته مصلحة الأمة، ومدى احتياج الدولة لقيادة حكيمة تُواصل مسيرة التقدم والنهوض، فتجاوز المأمون أبناءَه وإخوته الكبار ونظر إلى الكفاءة والمصلحة العامة، فاختار أخاه المعتصم لولاية عهده، وكان المعتصم يجمع صفات الجندية من: قوة الجسم، ومهارة القيادة الحربية"[1].

والمعروف أن العلم والثقافة والترجمة جميعًا بلغت أَوْج ازدهارها في عهد المأمون، وقد تجلَّى ذلك كله في إنشائه المؤسَّسة الثقافية الضخمة المعروفة "ببيت الحكمة" ببغداد، وقد ضمَّت مكتبة ضخمة وهيئة مترجمين، كما أسهم المأمون بنصيبه في الجهاد والغزو، وقد تُوُفِّي ودُفِنَ بمدينة طَرَسوس بثغور الشام، في أثناء غزوه للروم سنة ٢١٨هـ.

ثانيًا. عندما ضعُفت الدولة العباسية، كانت قد خلفت في الولايات قوى جديدة، قامت بحماية الإسلام ومتابعة الفتوح، وتحقيق التفوق الحضاري للإسلام:

ومن هذه القوى ما يأتي:

١. **السامانيُّون فيما وراء النهر وخراسان (٢٥٠: ٣٨٩هـ)**: الذين أَسَّسُوا دولة ثغريَّة في أقصى الحدود الشمالية الشرقية لدار الإسلام في مواجهة بلاد الترك الذين لم يكونوا قد اعتنقوا الإسلام حتى ذلك الوقت، فأخضعتهم ونشرت الإسلام بينهم إلى حدٍّ بعيد.

٢. **الغَزْنَوِيُّون (٣٥١: ٥٨١هـ)**: الذين أسسوا ملكهم بشرقي إيران ثم استداروا نحو شبه القارة الهندية ففتحوا الإقليم الشمالي المعروف بـ"الهندستان"، وفتحوا بذلك الطريق أمام الإسلام للانتشار هناك، كما كانت لهم جهود حضارية كبيرة.

٣. **السَّلاجِقة (٤٤٧: ٥٩٠هـ) بإيران والعراق والشام وآسيا الصغرى**: وهم الذين جابهوا الروم البيزنطيين مجابهة قوية بلغت ذروتها في موقعة "ملازكرد" سنة ٤٦٣هـ، والتي انحسر على أثرها نفوذ الروم غربًا فاستنجدوا البابوية في روما فكانت هذه مقدمة الحروب الصليبية، وقد أَجْلَى السلاجقة الروم عن القسم الشرقي من دولتهم بالأناضول، وأقام فرع منهم دولة لهم فيه عرفت بـ"دولة سلاجقة الروم" بآسيا الصغرى.

٤. **الأَيُّوبيُّون (٥٦٩: ٦٦٠هـ) بمصر والشام**: ودورهم في جهاد الصليبيين ـ خاصة السلطان المجاهد صلاح الدين ـ معروف غير مجهول ولا منكور.

٥. **المرابِطون (٤٥١: ٥٤١هـ) ببلاد المغرب**: وقد اتجهت جهودهم في جهتين؛ هما:

- نحو الأندلس للدفاع عن الوجود الإسلامي بها ضد نصارى الإسبان الزاحفين من الشمال، وقد مَدَّت جهودهم ـ مع غيرهم ـ عمر الوجود الإسلامي بها لقرون طويلة تالية.
- جهة الجنوب بإفريقيا الإسلامية جنوب الصحراء؛ حيث أسسوا للإسلام بتلك البقاع نفوذًا

---

١. قضايا ومواقف من التاريخ العباسي، د. هاشم عبد الراضي، دار النصر، القاهرة، ١٩٩٨م، ص١١١، ١١٢.

سياسيًّا وعسكريًّا، وبذروا بذرة نشر الإسلام وتعهَّدوها حتى صارت له الأغلبية فيها حتى اللحظة الراهنة، رغم كل محاولات التَّنصير.

٦. **الموحِّدون (٥٤١: ٦٦٨هـ):** الذين ورثوا المرابطين بالمغرب والأندلس وتابعوا دورهم الجهادي بتلك النواحي.

كما ازدهرت في عهدهم الحركة العلمية، وكان من أبرز أعلامها: ابن جبير الرحَّالة المشهور صاحب الرحلة (ت ٦١٤هـ)، وابن عذارى المؤرخ صاحب "البيان المغرب" (حتى بعد سنة ٧١٢هـ)، ومحمد بن عبد الرحيم الأنصاري عالم القراءات (ت ٥٦٧هـ)، وفي مجال الطب أبو جعفر الغافقي (ت ٥٦١هـ)... وغيرهم كثير[1].

هذه هي الصورة العامة والملامح البارزة لذلك العصر العباسي الممتد، فهل يصح أن نختزل كل هذا ونتصوره ـ في عمومه ـ عصرًا ماجنًا لاهيًا؟!

إنَّ العصر العباسي هو الفترة التي بلغت فيها الحضارة الإسلامية أَوْجَ ازدهارها، خاصة في القرن الرابع الهجري المعروف بقرن الحضارة الإسلامية، والذي قصر عليه المستشرق آدم متز كتابه المشهور "الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري". أَوَتُطْمر كل هذه الإنجازات الحضارية والجولات الجهادية التي ألمحنا إليها خلال السطور السابقة لِتَطْفُو صورة اللهو والمجون لغرض في النفس؟! حقًّا إن الغرض مرضٌ، كما يقولون، وصدق القائل:

وعَيْنُ الرضا عَنْ كُلِّ عَيْبٍ كَلِيْلَةٌ
ولَكِنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْدِي المَسَاوِيَا

الخلاصة:

- إن التعميم خلطٌ صريح في التعامل مع عصور التاريخ؛ فلا يوجد عصر من العصور يخلو من سلبيات وإيجابيات، وكل العصور شهدت هذا وذاك، والعصر العباسي واحد من عصور التاريخ المعروفة، وقد ظهر فيه الجانبان شأنه في ذلك شأن العصور كلها ـ ظهر فيه جانب الترف والمجون، وجانب الجدية والتطور، بل لا نكون مبالغين إذا قلنا: إن هذا العصر الذي يتهم بأنه عصر ترف ومجون شهدت فيه الحضارة الإسلامية طفرة واسعة من التقدم والرقي لم تشهدها في غيره من عصور التاريخ.
- تشهد المصادر التاريخية المعتمَدة للخلفاء العباسيين بكثير من المآثر والفضائل وأعمال الجهاد والرقي بالعلم والعلماء، بخلاف ما نسمعه عنهم من افتراءات، ولا تغُضُّ من فضلهم وقدرهم محاولات التشويه المتعمَّدة التي قام بها الحاقدون والمغرضون لصرف أنظار الناس عما قاموا به من أعمال جليلة لخدمة الإسلام والمسلمين.
- إذا كان هؤلاء الخلفاء قد ضعفوا في بعض العهود، فإن هناك من القوى الإسلامية من ملأ هذا الفراغ وبذل جهده في حماية بَيْضة الإسلام ومواصلة الرقي والتطور بالحضارة الإسلامية، ومن هذه القوى والدول الإقليمية: السامانيون والغزنويون والسلاجقة والأيوبيون والمرابطون والموحدون... وغيرهم من القوى والدُّويلات التي ملأت الفراغ السياسي

---

[1]. المسلمون في المغرب والأندلس، د. عبد الفتاح فتحي، دار الهاني، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٢٥ وما بعدها.

والعسكري، وحافظت على التفوق الحضاري والمادي للكيان الإسلامي، وعمل ولاتها ـ بجد وإخلاص ـ على نَشْر الإسلام وتوسيع رُقعة نفوذه فيما تحت أيديهم من البلاد وما وراءهم من الثغور.

المصادر والمراجع

- أبو بكر الصديق، د. علي الصلابي، دار الإيمان، الإسكندرية، ٢٠٠٢م.
- أبو هريرة الصحابي المفترى عليه، أبو طلحة المصري، مكتبة سلسبيل، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- أبو هريرة راوية الإسلام، د. محمد عجاج الخطيب، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- الأحكام السلطانية والولايات الدينية، الماوردي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، أبو المعالي الجويني، تحقيق د. محمد يوسف موسى، وعلي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م.
- إسبانيا أصوات وأصداء عربية، د. محمد الرميحي، كتاب العربي، ١٩٩٩م.
- الإسلام بين الأديان، د. محمد كمال جعفر، مكتبة دار العلوم، القاهرة، ١٩٧٧م.
- الإسلام كبديل، مراد هوفمان، مؤسسة بافاريا، ط١، ١٩٩٣م.
- الإسلام والحضارة الغربية، محمد محمد حسين، دار الرسالة، السعودية، ط٩، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- الإسلام والغرب، روم لاندو، ترجمة: منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٢م.
- الإسلام والغزو الفكري، محمد عبد المنعم خفاجي، وعبد العزيز شرف، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- الإسلام والمسيحية، إليسكي جورافسكي، ترجمة: خلف الجراد، عالم المعرفة، العدد ٢١٥، ١٩٩٦م.
- أصحاب الرسول ﷺ، محمود المصري، دار التقوى، مصر، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- أصول التشريع الإسلامي، علي حسب الله، طبعة خاصة، د. ت.
- الاقتصاد الإسلامي ومشكلة الفقراء، د. محمد شوقي الفنجري، كتاب العربي الرابع عشر، ١٩٨٧م.
- الإمام الشافعي وتأسيس الأيديولوجية الوسطية، نصر أبو زيد، دار سينا للنشر، مصر، ط١، ١٩٩٢م.
- الإمامة العظمى، عبد الله بن عمر الدميجي، دار طيبة، الرياض، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- أهل الذمة في المجتمع الإسلامي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، سلسلة دراسات إسلامية، القاهرة.
- بلاد العرب، ديفيد جورج هوجارث، ترجمة: صبري محمد حسن، دار الأهرام، القاهرة، د. ت.
- تاريخ الرسل والملوك، ابن جرير الطبري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٨٧م.
- تاريخ الشعوب العربية، ألبرت حوراني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧م.
- تاريخ الفلسفة الحديثة، يوسف كرم، دار المعارف، القاهرة، ط٥، ١٩٨٦م.
- تاريخ المذاهب الإسلامية، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦م.

- تاريخ دمشق، ابن عساكر، تحقيق: علي شيرمي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- تاريخ مصر الحضاري والسياسي، د. عبد الفتاح فتحي، دار الهاني، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- تحقيق مواقف الصحابة في الفتنة من روايات الإمام الطبري والمُحَدِّثين، د. محمد أمحزون، دار السلام، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- التشكيك في الدين في روايات نجيب محفوظ ونظرائه، إيمان سالم البهنساوي، مكتبة المنار الإسلامية، ط١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي، د.عبد العزيز الدوري، مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت، ط٣، ١٩٨٦م.
- تنقية أصول التاريخ الإسلامي، د. حسين مؤنس، دار الرشاد، القاهرة، ط١، ١٩٩٧م.
- تهافت العلمانية في الصحافة المعاصرة، سالم علي البهنساوي، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- حديث الإفك، د. عامر حسين السلامي، دار الإيمان، مصر، ٢٠٠٥م.
- حرمة أهل العلم، د. محمد بن إسماعيل المقدم، دار ابن الجوزي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥م.
- الحروب الصليبية والشرق الإسلامي، د. علي حبيبة، دار الثقافة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- حقبة من التاريخ، عثمان بن محمد الخميس، مكتبة الإمام البخاري، مصر، ط٣، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- الخلافة العباسية والمشرق الإسلامي، د. محمد عبد الحميد الرفاعي، مكتبة النصر، القاهرة، ١٩٩٩م.
- دراسات في التاريخ العباسي، د. حسن علي، دار الثقافة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- دراسات في النظام السياسي والمالي في الإسلام، د. عبد الرحمن سالم، دار الثقافة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- دفاع عن السنة، د. محمد محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- الدولة الإسلامية في عصر الخلفاء الراشدين، د. حمدي شاهين، مكتبة النصر، القاهرة، د. ت.
- الدولة الأموية المفترى عليها، د. حمدي شاهين، دار القاهرة للكتاب، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٥م.
- الدولة الأموية: عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار، د. علي الصلابي، مؤسسة اقرأ، مصر، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- رحلات ماركو بولو، ماركو بولو، ترجمة: عبد العزيز جاويد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥م.
- الرحيق المختوم، المباركفوري، دار المؤيد، الرياض، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- رواد الوعي الإنساني في الشرق الإسلامي، د. عثمان أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١م.
- سقوط الغلو العلماني، د. محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، ط٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

- سير أعلام النبلاء، الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- السيرة النبوية، ابن كثير، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، د. ت.
- شبهات حول العصر العباسي الأول، مؤيد فاضل ملا رشيد، دار الوفاء، المنصورة، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- شبهات وردود: الرد على شبهات أحمد الكاتب حول إمامة أهل البيت ووجود المهدي المنتظر، السيد سامي البدري، نشر المؤلف، ط٣، ١٤٢١هـ.
- الصاعقة في نسف أباطيل وافتراءات الشيعة على أم المؤمنين عائشة، د. عبد القادر بن محمد عطا صوفي، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- ظلام من الغرب، محمد الغزالي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- عبقرية الصديق، عباس العقاد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- عثمان بن عفان، د. علي الصلابي، دار الإيمان، الإسكندرية، ٢٠٠٢م.
- العدوان الصليبي على الشرق الإسلامي في العصور الوسطى، د. جمال فوزي، دار الهاني، القاهرة، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- عقيدة المسلم والعقائد الباطلة، محمد عبد المنعم القيعي، مجلة رسالة الإمام، العدد التاسع، ١٩٨٦م.
- علي بن أبي طالب، د. علي الصلابي، دار الإيمان، الإسكندرية، ٢٠٠٣م.
- عمر بن الخطاب، د. علي الصلابي، دار الإيمان، الإسكندرية، ٢٠٠٢م.
- العواصم من القواصم، ابن العربي، تحقيق د. عمار طالبي، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- غير المسلمين في المجتمع الإسلامي، د. يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣، ١٩٩٢م.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تصحيح ومراجعة وتحقيق: محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
- فرسان النهار من الصحابة الأخيار، د. سيد بن حسين العفاني، دار ماجد عَسِيري، السعودية، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- فقه النصر والتمكين في القرآن الكريم، د. علي الصلابي، دار الإيمان، الإسكندرية، ٢٠٠٣م.
- في ظلال القرآن، سيد قطب، دار الشروق، القاهرة، ط١٣، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- القدس الخالدة، عبد الحميد زايد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د. ت.
- القدس: مدينة واحدة وعقائد ثلاث، كارين أرمسترونج، ترجمة: د. فاطمة نصر، د. محمد عناني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٨م.

- القرآن وعلومه في مصر، عبد الله خورشيد، دار المعارف، مصر، ١٩٧٠م.
- قصة الحضارة، ول ديورانت، ترجمة محمد بدران، دار الجيل، بيروت، ١٤١٨هـ.
- قضايا ومواقف من التاريخ العباسي، د. هاشم عبد الراضي، دار النصر، القاهرة، ١٩٩٨م.
- الكامل في التاريخ، ابن الأثير، دار الفكر، بيروت، د. ت.
- ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين، أبو الحسن الندوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- الماركسية والنقد في الفلسفة والأدب والاجتماع، أوجست كورنو، ترجمة: محمود الشنيطي، دار القرن العشرين، القاهرة، د. ت.
- مباحث في علوم القرآن، مناع القطان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١٣، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- مدخل إلى القرآن الكريم، د. محمد عبد الله دراز، ترجمة: محمد عبد العظيم علي، مراجعة: د. السيد محمد بدوي، دار القلم، الكويت، ط٥، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- المستشرقون والإسلام، محمد قطب، مكتبة وهبة، مصر، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- المسلمون في المغرب والأندلس، د. عبد الفتاح فتحي، دار الهاني، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- المسلمون في عصر الخلفاء الراشدين، د. عبد الفتاح فتحي، دار الهاني، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- معاملة غير المسلمين في الدولة الإسلامية، د. نريمان عبد الكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٦م.
- معاوية بن أبي سفيان، د. علي الصلابي، دار الإيمان، الإسكندرية، ٢٠٠٦م.
- المفترون: خطاب التطرف العلماني في الميزان، فهمي هويدي، دار الشروق، مصر، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- مقام الصحابة وعلم التاريخ، محمد شفيع، ترجمة: د. سمير عبد الحميد إبراهيم، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٨٩م.
- مقدمة ابن خلدون، تحقيق: د. علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر، القاهرة، ط٣، ١٩٨١م.
- مقدمة في الفلسفة العامة، د. يحيى هويدي، دار الثقافة، القاهرة، ط٨، ١٩٧٤م.
- من أخلاق الرسول ﷺ، محمود المصري، دار التقوى، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- من قضايا التاريخ الأموي، د. فهمي عبد الجليل ، نشر المؤلف، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الرياض، ط١١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، ابن تيمية، خرَّج أحاديثه وعلق عليه: محمد أيمن

الشبراوي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

- منهج عمر بن الخطاب في التشريع، د. محمد بلتاجي، دار السلام، القاهرة، ط٢، ٢٠٠٣م.
- مواطنون لا ذميون، فهمي هويدي، دار الشروق، القاهرة، ط٤، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- موسوعة التاريخ الإسلامي، د. أحمد شلبي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط٦، ١٩٨٢م.
- موقف الشيعة الاثنى عشرية من صحابة رسول الله، د. عبد القادر بن محمد عطا صوفي، دار أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.
- نظرات في تاريخ الخلفاء الراشدين، د. حلمي صابر، طبعة خاصة، ٢٠٠١م.
- النظريات السياسية الإسلامية، د. ضياء الدين الريس، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٧، ١٩٧٦م.
- الهجمات المغرضة على التاريخ الإسلامي، د. محمد ياسين مظهر صديقي، ترجمة: سمير عبد الحميد إبراهيم، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- هذا هو الحق: رد على مفتريات كاهن الكنيسة، ابن الخطيب، المطبعة المصرية، القاهرة، ١٣٩٩هـ/ ١٨٧٩م.
- واقعنا المعاصر، محمد قطب، مؤسسة المدينة للصحافة والنشر، السعودية، ط٣، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.



موسوعة

بيان الإسلام

الرد على الافتراءات والشبهات

القسم الأول: القرآن

المجلد الثالث

ج٤

شبهات حول التاريخ الإسلامي (٢)